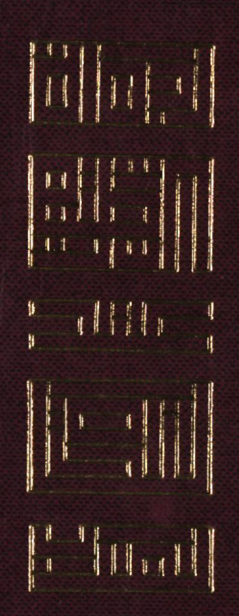
أبو أوس إبراهيم الشمسان

الجملة الشرطية

عند النحاة العرب



تقديم

الأستاذ الدكتور/ محمود فهمي حجازي
أستاذ علوم اللغة بآداب القاهرة

الجملة الشرطية

عند النحاة العرب

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

مطابع الدجوى - عابدين

الجملة الشرطية

عند النحاة العرب

تأليف

أبو أوس إبراهيم الشمسان

تقديم

الأستاذ الدكتور / محمود فهمي حجازي

أستاذ علوم اللغة بآداب القاهرة

الكاتب

إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان



- ولد سنة (١٣٦٦ هـ – ١٩٤٦ م) فى بلدة (المذنب) بالقصيم (المملكة العربية السعودية).
- أتم دراسته الجامعية بجامعة الرياض سنة ١٩٧٣ م وعمل معيداً فيها.
- أبتعث إلى جامعة القاهرة للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه.
- حصل على درجة الماجستير سنة ١٩٧٩ م. ويحضر الآن رسالة دكتوراه عنوانها (الفعل فى القرآن الكريم تعديته ولزومه).

الكتاب

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب (جامعة القاهرة) وناقشتها فى ١٩٧٩/٨/٢١ م اللجنة المكونة من:

الأستاذ الدكتور / محمود فهمى حجازى	مشرفا
الأستاذ الدكتور / النعمان القاضى	عضواً
الأستاذ الدكتور / عبد الصبور شاهين	عضواً

حازت الرسالة على تقدير «ممتاز».

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أستاذي من السودان الشقيق :

عبد القادر محمد محمد علي

جزاء ما ثقفته من علمك وأدبك

المحتويات *

* هذه المحتويات إجمالية أما تفصيلاتها فقد بيناها فى المسرد التفصيلى لمحتويات الكتاب .

فهارس

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور : محمود فهمى حجازى

هذا الكتاب القيم ثمرة دراسة جادة فى موضوع من التراث النحوى العربى ، كتبه مؤلفه الأستاذ إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان برؤية واضحة تنشد الأصالة وتنطلق منها نحو تأصيل البحث اللغوى الحديث . لقد عرفت صاحب هذا الكتاب عند بداية دراسته اللغوية العليا فى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، فكان مزودا بخير ما يعرفه المتخرجون الجادون فى قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الرياض . وسار الأستاذ إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان فى درب العلم لا يعرف الملل ويسعد بالتدقيق وراء المصطلح النحوى وبالبحث فى الفكرة الجزئية هادفا إلى تجاوز هذا كله إلى الرؤية الشاملة لتراثنا وإلى معرفة نحو العربية فى عمق وموضوعية .

كان المثقفون وكثير من المتخصصين فى الدراسات اللغوية لايدركون الجهود الكبيرة التى بذلها النحاة فى درس الجملة الشرطية ، ولعل بعض أسباب ذلك التصور أن الجملة الشرطية لم يكن لها باب مستقل فى كتب النحو ، على نحو الأبواب التقليدية مثل الإعراب والبناء والممنوع من الصرف والمبتدأ والخبر . بحث النحاة الجملة الشرطية ، وكان ذكرهم لها فى سياق عرضهم لموضوعات إعرابية وتركيبية ودلالية شتى ، فلم يقتصر النظر عندهم على القضية الإعرابية الخاصة بجزم المضارع بعد بعض أدوات الشرط . وقيمة هذه الرسالة أنها تضع هذه الجهود فى مكانها الصحيح ، وذلك فى موضوع محدد هو الجملة الشرطية .

إن النحو العربى ليس عملا نشأ وتكون ووصل إلى أقصى مداه دون تطور تاريخى . وكثيراً ماكان النحاة العرب يؤخذون بعبارة لأحدهم ، وتعمم

الأحكام بعد ذلك دون تمييز بين المراحل التاريخية التى مر بها الدرس النحوى على مدى عدة قرون . والرؤية التاريخية واضحة فى هذا الكتاب كل الوضوح تتبع المؤلف رؤية النحاة للجملة الشرطية فى ضوء المصطلحات المعبرة عنها وكان العرض موضحا لطبيعة الجملة الشرطية ، وهكذا اتضحت رؤية سيبويه والفراء والأخفش والمبرد والزجاج للجملة الشرطية طبيعة ومصطلحا ، وهؤلاء النحاة يمثلون تراث النحاة فى هذه الفترة التى كونت الملامح الأساسية للتفكير النحوى . أما مرحلة النضج فى الصناعة النحوية ، فتتضح فى دراسة الجملة الشرطية فى آراء ابن السراج والزجاجى والنحاس والسيرافى والفارسى والزبيدى والرمانى وابن جنى ، وختام هذه النظرة التاريخية دراسة طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها عند النحاة فى مرحلة التفسير والتقليد ، وهى مرحلة تمضى بنا عبر قرون ، لم يكتف الباحث بأعلامها الكبار مثل الجرجانى وأبى حيان وابن هشام والسيوطى ، ولكنه تابع نحاة هذه المرحلة فى كتبهم التى وصلت إلينا – مطبوعة أو مخطوطة – متابعة جادة فقدم هذه الدراسة المتأنية الدقيقة .

يقوم درس الجملة الشرطية عند النحاة العرب على مجموعة من الأركان الأساسية وهذه الأركان هى : الأدوات وجملة الشرط وجواب الشرط . ومبحث الأداة متعدد المستويات ، فثمة تصنيف صرفى للأدوات إلى حرفية واسمية .وهناك أدوات بسيطة وأخرى فيها تركيب . والأدوات مختلفة من حيث العمل النحوى ، بعضها جازم وبعضها غير جازم ، وأثار العمل النحوى فكر النحاة فى موضوع العامل . وإلى جانب هذا كله ، فثمة جوانب دلالية نوقشت – أيضاً – عند النظر فى أدوات الشرط . أما جملة الشرط وجملة جواب الشرط فقد بحثا من حيث المكونات الشكلية والدلالة الزمنية ، وكلاهما مكمل للآخر .

وثمة قضايا كثيرة تناولها الباحث حول تركيب الجملة الشرطية ، وأهم

هذه القضايا الربط بالجزم أو بالفاء أو بإذا ، والرتبة من حيث صدارة الأداة و ولاية الفعل الأداة وتقديم فاعل فعل الجواب ومفعوله ، والحذف من حيث حذف الأداة أو فعل الشرط أو جملة الشرط . وأفرد الباحث – أيضا – لأجوبة التراكيب الانشائية مبحثا مستقلا .

إن الجملة الشرطية فى شكلها النمطى البسيط المتميز لاتوجد فى العربية إلا فى أحوال قليلة ، فالجملة الشرطية وثيقة الصلة بمكونات لغوية أخرى ، تتوسل بها اللغة العربية لتوسيع الجملة الشرطية . ويتم هذا التوسيع فى الجملة الشرطية عن طريق الحال والبدل والعطف ، أوعن طريق عطف عبارة شرطية على أخرى أو دخولها عليها . والجملة الشرطية تكون أيضاً مرتبطة بأنماط تعبيرية أخرى ، منها الاستفهام والقسم . وهذا كله مجال كبير لدراسة تجاوزت الجملة الشرطية فى نفسها إلى دراسة الجملة الشرطية والقضايا السياقية لعلاقاتها فى بنية اللغة العربية .

لا شك أن البحوث الجادة تتطلب الدقة فى المصطلح فهما واستخداما ، ومصطلحات النحاة كثيرة . والدقة فى فهمها مطلب عزيز ، فقد حدث تغير فى دلالة بعض المصطلحات ، واستحدثت مصطلحات أخرى على مدى القرون . وهناك علاقات بين كل هذه المصطلحات ، تارة هى مترادفة وأخرى متخالفة ، وفوق هذا فهناك علاقة عموم وخصوص بين بعضها والبعض الآخر .

ولهذا كله ، فقد خصص المؤلف النابه ملحقا ضم كل مصطلحات الجملة الشرطية ومكوناتها وأحكامها فى التراث النحوى العربى ورتب مواضع ورود كل مصطلح ترتيبا تاريخيا . وهذا القسم من هذا الكتاب إسهام طيب فى درس مصطلحات النحاة العرب ، أظنه الأول من نوعه فى هذا المجال . ومن شأن البحوث الأخرى أن تعنى أيضاً بالمصطلحات لتتضح أمامنا الرؤية الشاملة للمصطلحات العربية فى علوم اللغة . وأهمية هذا القسم لاتقتصر على

كونه إيضاحا لجانب من التاريخ العلمى ، ولكنها أيضاً إسهام يوضع أمام الباحثين الذين يطمحون إلى إيجاد المصطلحات للتعبير بالعربية عن التحليل النحوى الحديث فى مدارسة المختلفة ، حتى تزول شيئا فشيئا تلك العزلة بين علوم اللغة عندنا والتيارات العالمية المعاصرة فى درس اللغة .

وبعد ، فقد سعدت كل السعادة بهذا الكتاب بعد أن عرفت فى صاحبه من العلم والخلق ما يجعله فخراً لجامعتينا ، جامعة الرياض التى ينتمى إليها و جامعة القاهرة التى أعد فى إطارها هذه الرسالة الجامعية الممتازة .

والله ولى التوفيق .

ا . د . محمود فهمى حجازى

أستاذ علوم اللغة بكلية الآداب جامعة القاهرة

مُقَدِّمَة

يكاد الباحثون المحدثون يصلون إلى قناعة تامة بضرورة إعادة النظر فى الموروث ، فلقد ترك لنا النحويون تراثا فكريا يبعث على الإجلال والإكبار . وقد طال بهذا التراث الزمن حتى تراكم ، وكثر حتى صار أمر الإحاطة بدقائقه ، والوصول إلى جواهره من الأمور الشاقة التى تكلف متنكبها شططا . ومنذ أن كتب النحو فى القرن الثانى مر فى قرون طويلة لم ينل فيها كل ما يستحقه من العناية ، والمتابعة المطورة ، فجمدت أحكامه وقواعده جمودا لايتناسب وطبيعة اللغة المتغيرة . ومن حق النحو اليوم علينا ، ومن حق النحويين أيضا أن نرجع فنتصل بمصادره الأولى لنغوص فيها ونستخرج منها جواهرها المدفونة ، فنجلوها ونبرزها تاركين ما قد يشوبها وما قد يعلق بها مما نحسب النحو فى غنى عنه . وإن الإتصال المباشر بالمصادر الأساسية ليكشف لنا أن كثيراً مما صور لنا على أنه خلاف نحوى بين العلماء ما هو إلا اختلاف وليس خلافا حيث لا يكون ثمة مخطىء ومصيب وإنما إصابة فى الجهتين ولكنها مختلفة من جهة إلى أخرى بسبب اختلاف القضية موضع الدرس ، أو اختلاف جهة النظر .

وقد درست (الجملة الشرطية) فى رسائل علمية حديثة ، فمن هذه الدراسات ، الدراسة التى أعدها أحمد اللهيب فى جامعة الأزهر وعنوانها (أساليب الشرط والاستفهام فى القرآن الكريم ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ١٩٧٦ م) ومنها الدراسة التى أعدها عبد العزيز على الصالح المعيد وعنوانها (الشرط فى القرآن الكريم ، رسالة ماجستير ، دار العلوم بجامعة القاهرة ١٩٧٦ م) ومنها أيضاً الدراسة التى أعدها إبراهيم بركات وعنوانها (الجملة الشرطية عند الهذليين . رسالة ماجستير كيلة الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٧ م) والملاحظ أن هذه الرسائل جميعها تفيد من كتب النحو فى تحليل النصوص اللغوية ولكنها لا تتوفر على دراسة النظرية النحوية توفراً مباشراً .

ومن هذا المنطلق تجرى هذه الدراسة ، حيث تتناول قضية من قضايا

النحو المهمة ، وهى الجملة الشرطية ، فهذه الجملة لم تدرس على النحو الذى يلائمها ، ورغم أن بعض الكتب قد تدرس قضاياها فى أبواب متتابعة فإن ذلك كله يحتاج إلى مزيد من التنظيم .

وستقع هذه الدراسة فى تمهيد وأربعة أبواب ، يتناول التمهيد بيان أهم مصادر دراسة الجملة الشرطية ، ويتناول الباب الأول فى ثلاثة فصول دراسة طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها ، أما الباب الثانى فيهتم بدراسة العناصر المكونة للجملة ، فى الفصل الأول دراسة للأداة ، وفى الفصل الثانى دراسة لجملة الشرط وجملة جواب الشرط . وتم فى الباب الثالث دراسة القضايا التركيبية للجملة الشرطية ، كالربط ، والرتبة ، والحذف وأجوبة التراكيب الإنشائية .

أما الباب الرابع فهو يضطلع بدراسة قضايا الجملة السياقية أى منظوراً إليها فى السياق ، ويتم ذلك فى فصلين يتناول الفصل الأول توسيع الجملة الشرطية ووسائل التوسيع ، ويتناول الفصل الثانى أثر التراكيب والأدوات ، التى تكون الجملة فى سياقها .

وسيختم الكتاب بخاتمة تجمل أهم النتائج والملاحظات التى قد يصل إليها البحث . وسيلحق بالبحث معجم لمصطلحات الجملة الشرطية يبين مواضع استخدام كل مصطلح فى مصادر دراسة الجملة الشرطية المعتمدة ، مراعى فى ذلك ذكر النحاة وكتبهم فى تسلسل تاريخى :

وحسبنا القول إن الدراسة تغطى رقعة من الزمن طويلة حيث تمتد حتى السيوطى فى القرن العاشر حيث لم يعد فى الكتب النحوية جديد . وبسبب من امتداد الزمن وكثرة المصادر ، فإن الباحث يجد عناء شديداً وهو يبحث فى أمهات النحو ، ليس لكثرتها فقط ، وإنما لأن هذه الكتب كتبت فى زمن لم تنشأ فيه الحاجة إلى الفهرسة الموضوعية ؛ لأن الكتاب كان يقرأ وتعاود قراءته فى حلقات الدرس حتى يكاد الدارس يفهرس دقائقه فى ذهنه فيسهل عليه الوصول إليها .

ويجد الباحث نفسه أمام ركام هائل من الكتب يشق عليه الوصول إلى دقائق القضايا فى بطونها ، وبعض هذه المطولات من تلك الكتب يشكو من قلة العناية العلمية بنشره . وبعض ما نشر على أنه محقق تحقيقاً علمياً يعج

بأخطاء مطبعية لا يكاد يدركها الباحث إلا بمزيد من التمرس بلغة الكتاب ، وبطبيعة القضايا المطروقة . وأكثر ما هذه الكتب بحاجة إليه الفهرسة الموضوعية ، لأن هذه المطولات خاصة كتب معانى القرآن وإعرابه لا يمكن الوصول إلى ما فيها من جهود ونشاطات لغوية ما لم تقرأ من ألفها إلى يائها .

ويقوم منهج هذه الدراسة على الوقوف على المادة الأساسية فى مظانها الأساسية ، ومحاولة تنظيمها بشكل يبين أهميتها وقيمتها .

ولابد هنا من ذكر بعض المصطلحات التى سيجرى استخدامها فى الكتابة ، وذلك كى لا تلتبس بمصطلحات الجملة الشرطية الواردة فى النصوص النحوية ، وهذه المصطلحات هى :

— (الجملة الشرطية) :

وتطلق على تركيب الجملة الشرطية ، أى المكونة من : أداة الشرط ، وجملتين بعدها .

— (الركن الشرطى) :

يطلق على الأداة والجملة التى تليها ، ويشير هذا المصطلح إلى المبنى فقط .

— (العبارة الشرطية) :

يطلق على الأداة والجملة التى تليها ، ويشير المصطلح إلى أن هذه الضمائم لا تدل على معنى تام بنفسها ولكنها تنطوى على معنى جزئى .

— (الركن الجوابى) :

يطلق على الجملة الثانية فى التركيب الشرطى .

— (العبارة الجوابية) .

يطلق على الجملة التى تؤلف مع العبارة الشرطية جملة تامة المعنى هى الجملة الشرطية .

— (أداة الشرط) :

الأداة التى تربط جملتين ، وتؤلف منهما جملة مركبة هى الجملة الشرطية ويشير المصطلح إلى وظيفة الكلمة فى التركيب .

— (جملة الشرط) :

هى الجملة التى تلى أداة الشرط .

— (جملة جواب الشرط) :

هى الجملة الثانية فى التركيب ، فى مقابل جملة الشرط .

— (فعل الشرط) :

الفعل الواقع فى جملة الشرط .

— (فعل جواب الشرط) :

الفعل الواقع فى جملة جواب الشرط .

وسأحاول جهدى تميز مصطلحات النحريين وذلك بإحاطتها بقوسين .

أما الرمز (م.م.) الذى يرد فى الهوامش فهو يرمز إلى معجم مصطلحات الجملة الشرطية الملحق بآخر الكتاب .

أما بعد فإنى أتوجه بالشكر إلى أستاذى الكريم الأستاذ الدكتور محمود فهمى حجازى ، فلم يكن لهذا العمل أن يتم على هذه الصورة لولا أن شمله بعنايته فهو ما فتىء يسدد ثغراته ، ويقوم منآده ، وقد كانت مكتبته رافداً من أهم روافده .

وأتوجه بالشكر إلى أستاذىّ الكريمين الدكتور النعمان القاضى والدكتور عبد الصبور شاهين ، فقد أفدت من علمهما كثيراً .

و أشكر كل من له يد فى إخراج هذا العمل .

القاهرة

١٩٨١/٨/٢٥ م

أبو أوس إبراهيم الشمسان

تمهيد

ارتبطت نشأة النحو بملاحظة الخطأ فى الإعراب [١] . وهو ما سُمى باللحن ، وقد وُوجهت هذه المشكلة بطريقتين : الأُولى محاولة التقعيد للغة العربية اعتماداً على استعمال اللغة بين أوساط لا تخطىء ، والثانية رصد جملة الأَخطاء الشائعة وتصحيحها ، ونتج عن ذلك ما سمى بكتب لحن العامة .

والذى يهمنا من ذلك كله هو أن الذى دعا إلى التقعيد — وهذا ما يفهم من الحديث عن نشأة النحو — هو الخطأ فى الإعراب ، وعلى هذا الأَساس كانت العناية بملاحظة الحركات فى أواخر الكلمات كبيرة ، وذلك لمعرفة أَسباب تغيرها . وكان أن أُرجع ذلك إلى مسببات تكون فى الكلام نفسه سُميت بالعوامل . و وُسِّعت الفكرة ؛ وذلك من أجل اطرادها ، فكان هناك ما سمى بالعوامل اللفظية والعوامل المعنوية .

---

(١) انظر فى الكلام على نشأة النحو من القدماء :

— أبو الطيب اللغوى (ت ٣٥١) ، مراتب النحويين ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ٢ دار نهضة مصر للطبع والنشر / القاهرة ١٩٧٤م) ٢٣ .

— السيرافى (ت ٣٦٨) ، أخبار النحويين البصريين ، بعناية فريتس كرنكو (معهد المباحث الشرقية بالجزائر ، مطبعة الكاثوليكية / بيروت ١٩٣٦م) ١٥ .

ومن المحدثين :

محمد الطنطاوى ، نشأة النحو (دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م) ١٦ .

وهكذا كان الانطلاق من وجود الحركة ، إذ هى الأَصل ، حتى ارتبطت الحركات بوظائف معينة تحتلها الكلمات من الجملة العربية ، وسميت هذه الحركات بعلامات الإعراب ، ولهذا قُدِّر وجودها تقديرا إذا لم تكن ظاهرة لفظاً ، فالفاعل وهو وظيفة نحوية لابد أن يكون مرفوعاً ، ومعنى أن يكون مرفوعاً أن ينتهى بالضمة ، فإذا لم تظهر كأَنْ يكون الاسم منتهياً بألف (فتحة طويلة) مثل « عيسى » فلابد أن نتصور ضمة مقدرة على آخره وكان يمكن أن تظهر ولكن ذلك تعذر بسبب الأَلف ، ونرجع لجوء النحو إلى مثل هذا التكلف إلى إرادة الاطراد انطلاقاً من وجود الحركة ، فالفاعل الذى تظهر فيه الحركة مثل (قام محمدٌ) ينتهى بضمة ، وعممت هذه الملاحظة ، وجعلت قاعدة وهى أَنَّ كل فاعل لابد أَنْ ينتهى بالضمة ، وكان الأَمر أيسر من ذلك ؛ فالملاحظة الصادقة توجب القول بأَنَّ الفاعل إذا كان اسماً أَو علماً متأَخراً عن فعله فهو منته بالضمة إنْ أمكن ضمه [1] . ومعنى ذلك أنه ليس كل فاعل مرفوعاً ، لأَنه ليس كل فاعل يمكن أَنْ ينتهى بالضمة [2] .

وكان من نتائج التركيز على الحركة أَنْ أَصبحت الدراسة تتصف بالجزئية ، ونقصد بذلك أن الدراسة كانت لجزئيات الجملة معزولة عن بقية الأَجزاء .

---

(١) وذلك حسب التركيب الصرفى له فبعضها ينتهى بحركة لازمة مثل: الفتى ، طه .

(٢) وقد تنبه إلى ضرورة تجاوز هذا المبدأ النحوى عبد القادر المهيرى ، انظر مقاله :
مساهمة فى تحديد الجملة الاسمية (حوليات الجامعة التونسية ع ٥ ، ١٩٦٨ م) ١٤ .

وقد أَثَّر الاهتمام بالعامل وبحركة الإعراب فى تصنيف الكتب ؛ فنجد أنها قد تصنف حسب أنواع العوامل . وقد تصنف حسب الإعراب فنجد أبواب : المرفوعات ، المنصوبات ، المجرورات ، المجزومات .

وأُلفت كتب لدراسة الأَدوات ، وبين ما يعمل منها وما لا يعمل ، وأُلفت كتب لإعراب القرآن تطبيقاً لنظرية العمل والعامل .

نخلص من هذا إلى أن ملاحظة الحركة جعلت الدرس النحوى ينظر إلى الجملة مفتتة ومجزأة . وهذا آخر ما يمكن أن نقول عنه إنه وظيفة علم النحو الأَساسية وهى دراسة التراكيب ، فلم نجد عناية تذكر بالجملة وأنماطها ، ولا توفراً مباشراً على دراستها . من ذلك دراسة الجملة الشرطية ؛ فإنه يتبين من دراسة مصادرها أنه لم تلق عناية مباشرة .

نجد دراسة الجملة الشرطية متفرقة فى مصادر متعددة ومتنوعة ، ويرجع السبب فى التعدد والتنوع إلى اختلاف مناهج الكتب وأهدافها .

ويمكن تصنيف تلك المصادر فى المجموعات التالية :

- المجموعة الأُولى : كتب القواعد العامة .
- المجموعة الثانية : كتب حروف المعانى .
- المجموعة الثالثة : كتب إعراب القرآن .
- المجموعة الرابعة : كتب علوم القرآن .
- المجموعة الخامسة : كتب الأَمالى .
- المجموعة السادسة : مصادر ثانوية .

وسنتحدث فيما يلى عن كل مجموعة على نحو مختصر :

المجموعة الأولى : كتب القواعد العامة :

وهذه هى المجموعة الرئيسية لأنها أكثر توفراً على دراسة **الجملة** الشرطية من غيرها .

وتختلف كتب هذه المجموعة فى المنهج الذى اتبع فى تأليفها وتبعاً لذلك تختلف فى طريقة تناولها للجملة الشرطية .

ويمكن أن نميز منهجين : أحدهما مايخصص لها باباً ، أو أبواباً متتابعة ، والثانى مايلحق دراستها بدراسة جوازم الفعل المضارع .

نجد المنهج الأول متبعاً فى (الكتاب) لسيبويه (ت ١٨٠) وكتاب سيبويه هو رصد لجهوده وجهود شيوخه التى تلقاها عنهم كالخليل ابن أحمد (ت ١٧٥) ويونس (ت١٨٢) . درس سيبويه أدوات الشرط فى باب سماه (باب الجزاء) [1] . عدد فيه أدوات الشرط ، وناقش تركيبها الصرفى وعملها النحوى ، كما ناقش جملة من القضايا التركيبية فى الجملة الشرطية ، كالربط – الربط بالفاء أو إذا – والرتبة ، أى التقديم والتأخير . وألحق بـ (باب الجزاء) باباً آخر خصصه لدراسة بعض الأدوات ذات المبنى الصرفى الواحد والمعنى الوظيفى المتعدد ، وهى الأدوات (من ، ما ، أيهم) ؛ فهى تستخدم أسماءً موصولة ، وتستخدم أدوات شرطية ، وحاول أن يفرق بين الاستخدامين ، وسمى الباب (هذا باب الأسماء التى يجازى بها وتكون بمنزلة الذى) [2] . وتلا ذلك جملة من الأبواب درس فيها أثر الأدوات الأخرى التى

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٦ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٩ .

تكون الجمل الشرطية فى سياقها [1] . وعلاقة (الشرط) بتراكيب أخرى إذا جاء فى سياقها كالاستفهام [2] والقسم [3] . وعقد باباً ناقش فيه إعراب الفعل الذى يقع بعد فعل الشرط [4] . وعقد باباً لأجوبة التراكيب الإنشائية [5] .

ونهج المبرد (ت ٢٨٥) فى (المقتضب) نهج سيبويه ، فخصص باباً لدراسة أدوات الشرط سماه (هذا باب المجازاة وحروفها) [6] ، خصصه للأدوات فعددها وتحدث عن كل أداة صرفياً ونحوياً . وتلاه بجملة أبواب درس فيها بعض قضايا الجملة الشرطية [7] .

ونحا الزجاجى (ت٣٣٧) فى (الجمل) نحوهما ، فخصص (باب

(١) درس فى باب (هذا باب ما تكون فيه الأسماء التى يجازى بها بمنزلة الذى) (الكتاب ٣ / ٧١) أثر بعض الأدوات العاملة مثل « إنَّ » و « كان » فبدخولها على « مَن » وأشباهها تخلصها للموصولية دون الشرطية ، ودرس فى باب (هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء) (الكتاب ٣ / ٧٤) الأدوات غير العاملة التى تخلص « من » وأشباهها للموصولية . وتلا ذلك باب (هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التى تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء) (الكتاب ٣ / ٧٩) .

(٢) سيبويه الكتاب ٣ / ٨٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٨٤ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٨٥ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٣ .

(٦) المبرد ، المقتضب ٣ / ٤٦ .

(٧) درس فى باب (هذا باب مسائل المجازاة وما يجوز فيها ، وما يمتنع) (المقتضب ٢ / ٥٩) قضية الجواب وربطه بالفاء ، وبعض القضايا المتفرقة كإعراب أداة الشرط ودخول بعض الأدوات عليها . ودرس=

الجزاء) لدراسة أحكام الجملة الشرطية ، ولكنها دراسة مقتضبة.[1]

وتناول الفارسى (ت ٣٧٧) فى (الإيضاح) بعض أحكامها فى (باب المجازاة) [2] وفصّل الجرجانى أحكامها فى (المقتصد) وهو شرح مسهب للإيضاح [3] .

أمّا الزبيدى (ت ٣٧٩) فى (الواضح فى علم العربية) فعقد أبوابا لدراسة بعض أحكام الجملة الشرطية أولها (باب الشرط وهو باب

= فى باب (هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك) (المقتضب ٢ /٦٥) إعراب الفعل الذى يأتى بعد فعل الشرط ، ودرس بعض قضايا الرتبة فى البابين (هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لايجوز إلا فى الشعر اضطرارا) (المقتضب ٢ /٦٨) و (هذا باب ما يحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه) (المقتضب ٢ /٧٤) ودرس أجوبة التراكيب الإنشائية فى باب (هذا باب الأفعال التى تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها) (المقتضب ٢ /٨٢) .

(١) الزجاجى ، الجمل ، تحق : ابن أبى شنب (مط كلنسيك / باريس ١٩٥٧م) ، عدّد الأدوات وذكر عملها (٢١٧) ، وتحدث عن الأنماط الصرفية لأفعال الجملة (٢١٨) وعن الأدوات الداخلة على أدوات الشرط فتبطل عملها (٢٢١) .

(٢) الفارسى ، الإيضاح العضدى ، تحق : حسن شاذلى فرهود (ط ١ دار التأليف ١٩٦٩م) ذكر « إنْ » ، والجواب وربطه بالفاء وإذا (٣٢٠) . وبقية الأدوات (٣٢١) وبعض قضايا الرتبة ومثل لأجوبة التراكيب الإنشائية (٣٢٢) .

(٣) الجرجانى ، المقتصد ، تحق : كاظم بحر مرجان (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٧٥م) ١٠٣٢ .

المجازاة) [1] .

ومن الكتب التى يمكن لنا أن نعدها سائرة على المنهج المتبع فى (الكتاب) ، تلك الكتب التى أُلفت لشرح كتاب سيبويه ؛ فهذه الكتب قد احتفظت بتبويب الكتاب . من أهم هذه الكتب الشرح الذى كتبه أبو سعيد السيرافى [2] (ت ٣٦٨) ، ولا يكتفى السيرافى فى كتابه بالشرح المجرد لكتاب سيبويه وإنّما يتخذ من مادة سيبويه منطلقاً يبرز فيه ماثقفه من ثقافة نحوية ، ويقف السيرافى عند مسائل يجدها بحاجة إلى البسط فيبسطها ويعمقها ، ويعرض عن مسائل لأنها واضحة لاتحتاج إلى شرح أو تعليق .

ومن شروح الكتاب الشرح الذى ألّفه الرمانى [3] (ت ٣٨٤) ، والرمانى يحيل أفكار الكتاب إلى أسئلة متتابعة ، حتى إذا أتى على مسائل باب ما أخذ بالإجابة عليها .

---

(١) الزبيدى ، الواضح فى علم العربية تحق : أمين على السيد (دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥م) درس فى هذا الباب : الأدوات ، ومثل لاستخدامها وأعرب الأمثلة ، والجواب وربطه بالفاء وإذا (الواضح ٩٤) وبعده باب اسمه (باب منه آخر) (الواضح ٩٤) وبعده باب اسمه (باب منه آخر) (الواضح ٩٦) درس فيه الفعل الذى يقع بعد فعل الشرط معطوفاً أو غير معطوف . وفى (باب الأفعال التى تجزم بمعنى المجازاة) (الواضح ٩٨) درس أجوبة التراكيب الإنشائية وعقد باباً للجواب بالفاء (الواضح ٩٩) .

(٢) انظر النسخة المصورة من شرح السيرافى على كتاب سيبويه بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٨٢ .

(٣) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه . نسخة مصورة بمكتبة مجمع اللغة العربية تحت رقم نحو ١٨٣ .

ونأتى الآن إلى الكتب التى جعلت دراسة الجملة الشرطية ضمن دراسة جوازم المضارع .

فى طليعة هذه الكتب كتاب « الأُصول فى النحو » لابن السراج (ت ٣١٦) ، عقد ابن السراج باباً لإعراب الأفعال وبنائها [١] ، فلمَّا جاءَ إلى ذكر الأَفعال المجزومة ذكر أنَّها تجزم بخمسة حروف هى : (لم ، ولمّا ، ولا فى النهى ، واللام فى الأمر وإنْ التى للجزاء) [٢] ثم قسمها إلى قسمين : أربعة منها لايقع موقعها غيرها ولا تحذف من الكلام إذا أُريدت وهى الأَدوات السابقة باستثناء أداة الشرط [٣] ، أما القسم الثانى فهو (حرف الجزاء) وهو قد يحذف ويقع موقعه غيره من الأَسماء [٤] . ثم شرح القسم الأَول وشرح القسم الثانى ، فبين أحوال الحرف الثلاث : الظهور والحذف ووقوع اسم مكانه والحذف مع الفعل لوجود دليل عليه [٥] . وعدّد أدوات الشرط وذكر جملة من أحكام الجملة الشرطية [٦] ، وتكلم على أجوبة التراكيب الإنشائية وهى الحالة الثالثة من أحوال (حرف الجزاء) [٧] ، وقد تفرقت دراسة أَحكام الجملة الشرطية ومسائلها فى عدة فصول مثل (مسائل من سائر

---

(١) ابن السراج ، الأصول فى النحو تحق : عبد الحسين الفتلى (ط ١ ، جامعة بغداد / بغداد ١٩٧٤ م) ٢ /١٥٠ .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٢ .
(٣) م . ن ، ص . ن .
(٤) م. ن ، ص . ن .
(٥) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٣ — ١٦٤ .
(٦) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٤ وما بعدها .
(٧) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٨ .

أبواب إعراب الفعل) [١] ، (فصل من مسائل الجواب بالفاءِ) [٢] ، (فصل من مسائل المجازاة) [٣] . ونجد منهجه هذا أيضا فى كتابه (الموجز فى النحو) [٤] .

ومن الذين ألحقوا دراسة الجملة الشرطية وأحكامها ضمن دراسة عوامل جزم الفعل ابن بابشاذ (ت ٤٦٩) فى كتابه (شرح المقدمة المحسبة) ، فعقد فصلا للعوامل من الحروف [٥] حتى إذا جاءَ إلى ذكر الجوازم عدّدها ومنها «إنْ» مع ما حمل عليها من الأَسماءِ والظروف [٦]. وتكلم على أدوات الشرط وذكر أجوبة التراكيب الإنشائية .

أما الجرجانى (ت ٤٧١) فقد خصص ثلاثة فصول من كتابه (الجمل) لدراسة العوامل : أحدها للعوامل من الأَفعال ، والثانى للعوامل من الحروف ، والثالث للعوامل من الأَسماءِ ، ولذلك فقد جاءَ الكلام على أدوات الشرط فى موضعين : الموضع الأَول فى (الضرب الثالث من الحروف ما يجزم فقط) [٧] ، والثانى فى (الضرب الثانى من الأَسماءِ العوامل) [٨] .

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٧٠ .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٨٦ .
(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٥ .
(٤) ابن السراج ، الموجز فى النحو ، تحق . مصطفى الشويمى وبن سالم دامرجى (ط ١ ، مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر / بيروت ١٩٦٥ م) ٨٠ .
(٥) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ، تحق . خالد عبد الكريم (ط ١ ، لا . نا / الكويت ١٩٧٦م) ١ /٢١٥ .
(٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٢ .
(٧) الجرجانى ، الجمل تحق : على حيدر (ط ١ دمشق ١٩٧٢م) ٢٤ .
(٨) الجرجانى ، الجمل ٢٥ .

وسار على نهجه ابن الخشاب (ت ٥٦٧) فى (المرتجل) الذى شرح به كتاب الجرجانى (الجمل)[1] .

وقسم الزمخشرى (ت ٥٣٨) كتابه (المفصل فى صنعة الإعراب)[2] إلى : قسم للأسماء ، وقسم للأفعال ، وقسم للحروف ، وقسم للمشترك ، لذلك جاءت دراسته لأحكام الجملة الشرطية فى موضعين ، الأول : فى كلامه على (وجوه إعراب الفعل المضارع)[3] فذكر فى (المجزوم) أنه يجزم بحروف وأسماء ومثّل لما ذكره منها[4]. أما الموضع الثانى ففى أصناف الحروف ، حيث قال (ومن أصناف الحرف حرفا الشرط)[5] والحرفان هما « إنْ » ، و« لو » . ونحا نحوه ابن يعيش (ت ٦٤٣) فى شرحه للمفصل[6].

وتابعهما ابن الحاجب (ت ٦٤٦) فى (الكافية فى النحو)[7] ، والرضى فى شرحها[8].

---

(١) ابن الخشاب ، المرتجل تحق . على حيدر (ط ١ دمشق ١٩٧٢م) .

(٢) واسم الكتاب على الغلاف (المفصل فى علم العربية) بينما يستفاد من مقدمة المؤلف أن اسمه (المفصل فى صنعة الإعراب) انظر ص ٥ .

(٣) الزمخشرى ، المفصل (ط ٢ دار الجيل / بيروت د. ت) ٢٤٤ .

(٤) الزمخشرى ، المفصل ٢٥٢ .

(٥) الزمخشرى ، المفصل ٣٢٠ .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل (ط ١ إدارة الطباعة المنيرية / القاهرة) الموضع الأول ٧ /٤٠ ، الثانى ٨ /١٥٥ .

(٧) ابن الحاجب ، الكافية فى النحو (دار الكتب العلمية / بيروت) ٢ /٢٥١ ، ٢ /٣٨٩ .

(٨) م. ن. ، ص . ن .

ومن الذين ألحقوا دراسة أدوات الشرط وأحكام الجملة الشرطية ضمن دراسة الجوازم المطرزى (ت ٦١٠) فى (المصباح فى علم النحو)[1] وابن مالك (ت ٦٧٢) فى (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، درسها فى (باب عوامل الجزم)[2]. ومنهم السيوطى (ت ٩١١) فى (همع الهوامع شرح جمع الجوامع)[3].

ونأتى بعد هذا إلى جملة من الكتب دأبت على تقسيم جوازم الفعل المضارع إلى قسمين ، جازم فعل واحد ، وجازم فعلين ، ويقصد بجازم الفعلين أدوات الشرط وبجازم الفعل الواحد غير أدوات الشرط من الجوازم .

ونصادف هذه القسمة أول مانصادفها عند ابن معطى (ت٦٢٨) فى كتابه (الفصول الخمسون)[4].

ونجدها عند الشلوبينى (ت ٦٤٥) فى (التوطئة)[5] . وعند

---

(١) المطرزى ، المصباح فى علم النحو ، تحق : عبد الحميد السيد طلب (ط ١ مكتبة الشباب بالمنيرة / القاهرة د. ت) ١٠١ .

(٢) ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحق : محمد كامل بركات (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٦٧م) ٢٣٥ .

(٣) السيوطى ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت) ٢ /٥٥ .

(٤) ابن معطى ، الفصول الخمسون ، تحق : محمود محمد الطناحى (ط ١ عيسى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٧٦ م) ٢٠٦ .

(٥) الشلوبينى ، التوطئة ، تحق : يوسف أحمد المطوع (ط ١ دار التراث العربى للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٧٣ م) ١٤٣ .

ابن عصفور (ت ٦٦٣) فى (المقرب) [1] . وعند أبى حيان (ت٧٤٥) فى (ارتشاف الضرب) [2] .

ونجدها أيضا فى بعض الكتب التى ألفت فى شرح ألفية ابن مالك . من هذه الشروح ، شرح المرادى (ت ٧٥١) [3] ، وشرح ابن هشام (ت ٧٦١) (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) [4] ، وشرح ابن عقيل (ت ٧٦٩) [5] . وقد اتبع هذا المنهج فى شروح [6]

---

(١) ابن عصفور ، المقرب ، تحق : أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى (ط ١ الجمهورية العراقية رئاسة ديوان الأوقاف/ بغداد ١٩٧١ م) ١/ ٢٧١ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب تحق : مصطفى أحمد خليل النحاس (رسالة دكتوراه جامعة الأزهر د. ت .) ٧٩٧ .

(٣) المرادى ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحق : عبد الرحمن على سليمان (ط ١ مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ١٩٧٦ م) ٤/ ٢٢٥ .

(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ط ٤ نشر بعناية محمد عبد العزيز النجار / القاهرة ١٩٧٣ م) ٤/ ٣٥ .

(٥) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل (نشر بعناية محمد عبد العزيز النجار / القاهرة ١٩٦٧ م) ٢ / ٣٠٨ .

(٦) انظر : خالد الأزهرى (٩٠٥) ،

— شرح التصريح على التوضيح (عيسى الحلبى / القاهرة) ٢ /٢٤٥.

— شرح الأزهرية فى علم النحو (ط ٤ المكتبة الأزهرية ١٣٤١ ﻫ) ١٢٠ .

الأشمونى (٩٢٩) ،

— منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (ط ٣ مكتبة نهضة مصر / القاهرة ١٩٧٠ م) .

وحواش [1] ، وكتب تعليمية مختلفة [2] .

وابن هشام (ت ٧٦١) لم يتبع هذا المنهج فى شرحه للألفية فقط، وإنما فى بعض كتبه الأخرى ، فنجده اتبعه فى (شرح قطر الندى وبل الصدى) [3] وفى (شرح شذور الذهب) [4] .

المجموعة الثانية : كتب حروف المعانى

ثمة نوعان من هذه الكتب : نوع خصص لدراسة (حرف) واحد، وتعتمد هذه الدراسة أساسا على التعدد الوظيفى للمبنى الواحد ، مثال

---

(١) الشنوانى (١٠١٩ﻫ) ، حاشية الشنوانى على شرح مقدمة الإعراب بعناية محمد شمام (ط ٢ دار الكتب الشرقية/ تونس ١٣٧٣ ﻫ) .
الصبان (١٢٠٦ﻫ) ، حاشية الصبان على الأشمونى (عيسى الحلبى / القاهرة) .
الخضرى (١٨٧٠ م)، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل (مط الكستلية / مصر ١٢٨٢ ﻫ) ١٨٤ .
حسن العطار (١٢٥٠ ﻫ) ، حاشية على شرح الأزهرية لخالد الأزهرى (ط ٤ مكتبة الأزهرية ١٣٤١ ﻫ) ١٢٠ .

(٢) انظر : محمود العالم ، الأصول الوافية (بولاق/القاهرة ١٣٠٢ ﻫ)
جرمانوس فرحات ، كتاب بحث المطالب (ط ٤ مط المرسلين اليسوعيين / بيروت ١٨٩٥م) ٣٠٠ .
أحمد زكى صفوت ، الكامل فى قواعد العربية نحوها وصرفها (ط ٤ مصطفى الحلبى / القاهرة ١٩٦٣م) .
محمد عيد ، النحو المصفى (مكتبة الشباب بالقاهرة ١٩٧٣ م) .
أمين على السيد ، فى علم النحو (ط ٢ دار المعارف بمصر ١٩٧٤م).

(٣) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى (ط ١١ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٦٣ م) ٧٩ .

(٤) ابن هشام ، شرح شذور الذهب (ط ٦ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٥٣ م) ٣٣٤ .

ذلك كتاب (اللامات) للزجاجى (ت ٣٣٧) . ومن بين ما درسه (لام الشرط)[1] .

ونوع خصص لدراسة أكثر من أداة ما وتعتمد هذه الكتب فى دراسة كل أداة الأساس نفسه الذى استخدم فى النوع الأول ، وتختلف كتب هذا النوع فى الأدوات التى تدرسها ، وفى المنهج الذى تسلكه .

فمن الكتب مايوسع مفهوم (الحرف) ، فيدخل بين ما يدرسه بعض الأدوات الأسماء ، ومنها مايضيق معنى (الحرف) ، فيستبعد الأدوات ، ومنها مايدرس الأدوات دون اعتبار لحالتها الصرفية .

أقدم مانجده من كتب هذا النوع كتاب (معانى الحروف) للرمانى (ت ٣٨٤) . درس من أدوات الشرط « إنْ »[2]، و« ما »[3] ، و « لو »[4] ، وفى نسخة استانبول ذكر وجوه « ما »[5] ، ووجوه « من »[6]، ووجوه « أى »[7]، و« إنْ »[8]، وذكر الفرق بين « لو »

---

(١) الزجاجى ، اللامات ، تحق : مازن المبارك (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٦٩ م) ١٥٩ .

(٢) الرمانى ، معانى الحروف ، تحق : عبد الفتاح إسماعيل شلبى (دار نهضة مصر للطبع والنشر / القاهرة ١٩٧٣ م) ٧٤ .

(٣) الرمانى ، معانى الحروف ٨٦ . ودرس معها « مهما » على اعتبار أنها متولدة عنها .

(٤) الرمانى ، معانى الحروف ١٠١ .

(٥) الرمانى ، معانى الحروف ١٥٣ .

(٦) الرمانى ، معانى الحروف ١٥٧ .

(٧) الرمانى ، معانى الحروف ١٥٩ .

(٨) الرمانى ، معانى الحروف ١٦٣ .

و « إنْ »[1] . وقد رتب الرمانى كتابه بأن بدأ بالحروف الاحادية فالثنائية فالثلاثية فالرباعية ، ولم يلتزم الرمانى ترتيبا محددا داخل كل مجموعة[2] . أما فى نسخة استامبول فجعلها أبوابا على هذا النحو : باب اللامات ، باب الألفات وهكذا ، وهو بهذا لايقصر الكتاب على الحروف ، ولكن على الأدوات ، ولذا كان مما ذكر كلمات تجمع بين الحرفية والاسمية[3] .

نجد بعده كتاب (الأزهية فى علم الحروف) للهروى (ت ٤١٥) ذكر من أدوات الشرط : « إنْ »[4] ، و« ما »[5] ، و« مَنْ »[6] ، و« أى »[7] ، و« متى »[8] . و« إذا »[9] ، ولم يتخذ منهجا محددا فى ترتيب الأدوات ، ويلاحظ أن مفهوم الحروف واسع حيث شمل أدوات بعضها حروف وبعضها غير حروف ، ورغم هذا لم يذكر كل الأدوات الشرطية ، ودراسته للأدوات المذكورة مرجزة جدا فهو يكتفى بذكر الأداة والتمثيل لها .

---

(١) الرمانى ، معانى الحروف ١٧٤ .

(٢) عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، مقدمة كتاب معانى الحروف للرمانى ٢٨ .

(٣) عبد الفتاح شلبى ، مقدمة كتاب معانى الحروف للرمانى ٣١ .

(٤) الهروى ، الأزهية فى علم الحروف ، تحق : عبد المعين الملوحى (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧١ م) ٣٢ .

(٥) الهروى ، الأزهية ٧١ .

(٦) الهروى ، الأزهية ١٠٠ .

(٧) الهروى ، الأزهية ١٠٨ .

(٨) الهروى ، الأزهية ٢٠٩ .

(٩) الهروى ، الأزهية ٢١١ .

ومن كتب (الحروف) كتاب المالقى (ت ٧٠٢) (رصف المبانى فى شرح حروف المعانى) ، وفيه رتب المالقى (الحروف) على حروف المعجم[1] .

وقد اقتصر المالقى على ما ينطبق عليه مصطلح (حرف) من أدوات الشرط فذكر « إنْ »[2] ، و« إذما »[3] ، و« لو »[4] .

وقد تابع المالقى فى اقتصاره على الحروف بمعناها الاصطلاحى المرادى (ت ٧٤٩) فى (الجنى الدانى فى حروف المعانى) بل كتب مقدمة بين فيها حد الحرف ، وعلة إطلاق مصطلح (حرف) ، ومعانيه وأقسامه وعمله وذكر عددها[5] . واقتصر مثله من أدوات الشرط على ما هو حرف فذكر : « إنْ »[6] ، و« إذ ما »[7] ، و« لو »[8] .

ولكن المرادى يختلف عن سلفه فى أمرين ، أحدهما أنه ذكر

---

(١) ذكر المالقى فى مقدمة كتابه أنه رتب الحروف حسب حروف المعجم . انظر رصف المبانى ص ٢ .

(٢) المالقى ، رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، تحق : أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧٥ م) ١٠٤ .

(٣) المالقى ، رصف المبانى ٥٩ ، ذكر فى فصل « إذ » أنها تكون شرطا إذا لحقها « ما » ، وهى حرف عند سيبويه .

(٤) المالقى ، رصف المبانى ٢٨٩ .

(٥) المرادى ، الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (ط ١ المكتبة العربية /حلب ١٩٧٣م) ٢٠ .

(٦) المرادى ، الجنى الدانى ٢٠٧ .

(٧) المرادى ، الجنى الدانى ١٨٥ تحت « إذ » ، ٥٠٨ تحت « إذ ما » .

(٨) المرادى ، الجنى الدانى ٢٧٢ .

أدوات شرطية غير حرفية لأن مبناها قد يعتبر حرفا فى بعض استخداماته وهذه الأدوات هى : « ما » فهى تأتى حرفا واسما[1] ، و« متى » فهى تكون حرف جر فى لغة هذيل[2] . و« مهما »[3] قد تخرج عن الاسمية إلى الحرفية[4] .

ثانى الأمرين هو ترتيب (الحروف) ، فقد قسم الكتاب إلى أبواب ، وجعل كل باب لقسم من أقسام الحروف حسب عدد حروفها ، فالأول للأحادى ، والثانى للثنائى ، والثالث للثلاثى ، والرابع للرباعى ، والخامس للخماسى . أما داخل كل باب فقد رتبها على حروف المعجم .

آخر كتب هذه المجموعة هو كتاب ابن هشام (ت ٧٦١) (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) ، ونحن نعده ضمن كتب هذه المجموعة من قبيل التجوز ، لأن الكتاب ليس مقصورا على دراسة (الحروف) ، فالكتاب موزع على ثمانية أبواب ، خصص الباب الأول فقط لدراسة ما يسميه بالمفردات[5] . وسمى الباب (الباب الأول فى تفسير المفردات وذكر أحكامها)[6] . وبين ما يقصده بالمفردات ومنهجه فى ترتيبها فقال : (وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء

---

(١) المرادى ، الجنى الدانى ٣٢٢ .

(٢) المرادى ، الجنى الدانى ٥٠٥ .

(٣) المرادى ، الجنى الدانى ٦٠٩ .

(٤) المرادى ، الجنى الدانى ٦١١ والمذهب منسوب إلى السهيلى .

(٥) ابن هشام ، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحق : مازن المبارك ومحمد على حمد الله (ط ١ ، دار الفكر / دمشق ١٩٦٤م) ١ /٢ .

(٦) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٥ .

والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك . وقد رتبتها على حروف المعجم ، ليسهل تناولها . وربما ذكرت أسماءً غير تلك وأفعالا لمسيس الحاجة إلى شرحها) [١]. ورغم أن هذا النص الذى قدم به الباب الأول يعد بأن يدرس أدوات الشرط كلها فإنا نجده قد ذكر بعضها وأعرض عن بعض . فنجده ذكر : إنْ[٢] ، أى[٣] ، إذ ما[٤]، إذا[٥] ، حيثما[٦] ، كيف[٧] ، لو[٨] ، ما[٩] ، مَنْ[١٠] ، مهما[١١] ، متى[١٢] .

المجموعة الثالثة : كتب إعراب القرآن

إنْ تكن كتب المجموعتين السابقتين تهتم بقواعد اللغة من حيث النظرية فإنَّ كتب هذه المجموعة تهتم بها من حيث التطبيق ، فهذه الكتب قد اتخذت من النص القرآنى مجالا لتطبيق ما تُوصِّل إليه من قواعد ونظريات نحوية . ولذلك فهى تهتم فى مجال دراسة الجملة الشرطية بإعراب عناصرها كلما ورد مثال لها فى النص القرآنى . ويظهر

---

(١) ابن هشام ، المغنى ١/٥ .
(٢) ابن هشام ، المغنى ١ /١٧ .
(٣) ابن هشام ، المغنى ١ /٨١ .
(٤) ابن هشام ، المغنى ١ /٩٢ .
(٥) م . ن . ، ص . ن .
(٦) ابن هشام ، المغنى ١ /١٤٠ .
(٧) ابن هشام ، المغنى ١ /٢٢٤ .
(٨) ابن هشام ، المغنى ١ /٢٨٣ .
(٩) ابن هشام ، المغنى ١ /٣٢٧ .
(١٠) ابن هشام ، المغنى ١ /٣٦٣ .
(١١) ابن هشام ، المغنى ١ /٣٦٧ .
(١٢) ابن هشام ، المغنى ١/ ٣٧١ .

المؤلفون مهارتهم فى خلق التوازن بين النظرية والتطبيق ، وذلك بتطويع النصوص وفهمها فهما ينسجم والنظرية . واقتضى هذا أن تكون بعض النصوص مجالا للمناقشة النظرية لبعض القواعد ، ولذلك اكتسبت هذه الكتب أهمية كبيرة لما احتوته من أفكار نحوية ولغوية .

وقد صنفت هذه الكتب حسب ترتيب سور القرآن وآياته ولذلك فإن الجهود النظرية المبذولة تكون مبثوثة فى ثنايا الكتاب ، لذا لم تسلم هذه الكتب من التكرار . ولانتشار القضايا فى ثنايا الكتاب صَعُب الوصول إليها .

أول ما نجده من كتب هذه المجموعة كتاب الفراء (ت ٢٠٧) (معانى القرآن) [١]. ولهذا الكتاب أهمية كبيرة ؛ لأنه يمثل النحو الكوفى من جهة ، ولأن مؤلفه نحوى عظيم من جهة أخرى ، ولذلك فقد حفل الكتاب بأفكار ومناقشات كثيرة تناولت اللغة على مستويات الدرس المختلفة ؟ صوتيا ، وصرفيا ، ونحويا ، ودلاليا ، والكتاب سجل حافل لمختلف القراءات القرآنية وتخريجاتها . وقد أثْرت مناقشة القراءات الدرس اللغوى .

أما نصيب الجملة الشرطية من الدراسة فهو كبير ومتنوع وحسبنا أن نشير هنا إلى القضايا الكبرى التى تعرض لها ،

---

(١) الفراء :
— معانى القرآن ، تحق : أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار (ط ١ ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥م) ج ١ .
— معانى القرآن تحق : محمد على النجار) .
(الدار المصرية للتأليف ،والترجمة د. ت) ج ٢ .
— معانى القرآن تحق : عبد الفتاح اسماعيل شلبى .
(الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م) ج ٣ .

فمن الأدوات التى تعرض لها : إنْ[1] ، أينما[2] ، مَنْ[3] ، ما[4] ، إذا[5] ، لو[6] ، وتحدث عن التركيب الداخلى لأدوات الشرط المركبة[7] وتحدث عن عنصر آخر من عناصر الجملة وهو الجواب[8] ، كما تكلم عن بعض القضايا التركيبية كقضية الربط ،[9] وقضية الرتبة[10] وقضايا الحذف[11] . وعلاقة التركيب الشرطى بتراكيب أخرى كالاستفهام والقسم[12] وتوسيع الجملة الشرطية بالعطف على بعض

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ١/٥٨ ، ١/١٧٨ ، ١/١٧٩ ، ٢/٣٧٤ ، ٣/٢٧ ، ٣/٦١ ، ٣/١٩٢ .
(٢) الفراء ، معانى القرآن ١/٨٦ ، ٢/٣٥٠ .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ١/٥١ ، ١/٦٥ ، ٣/٧٩ .
(٤) الفراء ، معانى القرآن ٢/١٠٤ — ١٠٥ .
(٥) الفراء ، معانى القرآن ١/٤٥٩ ، ٢/١١٧ ، ٣/١٥٨ .
(٦) الفراء ، معانى القرآن ١/١٤٣ ، ١/٣٨٦ ، ٢/٤٢٢ .
(٧) الفراء ، معانى القرآن ١/٨٥ .
(٨) الفراء ، معانى القرآن ١/٩٢ ، ١/٢٣٣ ، ١/٢٧٣ ، ١/٤٧٥ — ٤٧٦ ، ٢/٢٦٣ ، ٢/٢٧٣ .
(٩) الفراء ، معانى القرآن ١/٨٦ ، ١/٤٧٥ ، ١/٤٧٦ ، ٢/١٠٥ ، ٢/١٤٠ ، ٢/٢٠٢ ، ٢/٢٤١ .
(١٠) الفراء ، معانى القرآن ١/١٨٤ ، ١/٢٣٨ ، ١/٢٩٧ ، ١/٤٢٢ ، ١/٤٢٣ .
(١١) الفراء ، معانى القرآن ١/٩٧ ، ١/١٧٩ — ١٨٠ ، ١/٢٢٨ ، ١/٣٣١ — ٣٣٢ ، ١/٤٢٤ ، ٢/٦ — ٧ ، ٢/٦٣ ، ٢/٢٤١ ، ٢/٢٤٧ ، ٣/٢٥٠ .
(١٢) الفراء ، معانى القرآن ١/٦٦ ، ١/٦٧ ، ١/٦٨ ، ١/٦٩ ، ١/٢٣٦ ، ٢/١٣٠ ، ٢/١٣١ .

عناصرها[1] . وتكلم على أجوبة التراكيب الإنشائية[2] .

نجد بعد ذلك كتاب الأخفش (ت٢١٥) (معانى القرآن) ويمتاز هذا الكتاب عن كتاب الفراء وعن الكتب التى جاءت بعده بأنه فى تفسيره لسورة البقرة عقد أبوابا متتابعة لدراسة بعض التراكيب وبعض القضايا اللغوية ، ومن بين هذه الأبواب ما يتعلق بدراسة الجملة الشرطية وهى : (باب الفاء)[3] و(باب المجازاة)[4] . وثمة قضايا متفرقة فى الكتاب[5] .

ومن كتب هذه المجموعة كتاب الزجاج (ت ٣١١) (معانى القرآن وإعرابه) وكلامه على بعض قضايا الجملة الشرطية متفرق فى ثنايا الكتاب[6] ومنها كتاب النحاس (ت ٣٣٨) (إعراب القرآن) ويهتم

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ١/٨٦ ، ١/٨٧ ، ١/٢٠٦ ، ١/٢٣٨ ، ١/٤٢٦ ، ٣/١٦٠ .
(٢) الفراء ، معانى القرآن ١/٨٦ ، ١/١٥٧ ، ١/١٥٩ ، ١/١٦٠ ، ١/١٦١ ، ١/١٦٢ ، ١/٢٠٢ ، ١/٤٠١ ، ١/٤٠٧ ، ١/٤٤١ ، ٢/٣٦ ، ٢/٧٠ ، ٢/١٦١ ، ٢/١٦٢ ، ٢/١٧٨ ، ٢/١٨٧ ، ٢/٣٠٦ ، ٢/٣١٤ ، ٣/٤٥ — ٤٦ ، ٣/١٣٢ .
(٣) الأخفش ، معانى القرآن ، تحق : فائز فارس محمد الحمد (رسالة دكتوراه مقدمة لقسم اللغة العربية بآداب القاهرة ١٩٧٧م) ٤٤ .
(٤) الأخفش ، معانى القرآن ٥٦ .
(٥) الأخفش ، معانى القرآن ٢٤ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٨٣ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٨١ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٤ ، ٢٩١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٦٩ .
(٦) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ، تحق : عبد الجليل عبده شلبى (المكتبة العصرية/بيروت) ١/١١٤ ، ١/١٦٤ ، ١/٢٠٤ ، ١/٢٠٨ ، ٢/١٢٦ .

فيما يختص بالجملة الشرطية بأن يبين ركنيها ، الركن الشرطى والركن الجوابى . وقد يتعرض لبعض قضاياها فى ثنايا إعرابه [١] .

ومنها كتاب مكى القيسى (ت ٤٣٧) (مشكل إعراب القرآن) [٢] ،

---

(١) النحاس ، إعراب القرآن ، تحق : زهير غازى زاهد
(رسالة دكتوراه مقدمة لقسم اللغة العربية بآداب القاهرة ١٩٧٦م)
الأدوات : إنْ ٢٨ ، ٣٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ما ٤١ ، ١٥٢ ، ٢٣٥ ، ٤٦٣ ، مهما ٣٧٥ ، أينما ٧٢ ، ٢٣٥ ، مَنْ ٦٩ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ١٧٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ٥٧٩ ، لو ٦٩ ، ٤٠٨ ، ٥٩٧ ، ٨٩٣ ، إذا ٢٠٧ ، ٢٣٦ ، ٧٤٢ ، ٩٠٢ ، ١٢١٩ ، ١٣٠١ ، ١٤١٢ . أمّا ٣٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٩ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، الركن الأول ٨٧ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٥٤ ، ١٦٥ ، ٢٢١ ، الركن الثانى (الجواب) ٨١ ، ٩١ ، ١٨١ ، ٢٤١ ، ٦٨٩ ، ١٠٨٦ ، الرتبة ٢٢٣ ، ٢٥٠ ، ٤١٨ ، ٨٦٣ ، الربط ٥٣ ، ١٩١ ، ٢٤٤ ، ٤١٤ ، ٩٨٣ ، ١١١٨ ، الحذف ٥٦ ، ٨٦ ، ١٧٦ ، ٢٦٣ ، ٧٤١ ، ٨٨٥ ، ٨٩٤ ، ٩٩٤ ، ١٠٣٩ ، ١٣٢٨ ، ١٥١٧ ، أجوبة التراكيب الإنشائية ٤٢ ، ٥٢ ، ٨٣ ، ١٣٣ ، ٤٢٠ ، ٤٣١ ، ٦٢٥ ، ١٠٠٧ ، الزمن ٢٩٤ ، ٤٧١ ، ٥١١ ، ٧٥٠ ، ١٣٥٥ ، الاستفهام والشرط ١٨٦ ، ٣٦٨ ، الشرط والقسم ٣٧٩ ، ١٢٧٧ ، توسيع الجملة بالعطف ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٧٩ ، ١٠٤٠ .

(٢) مكى القيسى ، مشكل إعراب القرآن ، تحق : ياسين محمد السواس
(مجمع اللغة العربية بدمشق / دمشق ١٩٧٤م) .
الأدوات : إنْ ١ /٢١٨ ، ١ /٤٢٨ ، ٢ /٢٨١ ، ٢ /٢٨٤ ، لو ١ /٦٥ ، ١ /٤٢٧ ، ٢ /٣٤ ، من ١ /٣٩ ، ١ /٥١ ، ١ /٧٦ ، ١ /٢٦٧ ، ١ /٤٣٣ ، ٢ /٥٦ ، ٢ /١٥٦ أى ٢ /٦٠ — ٦٢ ، أينما ١ /١٩٨ ، ما ١ /١٣٥ ، ١ /١٤٨ ، ١ /٣٨٨ ، مهما =

ومنها أيضا كتاب ابن الأنبارى (ت ٥٧٧) (البيان فى غريب إعراب القرآن) [١] .

ومنها كتاب أبى البقاء العكبرى (ت ٦١٦) (التبيان فى إعراب القرآن) والكلام على قضايا الجملة الشرطية مفرق فى الكتاب [٢] .

المجموعة الرابعة : كتب علوم القرآن

من أهم هذه الكتب كتاب الزركشى (ت ٧٩٤) (البرهان فى

= ١ /١٣٢ ، إذا ١ /٢٣ ، ١ /٨٣ ، ١ /٣٧٦ ، ٢ /٢١٩ ، ٢ /٣٤٨ ، الرتبة ١ /٦٦ ، ٢ /٣٧٠ ، ٢ /٣٩٦ . الحذف ٢ /٣١٦ ، ٢ /٣٢١ .

(١) ابن الأنبارى ، البيان فى غويب إعراب القرآن ، تحق : طه عبد الحميد طه (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٩م) .
الأدوات : إنْ ١ /١٨٣ ، ١ /٣٥٧ ، ١ /٣٩٤ ، ٢ /٢٥١ ، أينما ١ /٢٦١ ، أى ٢ /٩٧ — ٩٨ ، ٢ /١٣٠ — ١٣٣ مَنْ ١ /٧٦ ، ١ /١١١ ، ١ /١٢٩ ، ٢ /٤٤ ، ما ١ /١١٦ ، ١ /١١٩ ، ١ /٢٠٩ ، ١ /٢٦١ ، ٢ /٣٤٨ ، ٢ /٤٩٨ ، مهما ١ /٣٧١ إذا ١ /٥٥ ، ٢ /٤١٣ ، ٢ /٤٤٠ ، ٢ /٤٩٦ ، إمّا ١ /٧٦ ، أمّا ١ /٦٦ ، ٢ /٤١٩ ، لو ١ /١١٥ ، ١ /٣١٨ .

(٢) أبو البقاء العكبرى ، التبيان فى إعراب القرآن تحق : على محمد البجاوى (عيسى البابى الحلبى / القاهرة) :
٣٧ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٧٢ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١٢٧ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٣٧٤ ، ٥٣٦ ، ٥٩٠ ، ٦٢٨ ، ٦٤٧ ، ٦٧٠ ، ٦٩٦ ، ٧٧٠ ، ٧٧٧ ، ٨٣٦ ، ١٠٤١ ، ١٠٥٨ ، ١٢٢٢ .

علوم القرآن) ويكتسب الكتاب أهميته من أنه عقد بابا خاصا لدراسة الجملة الشرطية ، درس فيه ما يسميه بقواعد الشرط ، وهى جملة من القضايا المتعلقة بالجملة الشرطية[1] . وفى مواضع أخرى درس قضايا أخرى . وإنْ تكن قضايا نحوية عامة كالحذف . فمثّل : لحذف الشرط[2] وحذف جواب الشرط[3] . وعرض لبعض أدوات الشرط

(١) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ٢ عيسى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٧٢م) ٢ /٣٥١ .
أما القواعد التى فصل القول فيها فهى: الأولى أن (المجازاة إنما تنعقد بين جملتين) ٢ /٣٥١ . الثانية : (أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثانى على الأول) ٢ /٣٥٤ . الثالثة : (أنه لايتعلق إلا بمستقبل) ٢ /٣٥٦ . الرابعة : (جواب الشرط أصله الفعل المستقبل) ٢ /٣٥٩ . الخامسة : (أدوات الشرط : حروف ، وهى « إنْ » ، وأسماء مضمنة معناها) ٢ /٣٥٩ . السادسة : (قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر ، وتصدق الشرطية دون مفرديها) ٢ /٣٦٥ . السابعة : (الاستفهام إذا دخل على الشرط) ٢ /٣٦٥ . الثامنة : (إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب) ٢ /٣٦٦ . التاسعة : (إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب) ٢ /٣٦٧ . العاشرة : (الشرط والجزاء لابد أن يتغايرا لفظا) ٢ /٣٦٨ الحادية عشرة : (فى اعتراض الشرط على الشرط) ٢ /٣٦٩ .

(٢) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٣ /١٨٠ .

(٣) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٣ /١٨١ .

فى دراسته لما سماه بالمفردات فدرس منها : « إذا »[1] ، و« إنْ »[2] ، و« أنّى »[3] ، و« كيف »[4] ، و« لو »[5] .

المجموعة الخامسة : كتب الأمالى

تضم هذه الكتب ألوانا من الجهود اللغوية والأدبية والفقهية ، ولا يضمها منهج خاص ولا خطة معينة ، وإنما هى حصيلة حلْقات دراسية يعقدها المؤلف لطلابه أو مريديه ، أوهى جملة من الدراسات والتعليقات التى يقوم بها المؤلف حول بعض القضايا المختلفة .

من هذه الكتب ، كتاب المبرد (ت ٢٨٥) (الكامل) ، ونجده قد ألمّ ببعض القضايا المتصلة بالجملة الشرطية وإن يكن إلماما عابراً من ذلك : الرتبة[6] ، أجوبه بعض التراكيب الإنشائية[7] . الكلام على أدوات مثل : إمّا[8] ، ولو[9] ، ولحوق « ما » لبعض الأدوات[10] .

ومنها كتاب ابن الشجرى (ت ٥٤٣) (الأمالى الشجرية) ، وقد تفرق كلام ابن الشجرى على بعض قضايا الجملة الشرطية فى

(١) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٤ /١٩٥ .
(٢) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٤ /٢٢٠ .
(٣) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٤ /٢٤٩ .
(٤) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٤ /٣٣٠ .
(٥) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٤ /٣٦٣ .
(٦) المبرد ، الكامل ، بعناية محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته (دار نهضة مصر / القاهرة د. ت) ١ /١٩٩ ، ١ /١٣٣ ، ١ /١٣٤ .
(٧) المبرد ، الكامل ١ /٢٨٦ .
(٨) المبرد ، الكامل ١ /٢٨٩ .
(٩) المبرد ، الكامل ١ /٢٧١ ، ١ /٢٧٧ ، ١ /٢٧٨ ، ١ /٢٧٩ .
(١٠) المبرد ، الكامل ١ /٢٨٩ ، ١ /٢٩٠ .

ثنايا الكتاب ، فتكلم عن الأدوات [1] ، والربط [2] ، والرتبة [3] ، والحذف [4] ، وتوسيع الجملة [5] ، أجوبة التراكيب الإنشائية [6] .

ومن هذه الكتب أيضاً كتاب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) (بدائع الفوائد) ، عقد باباً تحدث فيه عن روابط الجمل وأنواعها ومن بينها

---

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية (دار المعرفة/ بيروت د. ت.) تحدث عن : متى ١/ ١٩ ، ١/ ١٣٨ ، ١/ ١٤٤ ، ٢/ ٢٦١ ، أى ١/ ٧٧ ، ١/ ٢٩٥ ، إذْ ما ١/ ١٣٧ إذا ١/ ١٤١ — ١٤٢ ، ١/ ٣٠١ ، ١/ ٣٣٣ ، ٢/ ٢٦٢ ، إذ ١/ ٣٠١ ، ٢/ ٢٦٢ ، لو ١/ ١٨٦ ، ١/ ٣٣٣ ، ما ٢/ ٢٣٣ ، ٢/ ٢٣٥ — ٢٣٦ ، ٢/ ٢٤٥ ، ٢/ ٢٤٦ ، ٢/ ٢٤٧ مهما ٢/ ٢٤٦ — ٢٤٧ أين ٢/ ٢٦٣ ، من ١/ ٢٩٥ ، ٢/ ٣٠٩ — ٣١٠ ، أمّا ١/ ٢٨٥ ، ١/ ٢٨٩ ، ١/ ٢٩٠ ، ٢/ ٣٤٨ ، إمّا ٢/ ٣٤٥ ، ٢/ ٣٤٦ ، ٢/ ٣٤٧ أو ٢/ ٣١٩ .

(٢) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية : الربط بالفاء ١/ ١٤٣ — ١٤٤ ، ١/ ٢٧٩ ، ١/ ٢٨٨ ، ١/ ٣٦٦ ، ٢/ ٣٢٩ — ٣٣٠ ، الربط بإذا ٢/ ٢٦٣ .

(٣) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١/ ٣٣ — ٣٤ ، ١/ ٤٦ ، ١/ ٢٤١ ، ١/ ٣٣٢ .

(٤) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١/ ١٤٤ ، ١/ ٢٣٤ ، ١/ ٢٨٨ — ٢٨٩ ، ١/ ٣٣٠ ، ١/ ٣٤١ ، ١/ ٣٥٤ ، ١/ ٣٥٥ ، ١/ ٣٥٦ ، ١/ ٣٥٧ ، ١/ ٣٥٨ ، ١/ ٣٦١ ، ١/ ٣٧١ .

(٥) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١/ ٢١ ، ١/ ٢٢ ، ١/ ٢٤٠ ، ١/ ٢٤١ ، ١/ ٢٤٦ ، ١/ ٢٥٩ .

(٦) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١/ ٣٤٣ ، ١/ ٣٤٤ ، ١/ ٣٧٣ ، ٢/ ٢١٩ .

أدوات الشرط [1] . ثم فصل الباب فى عشر مسائل : الأُولى والثانية عن الزمن فى الجملة الشرطية [2] ، والثالثة والرابعة عن احتمالية التحقق وعدمه [3] ، والخامسة : دخول الاستفهام على الشرط [4] ، السادسة : عن الرتبة وتقديم الجواب وتأخيره [5] ، والسابعة والثامنة عن «لو» [6] ، التاسعة : التوسيع بدخول الشرط على الشرط [7] . وتكلم على دلالة أدوات الشرط على العموم [8] .

المجموعة السادسة : مصادر ثانوية

تشتمل هذه المجموعة على أنواع مختلفة من الكتب ، ولكنها تجتمع فى أنّها تلم ببعض قضايا الجملة الشرطية إلماماً جانبياً ، ويمكن تصنيفها فى مجموعات :

(١) شروح الشواهد مثل : (شرح أبيات سيبويه) للنحاس (ت ٣٣٨) [9] . و(شرح أبيات سيبويه) لابن السيرافى (ت

---

(١) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد (دار الكتاب العربى/بيروت) ١/ ٤٣ .

(٢) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ١/ ٤٤ ، ١/ ٤٥ ، وانظر ١/ ١٠٥ .

(٣) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ١/ ٤٦ ، ١/ ٤٩ .

(٤) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ١/ ٤٩ .

(٥) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ١/ ٤٩ .

(٦) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ١/ ٥٢ .

(٧) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ١/ ٥٨ ، ٣/ ٢٤٥ .

(٨) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ٤/ ٣ .

(٩) النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، تحق : زهير غازى زاهد : (ط ١ جمعية مدارس النجف الثقافية الأهلية ١٩٧٤م) ٢٢٠ ، ٢٢٤ .

٣٨٥) [1] .

(٢) كتب فى علم اللغة مثل : (سر صناعة الإعراب) [2] ، و(الخصائص) [3] لابن جنى (ت ٣٩٥) ، و(الصاحبى فى فقه اللغة) لابن فارس [4] (ت ٣٩٥) .

(٣) كتب الخلاف النحوى مثل : (الانتصار) لابن ولّاد (ت ٣٣٢) [5] ، و (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى (ت ٥٧٧) [6] .

---

(١) ابن السيرافى ، شرح أبيات سيبويه ، تحق : محمد على الريح هاشم (مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر / القاهرة ١٩٧٤ م) .

(٢) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب تحق : مصطفى السقا ، وإبراهيم مصطفى ، ومحمد الزفزاف وعبد الله أمين . (ط ١ مصطفى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٥٤ م) ١ / ٢٥٤ — ٢٧٦ .

(٣) ابن جنى ، الخصائص . تحق : محمد على النجار (ط. م. دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت) ١ / ٢٨٣ ، ١ / ٣١٢ ، ٢ / ١٩٦ ، ٢ / ٣٨٧ ، ٢ / ٣٨٨ ، ٢ / ٣٨٩ .

(٤) ابن فارس ، الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ، تحق : مصطفى الشويمى (مؤسسة أ. بدران / بيروت ١٩٦٣م) ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢٥٩ .

(٥) ابن ولّاد ، الانتصار ، تحق : عبد الحميد السيورى (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ١٩٦٩م) ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٦) ابن الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف (ط ٤ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٦١م) ٢ / ٤٦١ ، ٢ / ٦٠٢ — ٦١٠ ، ٢ / ٦١٥ — ٦١٧ ، ٢ / ٦٢٠ — ٦٢١ ، ٢ / ٦٢٣ — ٦٣٠ ، ٢ / ٦٣٢ — ٦٣٤ ، ٢ / ٦٤٣ — ٦٤٤ .

(٤) كتب قراءات مثل : (الحجة) للفارسى (ت ٣٧٧) [1] ، و(المحتسب) لابن جنى (ت ٣٩٥) [2] .

(٥) كتب بلاغية . مثل (أسرار البلاغة) للجرجانى [3] .

* * *

---

(١) الفارسى ، الحجة ، تحق : على النجدى ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبى (الهيئة العامة للكتاب/القاهرة ١٩٦٥م) .

(٢) ابن جنى ، المحتسب ، تحق : على النجدى ناصف وآخرين (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٨٣٦م) ١ / ١١١ ، ١ / ١١٢ .

(٣) الجرجانى ، أسرار البلاغة ، تحق . هـ . ريتر (مطبعة وزارة المعارف / استانبول ١٩٥٤م) .

الباب الأول

الجملة الشرطية طبيعتها ومصطلحاتها

الباب الأول
الجملة الشرطية طبيعتها ومصطلحاتها

لايمكننا بحال إعطاء النصوص النحوية حقها من الفهم مالم نكن على معرفة كافية بالمصطلحات المستخدمة فيها ، ذلك أنها – إلى حدما – هى المفاتيح الأساسية لإدراك ماتطرحه النصوص من قضايا ، وماتحويه من أفكار .

ولا تتأتى معرفة مدلول المصطلحات إلّا بمراقبة استخدامها فى اللغة أى فى النصوص النحوية . ومعنى ذلك أنه لابد لنا من أن نمرّ بما يسمى بالدور المنطقى ، فعلينا أن نفهم النصوص لتحديد مدلول المصطلحات ، ثم نعود إلى فهم النصوص على ضوء مدلول المصطلحات . ومن أجل هذا سنضطر إلى دراسة المصطلحات مشفوعة بما يوضحها من النصوص كلما وجدنا الحاجة تدعو إلى ذلك .

ولما كانت طبيعة الجملة الشرطية فى بداية التأليف النحوى غير واضحة المعالم وغير منصوص عليها فى الكتب ، ولا يمكن أن تُفهم إلّا من خلال فهم دلالات المصطلحات ؛ دفعنا هذا إلى أن نجمع فى الدراسة بين طبيعة الجملة والمصطلحات ، خاصة أنّ فهم طبيعة الجملة له أثر شديد فى فهم مدلول بعض المصطلحات ، وتفسير بعض الغموض الذى قد يلابس استخدامها عند بعض النحريين .

ويمكن دراسة المصطلحات بأكثر من طريقة ، فيمكن دراسة المصطلح أو المصطلحات الدالة على مدلول واحد فى حيز واحد حيث يجرى تتبع مداول المصطلح منذ بُدىء باستخدامه وتطور هذا الاستخدام عبر الزمن عند النحاة . وفى هذه الحالة تُصنف المصطلحات فى مجموعات ، وتُدرس مصطلحات المجموعة كل مصطلح على حدة ، فتُستخلص نتائجه ثم تُستخلص النتائج المشتركة للمجموعة .

وثمة طريقة أُخرى وهى تقسيم المجموعات حسب القضايا التى تتبعها ، وجعل دراستها مقدمة بين يدى دراسة القضية ؛ ولكن هذه الطريقة تمزق الدراسة وتضطر إلى كثير من الإحالات إلى مواضع دراسة المصطلحات الأُخرى ، وقد تكون مقحمة – إلى حدٍّ ما – فى موضعها ، ويتعذر الوصول إلى نتائج ذات قيمة بالنسبة لجملة المصطلحات .

وثمة طريقة ثالثة وهى دراسة مصطلحات كل نحوى على حدة ، ثم الانتقال إلى مَن يليه ، وهذه الطريقة تجعل مِن دراسة تطور مدلول المصطلح أمراً متعذراً – إلى حد ما – ، ولكنها من جهة أُخرى تفصح عن مدى تنوع المصطلحات عند النحوى ، وعن مدلولات المصطلحات عنده ، وعن تكاملها الداخلى لديه .

وهذه الطريقة الأخيرة هى التى سوف تتبع فى هذا الباب ذلك أنها أكثر الطرق ملاءمة لدراسة مصطلحات الجملة الشرطية لموضع دراسة طبيعة الجملة منها . وسنحاول أن نفيد من حسنات الطريقة الأُولى وهى ملاحظة تاريخ المصطلح وذلك أثناء تسجيل الملاحظات والنتائج العامة .

ويقع هذا الباب فى ثلاثة فصول ، خصص الفصل الأول لدراسة طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها منذ سيبويه حتى الزجاج . ويتناول الفصل الثانى طبيعتها ومصطلحاتها من ابن السراج حتى ابن جنى ، وخصص الفصل الثالث لطبيعتها ومصطلحاتها عند النحاة المتأخرين ، أى من الهروى حتى السيوطى .

* * *

الفصل الأول

الجملة الشرطية فى مرحلة التكون

(من سيبويه حتى الزجاج)

يمكن اعتبار هذه المرحلة ، مرحلة التكون الحقيقى للنحو العربى ، حيث وضعت فيها الكتب الأُولى التى لاتزال حتى الآن المصادر الأساسية لهذا النحو .

ولا تفصح هذه الكتب بشكل مباشر عن طبيعة الجملة الشرطية ، فقد كان الهم الأَول هو تدوين أحكامها على النحو الذى وفق إليه النحويون فى ذلك الوقت .

ويصاحب استخدام المصطلحات شىء من الغموض فى الدلالة نتيجة لحداثة نشأتها .

وتتسم هذه الفترة بأَن الكتب تفتقر إلى المصطلحات المحددة تحديدا جامعا مانعا . ولابد لمعرفة طبيعة الجملة الشرطية فى هذه المرحلة من التعرف إلى مدلول المصطلحات من خلال النصوص . وسوف نحاول بحث هذه القضية فى هذا الفصل بالوقوف عند كل نحوى ابتداء من سيبويه حتى الزجاج مستخلصين من ذلك طبيعة الجملة الشرطية عند كل واحد منهم ، ونرصد مصطلحات الجملة الشرطية عندهم ، ومدلولاتها .

أولا : الجملة الشرطية عند سيبويه :

لم يتحدث سيبويه عن طبيعة الجملة الشرطية حديثا مباشرا ، ذلك أن جل اهتمامه كان منصبا على دراسة العوامل المستخدمة فى الشرط ، حيث خصص لها بابا درس فيه أحكامها وسماه « باب الجزاء »[(١)]

لم يستخدم سيبويه مصطلح (الشرط) وإنما استخدم مصطلحا آخر هو « الجزاء » ويكون بهذا أقدم استخداما من (الشرط) . ومن هذا المصطلح أُخذت الأفعال : (يجازى بها)[(٢)] ، و(جازوا)[(٣)] أى : تستخدم الأَداة للجزاء ، واستخدمت للجزاء . وأُخذ منه مصطلح آخر استُخدم على نطاق ضيق ، وهو مصطلح (المجازاة) وهو مرادف من حيث المعنى لمصطلح (الجزاء)[(٤)] .

ويمكن تبين مدلول مصطلح (الجزاء) من مناقشته لمقولة النحويين: إنَّه (يُجازى بكل شىءٍ يُستفهم به)[(٥)] . ومفاد هذه النظرية أنَّ الأَدوات التى تستخدم فى تركيب الاستفهام هى عينها الأَدوات التى تستخدم فى تركيب الشرط – الجزاء عنده – وإذْ يدفع سيبويه هذه النظرية يستبدل بها غيرها ، حيث يطرح معياراً آخر لمعرفة الأَدوات المستخدمة فى الشرط . أما المعيار فهو أن أدوات الشرط وأَدوات الاستفهام لايكون الفعل بعدها كما يكون بعد (الاسم المرصول) . أى أن الفعل

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٥٦ :

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٥٨ ، ٣/٥٩ ، ٣/٦٠ ، ٣/٧٢ ، ٣/٧٣ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٧٥ ، ٣/٨٥ ، ٣/٩٣ ، ٣/٩٤ :

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٦٣ ، ٣/١٥٢ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٥٩ .

ليس صلة لأداة الشرط ولا صلة لأداة الاستفهام يقول : (فالوجه أن تقول : الفعل ليس فى الجزاء بصلة لما قبله كما أنه فى حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله ، وإذا قلت : حيثما تكنْ أكنْ ، فليس بصلة لما قبله ، كما أنّك إذا قلت أين تكونُ وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله ، فهذا فى الجزاءِ ليس بصلة لما قبله ، كما أن ذلك فى الاستفهام ليس بوصل لما قبله . وتقول : مَنْ يضربُك فى الاستفهام ، وفى الجزاءِ : مَنْ يضربْك أضربْه ، فالفعل فيهما غير صلة) [1] .

ويتضح من هذا النص أن الفعل المقصود هو فعل الشرط أى الفعل الذى يلى أداة الشرط ، فهو لايكون صلة لها ، كما أن الفعل الذى يلى أداة الاستفهام لايكون صلة لها ، ومعنى هذا أن (حيثما تكنْ) تقابل (أين تكونُ) ، أى أن مصطلح (الجزاء) ينصرف فى دلالته إلى أداة الشرط والجملة الفعلية بعدها دون الالتفات إلى بقية الكلام ، ولكنّ سيبويه فى أمثلته التى أوردها لايجتزىء منها بالأداة والجملة الفعلية فقط وإنّما يورد الجملة الشرطية كاملة أى الأداة متلوة بجملتين ، وقد يوهم هذا بأن مصطلح (الجزاء) ينصرف إلى هذا التركيب بجملته ، ولكن الأمر ليس كذلك فليس ثمة مصطلح يطلق على التركيب كله ، وقوله (الفعل ليس فى الجزاء بصلة لما قبله) يؤكد أنه يتحدث عن الأداة والجملة الفعلية بعدها ، أما التمثيل بجمل تامة فلأن الأداة والجملة الفعلية لايكوّنان وحدهما كلاما مفيداً تاما .

ودلالة المصطلح التى بيناها هى ماتفهم منه فى نصوص أُخرى

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٥٩ .

مثل قوله : (ولو قلت زيدٌ فله درهم لم يجز . وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذى يأتينى فله درهم ، فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاءُ فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاءِ) [1] .

ينصرف المصطلح فى النص للدلالة على (الذى يأتينى) فهذا فيه معنى الجزاء أى هو مساوٍ من حيث الاستخدام فى هذا التركيب لـ (مَنْ يأتِنِى) ، والفكرة التى يقدمها النص هى أنّ الفاء لاتدخل فى خبر المبتدأ مثل (زيد) ولكنها تدخل فى خبر المبتدأ « الذى » لأنه مع صلته – الجملة الفعلية – يمكن أن يدلا دلالة (الجزاءِ) أى يمكن أن يكونا عبارة شرطية قياسا على (الاسم الموصول) « مَنْ » والجملة الفعلية بعده – التى ليست بصلة له فى حالة الاستخدام الشرطى – فإن هذا الاسم الموصول « من » تدخل فى خبره الفاء .

المهم أن (الجزاء) لاينصرف فى دلالته إلى التركيب بأكمله .

وربما فهم من النص أن المصطلح مُجتزأ به للدلالة على الأداة؛ أى أنّ (معنى الجزاءِ) = (معنى أداة الجزاء) . ولكن معنى الجزاءِ لايأتى من « الذى » وحدها وإنما من « الذى » والجملة بعدها حيث يكونان معا عبارة شرطية من حيث المعنى .

ويؤيد ماذهب إليه من أن المصطلح ينصرف إلى العبارة الشرطية النص الآتى :

(وأمّا « أمّا » ففيها معنى الجزاء . كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق) [2] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١ /١٣٩ — ١٤٠ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٤ /٢٣٥ .

ف « أمّا » التى فيها معنى الجزاء تساوى (مهما + جملة فعلية) .

وفى موضع آخر يقول : (واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله)[١] .

ويفصح النص عن مصطلح (الجواب) ، ويدل بوضوح على الجملة التى تلى (الجزاء)، ف (حروف الجزاء) تجزم الأفعال التى فى (الجزاء) ، أما (الجواب) أى فعل الجواب فمجزوم بما قبله . ومعنى هذا أن (الجواب) شىء غير (الجزاء) أى ليس داخلا فيه .

ونجد إلى جانب (الجواب) مصطلحا آخر يرادفه هو « جواب الجزاء » [٢] ، يقول « واعلم أنه لايكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء) . [٣] إنَّ إضافة (جواب) إلى (الجزاء) فى المصطلح (جواب الجزاء) تبين أن مصطلح (الجزاء) ليس منصرفا فى دلالته إلى تركيب الجملة الشرطية كلها أى إلى الأداة والجملتين معا ، وأنَّ (جواب الجزاء) ويقابل (الجزاء) .

ونحن بهذا نكون أمام نوعين من التقابلات :

(١) الجزاء ≠* الاستفهام

(٢) الجزاء ≠ جواب الجزاء

ولكن لاينتج تبعا لذلك : الاستفهام ≠ الجواب .

إذن فالمداول فى (١) يختلف عن الدلول فى (٢) فالأول كلى ، والثانى جزئى .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٢ .

(٢) انظر مواضع استخدامه فى م. م:

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٣ .

(*) يقصد بهذه العلامة التقابل .

ويظهر جليا أن هذا أمر متناقض جداً ، بحيث لايمكن لنا فهمه على هذا النحو بسهولة . فلماذا استُخدم مصطلح واحد لدلالتين ؟ . ولكنَّ هذا التناقض يزول إذا أدركنا أنَّ سيبويه ينظر إلى الجملة الشرطية على أنَّها جملتان لاجملة واحدة ويسوغ هذا مضاهاتها بالاستفهام فالاستفهام جملة لاتنطوى على خبر ما فهى تعبير عن افتقار إلى خبر ما ، فهى استخبار ، ومن أجل ذلك تحتاج إلى جواب . ومثل الاستفهام (الشرط) فهو لايحوى خبرا وانَّما هو اشتراط يكون بلا معنى إذا لم يلحق بجواب . إذن ثمة تركيب أساسىّ يقابل الاستفهام هو (الجزاء) مفتقر إلى (الجواب) ، ولعل فى هذا تفسيراً لاستخدام مصطلح (الجواب) فلعله مستعار من الاستفهام .

ويبقى بعد هذا أنْ نتكلم على المصطلحات التى استخدمها سيبويه للدلالة على الأدوات .

أطلق سيبويه مصطلح (حرف الجزاء) فى كلامه على الأداة «مَنْ» [١] وهى مصنفة عنده فى (الأسماء التى يجازى بها) [٢] . ويعنى هذا أن الكلمة (حرف) مستخدمة عنده بمعنًى مِنْ معنيين : إما بمعناها اللغوى وهو (كلمة) أى : (حرف = كلمة) ، أو بمعناها الاصطلاحى غير أنه عُمّم فى استخدامه فشمل الاسم والحرف .

ونحن نرجح المعنى الأول، هذا مانفهمه من تعريف الحرف عند سيبويه وهو : (حرف جاء لمعنى ليس باسم ولافعل) [٣] أى كلمة جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٧٠ ، ٣/٨٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٥٦ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ١/١٢ .

نستطيع القول إذن إن مصطلح (حرف الجزاء) يعنى أداة الجزاء ، وينسجم هذا المعنى مع المصطلح (حروف الجزاء)[1] الذى يطلق على مجموعة الأدوات الشرطية ، وواضح أن هذا المصطلح يغفل جانب الأُصول الصرفية للأَدوات . ومثله المصطلح النادر فى الاستخدام والمطابق له بالمعنى وهو (حروف المجازاة)[2] .

ويطلق سيبويه على الأَدوات ذات الصفة الاسمية : (الأَسماء التى يجازى بها[3]) ، ويعنى هذا أن الأَسماء عموما على نوعين : مايجازى به ، ومالايجازى به[4] . وهو وإنْ أُطلق على أدوات بعينها فإنَّه ليس مصطلحا إلَّا من باب التجوز ، على أنه تبلور فيما بعد على يد نحاة آخرين فى شكل المصطلحين (اسم الشرط ، أَسماء الشرط)[5] .

نخلص من هذا كله إلى أن سيبويه رغم أنه ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها كلام تام ، أو (كلام قد عمل بعضه فى بعض)[6] فإنه لايعتبر هذا الكلام تركيبا واحدا ولا جملة واحدة ، ولذلك لم يطلق عليه مصطلحا يدل عليه جملة ، وإنما ركز على الركن الشرطى من الجملة وجعله تركيبا أساسيا والركن الجوابى تابع له ، وأُطلق على التركيب مصطلح (الجزاء) ، ومنه اشتُقت المصطلحات الأُخرى مثل

(١) سيبويه ، الكتاب ١ /١٣٣ ، ٣ /٥٩ ، ٣ /٦٠ ، ولمزيد من المواضع انظر م. م.
(٢) سيبويه ، الكتاب ١ /١٣٦ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٩ ، ٣ /٧١ ، ٣ /٧٩ .
(٤) وقد اتخذ الفارسى هذا الأساس فى تقسيمه للأسماء ، انظر الإيضاح ٥٣
(٥) انظر م. م.
(٦) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٢ .

(حرف الجزاء) ، (حروف الجزاء) ، (جواب الجزاء) . وهذه هى المصطلحات الأَساسية المستخدمة عنده .

ثانيا : الجملة الشرطية عند الفراء

ويحذو الفراء حذو سيبويه فى النظر إلى الركن الشرطى من الجملة الشرطية باعتباره التركيب الأَساسى المقابل لتراكيب أُخرى كالاستفهام والقسم . ويمكن لنا لمس ذلك من تتبع الأَقوال المبثوثة فى (معانى القرآن) ، حيث نجده يطلق مصطلح « الجزاء » على الركن الشرطى من الجملة الشرطية ويتضح هذا من النصوص الآتية :

– (إذا كان قبلها[1] جزاء وهى له جواب قلت : إنْ تأتِنِى إذاً أكرمتك)[2] .

– (كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون فى جوابه خبر يقوم بنفسه . والجزاء شرط لذلك الخبر فهو على هذا ، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء)[3] .

ولأَن (الجزاء) أى الركن الشرطى هو التركيب الأَساسى فإنَّ المصطلح استخدم استخداماً يوهم بانصرافه إلى الدلالة على الجملة الشرطية بركنيها ، من ذلك ما نجده فى قوله :

(فإذا جئت إلى العطوف التى تكون فى الجزاء وقد أجبته بالفاء

(١) الضمير يعود فى السياق إلى « إذا » .
(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٢٧٤ .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ١ /٢٣٦ .

كان لك فى العطف ثلاثة أوجه ، إنْ شئت رفعت العطف ، مثل قولك :
إنْ تأتِنى فإنِّى أهلُ ذاك وتُؤجرُ وتُحمدُ) [1] .

وقد اجتُزِىء بمصطلح (الجزاء) للدلالة على أجزاء مختلفة من التركيب ، فقد استخدم للدلالة على الأداة [2] مثال ذلك قوله : (ولو كان فى الكلام : (أنْ إن كان قميصه) لصلح ، لأن الشهادة تستقبل بـ « أنْ » ولايكتفى بالجزاء) [3] أى بأداة الجزاء . وقوله : (وكل اسم وصل ، مثل مَنْ وما والذى فقد يجوز دخول الفاء فى خبره ،لأنه مضارع للجزاء) [4] .

واجتُزِىء بالمصطلح (الجزاء) للدلالة على فعل الشرط [5] . مثال ذلك فى قوله (ومَنْ نَصَب [6] اللام فى (لَمَا) جعل اللام لاماً زائدة إذْ أوقعت على جزاء صير على جهة فَعَل وصير جواب الجزاء باللام وبإنْ وبلا وبما) ، [7] وقوله (ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٦ .
(٢) انظر معانى القرآن للفراء : ١ /٥٨ ، ١ /٨٥ ، ١ /٢٤٢ ، ١ /١٠٣ ، وانظر م. م.
(٣) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٤١ .
(٤) الفراء ، معانى القرآن ٢ /١٠٥ .
(٥) انظر مواضع الاستخدام فى معانى القرآن للفراء ١ /٢٢٥ ، ١ /٤١٤ ، ١ /٤٧٥ ، ٢ /٦ ، ٢ /٢٥٨ .
(٦) نصب : فتح .
(٧) الفراء ، معانى القرآن ١ /٢٢٥ .

ولا الخفيفة فى الجزاء حتى يصلوها [1] بـ « ما » [2] وقوله والجزاء لابد له أنْ يجاب بجزم مثله أو بالفاء) [3] .

ويُجتزأ بالمصطلح (الجزاء) للدلالة على جواب الجزاء [4] .

مثال ذلك فى قوله (وذكر عن الحسن « أشدد به » جزاء للدعاء لقوله « اجعل لى ») [5] .

وظهر مصطلح جديد لم يكن عند سيبويه هو مصطلح (الشرط) . وقد تبين من استخدام الفراء له أنه ذو دلالات متعددة ، منها :

(١) استخدم استخداما لغوياً بمعنى عِلَّة مثال ذلك فى حديثه لام التعليل يقول : (ولا تكون شرطاً للفعل الذى قبلها وفيها الواو . ألا ترى أنك تقول : جئتك لتحسن إلىّ ، ولاتقول جئتك ولتحسن إلىّ) [6] . ومن ذلك حديثه عن فاء السببيّة (ولو جعلته استفهاماً وجعلت الفاء شرطاً لنصبت كما قال الآخر :

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الديـــارا   عَنِ الحَىِّ المُضَلَّلِ حَيْثُ سَارا) [7]

(٢) استخدم بمعنى العبارة الشرطية ، مثال ذلك :

(وأما الذى على الشرط مما لايجوز رفعه فقوله :

اضرب أخاك ظالما أو مسيئا ، تريد اضربه فى ظلمه وفى

---

(١) يعود الضمير إلى « إن » .
(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٤١٤ .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ١ /٤٧٥ — ٤٧٦ .
(٤) انظر مواضع الاستخدام فى معانى القرآن للفراء : ٢ /١٧٨ ، ٢ /١٧٩ ، ٢ /١٨٧ ، ٣ /٦١ .
(٥) الفراء ، معانى القرآن ٢ /١٧٨ .
(٦) الفراء ، معانى القرآن ١ /١١٣ .
(٧) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٢٢٩ .

إساءته)[1] أى اضرب أخاك إنْ كان ظالما أومسيئا[2] .

(٣) استخدم بمعنى (جواب) أى العبارة الجوابية ، مثال ذلك قوله :
(تقول فى الكلام : علمْنى علما أنتفعْ به ، كأنك قلت : علمنى الذى انتفع به ، وإنْ جزمت « انتفع » على أن تجعلها شرطا للأمر وكأنك لم تذكر العلم جاز ذلك)[3] . وقوله :
(وقال الله تبارك وتعالى : « قُل لِّلَّذِينَ آمنوا يَغْفِرُوا لِلَّذِين لا يَرْجُونَ أَيَّامَ الله »[4] ف « يغفروا » فى موضع جزم ، والتأويل – والله أعلم – : قل للذين آمنوا اغفروا ، على أنه شرط للأمر)[5]
وقوله : (وقوله رِدْءًا يُصَدِّقُنِى [القَصَص : ٣٤] تقرأ جزماً ورفعا . من رفعها جعلها صلة للردء ومن جزم فعلى الشرط)[6] .

وقد يقرن بين (الجزاء) و(الشرط) ليدل الأول على العبارة الشرطية ويدل الثانى على العبارة الجوابية ويدلا معاً على الجملة الشرطية ، مثال ذلك فى قوله :

(إذا أوقعت الأمر على النكرة : بعدها فعل فى أوله الياء والتاء والنون والألف كان فيه وجهان : الجزم على الجزاء والشرط ، والرفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة الذى ، كقول

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ١ /١٩٤ . وانظر استخداماً آخر فى ١ /٢٣٦
(٢) هذا فهم الفراء وليس التركيب شرطيا .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ١ /١٥٧ .
(٤) الجاثية ١٤ .
(٥) الفراء ، معانى القرآن ١ /١٥٩ .
(٦) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٣٠٦ .

القائل : أَعِرْنِى دَابَّةً أَركبْها ، وإن شئت أَركبُها)[1] . وقوله :
(و« قُلْ لِعِبَادِى الَّذِينَ آمنوا يُقِيمُوا الصلاة »[2] ، فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط)[3] .

(٤) واستخدم للدلالة على الأداة كما فى قوله :
(وذلك سهل فى « إنْ » خاصة دون حروف الجزاء ، لأنها شرط وليست باسم)[4] . وقوله (لأَنَّ أَنْ تضمر الخوافض معها كثيرا ، وتكون كالشرط فاحتملت دخول الخافض وخروجه)[5] .

أما كلمة (المجازاة) وهى نادرة الاستخدام عنده فهى تستخدم استخداماً لغوياً وهى مصدر (يُجازى) ، فالمجازاة بالأمر أى استخدامه فى موضع (الجزاء) وهو الركن الأول من الجملة الشرطية ، فيكون له جواب فعله مجزوم كجزم فعل جواب الشرط[6] .

ويستخدم الفراء إلى جانب استخدامه (الشرط) ، مطلقاً على الركن الجوابى ، مصطلحاً صادفناه عند سيبويه من قبل وهو (جواب الجزاء)[7] .ويطلق هذا المصطلح على الركن الجوابى للجملة الشرطية على نحو ما أطلقه سيبويه .

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ٢ /١٦٢ .
(٢) إبراهيم ٣١ .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ٣ /٤٥ .
(٤) الفراء ، معانى القرآن ١ /٤٢٢ .
(٥) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٢٢٢ .
(٦) استخدمت الكلمة فى موضعين أحدهما : ١ /١٥٧ والثانى ١ /٢٠٢ ، وقد شرحنا مدلول استخدامها أعلاه اعتمادا على الموضع الأول .
(٧) الفراء ، معانى القرآن ١ /٦٦ ، ١ /١٦٠ ، ١ /٢٠٦ وانظر م. م.

أما (الجواب) بدون إضافة إلى (الجزاء) فهو من مصطلحات سيبويه أيضا ، ويستخدم عند الفراء على نطاق أوسع من نطاق استخدام (جواب الجزاء) ، و(الجواب) هو الجملة التى تنضم إلى ما قبلها لتكوّن معه كلاماً مفيداً فالقسم له جواب ، والاستفهام له جواب ، والشرط له جواب ، وقد يخصص المصطلح بالإضافة كما هو الحال فى (جواب الجزاء) ، ولكنه فى حالة الإطلاق يحتاج إلى السياق لتحديد مدلوله . وقد يُجتزأ بإطلاق (الجواب) على فعل جواب الشرط ، ونجد المدلولين فى قوله (فإنْ أدخلت الفاء فى الجواب رفعت الجواب)[1] .

أما أدوات الشرط فقد أطلق عليها الفراء مصطلح (حروف الجزاء)[2] ، وهو من مصطلحات سيبويه ولكن الفراء لم يستخدمه غير مرة واحدة ، مكتفياً بإطلاق مصطلح (الجزاء) على الأداة كما بينا آنفا .

نخلص إلى أن الفراء لم يزد على مصطلحات سيبويه غير مصطلح (الشرط) ، وظهر من استخدامه أنه غير مطّرد فى معنى واحد ، وإنْ غلب استخدامه للدلالة على جواب الشرط .

ثالثا : الجملة الشرطية عند الأخفش :

وبهذا المدلول نجد استخدام المصطلح عند الأخفش ، وذلك فى قوله (وقال : « رِدْءًا يُصَدِّقُنِى » [القصص ٣٤] جزم إذا جعلته شرطاً ، و« يُصَدِّقُنِى » إذا جعلته من صفة الردء)[3] .

(١) الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٦ وانظر مواضع استخدام المصطلح فى م. م.

(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٤٢٢ .

(٣) الأخفش ، معانى القرآن ٢٨٨ .

وهذا هو الموضع الوحيد الذى ورد فيه المصطلح ويظهر أن هذه الفقرة منقولة من الفراء دون إجراء تعديل .

وواضح من تتبع استخدام المصطلح (مجازاة)[1] عند الأخفش أن النظرة إلى الجملة الشرطية لم تتغير .

اختار الأخفش مصطلح (مجازاة) تاركاً مصطلح (الجزاء) ، وينصرف هذا المصطلح للدلالة على أدوات الشرط والجملة بعدها ، ويمكن التأكد من ذلك بمراقبة الاستخدام فى النصين الآتيين :

(ومثال « فَهَلْ عَسَيْتُم – إنْ تَوَلَّيْتُم أنْ تُفْسدوا فِى الأَرْضِ » [محمد ٢٢] فـ « إنْ » الأول للمجازاة ، وأوقعت « عسيتم » على « أن تفسدوا » لأنه اسم)[2] .

– (قال « يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْراً وَتَسِيرُ الجِبَالُ سَيْراً فَوَيْلٌ .. » [الطور ٩ ، ١٠] . دخلت الفاء ، لأنه فى معنى : إذا كان كذا وكذا ، فأشبه المجازاة ، لأن المجازاة يكون خبرها بالفاء)[3] .

وينسب بقية المصطلحات إلى (المجازاة) فيطلق على الركن الجوابى من الجملة الشرطية مصطلح (جواب المجازاة)[4] ، وقد يكتفى بـ (جواب) إذا كان السياق حاسماً فى دلالته[5] . أما الأدوات فأُطلق

(١) الأخفش ، معانى القرآن ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٣٣ ، وانظر م. م.

(٢) الأخفش ، معانى القرآن ٣٢٣ .

(٣) الأخفش . معانى القرآن ٣٢٨ .

(٤) الأخفش . معانى القرآن ١٠٧ ، ١٥٠ ، ٢٢٢ .

(٥) لم نجده استخدمه غير مرة واحدة فى ٢٠٦ .

عليها مصطلح (حروف المجازاة)[1] .

وهكذا نجد أنَّ الأخفش أكثر تنظيما ودقة فى استخدام مصطلحاته من الفراء ولكنا لانجد جديداً من حيث النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية .

رابعا : الجملة الشرطية عند المبرد :

ينظر المبرد إلى الجملة الشرطية على أنها كلام لايستغنى بعضه عن بعض وهذه هى النظرة النحوية منذ سيبويه لم تتخلف ، ولكن هذا لايعنى أنَّه نظر إليها على اعتبار أنها جملة واحدة . ذكر المبرد (المجازاة) مثالا على المسند والمسند إليه[2] . وقال فى موضع آخر : (لأن الجزاء غير واجب آخره ، إلَّا بوجوب أوله)[3] . ويفسر المبرد (الشرط) بأنه (وقوع الشيء لوقوع غيره)[4] .

وليس استخدام هذه المصطلحات بمطرد عنده ، فقد استخدمت (المجازاة) نظيراً للاستفهام والخبر[5] . ويفهم منه كما يفهم من مواضع أُخرى أن المصطلح قد ينصرف إلى جملة التركيب كله أى إلى الأداة والجملتين بعدها[6] .

وربما استخدمت مصدراً للفعل (يُجازى بـ)[7] . وقد يُجتزأ به

(١) الأخفش . معانى القرآن ٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٥٤ .
(٢) المبرد . المقتضب ٤/ ١٢٦ .
(٣) المبرد . المقتضب ٢/ ٦٧ .
(٤) المبرد ، المقتضب ٢/ ٤٦ .
(٥) المبرد ، المقتضب ١/ ٤١ .
(٦) انظر مواضع الاستخدام فى م. م.
(٧) المبرد ، المقتضب ٢/ ٤٧ ، ٢/ ٤٩ .

للدلالة على الأداة[1] .

ويدل مصطلح (الجزاء) كما فى النص الآتى على الركن الشرطى من الجملة الشرطية ، يقول المبرد : (وإنما جاز الإضمار هاهنا ، ولم يجز حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه ، لأن الكلام قد تم فاحتمل الاستئناف)[2] ، وفى موضع آخر يقول : (ولو قلت : مَن لايأْتِنى فيكرمَنى آتِه ، كان النصب جيدا من أجل النفى . وصار كقولك : ماتأتينى فتكرمَنى . أى كلما أتيتنى لم تكرمْنى . فموضعه لم تأتِنى مكرماً ، وهاهنا – أعنى فى الجزاء – إلى ذا يرجع إذا قلت : من لايأتِنى فيكرمَنى آتِه ، لأن معناه : من لايأتِنى مُكرماً)[3] .

ولكن المصطلح يستخدم فى مواضع أُخرى تحتمل انصرافه للدلالة على التركيب كله[4] . وليس هذا الاستخدام غريبا فقد وجدناه عند سيبويه من قبل لأن الركن الشرطى هو التركيب الأساسىّ أما الركن الجوابى فهو لازم له ، ولذلك يعمم المصطلح المطلق على الركن الشرطى ليشمل التركيب كله .

وأطلق المصطلح بشكل نادر على الركن الجوابى كما فى قوله : (تقول : إنْ تأتِنى آتِك ، وإنْ تأتِنى فلك درهم . هذا وجه الجزاء وموضعه ، كما قال عز وجل « إنْ يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّاقَدْ سَلَفَ وَإنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأولين » [الأنفال ٣٨] .

(١) المبرد ، المقتضب ٤/ ٢١٧ .
(٢) المبرد ، المقتضب ٢/ ٦٧ .
(٣) م. ن ، ص . ن .
(٤) المبرد ، المقتضب ٢/ ٤٦ ، ٢/ ٤٧ ، ٢/ ٥٣ ، وانظر م.م.

فالأصل الفعل ، والفاء داخله عليه ، لأنها تؤدى معناه ، لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود)[1] . ويقول فى موضع آخر : (وأما ما لايجوز إلا فى الشعر فهو : إنْ تـأتِنِى آتيك ، وأنت ظالم إنْ تـأتِنِى لأنها قد جزمت ولأن الجزاء فى موضعه ، فلا يجوز فى قول البصريين فى الكلام إلَّا أنْ تُوقع الجواب فعلا مجزوما أو فاءً إلا فى الشعر)[2] .

وقد يُجتزأ بالمصطلح (جزاء) للدلالة على فعل الشرط أى الفعل الذى يلى أداة الشرط ، وهذا واضح من قوله : (فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب ، لأن « إنْ » لاتعمل فى لفظه شيئا ، وإنَّما هو فى موضع الجزاء ، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء)[3] .

وكما اجتزىء به للدلالة على الفعل اجتُزىء به للدلالة على الأداة [4] .

وأطلق المبرد على الركن الجوابى مصطلح (جواب الجزاء)[5] ، وربما يكتفى بـ (الجواب) بدون إضافة اكتفاءً بتحديد السياق لمدلوله [6] .

ونجد لديه من مصطلحات الأدوات مصطلحين : (حرف الجزاء) ، و (حروف الجزاء) ، أما الأول فهو ينصرف إلى الدلالة على « إنْ »

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٩ .
(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٧١ .
(٣) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٨ .
(٤) المبرد ، المقتضب ١ /٤٨ ، ١ /٤٩ ، ٢ /٥٠ ، ٢ /٦٠ وانظرم.م.
(٥) المبرد . المقتضب ٢ /٦٦ ، ٢ /٦٧ ، ٢ /٦٨ .
(٦) انظر م. م.

وحدها[1] .وهو بهذا يخالف سيبويه فى استخدامه لهذا المصطلح . أما المصطلح الثانى فهو ينصرف إلى جملة أدوات الشرط[2] .

بقى من مصطلحات المبرد مصطلح (الشرط) وقد ورد فى (المقتضب فى موضعين أحدهما نقلنا نصه آنفا[3] . والثانى فى قوله : (لأن الشرط لايقع إلا على فعل لم يقع)[4] والمعنى فى النصين واحد وهو التعليق : أى تعليق حدوث فعل بحدوث فعل غيره .

ولكن استخدامه فى (الكامل) يختلف حيث يدل به على الركن الشرطى من الجملة الشرطية أى على الأداة والجملة بعدها ويتضح هذا من قوله : (ولو كان هاهنا شرط يوجب جوابا لانجزم ، تقول : ائتِنِى بدابة أركبُها أى بدابة مركوبة ، فإذا أردت معنى : فإنَّك إنْ أتيتنى بدابة ركبتُها قلت : « أركبْها » لأنه جواب الأمر)[5] .

ننتهى من هذا كله إلى أنَّ المبرد متابع لمن سبقه فى النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية . واتصف استخدامه لبعض المصطلحات بالتعدد ، ويتجلى هذا التعدد فى مظهرين :

الأول : تعدد اللفظ فى مقابل المعنى الواحد ، كإطلاق المصطلحات: (المجازاة) ، (الجزاء) ، (الشرط) على الركن الشرطى .

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٠ ، ٢ /٦٨ .
(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٦ ، ٢ /٦٨ ، ٢ /٧٤ وانظر م. م.
(٣) انظر ص ٦٦ .
(٤) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٠ .
(٥) المبرد ، الكامل ١ /٢٨٦ والموضع الآخر لورود المصطلح هو ١ /٢٧٨ .

الثانى : تعدد المعنى فى مقابل اللفظ الواحد كاستخدام (الجزاء) للدلالة على : الركن الشرطى ، والركن الجوابى ، والأداة ، وفعل الشرط .

واكتسبت بعض المصطلحات تحديدا وهو (حرف الجزاء) فاقتصر به على « إنْ » .

خامسا : الجملة الشرطية عند الزجاج

يعتبر الزجاج استمراراً لمن سبقه من حيث النظرة إلى طبيعة الجملة الشرطية ، فهى ليست جملة مركبة وإنَّما هى جملتان متلازمتان .

واختار الزجاج مصطلح (الشرط) ليطلقه على الركن الشرطى من الجملة الشرطية[1] . وليس هذا الاستخدام بجديد فقد مر بنا عند الفراء[2] ثم المبرد[3] ، وإنْ يكن استخدامه لديهما لم يكن مطردا فإنَّنا لانجده ينال عند الزجاج اطراداً أيضا .

ويمكن لنا إدراك مدلول المصطلح من قوله : (وجواب الشرط فى الفاء مع الشرط الثانى وجوابه وهو « فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ » ، وجواب « فمن تبع هداى » قوله « فَلَا خَوْفٌ عَلَيهِم وَلَاهُمْ يَحْزَنُون »)[4] .

وربما يُجتزأ بالمصطلح (الشرط) للدلالة على بعض مكونات الركن الشرطى ، فدل به على فعل الشرط[5] . مثال ذلك قوله : (وكذلك

(١) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٨٦ ، ١ /١٦٤ ، ١ /١٩٣ وانظر م. م.
(٢) انظر ص ٦١ .
(٣) انظر ص ٦٦ .
(٤) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٨٦ ، والآية فى (البقرة ٣٨) .
(٥) الزجاج ، معانى القرآن وإعربه ١ /٨٦ ، ١ /٢٠٨ ، ١ /٢٨٠ ، ١ /٢٨٢ ، ١ /٣٩٣ .

معنى دخول النون فى الشرط التوكيد)[1] ، وقوله : (وكان الجواب جزما كالشرط)[2] . ودل به فى موضع على الأداة وذلك فى قوله : (وموضع يفعلوا جزم بالشرط ، وهو « ما » والجواب « فلن يكفروه»)[3] .

وقد يرد مصطلح (الشرط) معطوفاً عليه مصطلح (الجزاء) ، وذلك من أجل توكيد المعنى المقصود ويعبران عن الترادف بالمعنى ، ويوهم هذا المصطلح المركب تركيبا بالعطف أنه يدل على الجملة الشرطية بأكملها ولكن التمعن فى مواضع الاستخدام يكشف أنَّه يدل على الركن الشرطى وحده وقد يرد أثناء حديث عن أداة شرطية حيث توصف بأنها فى تأويل (الشرط والجزاء) أى أداة الشرط[4] ومن دلالة (الشرط والجزاء)[5] على الركن الشرطى ما جاء فى قوله : (وفى قوله تعالى : « وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً » : « وجهان » .

إن شئت قلت ومن تطوع خيراً على لفظ المضى ومعناه الاستقبال لأن الكلام شرط وجزاء ، فلفظ الماضى فيه يؤول إلى معنى الاستقبال)[6] وما جاء فى قوله : (وقوله جل وعز : « قُلْ أنفقُوا طَوْعاً أَو كَرْهاً »

(١) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٨٦ .
(٢) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٢٠٨ .
(٣) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٤٧٢ .
(٤) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٧٢ ، ١ /٣٥٧ ، ١ /٤٤٥ ، ١ /٤٥٢ ، ٢ /٤٠٨ .
(٥) مواضع الاستخدام فى معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١ /٧٢ ، ١ /٢١٨ ، ١ /٣٥٧ وانظر م. م.
(٦) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٢١٨ ، والآية فى (البقرة ١٥٨) .

وإن شئت كُرها بالضم ، هذا لفظ أمر ومعناه معنى الشرط والجزاء . والمعنى أنفقوا طائعين أومكرهين لن تتقبل منكم)[١] .

وقد استخدم مصطلح (الجزاء) منفردا للدلالة على الركن الشرطى كقوله : (من كسر « أن » فالكلام على لفظ الجزاء ، ومعناه : المعنى فى « أنْ تَضِل »)[٢] .

واجتزىء به للدلالة على الأداة ، كقوله : (وما الثانية هى الى تزاد تأكيداً للجزاء)[٣] .

وفى كل المواضع التى استخدم فيها مصطلح (الجزاء) غير ما أشرنا إليه ينصرف للدلالة على الركن الجوابى أى على جواب الشرط . مثال ذلك قوله : (لأن الجزاء وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ ، فلذلك دخلت اللام)[٥] . وقوله : (وألف الاستفهام دخلت على حرف الشرط ومعناها الدخول على الجزاء ، المعنى أتنقلبون على أعقابكم إنْ مات محمد أو قتل ، لأن الشرط والجزاء معلق أحدهما بالآخر فدخلت ألف الاستفهام على الشرط وأنبأت عن معنى الدخول على الجزاء)[٦] .

ونتيجة لاستخدام مصطلحى (الشرط) و(الجزاء) للدلالة على

---

(١) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ٢ /٥٠١ ، والآية فى (التوبة ٥٣) .

(٢) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٣٦٤ ومواضع أخرى : ١ /٤٤٥ ، ٢ /٨٥ ، وانظر م. م.

(٣) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ٢ /٤٠٨ ومواضع أخرى فى ١ /٨٦ ، ١ /٤٤٥ ، ٢ /٤٠٨ ، ٢ /٤٧٧ .

(٤) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /١٦٤ ، ١ /٢١٠ ، ١ /٣٥٥ وانظر م. م .

(٥) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /١٦٤ .

(٦) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٤٨٧ — ٤٨٨ .

الركن الشرطى تولد لدينا مصطلحان للدلالة على الركن الجوابى وهما : (جواب الشرط) ، (جواب الجزاء) ولسنا بحاجة إلى إيراد النصوص[١] .

ولعل دلالة المصطلح (جزاء) على الركن الجوابى جاءت من حذف (جواب) من المصطلح (جواب الجزاء) .

ويمكن قول ذلك على المصطلح (جواب) نفسه الذى يطلق على الركن الجوابى[٢] ، فلعل هذا الإطلاق ماهو إلّا اجتزاء بكلمة (جواب) التى ترد فى (جواب الشرط) و(جواب الجزاء) . ويعتمد فى ذلك كله على السياق لتحديد مفهوم المصطلح .

ويمكن فيما يلى أن نضع رسما يوضح لنا استخدام المصطلح عنده :

الشرط ≠ جواب الشرط ⟵ جواب

الجزاء ≠ جواب الجزاء ⟵ جواب ، ⟵ جزاء

إذن فتعدد مصطلحات الركن الشرطى ولدت تعدداً فى مصطلحات الركن الجوابى .

وليس غريبا بعد هذا أن تتعدد مصطلحات الأدوات . من مصطلحات الأدوات (اسم الشرط) ، ويبدو أنه يطلق على الأداة التى تصنف من الناحية الصرفية فى الأسماء وهذا ما يظهر من إعرابه « ما » حيث يقول : (واسم الشرط « ما »)[٣] .

---

(١) يمكن الرجوع إلى م. م لمعرفة مواضع الاستخدام .

(٢) انظر مواضع استخدام المصطلح فى م. م.

(٣) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٢٨٠ .

ومن المصطلحات (حرف الشرط) ، وذلك فى قوله (وألف الاستفهام دخلت على حرف الشرط)[1] ورغم أن الأداة التى دخلت عليها ألف الاستفهام هى « إنْ » إلا أننا لانستطيع أن نجزم أيدل المصطلح على الأداة « إنْ » وحدها أم المقصود به أى أداة أى : حرف الشرط = أداة الشرط ، وعلى أية حال فليس ثمة مايوجب تعين « إنْ » وحدها ، فيبدو أن الحكم ينطبق على أية أداة من أدوات الشرط . وعلى أية حال فإنَّ الأدوات يطلق عليها مصطلح (حروف الشرط والجزاء)[2] ، ويرادفه مصطلح (حروف الجزاء)[3] .

* * *

---

(١) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ٢ /٤٨٧ .

(٢) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /٨٦ .

(٣) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ٢ /٤٠٨ .

الفصل الثانى

الجملة الشرطية فى مرحلة النضج

(من ابن السراج حتى ابن جنى)

تتضح فى هذه المرحلة النظرة التى ينظرها النحويون إلى طبيعة الجملة الشرطية حيث نجد أن النحويين يبدأون بمناقشة ذلك مناقشة مباشرة ، ويكون الكلام على طبيعة الجملة جزءاً من القضايا المطروحة للدرس .

وتتبلور المصطلحات فى هذه المرحلة وتنشأ مصطلحات جديدة تلبى حاجة الدرس النحوى فى هذه القضية .

وسوف نعالج القضية على نحو ماعالجناها فى الفصل الأول ، وذلك بدراسة طبيعة الجملة الشرطية ، بدراسة مصطلحاتها عند كل نحوى على حدة .

أولا : الجملة الشرطية عند ابن السراج

لابن السراج أهمية كبيرة من حيث أنه أول من نجده يتحدث عن طبيعة الجملة الشرطية حديثاً مباشراً لانحتاج معه إلى تلمس نظرته إلى الجملة من النصوص كما كنا نفعل مع من سبقه من النحويين ، ولأنه أيضا يبين لنا بجلاء ووضوح نظرة سابقيه إلى الجملة الشرطية فهو متابع لهم ومبين لطريقتهم وأفكارهم .

يقول ابن السراج فى معرض حديثه عن (الحرف) :

(وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك : إنْ يقمْ زيدٌ يقعدْ عمرو ،

فيقومُ زيد ، ليس متصلا بيقعدُ عمرو ، ولامنه فى شىء ، فلما دخلت « إنْ » جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأُخرى جوابا) [١] .

ماذا يفهم من هذا النص ؟

يفهم منه ما يأتى : أنَّ التركيب الذى نطلق عليه الجملة الشرطية مكون عنده من جزءين : الشرط والجواب ، وأنهما مترابطان وليس هذا جديداً فقد تبيناه عند من سبقه من النحاة ولكن الجديد هو التصريح باعتبار كل جزءٍ من أجزاءِ التركيب جملة وهذا يبين لنا بجلاء موقف النحويين من الجملة الشرطية فهم رغم إدراكهم التام للتكامل بين أجزائها يعتبرون الشرط جملة والجواب جملة أُخرى ؛ بمعنى أنهم لايطلقون مفهوم الجملة ليعم على التركيب كله والسبب أن مفهوم الجملة لم يتعد ـ بعدُ ـ البساطة إلى التركيب ؛ بمعنى أن مصطلح الجملة ينصرف إلى الجملة البسيطة المكونة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر .

ومن الجديد أيضا عند ابن السراج النظرة التحليلية لطبيعة التركيب ؛ فهو لم يكتفِ بمحاولة وصفه وإنما راح يبين لنا كيفية تركيبه ، فبيّن أنَّ ثمة جملتين لاعلاقة بينهما ثم جاءَ (الحرف) وربط بينهما بحيث جعل الأُولى شرطا والثانية جوابا .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن النص قد يفهم منه أن مصطلح (شرط) منصرف إلى الجملة التى تلى الأَداة ؛ بمعنى أن التركيب مكون من الأَداة والشرط والجواب ، ولكن الأَمر ليس كذلك فالشرط يشمل الأَداة والجملة بعدها إذْ لايفهم من الجملة التى بعد الأَداة الدلالة على الشرط بدون الأداة .

(١) ابن السراج ، أصول النحو ١ /٤٤ ـ ٤٥ .

ويتبين من نص آخر أن التركيب مكون من جزءين لا ثلاثة أجزاءٍ وذلك قوله : (والجزاء وجوابه جملتان تنفصل كل واحدة منهما عن صاحبتها) [١] . فالتركيب جملتان : الجزاء وهو الأَداة والجملة بعدها ، والجواب وهو الجملة الثانية .

ويوضح هذا تمام الإيضاح تحليله للتركيب وذلك فى حديثه عن « إنْ » : (ويقال لها أم الجزاء وذلك قولك : إنْ تأتِنِى آتِك وإنْ تَقُمْ أَقُمْ ، فقولك : إنْ تَأْتِنِى شرط ، وآتِك جوابه ولابد للشرط من جواب ، وإلا لم يتم الكلام ، وهو نظير المبتدأ الذى لابد له من خبر) [٢] .

وكما تابع ابن السراج سابقيه فى النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية تابعهم أيضا فى منهج استخدام المصطلح ، حيث نجده سلك طريقهم فى تعدد المدلولات التى قد يقوم بها مصطلح واحد ويكون للسياق أهميته فى تحديد المدلول المراد .

استخدم ابن السراج مصطلح (الجزاء) للدلالة على الركن الأَول من التركيب أى الأَداة والجملة بعدها ، أى فى مقابل الركن الثانى من التركيب [٣] .

واستخدم المصطلح للدلالة على التركيب وذلك فى مقابل تراكيب أخرى كالاستفهام ، ومعنى هذا أنَّ مصطلح (جزاء) عم ليشمل الكلام

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٨٢ .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٤ .
(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٤ ، ٢ /١٧١ ، ٢ /١٨٦ ، ٢ /١٨٨ ، ٢ /١٩٨ ، ٢ /٢٠٢ .

المكون عنده من جملتين على اعتبار أن الجملة الثانية وهى الجواب إنّما هى من لوازم الجملة الأُولى [١] . وابن السراج أول من حاول بيان المقصود بمصطلح (الجزاء) وذلك فى قوله : (والبصريون يقتصرون باسم الجزاء على ما كان له شرط وكان جوابه مجزوما ، وكان لما يستقبل) [٢] .

فواضح من النص أن (الجزاء) تركيب ما له خصائصه المعينة وهذا الاستخدام مخالف للاستخدامات السابقة متى وردت فى النصوص المقتبسة .

وقد يطلق المصطلح أيضا على المعنى الذى يؤديه الركن الشرطى فى التركيب وهو الشرطية : أى الدلالة الشرطية ، ومثال هذا الاستخدام [٣] قوله : (وينبغى أنْ تعلم أنَّ المواضع التى لايصلح فيها « إنْ » لايجوز أنْ يُجازى فيها بشىء من هذه الأسماء البتة ، لأن الجزاء فى الحقيقة إنّما هو بها ، إذا دخل حرف الجر على الأسماء التى يجازى بها لم يغيرها عن الجزاء) [٤] .

واستخدم المصطلح أيضا للدلالة على الركن الجوابى من التركيب. ولكن هذا الاستخدام نادر وجاء عنده بسبب نقل فكرة للفراء عن

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٨ ، ٢ /١٧١ ، ٢ /١٨٩ ، ٢ /١٩٠ وانظر م. م.

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٧ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٧ ، ٢ /١٧٢ ، ٢ /١٨٧، ٢ /٢٠٦ .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٧ .

تقديم (الجواب) ، فقد أورد الفكرة والمصطلح [١] .

واجتزىء بالمصطلح للدلالة على الأداة [٢] ، كما اجتُزىء به مرة واحدة للدلالة على فعل الشرط [٣] .

أما (المجازاة) فهو مصطلح أَقَل استخداما من (الجزاء) ويُقتصر به للدلالة على الجانب العنوى الذى يؤديه الركن الشرطى وهو (الاشتراط) فمعنى (المجازاة) : الدلالة على الجزاءِ ، وهذا الاستخدام هو أقرب إلى الاستخدام اللغوى منه إلى الاستخدام الاصطلاحى ولا يدل المصطلح على التركيب أو جزء من التركيب [٤] .

واطَّرد عنده استخدام (الشرط) للدلالة على الركن الشرطى من التركيب [٥] . وأُضيف فى موضع واحد إلى (الجزاء) فأَصبح لدينا مصطلح (شرط الجزاء) [٦] .

وفى مقابل مصطلحات الركن الشرطى نجد مصطلحات الركن

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٥ ، ٢ /١٩٦ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٥ ، ٢ /٢٧٥ ٢ /٢٨٤ ، ٢ /٣٤٠ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٠٤ .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٧١ ، ٢ /١٧٢ ، ٢ /١٩٥ ، وانظر م. م .

(٥) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٤ ، ٢ /١٦٧ ، ٢ /١٧١ وانظر م. م.

(٦) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٤ .

الجوابي وهي : (جواب الجزاء)[1] ، و(الجواب)[2] وقد يجتزأ بالأخير للدلالة على فعل جواب الشرط [3]

وتتعدد عند ابن السراج المصطلحات التي تطلق على الأدوات ، فنجد (حرف الجزاء)[4] ويقصد به « إنْ » وحدها ، متابعا في ذلك المبرد[5] . أما (حروف الجزاء)[6] ، و(حروف المجازاة)[7] فتطلق على الأدوات جملة .

نخلص من هذا كله إلى أنّ ابن السراج أول من أوضح بجلاء نظرة النحو العربي إلى طبيعة الجملة الشرطية وذلك بالنص على أنّ التركيب جملتان .

أما استخدامه للمصطلحات فقد اتصف بالاطراد إذا استثنينا مصطلح (الجزاء) الذي تعددت دلالاته عنده .

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٦ ، ٢ /١٦٧ ، ٢ /١٩١ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٤ ، ٢ /١٦٦ ، ٢ /١٦٧ وانظر م. م.

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٧٠ ، ٢ /١٧١ ، ٢ /١٧٢ وانظر م. م.

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٣ ، ٢ /١٦٤ ، ٢ /١٦٨ وانظر م. م.

(٥) انظر ص ٦٦ .

(٦) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٩ ، ٢ /٢٠٠ ، ٢ /٢٠٣ وانظر م. م.

(٧) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٥ .

ثانيا : الجملة الشرطية عند الزجاجي

لانجد عند الزجاجي إشارة مباشرة إلى متابعته النحاة في نظرتهم إلى طبيعة الجملة الشرطية ، ولكن استخدامه للمصطلحات يفصح عن متابعته لهم . مثال ذلك في قوله : (وإذا وقع بين الجزاء وجوابه فعل مستقبل في معنى الحال كان مرفوعا) .[1]

فدل بـ (الجزاء) على الركن الأول من التركيب ، وبـ (الجواب) على الركن الثاني .

وتتعدد عنده مدلولات (الجزاء) كما تعددت عند من قبله فإلى استخدامه للدلالة على الركن الشرطي [2] ، استخدم باعتباره تركيبا يقابل التراكيب الأُخرى حيث أُطلق على الباب الذي دُرست فيه القضية (باب الجزاء) [3] . ودُل به على المعنى الذي يؤديه الركن الشرطي [4] .

واجتُزِئ بالمصطلح للدلالة على الأداة[5] . وفي كتاب (اللامات) استخدم (الجزاء) للدلالة على الركن الجوابي [6] أو فعل جواب الشرط [7] . وفي مقابل (الجزاء) استخدم (الشرط) للدلالة على الركن

---

(١) الزجاجي ، الجمل ٢١٩ .

(٢) الزجاجي ، الجمل ٢١٩ ، ٣٤٢ .

(٣) الزجاجي ، الجمل ٢١٧ .

(٤) الزجاجي ، الجمل ٢٢١ .

(٥) الزجاجي ، الجمل ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٣٢ .

(٦) الزجاجي ، اللامات ١٥٩ .

(٧) الزجاجي ، اللامات ١٦٠ .

الشرطى [١] ، ولم يرد هذا المصطلح فى (الجمل) .

وأطلق على الركن الجوابى مصطلح (جواب الجزاء) [٢] ، و(جواب) ولكن الأخير ينصرف إلى الفعل غالبا [٣] .

ونجد لديه من مصطلحات الأدوات : (حرف الجزاء) و (حرف الشرط) وهما مترادفان [٤] . وليس فى استخدامهما دلالة على اقتصارهما على « إنْ » ، ويطلق على الأدوات المصطلحين (حروف الجزاء) و(حروف المجازاة) وهما مترادفان [٥] .

ثالثا : الجملة الشرطية عند النحاس

يتابع النحاس النحاة فى أن (الشرط) و(جوابه) كشىء واحد ، ولكن هذا لايشمله اسم واحد ولا يطلق عليه جملة ولكنه كلام ، وفى إعراب الآيات نجده يشطر الجملة الشرطية إلى جزءين (الشرط) و (الجواب) ولكنه يلح كما ألحَّ ابن السراج على تكامل (الشرط) و(الجواب) مثال ذلك :

(« وإنْ يُقَاتِلُوكم يُوَلُّوكُم الأَدْبَار » شرط وجوابه ، وتم الكلام) [٦] .

---

(١) الزجاجى ، اللامات ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) الزجاجى ، الجمل ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٣٦٢ .

(٣) الزجاجى ، الجمل ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، وورد بمعنى الركن الجوابى فى (الجمل) ٢١٩ و(اللامات) ١٣٦ .

(٤) انظر موضع استخدام الأول فى (اللامات) ١٦٠ والثانى (اللامات) ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٥) انظر موضع استخدام المصطلحين على الترتيب الجمل للزجاجى ص ٢١٧ ، ص ٢١٥ .

(٦) النحاس ، إعراب القرآن ١٧٩ ، والآية فى (آل عمران ١١١) .

وفضل النحاس استخدام مصطلح (الشرط) بدلا من (الجزاء) فلم يرد المصطلح الأخير عنده إلّا فى أربعة مواضع وجميعها ضمن اقتباسات من كتب متقدمة [١] .

أما مصطلح (الشرط) فقد استخدمه النحاس باطراد للدلالة على الركن الشرطى من الجملة الشرطية [٢] ، وربما اجتزىء به للدلالة على الأداة ويكون المصطلح فى هذه الحالة عاطلا من (ال) [٣] .

أما مصطلح (المجازاة) فقد أُطلق على العلاقة المعنوية التى تربط ركنى الجملة وهى المجازاة على حدث مشروط [٤] . ولذلك فلا غرابة أن نجد أن المصطلح يشيع استخدامه للدلالة على الركن الجوابى من الجملة الشرطية ، وهذا هو الاستخدام الشائع عنده [٥] ودليل ذلك أنه فى إعرابه للآية :

(وإنْ كُنْتُم فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا ...) [البقرة٢٣]

قال : (« فأتوا » جواب الشرط ، وإن شئت قلت مجازاة) [٦] .

---

(١) المواضع من إعراب القرآن للنحاس هى : الأول ص ١٣٢ وهو مقتبس من كتاب سيبويه ٣ / ٩٠ ، والثانى ص ١٣٧ وهو مقتبس من معانى القرآن للفراء ١ /١٨٤، الثالث ص ٨٦١ وهو منسوب للمبرد ولم أعثر عليه ، والرابع من معانى القرآن للفراء ٣ /٥٤ .

(٢) انظر م. م.

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٥٢ ، ٢٣٥ ، ٣٠٦ .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ٧٦ ، ٢٥٠ ، ٤٠٩ ، ١١٢٣ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦٧ ، ١٤٠٦ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن ١٨١ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ وانظر م. م.

(٦) النحاس ، إعراب القرآن ٢٨ .

ويدل على ذلك أيضا إطلاقه (الشرط والمجازاة) و(شرط ومجازاة) على الجملة الشرطية [1] .

ومن المصطلحات المطلقة على الركن الجوابى نجد (جواب الشرط) [2] و(الجواب) [3] والمصطلح الأخير أكثر شيوعا . أما (جواب المجازاة) [4] فهو فى حكم النادر حيث لم يرد غير مرة واحدة .

أما الأدوات فأُطلق عليها (حروف الشرط) [5] و (حروف المجازاة) [6] .

رابعا : الجملة الشرطية عند السيرافى

نجد عند السيرافى نصين يبينان طبيعة الجملة الشرطية عنده كما يبينان متابعته لمن سبقه من النحاة فى هذه النظرة ، يقول : (والشرط والجواب هما فى الأصل جملتان متباينتان ربطهما حرف المجازاة فصارتا كشىء واحد ، فمن أدخل اللام [لام القسم] فى الأول فلأنهما كجملة واحدة صدرها الشرط ثم تصير فى جواب اليمين الحذف الذى يوجبه اليمين) [7] . ويقول فى موضع آخر : (لأن الشرط فى الأصل جملة

(١) النحاس ، إعراب القرآن ٢٣٥ ، ٣١٣ ، ٣٣٦ ، ٣٩٠ ، ٤٠٦ ، ١٠٣٥ ، ١٠٤٠ ، ١٢٥٣ ، ١٢٨٦ ، ١٣١٦ .
(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٢٨ ، ٢٩ ، ٤١ وانظر م.م.
(٣) النحاس ، إعراب القرآن ٢١ ، ٢٩ ، ٣٢ وانظر م.م.
(٤) النحاس ، إعراب القرآن ١١١٩ .
(٥) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ ، ٢٠٧ ، ٤١٨ وانظر م.م.
(٦) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ ، ٢٦٤ ، ٥٩٧ وانظر م.م.
(٧) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤١ .

مبناها على فعل وفاعل ، والجواب جملة أخرى ثانية مبناها على مبتدأ وخبر وفعل وفاعل ، وإنما ربط إحداهما بالأُخرى إنْ) [1] .

فكرة الترابط فى الجملة الشرطية واضحة جدا فى ذهن السيرافى فالتركيب كالجملة الواحدة ولو أن مفهوم الجملة تعدى الجملة البسيطة التى ذكر السيرافى مبناها لما احتاج إلى القول بأنَّ (الشرط والجواب) كالجملة الواحدة وإنما هما جملة واحدة .

وقد أفصح النصان عن مصطلح (الشرط) ووضحت دلالته عنده فهو يطلق على الركن الأول من الجملة الشرطية وهو أداة الشرط والجملة بعدها . ويؤكد هذا تقسيمه الجملة الشرطية إلى جملتين كما فى هذا النص الذى يتحدث فيه عن (الحرف) :

(ويدخل أيضا لعقد الجملة بالجملة كقولك : إنْ تَقُمْ أَقُمْ ، فإنْ تَقُمْ جملة وأَقُمْ جملة وانعقدت إحداهما بالأُخرى بدخول حرف الشرط) [2] .

أما مصطلح (الجزاء) فقد ندر وجوده منفرداً [3] وإنما نجده ضمن المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا مثل (باب الجزاء) [4] و(حروف الجزاء) [5] . ولا يختلف معناه عن المعنى القديم عند النحاة حيث يجعل الجزاء فى مقابل الاستفهام ويؤكد هذا قوله (إذا قلت أين

(١) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤٤ .
(٢) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /١٣ .
(٣) جاء مفردا للدلالة على الأداة فى ٣ /١٩٢ ، وفى ٣ /٢٢٨ ، وجاء للدلالة على معنى الشرطية ٣ /٢٢٩ .
(٤) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٧٧ ، ١ /٧٨ ، ١ /٢٠٧
(٥) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٢٠٧ ، ٣ /٢٢٩ .

عبد الله آتِه فكأنك قلت حيثما يكنْ آتِه ومعناهما واحد وأحدهما استفهام والآخر جزاء)[١] .

وقد يستخدم (الشرط) بتعميم يوهم إطلاقه على التركيب كله كما فى : (الأصل فى الشرط الفعل والفاء داخله عليه)[٢] أى فى جواب الشرط .

ورغم هذه الدلالة التى نجدها للشرط عنده [٣] ، فإنه يضطر لاستخدام مصطلح (الشرط) للدلالة على جملة الشرط أى على الجملة التى تلى الأداة وذلك فى قوله : (ومما يدل أن « إنْ » أمّ حروف الجزاء أنّها قد يسكت عليها ويحذف الشرط بعدها والجواب)[٤] . وقد يجتزأ به للدلالة على الفعل[٥] .

أما مصطلح (المجازاة) فقد استخدم استخداماً واسعا [٦] . ودل به على دلالات مختلفة منها : الدلالة على مصدر (يُجازى بـ) فالمجازاة بالأداة استخدامها فى (المجازاة) أى الاشتراط بها [٧] . ويدل على الركن

---

(١) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٢٠٧ .
(٢) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤٦ وانظر ٣ /٢٦٥ .
(٣) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤١ ، ٣ /٢٤٣ ، ٣ /٢٤٥ وانظر م.م .
(٤) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٢٩ — ٢٣٠ ، وانظر ٣ /٢٤٤ .
(٥) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٧٥ ، ٣ /٢٣٠ ، ٣ /٢٣١ ، وانظر م. م.
(٦) انظر م. م.
(٧) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٢٨ .

الجوابى من الجملة الشرطية كما فى قوله : (معنى المجازاة فيها أن جوابها يقع عند الشرط كما يقع المجازاة عند وقوع الشرط)[١] .

ويعمم مصطلح (المجازاة) ليطلق على التركيب ، ويتضح هذا من إضافة كلمة (باب) [٢] أو(حرف) [٣] إلى (المجازاة) ، والغالب أن هذا الاستخدام إنّما هو الاستخدام الذى مر بنا عند النحاة من قبل : أى استخدام (المجازاة) للدلالة على الركن الشرطى وعلى اعتبار أن (الجواب) تابع مكمل (للشرط) .

وكما ورث السيرافى من النحاة المصطلحات (الشرط) و(الجزاء) ، و (المجازاة) ورث أيضا المصطلحات الدالة على الركن الجوابى من الجملة الشرطية ، وهى : (الجواب)[٤] وهو أكثرها شيوعا ويليه (الشرط)[٥] ، ثم (جواب الجزاء)[٦] ، أما (جواب المجازاة) فاستخدامه نادر[٧] .

ونجد لأول مرة عند السيرافى نشوء مصطلحات جديدة . وتطلق هذه المصطلحات على الأفعال . وقد كان النحاة قبل السيرافى يطلقون

---

(١) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٧٥ وانظر ١ /٢٠٧ .
(٢) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٧٣ ، ٣ /١٣١ .
(٣) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٣٤ .
(٤) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٧٥ ، ١ /٢٠٦ ، ٣ /٢٢٩ وانظر م. م.
(٥) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٢٧ ، ٣ /٢٣٠ ، ٣ /٢٣٣ ، وانظر م. م.
(٦) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٣٠ ، ٣ /٢٣٣ ، ٤ /١١ .
(٧) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤١ .

على الأفعال المصطلحات المطلقة على ركنى الجملة ، فإذا أُطلق (الشرط) على الركن الشرطى أُطلق أيضا على الفعل المتضمن فى الركن الشرطى ويُترك للسياق تحديد جهة المصطلح الدلالية . أما السيرافى فرغم اتباعه طريقة النحاة فى إطلاق مصطلح الركن على الفعل ، فإنه يطلق مصطلح (فعل الشرط)[١] على الفعل فى الركن الشرطى . ويطلق مصطلح (فعل الجزاء) على الفعل فى الركن الجوابى ولكن استخدام هذا المصطلح نادر بالنسبة لاستخدام المصطلح السابق [٢]، ويرجع ذلك إلى أنَّه لم يكتفِ بهذه المصطلحات عن إطلاق مصطلح (الجواب) ، أو ما شابهه على الفعل.

وتتعدد المصطلحات المطلقة على الأدوت كما تعددت المصطلحات المطلقة على الركن الجوابى ، فنجد : (حرف الجزاء)[٣] ويبدو أنه يدل على مطلق أداة وليس ثمة دليل على تخصيصه بـ« إنْ» وحدها . ويطلق (حروف الجزاء)[٤] .على جملة الأدوات الشرطية ، ونجد أيضا (حرف المجازاة)[٥] و (حروف المجازاة)[٦] وكذلك (حرف الشرط)[٧] .

وإذا كان سيبويه عبر فى حديثه عن الأدوات المحسوبة صرفياً على

---

(١) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٢٠٧ ، ٣ /٢٣٠ ، ٣ /٢٣٢ وانظر م. م.
(٢) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤٣ .
(٣) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٢٠٦ ، ٣ /٢٣١ ، ٣ /٢٣٢ .
(٤) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٢٠٧ ، ٣ /٢٢٩ ، ٤ /١٠ .
(٥) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٣٤ ، ٣ /٢٤١ .
(٦) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٢٠٨ ، ٤ /٤ ، ٤ /٩ .
(٧) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤٩ .

الأسماء بقوله (الأسماء التى يجازى بها)[١] ومثله فعل ابن السراج[٢] ، فإن السيرافى أطلق على الأداة منها (اسم شرط)[٣] و(اسم مجازاة)[٤] .

خامسا : الجملة الشرطية عند الفارسى

يتابع الفارسى من قبله فى النظر إلى الجملة الشرطية على أنها مؤلفة من جملتين . وعلى الرغم من إلحاح النحاة على الترابط بين الجملتين فإن أحداً لم يشر إلى أثر دخول الأداة على الجملة الأُولى ، أما عند الفارسى فهو يبين لأول مرة أن دخول الأداة قد أثر فى الجملة فأخرجها عن الإفادة ، يقول الفارسى : (ونظيرها [أى جملة القسم] من الجمل الشرط فى المجازاة فى أنها وإنْ كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لاتفيد حتى ينضم إليها الجزاء)[٥] .

ويطلق (المجازاة) على التركيب كله [٦] . ولا غرابة فالفارسى أول من يعتبر (الشرط والجزاء) جملة وذلك فى قوله : (الثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطا وجزاءً . وذلك نحو : زيدٌ إنْ تُكرِمه يُكرِمْك . وبِشْرٌ إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْ عمْرُو فزيدٌ ابتداء ، وقولك : إنْ تُكْرِمْه يُكرِمْك جملة فى موضع خبر وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ . والجملة فى موضع رفع لوقوعها موقع الخبر)[٧] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٩ ، ٣ /٧١ ، ٣ /٧٩ .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٢ ، ٢ /١٦٧ .
(٣) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤٩ .
(٤) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٣٢ .
(٥) الفارسى ، الإيضاح ٢٦٣ .
(٦) الفارسى ، الإيضاح ٢٦٣ ، ٣٢٠ الحجة ٣٣ ، ٣٤ .
(٧) الفارسى ، الإيضاح ٤٧ .

وأفصح النص أيضا عن مصطلح (الشرط) واستخدم للدلالة على الركن الشرطى [١] وربما اجتُزِئ به للدلالة على فعل الشرط [٢] . أما مصطلح (الجزاء) فهو وإنْ كان ينصرف فى النص وفى مواضع أُخرى من (الإيضاح) للدلالة على الركن الجوابى [٣] فإنه دل فى (الحجة) على التركيب أو المعنى الذى يؤديه التركيب وهو تعليق تحقق حدث بحدث [٤] ولم يطلق الفارسى مصطلحات على الأفعال كما فعل السيرافى.

أما مصطلحات الأدوات فهى نادرة الاستخدام ، والمصطلحات هى : (حرف الجزاء) ويدل على « إنْ » وحدها [٥] . و(حروف الجزاء) [٦] ، و(حروف المجازاة) [٧] وهما مترادفان .

سادسا : الجملة الشرطية عند الزبيدى

ليس لدى الزُبيدى جديد فى نظرته للجملة الشرطية بل إنَّه لايعبرعن هذه النظرة تعبيراً مباشراً ، وإنما نلمح متابعته للنظرة العامة التى اتخذها النحاة من إعرابه للجملة الشرطية ، كما فى قوله : (تقول فى الحروف : إنْ تُكرِمْنِى أُكْرِمْك ، إنْ : حرف شرط ، وتُكرِمْ : جزم بالشرط ، وأُكْرِمْك : جزم على جواب الشرط) [٨] .

---

(١) الفارسى ، الحجة ٣٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ . الإيضاح ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٥ ، وانظر م. م.

(٢) الفارسى ، الإيضاح ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٣) الفارسى ، الإيضاح ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٥ وانظر م. م.

(٤) الفارسى ، الحجة ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، وانظر م. م . والإيضاح ٣١٩ .

(٥) الفارسى ، الإيضاح ٣٢٠ .

(٦) الفارسى ، الحجة ١ /٢٠٣ .

(٧) الفارسى ، الحجة ١ /٣٢ ، ١ /٢٠٣ .

(٨) الزبيدى ، الواضح ٩٤ وانظر مثلا آخر ص ٩٥ .

إذن هناك مايسمى بالشرط ومايسمى بجواب الشرط . ويمكن لنا من متابعة استخدامه للمصطلحات أنْ نتبين أنه يجعل الركن الشرطى أى الأداة والجملة بعدها فى مقابل الاستفهام ، ولكنه لايفصل ذلك إلا حينما يكون الاستفهام له جواب مجزوم كجواب الشرط وهو يعبر عن الركن الشرطى بالمصطلحات (شرط [١]) و(جزاء) [٢] و(مجازاة) [٣] وكلها تطلق على الركن الشرطى وليس فى استخدام هذه المصطلحات مايشير إلى إطلاقها على غير الركن الشرطى بمعنى أننا لانجد مصطلحات تطلق على التركيب كله . ومثال استخدام مصطلح (الشرط) :(وتقول: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْه . فمن : اسم معناه الشرط ، وهو فى موضع نصب: لأنه مفعول مقدم وقع عليه تَضْرِبْ ، وأَضْرِبْ جواب الشرط .

فإن أردت الاستفهام قلت : مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْه ؟ جزمت أَضْرِبْه لأنه جواب الاستفهام) [٤] .

فالمقابلة إذن بين : (مَنْ تَضْرِبْ) و(مَنْ تَضْرِبُ ؟) أى بين (الشرط) و(الاستفهام) .

ومثل هذا (المجازاة) فى قوله : (فإن أردت الاستفهام قلت : مَاتَصْنَعُ أَصْنَعْه ؟ فما : اسم معناه الاستفهام وهو مفعول مقدم وقع عليه تَصْنَعُ ، وأَصْنَعْه مجزوم بالجواب .

فإذا أردت المجازاة قلت : مَاتَصْنَعْ أَصْنَعْ ...) [٥] .

---

(١) الزبيدى ، الواضح ٩٤ ، ١٣١ ، ١٣٢ وانظر م. م.

(٢) الزبيدى ، الواضح ١٣٣ ، ٢٠٥ ، ٣٠١ .

(٣) الزبيدى ، الواضح ٩٤ ، ١٣٣ ، ٢٠٤ .

(٤) الزبيدى ، الواضح ١٣٢ .

(٥) الزبيدى ، الواضح ١٣٣ .

ومثاله (الجزاء) فى قوله : (تقول : أيُّهم تُحْسِنُ إليه أُحْسِنُ إليه ، ترفع الفعلين إذا أردت بأَى معنى الذى . فإنْ أردت الاستفهام رفعت الفعل الأول وجزمت الآخر . وإنْ أردت الجزاء جزمت الفعلين على مافصلت لك)[١] .

وأطلق على الركن الجوابى مصطلح (جواب الشرط)[٢] و(جواب المجازاة)[٣] وهما مترادفان وكذلك استخدم (الجواب)[٤] أيضا . أما المصطلحات التى تطلق على الأفعال فقد وجد عنده مصطلح (فعل الشرط)[٥] أما الفعل فى الركن الجوابى فلا نجد له مصطلحا خاصا به وإنما يكتفى بالمصطلحات المطلقة على الركن الجوابى نفسه .

ونجد من مصطلحات الأدوات (حرف الشرط) وينصرف إلى « إنْ »[٦] . وجمعه على (حروف الشروط)[٧] ، أما الأدوات فقد أطلق عليها (عوامل المجازاة)[٨] وهو يستخدم هذا المصطلح على نحو ما عند المبرد[٩] . والزبيدى يحتال فى إعرابه للأدوات فـ« إنْ » يطلق عليها (حرف شرط) أما (ما ، مَنْ ، أى) فهى اسم معناه الشرط ، أما (أين

---

(١) الزبيدى ، الواضح ١٣٣ .
(٢) الزبيدى ، الواضح ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ وانظر م.م.
(٣) الزبيدى ، الواضح ٩٥ ، ٩٦ .
(٤) الزبيدى ، الواضح ٨٥ ، ٩٦ ، ٩٧ وانظر م.م.
(٥) الزبيدى ، الواضح ٩٦ .
(٦) الزبيدى ، الواضح ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ .
(٧) الزبيدى ، الراضح ٩٧
(٨) الزبيدى ، الواضح ٩٤ .
(٩) المبرد ، المقتضب ٢/٤٦ .

وما شابهها) فظرف معناه الشرط[١] .

سابعا : الجملة الشرطية عند الرمانى

يؤكد الرمانى أن أداة الشرط تعقد الجملة الثانية بالأولى حتى يكون خبرا واحدا ، وهى تنقل الكلام من الإيجاب على القطع إلى تعليق الثانى بالأول[٢] .

ومعنى هذا أن الرمانى متابع فى نظرته للجملة الشرطية للنحاة قبله . وليس لديه جديد فى المصطلحات المستخدمة ، فنجده يطلق مصطلح (الشرط) على الركن الأول من الجملة الشرطية[٣] ، ويُجتزأ به للدلالة على الفعل[٤]؛ لذا جاء استخدام مصطلح (فعل الشرط) نادرا[٥] . وقد يُستخدم للدلالة على الأداة « إنْ »[٦] ويُوسع استخدامه ليشمل التركيب كله[٧] . وللدلالة على التركيب . استخدم مصطلح (الجزاء)[٨] ، ويستخدم (الجزاءُ) للدلالة على المعنى الذى يتضمنه الركن الأول[٩] .

---

(١) الزبيدى ، الواضح ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ .
(٢) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٢٨ .
(٣) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣/٩٩ ، ٣/١٣٠ ، ٣/١٤٧ ، ٣/١٤٨ .
(٤) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٣٤ ، ٣/١٣٩ ، ٣/١٤٠ ، وانظر م.م.
(٥) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٤٢ .
(٦) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٤٢ .
(٧) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٤٦ ، ٣/١٥١ ، ٣/١٥٤ .
(٨) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٥٣ ، ٣/١٥٤ ، ٣/١٥٩ ، ١٦١ .
(٨) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٢٨ ، ٣/١٣٢ ، ٣/١٣٦ ، ٣/١٣٨ ، ٣/١٣٩ ، ٣/١٤١ .

وربما يجمع بين المصطلحين (الشرط) و(الجواب) للدلالة على التركيب فيكون المصطلح على هذا النحو : (الشرط والجواب)[1] .

وواضح أن المصطلحين المتعاطفين يدل كل واحد منهما على ركن من ركني الجملة الشرطية . فـ (الشرط) يدل على الركن الشرطي ، و(الجواب) يدل على الركن الجوابي[2] ، ويدل بـ (الجواب) على فعل جواب الشرط[3] . ونجد إلى جانب (الجواب) للدلالة على الركن الجوابي مصطلحين (جواب الشرط)[4] ، و(جواب الجزاء)[5] والمصطلح الثاني أكثر شيوعا من الأول بل يعتبر الأول في حكم النادر.

أما مصطلحات الأدوات فهي : (حرف الجزاء)[6] ، و(حرف الشرط[7]) وتنصرف دلالتها إلى الأداة « إنْ » والأول أكثر شيوعا من الثاني الذي يمكن اعتباره في حكم النادر . أما الأدوات بشكل عام فإنه يطلق عليها (حروف الجزاء)[8] و(حروف الشرط) وقد اقتصر

(١) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/٩٩ ، ٣/١٣٠ ، ٣/١٤٧ ، ٣/١٥٤ .
(٢) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/٩٩ ، ٣/١٢٨ ، ٣/١٣٠ ، وانظر م. م.
(٣) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٣٤ ، ٣/١٤٠ ، ٣/١٤٢ وانظر م. م.
(٤) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٥١ .
(٥) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٢٨ ، ٣/١٣٠ ، ٣/١٣١ ، وانظر م. م.
(٦) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٢٨ ، ٣/١٣٣ ، ٣/١٣٧ وانظر م. م.
(٧) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٥٠ .
(٨) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/١٥٤ ، ٣/١٦٠ .

على استخدام الأول في شرح كتاب سيبويه ، ولكن الثاني ورد في كتابه (معاني الحروف) وإن يكن استخدامه في حكم النادر[1] .

ثامنا : الجملة الشرطية عند ابن جني

وتابع ابن جني خطا أستاذه الفارسي فيؤكد أن (الشرط) و(الجزاء) جملتان ، يقول ابن جني : (ومنها أن بعض الجمل قد يحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد ، وذلك في الشرط وجزائه ، والقسم وجوابه .

فالشرط نحو قولك : إنْ قام زيد قام عمرو . والقسم نحو قولك: أقسم لَيَقُومَنَّ زيدٌ . فحاجة الجملة الأُولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني ، نحو زيد أخوك ، وقام أبوك)[2] .

يدرك ابن جني كما يدرك أستاذه وغيرهما من النحويين السابقين أن الجملة الشرطية كل يحتاج بعضه بعضا كما يحتاج جزء الجملة جزءها الثاني ، بمعنى أنهم يدركون أن هذا التركيب جملة .

أما المصطلحات فإنها قليلة الدوران في كتبه لأن جهود ابن جني في دراسة الجملة الشرطية محدودة جداً فهو يعرض لها عرضا ، ورغم هذا فمصطلحاته تتسم بشيء من الدقة حيث لم تتعدد مدلولات المصطلح الواحد ، فنجده يطلق مصطلح (الشرط) على الركن الشرطي من الجملة الشرطية[3] . ويطلق (الجزاء) على الركن الجوابي[4] ، ويطلق إلى

(١) الرماني ، معاني الحروف ١٠٢ .
(٢) ابن جني ، الخصائص ٣/١٧٨ .
(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ١/٢٥٤ ، ١/٢٥٦ ، ١/٢٦٠ وانظر م. م.
(٤) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ١/٢٥٤ ، ١/٢٦٥ الخصائص ٣/١٧٨ .

جانب (الجزاء) : (جواب الشرط)[1] أما (جواب الجزاء) . فهو نادر الاستخدام [2] . وعلى الأفعال أطلق (فعل الشرط) [3] ، و (فعل جواب الشرط)[4] ، ولكنه استخدام نادر .

أما مصطلحات الأدوات فلم نجده استخدم منها شيئا .

* * *

---

(١) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ /٢٥٤ ، ١ /٢٥٥ ، ١ /٢٥٦ وانظر م. م.

(٢) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ /٢٦٥ .

(٣) م.ن ، ص.ن .

(٤) م.ن ، ص.ن .

الفصل الثالث

الجملة الشرطية فى مرحلة التفسير والتقليد

(من الهروى حتى السيوطى)

تكثر فى هذه المرحلة الكتب التى تؤلف على منهج الكتب السابقة على وجه التقريب فبعضها كتب نحوية وضعت على نهج كتاب سيبويه ، وبعضها كتب إعرب للقرآن وضعت على نهج كتاب الفراء ، وكتب لدراسة الأدوات على نهج كتاب (معانى الحروف) للرمانى . ثم هنالك كتب الشروح .

وفيها يتابع النحاة أسلافهم فى نظرتهم إلى طبيعة الجملة الشرطية. أمَّا المصطلحات فإنهم يرثونها عنهم ويزيدون عليها مصطلحات لا تتصف بالجدة تماما وإنَّما هى مرادفة لمصطلحات موجودة .

وسنتتبع فى هذا الفصل طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها عند كل نحوى على نحو ما فعلنا فى الفصلين السابقين .

١ ـــ الهـــروى :

إنَّ الهروى فى كتابه (الأُزهية) لم يشغله النظر فى طبيعة الجملة الشرطية فقد كان وكده وهو يكتب عن (الحروف) أن يتتبع أثرها الإعرابى ، ورغم هذا فإنه يمكن لنا من تتبع الأَمثلة المعربة أن نتبين أنه متمثل للنظرة التى ترددت عند النحويين السابقين .

وبسببٍ من الاهتمام بالإعراب نجد لديه تقسيما للجملة الشرطية يلفت انتباهنا ، وهذا التقسيم خاص بالجملة الشرطية ذات الأَدوات

(مَنْ ، ما ، أى) ، يقول الهروى :

(تكون [1] جزاء ، كقولك : (مَنْ يُكْرِمْنِى أُكْرِمْه) وما أشبه ذلك . فمَنْ مبتدأ ، وهو شرط ، ويُكْرِمْنِى جزم بالشرط ، وأُكْرِمْه جوابه ، وهما جميعا خبر من) [2] ، وينتج لدينا بهذا تقسيمان للجملة الشرطية ، ويمكن بيان ذلك فى الجداول الآتية :

١ —

الشرط	الجواب
مَنْ يُكْرِمْنِى	أُكْرِمْه

٢ —

مبتدأ	خبر
مَنْ	يُكْرِمْنِى أُكْرِمْه

ويلزم من هذا الإعراب الذى يقول به الهروى اعتبار الجملة الشرطية جملة بسيطة لا مركبة .

ومصطلحات الهروى محدودة . وأكثرها دورانا (الجزاء) ويستخدم للدلالة على العبارة الشرطية باعتبارها تركيبا يقابل التراكيب الأُخرى كالاستفهام [3] وقد يجتزأ بالمصطلح للدلالة على الأداة [4] واستخدم (الجزاء) مصدرا للفعل (يجازى بـ) [5] .

(١) يعود الضمير فى السياق إلى الأداة الشرطية «من» .
(٢) الهروى ، الأزهية ١٠٠ .
(٣) الهروى ، الأزهية ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ وانظر م. م.
(٤) الهروى ، الأزهية ٣٢ ، ٧١ ، ١٠٠ وانظر م. م.
(٥) الهروى ، الأزهية ٢٥٧ .

أما (الشرط) فندر استخدامه فلم نجده إلّا فى موضعين دل به فى أحدهما على العبارة الشرطية [1] ، ودل به فى الآخر على الأداة [2] .

وأطلق على العبارة الجوابية المصطلحين (جواب الجزاء) ويورد فى موضعين [3] ، و (جواب الشرط) وورد فى موضع واحد [4] . أما (الجواب) فكان استخدامه عنده بمعناه العام وليس الخاص ونقصد بالمعنى العام : العبارة التى تؤلف مع عبارة تسبقها جملة تامة بغض النظر عن ماهية العبارة الأُولى ، فقد تكون العبارة الأُولى استفهامية أو قسمية أو شرطية ومن أجل هذا جاء المصطلح عنده عاطلا من (ال) [5] .

وندر استخدام مصطلحات الأدوات لدلالته عليها بالمصطلح (جزاء) فلم نجده استخدم منها غير المصطلحين المترادفين (حروف الجزاء) فى موضعين [6] و(حروف الشرط) فى موضع واحد [7] .

٢ — مكى بن أبى طالب :

يتابع مَكى بن أبى طالب النحاسَ فى إعرابه للآيات حيث يقسمها إلى ركنيها (الشرط) و(الجواب) ، وهو بهذا يكون مطبقا للنظرة النحوية العامة إلى طبيعة الجملة الشرطية [8] .

(١) الهروى ، الأزهية ١٤٩ .
(٢) الهروى ، الأزهية ١٠٠ .
(٣) الهروى ، الأزهية ٢١٣ ، ٢٤٥ .
(٤) الهروى ، الأزهية ٢١٣
(٥) الهروى ، الأزهية ٤٩ ، ٥٠ ، ١٠٠ وانظر م. م.
(٦) الهروى ، الأزهية ١٥٢ ، ١٥٧ .
(٧) الهروى ، الأزهية ٥٠ .
(٨) مكى ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٥١ ، ١/ ١٩٨ ، ٢/ ١٥٦ ، ٢/ ١٧٩ ، ٢/ ٣٨٥ .

واستخدم ما يدور من مصطلحات عند سابقيه فاستخدم المصطلحات: (الجزاء)[١]، و(المجازاة)[٢]، و(الشرط)[٣]، ولكن الأخير أكثرها شيوعا[٤]. وكلها تطلق على التركيب أو على الركن الأول من الجملة الشرطية .

ونجد فى مقابل ذلك المصطلحات (الجواب)[٥]، و(جواب الجزاء)[٦]، و(جواب الشرط)[٧]. ويؤكد استخدام المصطلح الثالث غلبه مصطلح (الشرط) على (الجزاء) عند مكى . ومن مصطلحات الأدوات (حروف الجزاء)[٨] و(حرف الشرط)[٩] و(حروف الشرط)[١٠]، ولم يستخدم المصطلح سوى مرة واحدة .

---

(١) مكى ، مشكل إعراب القرآن ٢ /١٦٧ ، ٢ /٣٩٦ .

(٢) مكى ، مشكل إعراب القرآن ٢ /١٨٠ ، ٢ /٢٦١ .

(٣) مكى ، مشكل إعراب القرآن ١ /٣٩ ، ١ /٥١ ، ٢ /٥٦ ، ٢ /٩١، وانظر م. م.

(٤) مكى ، مشكل إعراب القرآن استخدم (الشرط) فى (٥٩) موضعا بينما استخدم كل من المصطلحين فى موضعين .

(٥) مكى ، مشكل إعراب القرآن ١ /٢٩ ، ١ /٣٩ ، ٢ /١٤ ، ٢ /١٥ وانظر م. م.

(٦) مكى ، مشكل إعراب القرآن استخدم فى ثلاثة مواضع ١ /٦٨ ، ١ /٢٥١ ، ٢ /٣٩٧ .

(٧) مكى ، مشكل إعراب القرآن استخدم فى (٢٣) موضعا ١ /٥١ ، ١ /٧١ ، ٢ /٨٤ وانظر م. م.

(٨) مكى ، مشكل إعراب القرآن ٣٥٦ .

(٩) مكى ، مشكل إعراب القرآن ١ /٣٩ ، ١ /٣١٤ ، ٢ /٨٤ .

(١٠) مكى ، مشكل إعراب القرآن ١ /٣٩ ، ١ /٦٦ ، ٢ /٢١٩ وانظر م. م.

٣ — ابن بابشاذ :

يصرح ابن باشاذ بأن الركن الشرطى من الجملة الشرطية جملة **ناقصة** ، يقول : (والجملة الشرطية ناقصة لافتقارها إلى جواب)[١].

ويفصح هذا النص عن مصطلح جديد هو (الجملة الشرطية)[٢]. ولا شك أنه ينصرف إلى الركن الأول أى الأداة والجملة الفعلية بعدها . ولعله صياغة أخرى لمصطلح السيرافى (جملة الشرط)[٣]. وإن يكن قد شاع استخدام مصطلح (الشرط)[٤] عند مكى فطغى على (الجزاء) حتى ندر استخدامه له فإنه يختفى عن ابن بابشاذ فلا نصادفه عنده . أما (المجازاة) ففى مواضع ثلاثة فقط[٥]. ومن مصطلحاته (فعل الشرط)[٦]، ولا نجده أطلق على الفعل فى الركن الجوابى مصطلحا مناظرا ، ولعله اكتفى بمصطلح (الجواب)[٧] لإطلاقه على الركن الجوابى أو على الفعل فيه . أما الأدوات فلم نجده استخدم من مصطلحاتها شيئا .

٤ — الجرجانى :

تمثل الجرجانى مذهب الفارسى وتلميذه ابن جنى وعمقه ، حيث

---

(١) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٥٢ .

(٢) م. ن، ص. ن.

(٣) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٨٥ .

(٤) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٣ ، ١ /٢٤٦ ، ١ /٢٤٧ ، وانظر م. م.

(٥) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٢ ، ١ /٢٤٥ ، ١ /٢٤٦ ؛

(٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٥٢ .

(٧) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٥٠ ، ١ /٢٥٢ ؛

نجد لديه مزيدا من الإلحاح على فكرة التكامل بين (الشرط) ، و (الجواب) ، فالشرط رغم أنَّه جملة فهو لايتم إلا بـ (الجواب)[١] . ويصرح بأنَّ (الشرط) جملة غير مفيدة وحدها ، ولذلك اعتُبرت جملتا (الشرط) و(الجواب) كالجملة الواحدة يقول :

(وَوِزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول إنَّ حكمهما حكمُ جملة واحدة من حيث دخل فى الكلام معنًى يربط إحداهما بالأُخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد فى امتناع أن تحصل به الفائدة . فلو قلت : « إنْ تأتِنى » وسكت لم تفد كما لا تفيد إذا قلت « زَيْدٌ » وسكت فلم تذكر اسما آخر ولا فعلا ولا كان منويا فى النفس معلوما من دليل الحال)[٢] .

ومصطلحات الجرجانى متنوعة ومتعددة فنجدها تمثل عناصر الجملة كلها ، واستخدم (المجازاة)[٣] للتركيب أما (الجزاء) فبدلالتين إحداهما الدلالة على التركيب أى على الجملة الشرطية بكمالها[٤] ، ونجده يطلقه على الركن الجوابى[٥] أيضا ، ويحتكم إلى السياق فى تحديد أى من الدلالتين يحمل . ولكنه عبر عن التركيب بالجمع بين المصطلحين (الشرط والجزاء)[٦] ، وأطلق على الركن الشرطى مصطلح

---

(١) الجرجانى ، المقتصد ٨٠١ ، وانظر ص ١٠٣٧ .

(٢) الجرجانى ، أسرار البلاغة ٩٨ .

(٣) الجرجانى ، المقتصد ١٦٥ ، ٢٦٥ ، ٨٠١ ، ١٠٣٧ ، وانظر م. م.

(٤) الجرجانى ، المقتصد ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ وانظر م. م.

(٥) الجرجانى ، المقتصد ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٠ وانظر م. م.

(٦) الجرجانى ، المقتصد ١٦٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(الشرط)[١] . أما على الركن الجوابى فإلى (الجزاء) نجد (جزاء الشرط)[٢] و(جواب الشرط)[٣] و(الجواب)[٤] . وأطلق على الفعلين (فعل الشرط)[٥] أو (الشرط)[٦] فقط على الفعل الواقع فى الركن الشرطى ،و(فعل الجزاء)[٧] وهو الفعل الواقع فى الركن الجوابى . أما الأَدوات فنجد : (حرف الجزاء)[٨] ،و (حرف الجازاة)[٩] ،و (حرف الشرط)[١٠] ، وكلها تنصرف إلى « إنْ» .

٥ — الزمخشرى :

ونجد الزمخشرى يتابع من سبقه من جمهور النحويين فى النظرة إلى الجملة الشرطية ، فهو يذكر أن أداة الشرط تدخل على جملتين فتجعل الأُولى (شرطا) والثانية (جزاءاً)[١١] .

---

(١) الجرجانى ، أسرار البلاغة ٩٨ ، المقتصد ٨٠١ ، ١٠٣٧ وانظرم.م.

(٢) الجرجانى ، المقتصد ١١٤٠ (مرة واحدة فقط) .

(٣) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٠ (مرة واحدة فقط) .

(٤) الجرجانى ، المقتصد ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٨٠١ وانظر م.م.

(٥) الجرجانى ، المقتصد ١٠٣٧ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ وانظر م. م.

(٦) الجرجانى ، الجمل ٢٤ .

(٧) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٥ .

(٨) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٣ .

(٩) الجرجانى ، المقتصد ١٠٣٦ .

(١٠) الجرجانى ، المقتصد ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٥ ، وانظر م. م.

(١١) الزمخشرى ، المفصل ٣٢٠ .

ومصطلحاته كما نجدها فى (المفصل) محدودة ، استخدم مصطلح (الشرط)[١] للدلالة على الركن الشرطى ومصطلحى (الجزاء)[٢] و(الجواب)[٣] للدلالة على الركن الجوابى ، ومن مصطلحات الأدوات : (حرف الجزاء)[٤] ، و(حرف الشرط)[٥] .

٦ — ابن الشجرى :

أما ابن الشجرى فيمكن تبين متابعته مَن قبله مِن دلالات المصطلحات عنده ، حيث نجده يطلق مصطلح (جملة الشرط والجزاء)[٦] على الجملة الشرطية بكمالها ، وعلى هذا فإن (الشرط)[٧] يدل على الركن الشرطى عنده ، ويقابله للركن الجوابى (الجواب)[٨] و(الجزاء)[٩] ، و(جواب الشرط)[١٠] ، ولكن (الشرط) تتعدد دلالاته

---

(١) الزمخشرى ، المفصل ٢٥٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
(٢) الزمخشرى ، المفصل ١٤٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ وانظر م. م.
(٣) الزمخشرى ، المفصل ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
(٤) الزمخشرى ، المفصل ١٤٦ .
(٥) الزمخشرى ، المفصل ٣٢٠ .
(٦) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٢ ، و(جملة) تدل فى النص على معنى (كل) أو (مجموع) .
(٧) ابن الشجرى ، الامالى الشجرية ١ /٢١ ، ١ /٢٢ ، ١ /٧٧ وانظر م. م.
(٨) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢١ ، ١ /٢٢ ، ١ /١٤١ وانظر م. م.
(٩) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢١ ، ١ /٢٢ ، ١ /٧٧ وانظر م. م.
(١٠) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢١ ، ١ /١٤٣ ، ١ /٢٣٤ وانظر م. م.

فيدل على التركيب[١] وعلى فعل الشرط[٢] وعلى الأداة[٣] وهى كثيراً ما توصف (بالشرطية) أو بأنها (شرطية)[٤] . أما (الجزاء) فإنه لم يتخلص بعدُ عنده من دلالته على التركيب[٥] .

ودل به على فعل جواب الشرط[٦] ونجد من مصطلحات الفعل (فعل الشرط)[٧] و(الفعل الشرطى)[٨] ، أما فعل جواب الشرط فالمصطلح (فعل الجزاء)[٩] .

أما مصطلحات الأدوات فهو أول من نجده يستخدم مصطلح (أدوات الشرط)[١٠] ، ونجد أيضا (حروف الشرط)[١١] كما نجد

---

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٦٣ ، ١ /٢٩٤ ، ١ /٣٣٠ وانظر م. م.
(٢) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٤٦ ، ١ /٢٨٨ ، ١ /٢٩٠ وانظر م. م.
(٣) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٤٧ ، ١ /٢٧٨ .
(٤) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٣٣ ، ١ /٧٧ ، ١ /٢٤٦ وانظر م. م.
(٥) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٤٦ ، ١ /٢٥٦ ، ١ /٢٧٨ :
(٦) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٨٨ ، ١ /٢٩٠ ، ٢ /٢٢٦ وانظر م. م.
(٧) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٨٨ .
(٨) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٨٩ ، ٢ /٣٤٨ .
(٩) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٨٨ .
(١٠) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /١٤٢ .
(١١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٣٣٣ .

(حرف الشرط)[١] فأما (أسماء الشرط)[٢] و (الأسماء الشرطية)[٣] فهما مقصوران على الأدوات المصنفة صرفيا فى الأسماء .

٧ – ابن الخشاب :

وقد استخدم ابن الخشاب من مصطلحات الجملة الشرطية ، مصطلح (المجازاة)[٤] وقد ورد عنده مرة واحدة بمعناه اللغوى ، لا الاصطلاحى . و(الشرط)[٥] وغالبا ما يرادف المصطلح (فعل الشرط)[٦] عنده . وكذلك (الجزاء)[٧] يدل فى الغالب على فعل جواب الشرط ، وهو يدل على العبارة الجوابية[٨] دلالة المصطلحين (الجواب)[٩] و(جواب الشرط)[١٠] . أما الأداة الشرطية فإنه يطلق عليها (شرطية) أو (الشرطية)[١١] .

---

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /١٨٦ ، ١ /٣٣٢ ، ١ /٣٥٦ وانظر م. م.

(٢) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٩٥ .

(٣) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ٢ /٢٣٦ .

(٤) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٧ .

(٥) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٦ ، ٢١٩

(٦) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٥ .

(٧) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٨) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٣ ، ٢١٩ .

(٩) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ .

(١٠) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٩ .

(١١) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٥ .

٨ – ابن الأنبارى :

يصرح ابن الأنبارى بأن الجملة الشرطية (جملة مركبة من شرط وجزاء)[١] .

ويطلق مصطلح (المجازاة)[٢] عليها بكمالها . أما على ركنيها فإنه يطلق (الشرط)[٣] على الركن الشرطى ، كما يطلق عليه أيضا مصطلح (الجملة الشرطية)[٤] . وعلى الركن الجوابى أطلق المصطلحات : (الجزاء)[٥] ، و(الجواب)[٦] و(جواب الشرط)[٧] . أما على الفعل فى الركن الشرطى فأطلق (فعل الشرط)[٨] . وقد تابع الأنبارى كثيرا من النحاة فى إطلاقهم مصطلح (شرط) على الأداة[٩] . وتوصف الأداة بـ (الشرطية) أو بأنها (شرطية)[١٠] . وإلى جانب هذا استخدم عددا من المصطلحات منها ماهو جديد مثل (كلمات الجزاء)[١١] ، (كلمات

---

(١) ابن الأنبارى ، البيان ١ /٣٠٧ .

(٢) ابن الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٤٣ ، ٢ /٦٤٤ ، ٢ /٦٤٥ .

(٣) ابن الأنبارى ، البيان ١ /٨٨ ، ١ /١٠٠ ، ١ /١٦٩ وانظر م. م.

(٤) ابن الأنبارى ، البيان ٢ /٣٧٥ .

(٥) ابن الأنبارى ، البيان ١ /١٨٣ ، ١ /١٨٦ ، ١ /٢٣٤ وانظرم. م.

(٦) ابن الأنبارى ، البيان ١ /٥٦ ، ١ /٦٢ ، ١ /٦٦ ، وانظر م. م.

(٧) ابن الأنبارى ، البيان ١ /٨٨ ، ١ /١٠٠ ، ١ /١١٦ وانظرم. م.

(٨) ابن الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٠٢ ، ٢ /٦٠٧ ، ٢ /٦٠٨ ، وانظر م. م.

(٩) ابن الأنبارى ، البيان ٢ /٦٤ ، ٢ /٦٧ .

(١٠) ابن الأنبارى ، البيان ١ /٧٦ ، ١ /٨٨ ، ١ /١٠٠ وانظر م.م.

(١١) ابن الأنبارى ، البيان ٢ /٦٤٥ .

الشرط)[١] ، (كلمات المجازاة)[٢] ، وكلها بمعنى واحد ، ومنها ماهو قديم مثل (حروف الجزاء)[٣] ويطلق على مجموعة الأدوات و(حرف الشرط)[٤] ، ويعنى أداة الشرط .

٩ — العُكْـبَرى :

يظهر من مصطلحات العكبرى متابعته لسابقيه ، فهو يطلق مصطلح (جملة الشرط والجواب)[٥] على الجملة الشرطية ويفصح هذا المصطلح عن مصطلح آخر هو (الشرط) وله عنده أكثر من استخدام أحدها الدلالة على الركن الشرطى[٦] والثانى الدلالة على الأداة[٧] ، والثالث الدلالة على الفعل فيه[٨] .

ويفصح أيضا عن مصطلح (الجواب)[٩] ويطلق على الركن الجوابى ، وإلى جانب ذلك نجد (جواب الشرط)[١٠] و(الجزاء)[١١] .

وبالإضافة إلى إطلاق (شرط) على الفعل فى الركن الشرطى

---

(١) ابن الأنبارى ، البيان ٢ /٣٨٣ .
(٢) ابن الأنبارى ، البيان ٢ /٦٤٣ ، ٢ /٦٤٤ ، ٢ /٦٤٥ .
(٣) ابن الأنبارى ، البيان ٢ /٦٤٣ .
(٤) ابن الأنبارى ، البيان ١ /٥٦ ، ١ /٧٦ ، ١ /١٨٠،وانظر م. م.
(٥) العكبرى ، التبيان ١ /٢٩٦ .
(٦) العكبرى ، التبيان ١ /٣٩ .
(٧) العكبرى ، التبيان ١ /١٠١ ، ١ /١٠٨ ، ١ /١٢٥ ، وانظر م.م.
(٨) العكبرى ، التبيان ١ /١١٤ .
(٩) العكبرى ، التبيان ١ /٧٠ ، ١ /٧٦ ، ١ /٨٢ وانظر م. م.
(١٠) العكبرى ، التبيان ١ /٣٩ ، ١ /٥٤ ، ١ /٥٥ وانظر م. م.
(١١) العكبرى ، التبيان ١ /٢٤٨ ، ١ /٢٥٣ ، ٢ /٧٠٤ وانظر م. م.

نجد أنه أطلق (فعل الشرط)[١] و(الفعل المشروط)[٢] .

وإلى إطلاق (شرط) على الأداة نجدها توصف بأنها (شرطية) ، أو (الشرطية)[٣] ، ونجده استخدم مصطلح ابن الشجرى (أدوات الشرط)[٤]، واستخدم (حرف الشرط)[٥] بمعنى أداة الشرط .

١٠ — ابن يعيش :

يؤكد ابن يعيش أنَّ جملة الشرط (مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل)[٦] ، ثم يتحدث بعد ذلك عن كيفية حدوث التركيب : (لمَّا دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأُخرى حتّى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر)[٧] . وفصل الكلام على هذه القضية ، وأعاد الكلام أيضا أثناء حديثه عن « إنْ » [٨] .

وقد استخدم مصطلح (شرطية)[٩] لجملة التركيب ، وهو مصطلح وجد عند الزمخشرى من قبل[١٠] . ويطلق على التركيب أيضا مصطلحا

---

(١) العكبرى ، التبيان ١ /٤٣ ، ١ /٥٤ ، ١ /٥٥ وانظر م. م.
(٢) العكبرى ، التبيان ١ /٢٩٦ .
(٣) العكبرى ، التبيان ١ /٣٩ ، ١ /٧٠ ، ١ /٨٢ ، وانظر م. م.
(٤) العكبرى ، التبيان ١ /١١٤ ، ١ /٣٣٨ .
(٥) العكبرى ، التبيان ١ /٤٣ ، ١ /٥٤ ، ١ /٣٩٥ .
(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ /٨٨ .
(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ /٨٩ .
(٨) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨ /١٥٦ .
(٩) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ /٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ وانظر م. م.
(١٠) الزمخشرى ، المفصل ٢٤ .

قديما هو (المجازاة)[1] الذى تعددت استخداماته فدل على الركن الجوابى[2] وعلى الأداة[3] . أما على الركن الشرطى فأطلق مصطلح (الشرط)[4] ، وعلى الركن الجوابى نجد طائفة من المصطلحات : (الجزاء)[5] ، (الجواب)[6] ، (جواب الشرط)[7] ، (جواب المجازاة)[8] . ومن مصطلحات الأداة : (شرطية أو الشرطية)[9] وصفا للأداة ، و(حرف الجزاء)[10] ، (حرف الشرط)[11] (أداة الشرط)[12] ، (حروف الجزاء)[13] ، (أدوات الشرط)[14] (أسماء الشرط)[15] .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤ /١١ ، ٤ /١٠٥ ، ٤ /١٠٦ ، وانظر م. م.
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤ /٩٧ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤ /١١ ، ٤ /٩٧ ، ٤ /١٠٥ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ /٨٨ ، ١ /٨٩ ، ٢ /٣٨ ، انظرم.م.
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ /٨٨ ، ٢ /٣٨ ، ٣ /٥٢ ، وانظرم.م.
(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤ /١٠٥، ٧ /٤٨ ، ٧ /٥٠ ، وانظرم.م.
(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل٤ /٩٩ ، ٨ /٩٥ ، ٩ /٣ ، وانظرم.م.
(٨) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٥٧ .
(٩) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٢٤ ، ٨ /١٥٧ ، ٩ /٥ وانظر م.م.
(١٠) ابن يعيش ، شرح المفصل ٢ /٣٨ ، ٢ /٣٩ ، ٣ /١٤٥ وانظر م. م.
(١١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ /٨٩ ، ، ٧ /٤١ ، ٧ /٤٢ وانظرم.م.
(١٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /١٠ ، ٩ /١١ .
(١٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٢ /٣٨ ، ٤ /٨ ، ٤ /٩٨ .
(١٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٢ ، ٧ /٤٣ .
(١٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /٧ .

١١ — الشلوبينى :

تتضح متابعة الشلوبينى للنظرة النحوية العامة إلى طبيعة الجملة الشرطية من تشبيهه القسم بها ، فالقسم والمقسم عليه مرتبطان (ارتباط الشرط والجزاء)[1] ،و(ربما حذفت إحدى الجملتين كما حذفت فى الشرط والجزاء)[2] .

وتفصح هذه الاقتباسات عن أنه يطلق (الشرط) على الركن الشرطى من الجملة الشرطية ومصطلح (الجزاء) على الركن الجوابى ولكن (الشرط) فى مواضع أخرى يدل على التركيب[3] . وإلى جانب (الجزاء) نجد مصطلحات أخرى تطلق على الركن الجوابى مثل : (الجواب)[4] ، و(جواب الشرط)[5] ، وأطلق على الفعل فى الركن الشرطى (فعل الشرط)[6] . وقد توصف الأداة بأنها شرطية[7] . ويطلق عليها (أداة الشرط)[8] . أما (اسم الشرط)[9] فللأداة الاسمية الأصل .

١٢ — ابن عصفور :

اكتفى ابن عصفور بالقول بأن الأدوات تدخل على جملتين[10] .

---

(١) الشلوبينى ، التوطئة ٢٣٦ .
(٢) م. ن ، ص. ن.
(٣) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٨ ، ١٦٦ .
(٤) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٦ ، ١٤٧ .
(٥) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٧ .
(٦) م.ن ، ص.ن
(٧) الشلوبينى ، التوطئة ١٦٧ .
(٨) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٨ .
(٩) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٩ .
(١٠) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٤ .

ولكنه يطلق على الجملة الشرطية مصطلح (جملة الشرط والجواب)[١] وهو يطلق مصطلح (الشرط) على الركن الشرطى من الجملة الشرطية[٢] وعلى الركن الجزائى (الجواب)[٣] و(جواب الشرط)[٤] . ويطلق على الفعل فى الركن الشرطى (فعل الشرط)[٥] . ومن مصطلحات الأدوات : (أداة الشرط)[٦] ، (أدوات الشرط)[٧] ، (اسم الشرط)[٨] ، (أسماء الشرط)[٩] ، والمصطلحان الأخيران يختصان بالأدوات غير (الحروف) .

١٣ — ابن مالك :

وإذا كان ابن عصفور يكتفى بالقول بأن الأدوات تدخل على جملتين فهذا راجع إلى استقرار النظرة إلى طبيعة الجملة ، وإلى تعود النحاة على الاهتمام الشديد بقضية العمل والعامل ، كل هذا جعل ابن مالك يكتفى فى ألفيته بالقول إن الأدوات تقتضى فعلين ، يقول :

فِعْلَيْنِ تَقْتَضِي : شَرْطاً قُدِّمَا   يَتْلُو الجَزَاء ، وَجَوَاباً وُسِما [١٠]

---

(١) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٦ .
(٢) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٠٨ ، ١ /٢٧٦ .
(٣) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٦ .
(٤) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٠٨ .
(٥) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٠٨ ، ١ /٢٧٧ ، ١ /٢٧٧ .
(٦) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٢ .
(٧) ابن عصفور ، المقرب ١ /٨٨ .
(٨) ابن عصفور ، المقرب ١ /٨٥ ، ١ /٢٧٨ .
(٩) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٧ .
(١٠) انظر نص الألفية فى شرح ابن عقيل ، نشرة النجار ٢ /٣١٣ .

ولعل النظم قد دفعه إلى هذا ، ولكن هذا الظن يزول إذا وجدنا أن هذا التعبير قد ورد قبل ابن مالك وبعده ، حيث نجده عندالشلوبينى من قبل[١] . وعند بعض شراح الألفية كابن هشام . حيث اكتفى بنثر البيت[٢] . ولكن ابن مالك فى التسهيل قال بأن الأدوات تقتضى جملتين[٣] ، ولعل قوله هذا هو الذى جعل ابن عقيل يشرح البيت بالقول بأن الأداة تقتضى جملتين[٤] .

ويطلق مصطلح (المجازاة)[٥] على التركيب ، أما على الركن الشرطى فـ (الشرط)[٦] وعلى الركن الجوابى المصطلحات : (الجزاء)[٧] ، (الجواب)[٨] ، (جواب الشرط)[٩] ، أما على الفعل فى الركن الشرطى فمصطلح (فعل الشرط)[١٠] وتوصف الأداة بأنها شرطية أو بـ (الشرطية)[١١] . وإلى جانب ذلك نجد المصطلحين (أداة الشرط)[١٢]

---

(١) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٥ .
(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ٤ /٤٠ .
(٣) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٦ .
(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، نشرة النجار ٢ /٣١٣ .
(٥) ابن مالك ، التسهيل ٥ ، ٥١ .
(٦) ابن مالك ، التسهيل ٣٧ ، ٩٣ ، ٢٣٦ ، وانظر م. م.
(٧) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٦ ، ٢٣٩ .
(٨) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٣٦ ، وانظر م. م.
(٩) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٧ ، ٢٣٩ .
(١٠) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٧ ، ٢٤٠ .
(١١) ابن مالك ، التسهيل ٥ ، ٣٦ ، ٣٧ وانظر م. م.
(١٢) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ ، ٢٣٨ .

و (أدوات الشرط)[١] . و(حرف الشرط)[٢] .

١٤ — الرضى :

لم يكتفِ الرضى بأنْ قال إنَّ الأداة ما يطلب جملتين ، بل وصفهما بأنه (يلزم مِن وجود مضمون أولاهما فرضا حصول مضمون الثانية)[٣]

ويؤكد على تلاحم ركنى الجملة بقوله : (الاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة)[٤] .

ونجد عند الرضى ركاما من المصطلحات منها ما يطلق على عناصر الجملة ومنها ما يطلق على قضايا متصلة بها ولكن استخدامها لايدور كثيراً ، ولذلك سنكتفى بالمصطلحات التى تطلق على عناصر الجملة فقط .

يطلق على الركن الشرطى المصطلحات : (الشرط)[٥] ، (الجملة الشرطية)[٦] (جملة الشرط)[٧] . وعلى الركن الجوابى : (الجزاء)[٨] ، (الجواب)[٩] ، (جواب الشرط)[١٠] ، (جزاء الشرط)[١١] ، وبالإضافة

---

(١) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
(٢) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٩ ، ٢٤٠ .
(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ /١٠٨ .
(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٤ .
(٥) الرضى ، شرح الكافية ١ /١٢ ، ١ /٨٢ ، ١ /٩٠ وانظر م. م.
(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٧ ، ٢ /٣٩٢ ، ٢ /٣٩٣ ، وانظر م. م.
(٧) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٥ .
(٨) الرضى ، شرح الكافية ١ /١٢ ، ١ /٨٢ ، ١ /٩٠ وانظر م. م.
(٩) الرضى ، شرح الكافية ١ /١٠٤ ، ٢ /١٠٨ ، ٢ /١١٠ ، واتظر م. م.
(١٠) الرضى ، شرح الكافية ١ /١١١ ، ٢ /٢٥٥ ، ٢ /٢٥٦ ، وانظر م. م.
(١١) الرضى ، شرح الكافية ١ /١٠٢ .

إلى استخدام مصطلح (الشرط) للدلالة على الفعل[١] ، نجد مصطلح (فعل الشرط)[٢] . وتوصف الأداة بـ (الشرطية) أو (شرطية)[٣] .

أما المصطلحات المطلقة على الأداة فهى على ثلاث فئات :

ا) المصطلحات المطلقة على مجموعة الأدوات وهى :

(أدوات الشرط)[٤] ، (كلم الشرط)[٥] ، (الكلمات الشرطية)[٦] (كلم المجازاة)[٧] ، (كلمات المجازاة)[٨] ، (كلمات الجزاء)[٩] .

ب) المصطلحات المطلقة على الأداة المفردة وهى :

(أداة الشرط)[١٠]

ج) المصطلحات الخاصة بأدوات معينة :

أطلق على الأداة المصنفة صرفيا فى الحروف المصطلح (حرف الشرط)[١١] وجمعه المصطلح (حروف الشرط)[١٢] . ويقابله إطلاق

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /١١٧ ، ٢ /٣٩٤ ، وانظر م. م.
(٢) الرضى ، شرح الكافية ١ /١٠١ .
(٣) انظر م. م.
(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥١ .
(٥) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٠ .
(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٣ .
(٧) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥١ ، ٢ /٢٥٢ .
(٨) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٦٤٣ ، ٢ /٦٤٤ ، ٢ /٦٤٥ .
(٩) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٦٤٥ .
(١٠) الرضى ، شرح الكافية ١ /٩٧ ، ١ /١١٠ ، ٢ /٩٩ وانظر م. م.
(١١) الرضى ، شرح الكافية ١ /١٢ ، ١ /١٠٤ ، ٢ /٩٣ وانظر م. م.
(١٢) الرضى ، شرح الكافية ١ /٩٣ ، ١ /١٠١ ، ١ /١٠٢ وانظر م. م.

مصطلح (أسماء الشرط)[1] على الأدوات المصنفة صرفيا فى الأسماء عموما ، ومصطلح (أسماء الشرط الظرفية)[2] على الظروف خصوصا .

١٥ — المالقى :

لم يُعن المالقى بالكلام على طبيعة الجملة الشرطية لأن كتابه مؤلف عن الأدوات وعملها وليس عن التراكيب . ويطلق مصطلح (الشرط والجزاء)[3] على جملة التركيب ، ومعنى هذا أن (الشرط) يدل على الركن الشرطى[4] ، و(الجزاء) على الركن الجوابى[5] ، وتتعدد مدلولات المصطلحين وتتعدد المصطلحات المطلقة على الركن الجوابى . دل (الشرط) على فعل الشرط[6] ، وعلى الأداة[7] . ودل (الجزاء) على فعل جواب الشرط[8] . ويطلق على الركن الجوابى (الجواب)[9] و (جواب الشرط)[10] . ويطلق على الأفعال فى الركنين ، (فعل الشرط[11]) ، و(فعل الجزاء)[12] . أما مصطلحات الأدوات فهى .

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ١ /١٢ ، ١ /١٠١ ، ١ /١٠٢ وانظر م.م.
(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٩٩ .
(٣) المالقى ، رصف المبانى ٥٩ ، ٦٠ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٢٢ .
(٤) المالقى ، رصف المبانى ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، وانظر م.م.
(٥) المالقى ، رصف المبانى ٥٩ ، ٦٠ ، ٣٨٥ ، وانظر م.م.
(٦) المالقى ، رصف المبانى ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .
(٧) المالقى ، رصف المبانى ٢٩٠ .
(٨) المالقى ، رصف المبانى ١٠٤ ، ١٠٧ ، ٣٨٥ .
(٩) المالقى ، رصف المبانى ٦٢ ، ٦٣ ، ١٠٤ ، وانظر م.م.
(١٠) المالقى ، رصف المبانى ٦٢ ، ٦٦ ، ٩٨ ، وانظر م.م.
(١١) المالقى ، رصف المبانى ٩٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ وانظر م.م.
(١٢) المالقى ، رصف المبانى ٣٧٩ .

(شرطية أو الشرطية) وصفا للأداة[1] ، و(أداة الشرط)[2] ، و (أدوات الشرط)[3] أما (حرف الشرط)[4] . و(حروف الشرط والجزاء)[5] فهما خاصان بالأدوات المصنفة صرفيا فى (الحروف لا الأسماء .

١٦ — أبو حيان :

لايختلف أبو حيان عن سابقيه، فأدوات الشرط عنده تقتضى جملتين[6] . أطلق على الأولى (جملة الشرط)[7] وعلى الثانية (جملة الجزاء)[8] ، (جملة الجوب)[9] ، ولكنه يطلق على التركيب كله (جملة الشرط والجزاء)[10] ،و (الجملة الشرطية)[11] و(المجازاة)[12] ويطلق على الركن الشرطى بالإضافة إلى (جملة الشرط) مصطلح (الشرط)[13] ، ولكنه قد يجتزأ به للدلالة على الأداة[14] . أما على

---

(١) المالقى ، رصف المبانى ٦٠ ، ٩٧ ، ٣١٦ وانظر م.م.
(٢) المالقى ، رصف المبانى ٩٨ ، ١٠٧ .
(٣) المالقى ، رصف المبانى ١٠٤ ، ٢٩٠ .
(٤) المالقى ، رصف المبانى ١٠٤ ، ٢٩١ .
(٥) المالقى ، رصف المبانى ٦ .
(٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٥ .
(٧) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٧ ، ٨١٢ .
(٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٦ ، ٨١٢ .
(٩) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٧ .
(١٠) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٣٤٨ ، ٨١٧ .
(١١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٠ .
(١٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٥ .
(١٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٥ .
(١٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٣٦٩ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ وانظر م.م.

الركن الجوابي فيطلق أيضا مصطلح (الجزاء)[١] ، الذي قد يجتزأ به للدلالة على فعل جواب الشرط[٢] ، ومصطلح (الجواب)[٣] ، و(جواب الجزاء)[٤] وهو أشيع استخداما عنده ، وأطلق على فعل الشرط مصطلح (فعل الشرط)[٥] ، وعلى فعل جواب الشرط المصطلحين (فعل الجزاء)[٦] ، و(فعل الجواب)[٧] ، والأول أشيع استخداما . أما الأداة فإنها قد توصف بـ (الشرطية) أو أنها (شرطية)[٨] . ونجد من مصطلحاتها (أداة الشرط)[٩] و (أدوات الشرط)[١٠] وتستخدم للأداة بصرف النظر عن تصنيفها الصرفي بعكس المصطلحات (حرف الشرط)[١١] ، (حروف الشرط)[١٢] ، (اسم الشرط)[١٣] ، (أسماء الشرط)[١٤] .

---

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ ، ٨٠٥ ، ٨١٥ .
(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ .
(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٤ ، وانظر م.م.
(٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٥٦٧ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ وانظر م.م.
(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ ، ٨٠٥ ، ٨٠٨ وانظر م.م.
(٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١٣ وانظر م.م.
(٧) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٠ ، ٨١١ .
(٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٣٦٩ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، وانظر م.م.
(٩) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٨ ، ٧٦٠ ، ٨٠٧ ، وانظر م.م.
(١٠) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ وانظر م.م.
(١١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ .
(١٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .
(١٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٩ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، وانظر م.م.
(١٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ١١٠٩ .

١٧ – المرادي :

يعرف المرادي (إنْ) بأنها حرف يجزم فعلين[١] ، ويقول عن جواب الشرط : (أما جواب الشرط بإنْ وأخواتها فأصله أنْ يكون فعلا صالحا لجعله شرطا)[٢] فالشرط وجواب الشرط عنده فعلان . وهذا من قبيل التساهل في التعبير وعدم الدقة وهي ظاهرة عامة عند النحويين. والدليل على هذا أنه في شرحه لألفية ابن مالك قال (يعني : أن كلا من أدوات الشرط تقتضي جملتين تسمى الأُولى شرطا والثانية جزاءً وجوابا أيضا)[٣] .

ودل بـ (الجملة الشرطية)[٤] و (المجازاة)[٥] على التركيب بجملته . وتتعدد مدلولات (الشرط) ، حيث يدل على الركن الشرطي[٦] وعلى فعل الشرط[٧] وعلى الأداة[٨] ، ومن مصطلحات الركن الشرطي (جملة الشرط)[٩] . ودل بـ (الجزاء) على التركيب[١٠] ، وعلى الركن الجوابي[١١] . وعلى فعل جواب الشرط[١٢] ، وعلى الأداة[١٣] .

---

(١) المرادي ، الجنى الداني ٢٠٧ .
(٢) المرادي ، الجنى الداني ٦٦ .
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد ٤ /٢٤٣ .
(٤) المرادي ، الجنى الداني ١٨٧ .
(٥) المرادي ، الجنى الداني ١٩١ ، ٢٢٣ .
(٦) المرادي ، الجنى الداني ٦٦ ، ٣٦١ ، ٣٧٢ ، وانظر م.م.
(٧) المرادي ، الجنى الداني ٦٧ ، ٦٩ ، ٢٧٤ ، وانظر م.م.
(٨) المرادي ، الجنى الداني ٢١٣ ، ٥٠٥ ، ٥٢٥ ، وانظر م.م.
(٩) المرادي ، توضيح المقاصد ٤ /٢٨٤ .
(١٠) المرادي ، الجنى الداني ٦١٢ .
(١١) المرادي ، الجنى الداني ٧٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، وانظر م.م.
(١٢) المرادي ، توضيح المقاصد ٤ /٢٤٣، ٤ /٢٤٤، ٤ /٢٤٥ وانظرم.م.
(١٣) المرادي ، الجنى الداني ٦١٢ .

ومن المصطلحات المطلقة على الركن الجوابى أو فعل جواب الشرط : (الجواب)[1] و(جواب الشرط)[2] . ويطلق على فعل الشرط المصطلح (فعل الشرط)[3] .

وتوصف الأداة عنده بـ (الشرطية) أو بأنها (شرطية)[4] ، ومن مصطلحات الأدوات : (أداة الشرط)[5] ، و(أدوات الشرط)[6] ، و(اسم شرط)[7] و(أسماء الشرط)[8] .

١٨ — ابن هشام :

أهم مايثيره ابن هشام هو محاولة تحديد مفهوم الجملة ؛ ذلك أنه يجيء بعد أجيال متعاقبة من النحاة وجد لديهم غير مفهوم واحد للجملة كان لابد له من الترجيح .

يصرح الفارسى[9] ومن بعده ابن بابشاذ[10] بأن الجملة قد لاتفيد وحدها ، وضرب على ذلك أمثلة (بجملة القسم) و(جملة

---

(١) المرادى ، الجنى الدانى ٦٧ ، ٧٠ ، ٢٧٤ وانظر م . م.
(٢) المرادى ، الجنى الدانى ١٦ ، ٧٠ ، ٧١ ، وانظر م . م.
(٣) المرادى ، الجنى الدانى ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ وانظر م . م.
(٤) المرادى ، الجنى الدانى ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢١٧ وانظر م . م.
(٥) المرادى ، الجنى الدانى ٦٧ ، ٥٢٢ ، وانظر م . م.
(٦) المرادى ، الجنى الدانى ٢٠٨ ، ٢٨٣ ، ٣٦٧ ، وانظر م . م.
(٧) المرادى ، توضيح المقاصد ٤ /٢٤٩ .
(٨) المرادى ، الجنى الدانى ٧٠ ، ٦٠٩ .
(٩) الفارسى ، الإيضاح ٢٦٣ .
(١٠) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٥٢ ؛

الشرط)[1] ، والأخيرة هى التى تهمنا هنا — وهى المكونة من الأداة والجملة الفعلية بعدها — فهذه الجملة على رأى الفارسى لاتفيد حتى يضم إليها (الجواب) ؛ ولكن الجرجانى يجعل الجملة مرادفة فى دلالتها (للكلام)[2] ؛ والكلام مشترط فيه الإفادة .

وقد قبل ابن هشام القول الأول ورد القول الثانى ، ذاهبا إلى أن (الجملة) أعم فى دلالتها من الكلام ، فالكلام يشترط فيه الإفادة ، وأما (الجملة) فقد تفيد وقد لاتفيد[3] .

والذى دفع الفارسى ومن تابعه إلى القول بأن الجملة قد لاتفيد أمران : أحدهما أن مفهوم الجملة لم يتعد البساطة إلى التركيب ، فالجملة فى مفهومهم هى المكونة من المسند والمسند إليه ، أما جملة مركبة كالجملة الشرطية فإنهم لم ينكروا فى اعتبارها جملة واحدة ، والأمر الثانى هو النظرة السطحية إلى الجملة فهم ينظرون إلى مايسمونه بـ (جملة الشرط) ويسمونه جملة لأنه فى ظاهره مكون من مسند ومسند إليه مهملين أثر الأداة الداخلة عليها ، الأداة التى نقلتها من البساطة إلى التركيب وبذلك فقدت استقلالها وأصبحت جزءاً من كل ، ورغم أنهم مدركون لعدم إفادتها فى حالتها هذه ظلوا يسمونها جملة ، وكان ينبغى أن يسموها اسما آخر .

وهذا التعميم الذى أعطى (للجملة) تمثله ابن هشام ، فبعد أن ذكر أن الجملة هى المكونة من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر[4] ، أدخل

---

(١) هذا مصطلح الفارسى أما مصطلح ابن بابشاذ فهو (الجملة الشرطية)
(٢) الجرجانى ، الجمل ، ٤٠ ، وتابعه الزمخشرى فى المفصل ٦ .
(٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ٢ /٤١٩ .
(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٤١٩ .

فيها (ماقام بمنزلة أحدهما) وهى الجمل التى تدخل عليها الأدوات [1]
وهو بهذا يقف بالجملة عند شكل من أشكالها – وهو الجملة البسيطة –
مهدرا بذلك قيمة بعض الأدوات من حيث ربطها أكثر من جملة
بحيث تفارق هذه الجمل بساطتها إلى التركيب . وبسبب هذا التعميم
توهم أن أداة الشرط والجملة بعدها ، والموصول والجملة بعده ، توهم
أن هذه جمل قائمة بذاتها ، وأن هذه الأدوات ملحقة بها وداخلة عليها
كما تدخل «إنَّ» و«كان» على الجمل البسيطة فلا تفارق بساطتها .
ونجده قد صنف الجملة الواقعة جوابا لاشرط فى الجمل التى ليس لها
محل من الإعراب [2] ، والجمل التى لها محل من الإعراب [3] .

وقد استهدف ابن هشام للنقد من قبل أحد الدارسين المحدثين
وهو مهدى المخزومى ، فقد عقد فصلا فى كتابه (فى النحو العربى)
عن (جملة الشرط) [4] ، ناقش فيه ابن هشام فأخذ عليه أنه شطر
الجملة الشرطية إلى جزءين ، وهى جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة
واحدة ، فهى وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت
بهما [5] .

---

(١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٤١٩ .
(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٤٥٧ .
(٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٤٧١ .
(٤) يستخدم مهدى المخزومى مصطلح (جملة الشرط) استعمالا ملبسا فيدل به حينا على العبارة الشرطية : الركن الشرطى المكون من أداة الشرط والجملة بعدها ، ويدل به حينا آخر على الجملة الشرطية : التركيب المكون من أداة الشرط وجملتين بعدها .
(٥) مهدى المخزومى . فى النحو العربى ٥٧ .

ومن أجل ما يذهب إليه ابن هشام نجده يطلق على الركن الشرطى
أو على فعل الشرط مصطلح (الشرط) [1] . وأطلق على الركن الشرطى
أيضا (جملة الشرط) [2] ، وا(الجملة الشرطية) [3] .

أما على الركن الجوابى وفعل جواب الشرط فأطلق مصطلح
(الجزاء) [4] ، وكذلك (الجواب) [5] ، ويطلق على الركن الجوابى
إلى جانبهما مصطلحات أخرى وهى : (جملة الجزاء) [6] ، (جملة
الجواب) [7] ، (جزاء الشرط) [8] ، (جواب الشرط) [9] . أما على
الأفعال فقد أطلق المصطلحين (فعل الشرط) [10] ، و(فعل
الجواب) [11] .

وتوصف الأدوات بـ (الشرطية أو شرطية) [12] وأطلق المصطلحات :

---

(١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /١٩ ، ١ /٢٣ ، ١ /٣٥ ، وانظر م. م.
(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٢٢٢ ، ١ /٢٢٦ ، ٢ /٤١٩ ، وانظر م. م.
(٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٣٠٤ ، ٢ /٤٢١ .
(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /١٠١ ، ٢ /٧٢٤ ، وانظر م. م.
(٥) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٣٥ ، ١ /٦١ ، ١ /١٠١ وانظر م. م.
(٦) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٤٧٥ .
(٧) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٢٢٢ ، ٢ /٤١٩ ، ٢ /٤٥٣ ، وانظر م. م.
(٨) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ٨٠ .
(٩) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /١٩ ، ١ /٢٩٥ ، ٢ /٤٣١ ، وانظر م. م.
(١٠) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /١٠٥ ، ١ /٢٨٣ ، ١ /٣٥٢ وانظر م. م.
(١١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٥١٩ .
(١٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٦٣ ، ١ /٧٧ ، ١ /٩٢ ، وانظر م. م.

(أداة الشرط)[١] ، (أدوات الشرط)[٢] ، (اسم شرط)[٣] ، (أسماء الشرط)[٤] ، (حرف الشرط)[٥] .

١٩ – ابن عقيل – الزركشى – السيوطى :

لانجد جديداً فى النظرة إلى الجملة عند ابن عقيل والزركشى والسيوطى . غير اهتمام الزركشى بتفصيل كيفية ربط الأداة للجملتين[٦]

وأطلق الزركشى والسيوطى على التركيب (الجملة الشرطية)[٧] ويطلق عليها الزركشى أيضا (جملة الشرط والجواب)[٨] و(جملة المجازاة)[٩] و(المجازاة)[١٠] وأطلق السيوطى عليها (جزاء وجواب)[١١] .

ويطلق الثلاثة مصطلح (الشرط) على الركن الشرطى[١٢] . ويطلق

---

(١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٦٣ ، ١ /٩٢ ، ١ /٣٠٩ وانظر م.م.

(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٢٢٥ .

(٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٣٧١ ، ٢ /٥١٩ .

(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ / ٣٣٢، ٢ /٥١٩ .

(٥) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٥٧ ، ١ /١٠١ ، ١ /٢٨٨ .و(الحرف) هنا بمعنى الأداة .

(٦) الزركشى ، البرهان ٢ /٣٥١ — ٢ /٣٥٢ .

(٧) الزركشى ، البرهان ٢ /٣٦٨ ، السيوطى همع الهوامع ٢ /٦٢ .

(٨) الزركشى ، البرهان ٢ /٣٦٦ .

(٩) ازركشى ، البرهان ٢ /٣٥٢ .

(١٠) ازركشى ، البرهان ٢ /٣٥١ . ٢ /٣٥٥ .

(١١) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٥٨ .

(١٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ /٣١٣ ، ٢ /٣١٥ ، ٢ /٣١٦ ، الزركشى ، البرهان ٢ /٣٥١ ، ٢ /٣٥٢ ، ٢ /٣٥٣ ، والسيوطى همع الهوامع ١ /٩٢ ، ١ /١٠٢ ، ١ /١٠٦ وانظر م.م.

عليه السيوطى أيضا (جملة الشرط)[١] . أما على الركن الجوابى فنجدهم أطلقوا المصطلحات (الجزاء)[٢] ، و(الجواب)[٣] ، و (جواب الشرط)[٤] ، وعند ابن عقيل والزركشى (جزاء الشرط)[٥] أيضا . وأطلقوا على الفعل فى الركن الشرطى (فعل الشرط)[٦] وعند الزركشى (الفعل المشروط)[٧] أيضا . أما الفعل فى الركن الجوابى فأطلق عليه السيوطى (فعل الجواب)[٨] ، ومن مصطلحات الأدوات أطلقوا (أداة الشرط)[٩] . وعند الزركشى والسيوطى :

---

(١) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٨ .

(٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ /٣١٣ ، ٢ /٣١٥ ، ٢ /٣١٩ ، الزركشى ، البرهان ٢ /٣٥٢ ، ٢ /٣٥٤ ، ٢ /٣٥٥ ، السيوطى همع الهوامع ١ /١٠١ ، ١ /١٠٢ ، ١ /١٠٩ .

(٣) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ /٣١٣ ، ٢ /٣١٦ ، ٢ /٣١٧ ، الزركشى ، البرهان ٢ /٣٥٤ ، ٢ /٣٥٥ ، ٢ /٣٦٢ . السيوطى ، همع الهوامع ١ /٢٤٨ ، ٢ /٥٧ ، ٢ /٥٨ ، وانظر م.م.

(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ /٣٢٠ ، ٢ /٣٢١ ، ٢ /٣٢٢ ، الزركشى ، البرهان ٢ /٣٥٨ ، ٢ /٣٥٩ ، ٢ /٣٦٥ ، السيوطى ، همع الهوامع ١ /٢٤٨ ، ٢ /٥٨ ، ٢ /٥٩ .

(٥) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ /٣١٨ ، الزركشى ، البرهان ٢ /٣٦٥ .

(٦) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ /٣١٩ ، ٢ /٣٣٠ ، الزركشى ، البرهان ٢ /٣٥٧ ٢ /٣٥٨ ، ٢ /٣٦٦ ، السيوطى ، همع الهوامع ١ /١٠٩ ، ٢ /٦١ ، ٢ /٦٢ ، وانظر م.م.

(٧) الزركشى ، البرهان ٢ /٣٦٦ .

(٨) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦١ .

(٩) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ /٣٣٠ . الزركشى ، البرهان ٢ /٣٥٧ ، ٢ /٣٦٥ ، ٢ /٣٦٦ . السيوطى ، همع الهوامع ١ /١٠٩، ٢ /٦١ ، ٢ /٦٣ .

(أدوات الشرط[١]) ، و(حرف الشرط)[٢] ، ووصف الأداة بـ (شرطية أو الشرطية)[٣] . وعند الزركشى (حروف الشرط)[٤] ، وعند السيوطى (الأداة الشرطية)[٥] و(أسماء الشرط)[٦] .

* * *

(١) الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥٧ ، ٢/ ٣٥٩ ، السيوطى ، همع الهوامع ١/ ٩٥ ، ٢/ ٥٧ ، ٢/ ٥٨ .

(٢) الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥٦ ، ٢/ ٣٥٧ ، السيوطى ، همع الهوامع ١/ ٩٦ .

(٣) الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥٨ ، ٤/ ٢٢٠ ، ٤/ ٢٢٧ ، السيوطى ، همع الهوامع ١/ ٩٢ ، ٢/ ٥٧ ، ٢/ ٦٢ وانظر م. م.

(٤) الزركشى ، البرهان ٣/ ١٩٩ .

(٥) السيوطى ، همع الهوامع ٢/ ٦٤ .

(٦) السيوطى ، همع الهوامع ١/ ٩٦ ، ١/ ١٠٩ ، ١/ ١١٠ .

نتائج عامة

نظرة عامة :

بعد ذلك الإستعراض العام لطبيعة الجملة الشرطية ولمصطلحاتها واستخدامات تلك المصطلحات عند النحاة ، بعد ذلك كله نأتى إلى تدوين مااستنتجناه ولاحظناه على طبيعة الجملة وعلى مصطلحاتها ، وسوف نقسم هذه الملاحظات إلى قسمين أحدهما لطبيعة الجملة والآخر للمصطلحات .

أولا : طبيعة الجملة الشرطية :

ظهر منذ البداية عند سيبويه الإحساس المبكر بطبيعة الجملة الشرطية ، رغم أنه لم يتكلم فى ذلك كلاماً واضحا ومباشرا ، ونستشف ذلك من اعتباره الجملة كلاما قد عمل بعضه فى بعض ، ورغم هذا فإن الجملة لم تعامل على أنَّها جملة مركبة من ركنين ولكن نظر إلى (الشرط) وهو ركنها الأول على أنه التركيب الأساس ، أما (الجواب) وهو ركنها الثانى فهو مكمل له وليس نظيراً له فى التركيب .

ونجد عند ابن السراج أول نص يتناول كيفية تركيب الجملة ، فأداة الشرط ربطت بين جملتين لا صلة بينهما ، وزاد الإحساس بأن الجملة وحدة واحدة بتشبيه ركنيها – وهما جملتان عندهم – بالمبتدأ والخبر . وبسبب الاعتقاد أن الجملة الشرطية مؤلفة من جملتين لم نجد فى الفترة المتقدمة مصطلحا أُطلق عليها بوصفها جملة واحدة ، وقد تنبه الفارسى إلى ما فى إطلاق مصطلح (جملة) على الركن الشرطى من شذوذ فأشار إلى أنها رغم أنَّها جملة فقد خرجت من أحكام الجملة بأنها لاتفيد حتى ينضم إليها الركن الجوابى .

وقد تبارى النحاة فى تفصيل قضية ترابط أركان الجملة الشرطية والقول بأنها كالجملة الواحدة ، حتى صرح ابن الأنبارى بأنها جملة مركبة من (شرط) و(جزاء) ونجد فى القرن السادس أنه بدأ إطلاق مصطلحات مثل (جملة الشرط والجزاء) و(جملة الشرط والجواب) . بل أطلقت أيضا (الشرطية) أو(الجملة الشرطية) عند بعض النحويين أيضا .

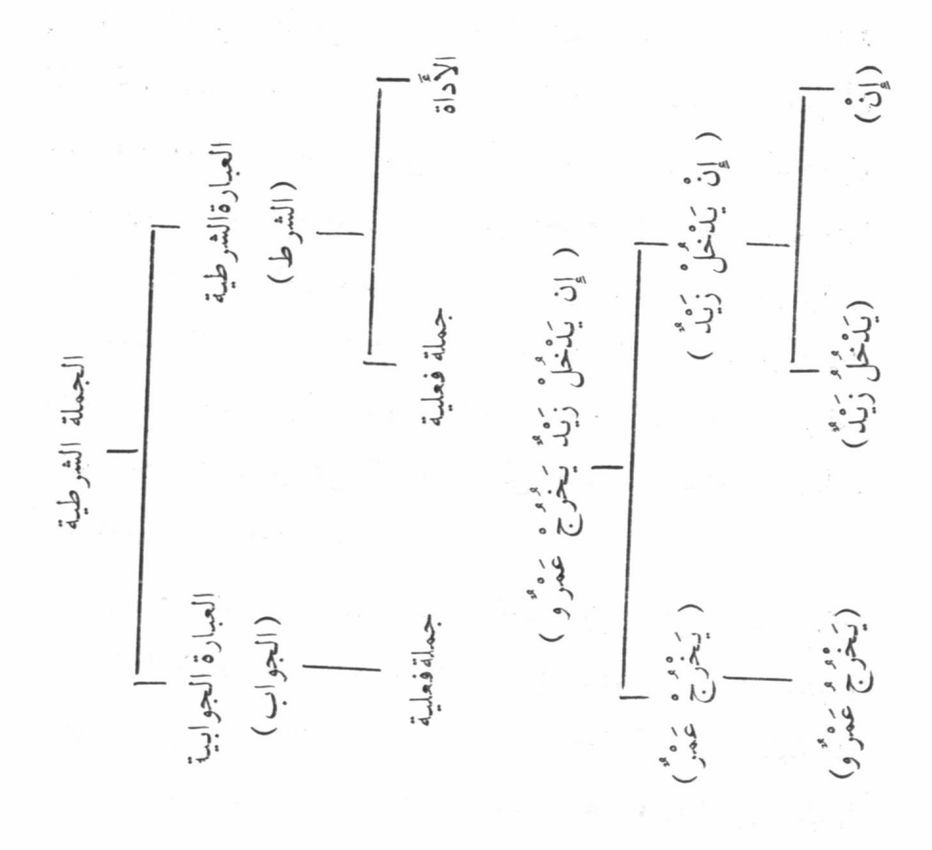
ورغم هذا كله فإن ابن هشام جاء ليقلب الاستثناء الذى ذكره الفارسى ليجعله أصلا ، فذهب إلى القول بأن الجملة أعم من الكلام لأنها قد تفيد وقد لاتفيد مخالفا بذلك غيره من النحويين الذين يُسوّون بين الكلام والجملة ، ويجعلون (الشرط) والقسم من الجمل الشاذة لخروجهما عن أحكام الجمل .

النحويون أدركوا تماما أن الجملة الشرطية جملة مركبة ، ولكنهم لم يوفقوا فى التعبير عن ذلك فأخذوا يعبرون عنه بطرق ملتوية دفعتهم إلى القول بشذوذ (جملة الشرط) و(جملة القسم) ، ويرجع ذلك إلى أنهم ضيقوا على أنفسهم فى فهمهم للجملة حيث ربطوها بأمر شكلى مهملين الوظيفة المعنوية التى تنهض بها الجملة وما يتطلبه ذلك من تعدد فى التراكيب ، فلقد فهموا الجملة على أنها المكونة من مسند ومسند إليه أى فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر ، وبهذا حصروا الجملة فى شكل من أشكالها وهو الجملة البسيطة ، فلما واجهوا جملة مركبة كالجملة الشرطية لم يستطيعوا أن ينظروا إليها إلا من خلال هذا المعيار السابق ، فقالوا إنها جملتان لاجملة واحدة ، ولكن ترابط الجملتين معنويا وتكوينهما وحدة واحدة جعل تطبيق المعيار غير موفق تماما ،

فأُعيد التوازن والاطراد بطريقتين : الأُولى اعتبار (جملة الشرط) شاذة ، والثانية اعتبارهما مسندا ومسندا إليه أى اعتبارهما كالفردين لا الجملتين ، ولذا كَثُر تشبيههما بالمبتدأ والخبر . وإنْ يكن ما ذهب إليه النحاة من قول بالشذوذ أو التشبيه بالمبتدأ والخبر يبين لنا إدراكهم الحقيقى لتكامل ركنى الجملة فإنه أيضا يشير إلى المتاهة التى دخلوا فيها . والذى غاب عن النحاة هو أن الجملة لايكفى أن يكون فيها مسند ومسند إليه لكى تسمى جملة ، وغاب عنهم أنَّ دخول الأداة على الجملتين واعتباره جزءً من الجملة الأُولى قد سلب منها استقلالها ودلالتها الأُولى وهيأها للانتقال من الكلية إلى الجزئية ، فإذا كانت كلٌ من الجملتين قبل الأداة كلًا قائماً بذاته فهما بعد الأداة أصبحتا جزءً من كل ، وكَوَّنَتا مع جملة مركبة لاجملة بسيطة ، وكان ينبغى أن يطلق على كل من ركنى الجملة اصطلاحا جديداً ، كأن يطلق عليه (عبارة) .

وبصرف النظر عن المصطلحات المطلقة على ركنى الجملة يمكن القول إن النحاة قد حللوا الجملة الشرطية على مستوى واحد هو مستوى (المعنى) وذلك إلى ركنيها (الشرطى) و(الجوابى) وهى بحاجة إلى مزيد من التحليل باعتبار مستوى (المبنى) أيضا ، وفيما يلى تحليلها بعد ضم المستويين :

مثال ذلك :



إذن نحن نستفيد من نظرة النحاة فى تحليل الجملة إلى ركنيها الشرطى والجوابى ونزيد على ذلك بتحليلها إلى عناصرها الأساسية وهى الأداة ، جملة الشرط ، جملة جواب الشرط .

ثانيا : مصطلحات الجملة الشرطية

سوف نذكر فيما يلى أهم النتائج المتعلقة بدراسة مصطلحات الجملة الشرطية .

١ — تعدد ألفاظ المصطلحات :

تتعدد المصطلحات المطلقة على المدلول الواحد عند النحوى الواحد، وتختلف المصطلحات المطلقة على المدلول نفسه من نحوى إلى آخر ، وتكوّن نتيجة لذلك خلال تطور النحو العربى مجموعة من المصطلحات المطلقة على مدلول واحد . وسوف نصنف فيما يلى مصطلحات الجملة الشرطية فى مجموعات حسب دلالتها :

ا) مجموعة المصطلحات المطلقة على التركيب :

(الجزاء) (المجازاة) (الشرط) (شرط ومجازاة) (الشرط والجزاء) (الجملة الشرطية) (جملة الشرط والجزاء) (جملة الشرط والجواب) (الشرط وجوابه) (جملة المجازاة) (جزاء وجواب) .

ب) مجموعة المصطلحات المطلقة على الركن الشرطى :

(الجزاء) (الشرط) (شرط الجزاء) (الجملة الشرطية) (جملة الشرط) .

ج) مجموعة المصطلحات المطلقة على الركن الجوابى :

(الجزاء) (المجازاة) (الجواب) (جواب الجزاء) (جواب المجازاة) ، (جواب الشرط) (جزاء الشرط) (جملة الجزاء) (جملة الجواب) .

د) **مجموعة المصطلحات المطلقة على فعل الشرط** :

(شرط) (فعل الشرط) (الفعل المشروط) (الفعل الشرطى)

هـ) **مجموعة المصطلحات المطلقة على فعل جواب الشرط** :

(جزاء) (جواب) (جواب الجزاء) (فعل الجزاء) (فعل الجواب) (فعل جواب الشرط) .

و) **مجموعة المصطلحات المطلقة على الأدوات** :

(حرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حرف المجازاة) (حروف المجازاة) (حرف الشرط) (حروف الشرط) (اسم المجازاة) (اسم الجزاء) (اسم الشرط) (أسماء الشرط) (أداة الشرط) (أدوات الشرط) (أداةالجزاء) (كلمات الجزاء) (كلمات المجازاة) (كلم المجازاة) (كلمة الشرط)(كلمات الشرط) (كلم الشرط) (الكلمات الشرطية) (حروف الشرط والجزاء) .

٢ — **تعدد مدلولات بعض المصطلحات** :

تنقسم المصطلحات إلى نوعين ، ماله دلالة واحدة وماله أكثر من دلالة ، ويهمنا الثانى وهى المصطلحات : (الجزاء) ، (الشرط) ، (المجازاة) ، (الجواب) ، (جواب الجزاء) ، (الجملة الشرطية) ، (حرف الجزاء) (حرف الشرط) ، (حروف الشرط) . فـ (الجزاء) استخدم للدلالة على : التركيب ، والركن الشرطى ، والركن الجوابى ، وفعل جواب الشرط ، والأداة . واستخدم (الشرط) للدلالة على : التركيب ، والركن الشرطى ، وفعل الشرط ، والأداة . واستخدم (المجازاة) للدلالة على : التركيب ، والركن الجوابى والأداة . واستخدم (الجواب) للدلالة على الركن الجوابى وفعل جواب الشرط ، ومثله (جواب الجزاء) . واستخدم (الجملة الشرطية) للدلالة على : التركيب، وعلى الركن الشرطى . واستخدم (حرف الجزاء) بمعنى أداة الشرط

عموما ، ومعنى الأداة المصنفة صرفيا فى الحروف ، ومثله (حرف الشرط) و (حروف الشرط) .

ويرجع سبب تعدد المدلولات إلى ما يلى :

(ا) أن نحويا واحدا يستخدم المصطلح ليعبر به عن دلالات مختلفة معتمدا على قدرة الفهم لدى المتلقى ، وعلى قدرة السياق على بيان المدلول المطلوب .

(ب) وتتعدد المدلولات أيضا نتيجة لاختلاف الاستخدام من نحوى إلى آخر ، فحيث يستخدم نحوى المصطلح لدلالة معينة نجد غيره يستخدمه لدلالة أخرى .

(ج) وينتج التعدد أيضا حينما يأخذ نحوى أفكارا ونصوصا من غيره ، فهو غالبا مايأخذ هذه الأفكار والنصوص بمصطلحاتها دون إحساس بأهمية ترجمة المصطلحات أو التنبيه عليها لغياب أهمية وحدة المصطلح واطراده .

وقد قلنا إن النحوى يركن إلى فهم المتلقى لمدلول المصطلح فى السياق ، فكيف يكون ذلك ؟

هناك بعض الضوابط التى لعلها تعين فى تحديد مدلول المصطلح، ولسنا فى سبيل إحصائها وإنما ضرب أمثلة عليها ، فمصطلح (الجزاء) مثلا يدل على التركيب إذا قرن بتراكيب أخرى ؛ كأن يكون فى حديث عن (الاستفهام) و(الجزاء) ، وحينما تضاف إليه كلمة (أداة) أو (باب) أو (شرط) فيقال : (أداة الجزاء) ، (باب الجزاء) ، (شرط الجزاء) ؛ ولكنه يدل على الركن الجزائى إذا قرن بمصطلح (الشرط) فيقال : (الشرط والجزاء) ، أو أضيف له كلمة (فعل)

فيقال : (فعل الجزاء) . أو أضيف إلى كلمة (الشرط) فيقال : (جزاء الشرط) . ويدل على الأداة حينما يكون الكلام على أداة ما أو إعراب أداة ما فيقال (جزاء) أى أداة جزاء ، ويدل على الفعل حينما يكون ثمة حديث عن (الجزم) ؛ فيقال الجزاء أو الجزاء مجزوم .

وعلى نحو ماتتبعنا به مصطلح (الجزاء) يمكن تتبع مصطلح (الشرط) ، ويمكن الاستفادة من تحليل الأمثلة التى يطرحها النحاة ويحللونها ويعربونها ، يمكن الاستفادة من ذلك فى تحديد مفهوم المصطلح مثال ذلك ما شاع عند النحاس من إعرابه الآيات التى تكون أمثلة للجملة الشرطية حيث نجده يشطر الآية إلى شطرين أحدهما يمثل الأداة والجملة التى تليها ويطلق عليها مصطلح (شرط) ويطلق على الجملة الثانية أو الفاء وما بعدها مصطلح (الجواب) وهو بهذا يحدد لنا مدلول المصطلحين عنده من خلال السياق .

٣ — الثبات والتغير فى مدلول المصطلحات :

من المصطلحات ماهو ثابت الدلالة فلا تختلف دلالته عند النحوى الواحد ، ولا دلالته من نحوى إلى آخر ، ولا تتغير مع الزمن ، ومنها ماهو متغير الدلالة سواء أكان تغيرها أفقياً أى عند نحوى واحد أوكان رأسيا أى تغيرت تغيرا تاريخها مع الزمن . مثال النوع الأول — وهو ثابت الدلالة — المصطلح (فعل الشرط) . أما النوع الثانى فسنذكر أمثلة له مع تفصيلها :

(ا) (الجزاء) : دُلَّ به عند سيبويه دلالة مزدوجة على التركيب والركن الشرطى ، واستخدم عند الفراء — بالإضافة إلى الاستخدام السابق — للدلالة على الأداة والركن الجوابى ، واستمر هذا الاستخدام

إلى أوائل القرن الرابع ، حيث تخلفت دلالته على الركن الشرطى ، وندر استخدامه للدلالة على الأداة . وظل استخدامه للدلالة على التركيب والركن الجوابى متكافئا . وقد حل مصطلح (الشرط) محله فى القرن الرابع ليدل على الركن الشرطى ، وعلى الأداة التى حلت بعض مصطلحاتها مثل : (حرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حروف المجازاة) محل استخدام (جزاء) للأداة . ومنذ القرن الخامس ندر استخدامه للتركيب عند بعض النحويين وانقطع عند بعضهم ، وفى المقابل اطَّرد استخدامه للدلالة على الركن الجوابى ، وازداد من أوائل القرن السادس استخدامه أيضا للدلالة على فعل جواب الشرط . وحل محله فى الدلالة على التركيب مصطلحات التركيب المختلفة .

(ب) **(الشرط)** : نشأ هذا المصطلح فى القرن الثانى عند الفراء والأخفش والمبرد ، ولكنه لم يشع استخدامه إلا فى أوائل القرن الرابع ، ودل به على التركيب ولكن دون اطّراد أما الدلالة على الركن الشرطى فتكاد تطرد ، ويرجع تخلف استخدامه بهذه الدلالة عند بعض النحويين إما إلى استخدام مصطلح بديل مثل (الجملة الشرطية) عند ابن بابشاذ أو استخدامه لدلالة أخرى وهى الدلالة على فعل الشرط كما هو الحال عند الهروى ، وابن الخشاب . أما استخدامه للدلالة على الأداة فهو غير مطرد وذلك لوجود مصطلحات متنوعة تطلق على الأداة.

(ج) **(الجملة الشرطية)** : تعاورت هذا المصطلح دلالتان إحداهما دلالته على الركن الشرطى ، والأخرى الدلالة على التركيب كله . واستخدام النحاة للمصطلح يكون على نحو تبادلى ؛ بمعنى أن النحوى الذى يستخدم المصطلح بالدلالة الأولى يأتى بعده نحوى يستخدم المصطلح بالدلالة الثانية ، وهذا على وجه التقريب كما يتبين من الجدول الآتى :

١	ابن بابشاذ		الأنبارى		الرضى		المرادى	ابن هشام		
٢		الزمخشرى		ابن يعيش		أبو حيان			الزركشى	السيوطى

وربما يمثل ابن بابشاذ الاتجاه التقليدى الذى سار عليه الأنبارى والرضى والمرادى وابن هشام . ويمثل الزمخشرى جانب تجديد وتابعه ابن يعيش لأنه شرح كتابه ، وأبو حيان متأثر به . أما الزركشى فهو متأثر بأبى حيان . والسيوطى لخص كتاب أبى حيان (الارتشاف) فى همع الهوامع .

(د) **مصطلحات الأدوات** : يمكن القول على نحو عام جدا أن مصطلحات الأدوات مرت فى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : وهى التى تنتهى بنهاية القرن الرابع الهجرى وشاعت فى هذه المرحلة المصطلحات : (حرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حروف المجازاة) .

المرحلة الثانية : من القرن الرابع إلى القرن السادس ، وفيها شاعت المصطلحات : (حرف الشرط) (حروف الشرط) .

المرحلة الثالثة : من القرن السادس حتى نهاية القرى التاسع شاعت المصطلحات (أداة الشرط) و(أدوات الشرط) و(أسماء الشرط) .

واستمر (حرف الشرط) ولكن ليس للدلالة على الأداة عموما ، وإنما على (الحرفية) ، وقد مر المصطلح بمراحل تردد فيها بين الدلالة على العموم والخصوص ، فحتى منتصف القرن السادس كان له دلالة خاصة على (الحرف) ثم لم يعد إلى خصوصيته إلا فى منتصف السابع .

ومعيار الشيوع هو عدد النحاة المستخدمين للمصطلح لا عدد مواضع الاستخدام .

٤ — توليد المصطلحات :

كانت المصطلحات فى أوائل التأليف النحوى تتسم بالبساطة وقلة العدد مما الجأ إلى تعدد مدلولات المصطلح الواحد ؛ ولكن مع الزمن نشأت الحاجة إلى إيجاد مصطلحات جديدة تمشيا مع محاولة الدقة النسبية فى التناول ، ولالتفات النحاة إلى القضايا التفصيلية فى التركيب ، ولذلك نجد أن بعض المصطلحات تأخر فى ظهوره ، فالمصطلحان (فعل الشرط) ، و (فعل الجزاء) لم يظهرا إلا فى القرن الرابع عند السيرافى .

واقتضت قسمة الأدوات إلى حروف وأسماء إلى تخصيص مصطلح (حرف الجزاء) أو (حرف الشرط) ليقابل المصطلحات (اسم الشرط) و (أسماء الشرط) واقتضى هذا نشوء مصطلحات تطلق على الأدوات بصرف النظر عن تقسيمها الصرفى فنشأت (أدوات الشرط) و(أداة الشرط) .

ولم يعمد فى تلبية الحاجة إلى مصطلحات جديدة إلى ارتجال مصطلح جديد لا صلة له بما قبله وإنما روعى أن يكون متولدا عنه ، ويمكن تبين ذلك إذا نظرنا إلى الكيفية الشكلية التى تحكم المصطلحات . فنجد المصطلحات فى ثلاثة أشكال :

(ا) **أحادية** : أى مكونة من كلمة واحدة وهى : (الجزاء) ، (المجازاة) ، (الشرط) ، (الجواب) .

(ب) **ثنائية** : أى مكونة من كلمتين مثل :

(جملة الشرط) ، (فعل الشرط) ، أداة الشرط) ، (جواب الشرط .

(ج) ثلاثية : أى مكونة من ثلاث كلمات ، إذا أهملت واو العطف ، مثل :

(جملة الشرط والجزاء) .

إذا اعتبرت الأَحادية هى الأَساس فإن الثنائية والثلاثية متولدة منها

ويتم توليد المصطلحات الثنائية بإضافة واحدة من الكلمات الآتية : جملة ، فعل ، أداة ، أدوات ، اسم ، أسماء ، حرف ، حروف ، أو المصطلحات : (شرط) ، (جزاء) ، (جواب) إلى واحد من المصطلحات الأُحادية .

وثمة طريقة أُخرى أيضا لتوليد المصطلحات الثنائية وهو وصف الكلمات السابقة بالمصطلحات الأحادية .

وتكاد تكون معظم الإمكانات الرياضية قد طرقت فى توليد هذه المصطلحات . حتى لقد وجدت مصطلحات على نحو تبادلى غريب مثل: (شرط الجزاء) و(جزاء الشرط) .

أما المصطلحات الثلاثية فتتولد عن طريق إضافة بعض الكلمات إلى بعض المصطلحات الثنائية وهى : (فعل) (حروف) (أسماء) (جملة) . من أمثلة هذه المصطلحات : (فعل جواب الشرط) ، (حروف الشرط والجزاء) ، (أسماء الشرط الظرفية) ، (جملة الشرط والجزاء) .

٥ — غياب التناسق الداخلى فى المصطلحات :

ظهر جليا عند بعض النحاة أنهم رغم اتساق استخدامهم لبعض المصطلحات فإنا نجد المصطلحات المتولدة عنها غير متسقة ، فالذين

يستخدمون المصطلح (جزاء) للدلالة على التركيب أو الركن الشرطى يناسب ذلك عندهم استخدام المصطلح المتولد عنه (حرف الجزاء) ؛ ولكننا نجد بعض النحاة كالزمخشرى يستخدم (الشرط) للركن الشرطى ، و (الجزاء) للجوابى ، ومع ذلك نجد لديه المصطلحين (حرف الجزاء) و(حرف الشرط) . ومثله الرضى الذى نجد لديه (الكلمات الشرطية) و(كلمات المجازاة) .

٦ — الاستخدام الملبس للمصطلحات :

قد تستخدم بعض المصطلحات استخداما يدعو إلى اللبس والغموض فى الدلالة ، من ذلك المقولة التى تتكرر وهى أن أداة الشرط تدخل على جملتين فتجعل الأُولى شرطا والثانية جزاءً ، فالفهم الحرفى للاستخدام يقضى بانصراف مدلول المصطلح (شرط) إلى الجملة التى تلى الأَداة لا الأَداة والجملة معا ، وليس هذا هو مايريده بالفعل أحد منهم فالشرط لايفهم من الجملة وحدها وإنَّما من الأَداة والجملة معا .

ومن ذلك أيضا ذهاب ابن عصفور (المقرب ١ / ٢٧٦) إلى أن من مواطن حذف (فعل الشرط) حذفه فى التراكيب الإنشائية المجابة كالأَمر وغيره ، والذى يحذف فى الحقيقة الركن الشرطى لا(فعل الشرط) . وكذلك ذهابه إلى أنَّ من مواطن حذف الجواب وإبقاء (فعل الشرط) إذا تقدم دليل على الجواب ، والحقيقة أن الذى يبقى الركن الشرطى لا (فعل الشرط) وحده وهو لايقصد إبقاءَ (فعل الشرط) وحده ولكنه سوءُ استخدام المصطلح .

* * *

الباب الثاني
عناصر الجملة الشرطية

الباب الثانى

عناصر الجملة الشرطية

اضطلع الباب الأول بدراسة الجملة الشرطية فبين مدى تكامل عناصرها ، وانتهى إلى اعتبارها جملة مركبة تتألف تركيبيا من ثلاثة عناصر هى : أداة الشرط ، وجملة الشرط ، وجملة جواب الشرط .

وسوف يضطلع هذا الباب بدراسة داخلية لهذه العناصر فى فصلين : الأول ندرس فيه الأداة ، والثانى ندرس فيه الجملتين وقد جمعنا بينهما لسبب نبينه فى موضعه .

وقبل أن نمضى فى دراسة عناصر الجملة يجب أن نسجل هنا ملاحظة هامة تتعلق بجملة الأفكار والمعطيات التى يقدمها النحو العربى سواء منها مايتعلق بكل عنصر من عناصر الجملة على حدة أو يتعلق بالقضايا التركيبية للجملة الشرطية .

والملاحظة التى نريد أن نلفت الانتباه إليها هى أن النحاة اتخذوا صورة محددة لتركيب الجملة الشرطية وجعلت أصلا تتفرع عنه بقية الصور ، وجعلوها نموذجا ومعيارا تقاس إليه الصور الأخرى ، وجعلت أحكام هذه الصورة معايير يجعلها تخلفها فى الصور الأخرى فرعيـــة .

قعد النحاة للجملة الشرطية دون أن ينظروا نظرة كلية فى اللغة فيستخرجوا منها الصور والأنماط المتشابهة ، ويحاولوا الوصول إلى قواعد تضبط هذه المتغيرات ، ولكن النحاة انطلقوا من الجزئى وأحكامه إلى الكلى الذى قد لايخضع لهذه الأحكام .

وهذا – كما لاحظ على أبو المكارم – من الأسباب التى جعلت القواعد النحوية وماتنتهى إليه من أحكام غير شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية [1] .

ولما كان وكد النحاة تتبع العامل كانت الجمل التى يظهر فيها أثره هى الأصل ، وكان بحثها من حيث هى أمثلة لأثر العامل ، ومن أجل ذلك درست الجملة الشرطية فى جوازم الفعل المضارع .

أما الصورة النموذجية المختارة فهى الصورة الآتية :

إنْ + (فعل مضارع مجزوم + فاعل) + (فعل مضارع مجزوم + فاعل)

ومثال هذه الصورة الجملة :

إنْ يَدْخُلْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرٌو

ولسنا بحاجة الآن إلى سرد أحكام هذه الصورة ، لأن هذه الأحكام وماتثيره من قضايا هى موضوع مواضع كثيرة ليس فى هذا الباب وحده وإنما فى الأبواب القادمة أيضا .

وحسبنا إيضاحا لما نذهب إليه أن نضرب مثلا على اتخاذ هذه الصورة أصلا اعتبار « إنْ» هى الأداة الأصلية فى الجملة الشرطية . يقول سيبويه :

(وزعم الخليل أن إنْ هى أم حروف الجزاء ، فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها مايفارقه مافلا يكون فيه الجزاءُ ، وهذه على حال واحدة أبداً لاتفارق المجازاة) [2] .

(١) على أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوى ١٩٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٣ ، وورد المصطلح فى ١/١٣٤ .

وقد حاز هذا القول قبولا لدى النحاة ، فالمبرد يقول :

(فحرفها فى الأصل إنْ وهذه كلها دواخل عليها ، لاجتماعها) [1] .

ويبين المقولة الأساسية التى بنيت عليها هذه الملاحظة فيقول :

(وكل باب فأصله شيء واحد ، ثم تدخل عليه دواخل ، لاجتماعها فى المعنى ، وسنذكر « إنْ » كيف صارت أحق بالجزاء ؟ كما أن الألف أحق بالاستفهام ، و« إلَّا » أحق بالاستثناء ، و« الواو » أحق بالعطف) [2] .

وبين المبرد لم كانت « إنْ » أصل الجزاء بقوله (لأنك تجازى بها فى كل ضرب منه . تقول : : إنْ تَأْتِنِى آتِكَ ، وإنْ تَرْكَبْ حِمَاراً أَرْكَبْه ، ثم تصرفها منه فى كل شيء وليس هكذا سائرها) [3] .

ويفصل القول فى ذلك فيبين أن « مَنْ » تختص بالعاقل [4] . و«ما» لغير الآدميين [5] . و«متى» لاتقع إلا للزمان ، وللمكان «أين» [6] .

أما «إنْ» (فإنها ليست باسم ولافعل، إنما هى حرف تقع على كل ماوصلته به ، زمانا كان أومكانا أو آدميا أوغير ذلك . تقول : إنْ يَأْتِنِى زَيْدٌ آتِه ، وإنْ يَقُمْ فِى مَكَانِ كَذَا وكَذَا أَقُمْ فيه ، وإنْ تَأْتِنِى يَوْمَ الجُمُعَة آتِك فِيه) [7] .

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٤٦ .

(٢) م . ن . ، ص . ن .

(٣) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٠ .

(٤) م. ن، ص. ن.

(٥) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٢ .

(٦) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٣ .

(٧) م. ن ، ص. ن .

أما ابن السراج فقد أسس تقسيمه للأدوات إلى حروف وأسماء على مقولة : (إنْ أم أدوات الشرط) ، فجعل للشرط حرفا هو « إنْ » وتنوب عنه طائفة من الأسماء [١] .

ومن الذين اعتبروا « إنْ » (حرف الشرط) الفارسي [٢] وكذلك يعتبرها الزجاج وابن ولّاد (أم الجزاء) [٣] ، والسيرافى (أم حروف الجزاء) [٤] ، والزبيدى (أم المجازاة) [٥] ، الرمانى (أم الجزاء) ، و(أم حروف الجزاء) [٦] ، والقيسى (أصل حروف الشرط) [٧] ، والجرجانى (أم الباب وأصله) [٨] ، والأنبارى (الأصل فى كلمات الشرط) [٩] ، ابن يعيش (أم الباب) [١٠] والرضى (أم الكلمات الشرطية) [١١] وأبو حيان (أم الأدوات) [١٢] ، والمرادى (أم أدوات الشرط) [١٣] ،

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٢ ، ١٦٤ ، الموجز فى النحو ٢٧ .

(٢) الفارسى ، الإيضاح العضدى ٣٢٠ .

(٣) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ٢ /١٤٩ ، ابن ولاد ، الانتصار ١٧٦ .

(٤) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٢٩ .

(٥) الزبيدى ، الواضح ٩٤ .

(٦) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه الأول فى ٣ /١٢٨ ، ٣ /١٣٠ والثانى ٣ /١٥٤ ، ٣ /١٦٠ .

(٧) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ /٣١٨ .

(٨) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٣ .

(٩) الأنبارى ، البيان ٢ /٣٨٣ .

(١٠) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨ /١٥٦ .

(١١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٤ .

(١٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ .

(١٣) المرادى ، الجنى الدانى ٢٠٨ .

والسيوطى (أم الباب وأصل أدوات الشرط) [١] .

وهكذا يتبين لنا من خلال المثال الذى ضربناه أن التأصيل والتفريع لازمة من لوازم التفكير النحوى ؛ على الأقل فيما يختص بدراسة الجملة الشرطية .

ولسنا نريد بما قدمناه أن نستبق النتائج ؛ لأن ماذكرناه إنما هو ملاحظة تبيناها أثناء الإعداد للدراسة ؛ وليست الدراسة معقودة للبحث فى أصول التفكير النحوى أو البحث فى التأصيل والتفريع بوجه خاص ؛ ولكننا سقنا هذه الملاحظة بين يدى فصول الدراسة لتكون مفتاحا لفهم المسار الذى تتخذه الأفكار النحوية المطروحة فى هذه الفصول .

* * *

---

(١) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٥٩ .

الفصل الأول
الأداة

يتناول هذا الفصل جهود النحاة فى دراسة الأداة دراسة تفصيلية : محاولتهم التوصل إلى ماهية للأداة الشرطية ، ثم دراستهم الأداة على ثلاثة مستويات من الدراسة ، المستوى الصرفى ، والمستوى النحوى ، والمستوى الدلالى . تدرس على المستوى الصرفى قضية تصنيف الأداة صرفيا من حيث هى كلمة ، وما يتعلق بهذا التصنيف من قضايا تنجم عن التصنيف. وعلى المستوى النحوى تدرس قضية العمل النحوى . وعلى المستوى الدلالى يدرس مفهوم (معنى الجزاء) ، وما فى الأداة من دلالة على (الإبهام والشياع) .

أولا : ماهية الأدوات الشرطية :

هناك مقولة نحوية تقول : (يُجازى بكل شيء يستفهم به)[1] .

وقد رد سيبويه هذه المقولة بقوله :

(أما قول النحويين يجازى بكل شيء يستفهم به ، فلا يستقيم ، من قبل أنك تجازى بإنْ ، وبحيثما وإذْما ولا يستقيم بهن الاستفهام ولكن القول فيه كالقول فى الاستفهام)[2] .

وقد أخذ أبو عمر الجرمى على سيبويه كلامه من جهتين :

إحداهما : أنَّ قول سيبويه لايكون ردًا عليهم (لأنهم لم يقولوا

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٥٩ .
(٢) م . ن . ، ص . ن .

لايكون المجازاة إلا بما يستفهم بها . ولا يمنع هذا المجازاة بغيره كما لو قال قائل يكون الرفع بأنه الفاعل والنصب بأنه مفعول به لم يمنع الرفع والنصب بغيرهما)[1] .

والأخرى : أنه حكى عنهم المقولة على هذا النحو (يجازى بكل شيء يستفهم به) وهم ليس بينهم خلاف أنه لايجازى بألف الاستفهام وبهل[2] .

وقد حاول السيرافى أن يرد على اعتراض الجرمى ، فأجاب عن الاعتراض الأول بأن (الذى حكى عنهم أنهم قالوه هو أن أصل الجزاء الاستفهام وكل شيء جوزى به إنما هو منقول من الاستفهام فأراهم أنهم يجازون بحيثما وإنْ وهما لايكونان استفهاما فهذا مخرج هذا)[3] .

وأجاب عن الاعتراض الثانى بأن الذى فهم عن سيبويه أنه أراد الأسماء التى يستفهم بها لأنهم لايختلفون فى الحروف أنها لايجازى بها[4] .

وعلى هذا يكون رد المقولة كما يرى السيرافى بـ (أن يقال أنتم تستفهمون بكم ولايجازى بها ، وكذلك كيف يستفهم بها ولايجازى بها)[5] .

ولم يكتف سيبويه بأن رد مقولة النحويين وإنما حاول أن يطرح معياراً جديداً يبين به ماهية الأداة الشرطية ، يقول سيبويه : (ولكن

(١) السيرافى ، شرح الكتاب ٣ /٢٢٨ .
(٢) م. ن، ص. ن.
(٣) م . ن ، ص . ن .
(٤) م. ن، ص. ن.
(٥) م. ن، ص. ن.

القول فيه كالقول فى الاستفهام . ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة . فالوجه أن تقول : الفعل ليس فى الجزاء بصلة لما قبله كما أنه فى حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله وإذا قلت : حيثما تَكُنْ أَكُنْ ، فليس بصلة لما قبله ،كما أنك إذا قلت : أَيْنَ تَكُونُ وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله ،فهذا فى الجزاء ليس بصلة لما قبله كما أن ذلك فى الاستفهام ليس بوصل لما قبله . وتقول : مَنْ يَضْرِبُكَ فى الاستفهام وفى الجزاء : مَنْ يَضْرِبْكَ أَضْرِبْه ، فالفعل فيهما غير صلة)[1] .

ويؤيد ذلك أنَّ « حيث » لايمكن أنْ تكون أداة شرط دون أنْ تضم إلى «ما» ؛ لأن « ما » تحول دون أن يكون ما بعدها صلة لها ، وإذا كانت « حيثُ » عاطلة من « ما » فإنها لاتكون أداة شرط . يقول سيبويه : (وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول حَيْثُ تَكُونُ ، ف « تَكُونُ » وصل لها ، كأنك قلت : الْمَكَانُ الَّذِى تَكُونُ فِيه أَكُونُ)[2] .

ومعنى هذا أن الجملة بسيطة والجملة الشرطية ليست جملة بسيطة بل مركبة و« حيث » هنا تدل على مكان محدد يفهم من الجملة التى بعدها حيث كونت معها عبارة .

ويؤكد سيبويه أن « حيث » لاتكون أداة شرط بأنَّ ما بعدها قد يأتى جملة اسمية .

يقول سيبويه : (ويبين هذا أنها فى الخبر بمنزلة إنّما وكأنّما

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٥٩ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٥٨ .

وإذا ، أنه يبتدأ بعدها الأسماء ، أنك تقول : حَيثُ عَبدُ اللهِ قَائِمٌ زَيْدٌ ، وأَكُونُ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فحيث كهذه الحروف التى تبتدأ بعدها الأسماء فى الخبر ، ولا يكون هذا من حروف الجزاء . فإذا ضممت إليها ما صارت بمنزلة إنْ وما أشبهها ، ولم يجز فيها ماجاز فيها قبل أنْ تجىء بما ، وصارت بمنزلة إمَّا)[1] .

ولكن هذا التشدد الذى نجده عند سيبويه - فيما يتعلق بتلازم « حيث » و« ما » فى الشرط - لانجده عند الفراء ، فاتصال « ما » بحيث أو غيرها إنما يخلصها للشرط دون الاستفهام .

فإذا كانت عاطلة منها كانت فى الغالب للاستفهام ويجوز فيها الشرط [2] . ولعله من أجل ذلك أطلق عليها مصطلح « صلة » فى قولة : (العرب تجعل « ما » صلة فيما ينوى به مذهب الجزاء)[3] .

ولم نجد عند المبرد عناية بالقضية على نحو ما فعل سيبويه بل يتناولها بطريق غير مباشر وهو يعلل للزوم اتصال «ما» ب "حيث" ، و« إذْ » ، فحيث عنده تضاف إلى الجمل وإذْ إلى الأفعال ولابد فى الشرط من منعهما من الإضافة وهذا مايتم بوصلها بـ « ما »[4] وهذا - بلا شك - ما يقصد إليه سيبويه من أنَّ الفعل بعد الأداة ليس بصلة لها .

وقد تابع ابن السراج سيبويه مردداً (أن الفعل فى الجزاء

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٥٨ - ٥٩ .
(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٥ .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ٣ /١٨٩ .
(٤) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٤ .

ليس بصلة لما قبله ، كما أنه فى الاستفهام ليس بصلة لما قبله)[(١)] .

وتابع النحاس سيبويه ، فهو يصف الأداة « مَنْ » بأنها (اسم تام فى الاستفهام والمجازاة)[(٢)] ، وهذا الوصف مستعار من ابن السراج[(٣)] .

ويظهر أن التركيز بدأ يكون على أدوات الشرط التى هى فى الأصل (أسماء موصولة) عندهم ، فقد اقتصر النحاس على « مَنْ » ، وكذلك الزبيدى يكتفى بالتأكيد على أنه (لاصلة لمن فى الاستفهام ولا فى الشرط ولا لما ولا لأيهم)[(٤)] و« مَن » عند القيسى (اسم تام)[(٥)] .

ولم يتحدث ابن بابشاذ عن « مَنْ » وأشباهها لأن الجانب الذى يهمه هو اتصال « ما » بأداة الشرط فبيّن أن « حيث » و« إذ » (ظروف تلزم الإضافة فكان لابد من إلصاق « ما » بهما لتقطعهما عن الإضافة أما غيرهما من (الظروف) فلا تلزم الإضافة ، فإلصاق ما بها غير لازم[(٦)] .

ونهج منهجه الجرجانى فى المقتصد وأفاض فى شرح ما أجمله ابن بابشاذ ، متخذا من القياس سبيلا إلى ذلك ، فهو يقيس « حيث » و« إذ » على « إنْ » فيقول : (وإذا كان هذه الأسماء محمولة على إنْ

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٦ ، وانظر ٢ /٣٤٠ ، ٢ /٣٦٣
(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٧٦ .
(٣) ابن السراج ، الأصول فى النحو ٢ /٣٤٠ يقول ابن السراج : (فإذا كن استفهاما أو جزاء لم يحتجن إلى صلات وكن أسماء على حدهن تامات نحو « من أبوك » وما مالك ، وأى أبوك ، والجزاء نحو : « من يأتنا نأته » وأى يذهب تذهب معه ، وأيا تأكل آكل) .
(٤) الزبيدى ، الواضح فى علم العربية ١٣٢ .
(٥) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ١ /٣٩ ، ٢ /٤٩٥ .
(٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٧ .

فى المجازاة ، وجب أن يكون الفعل بعدها بمنزلته بعد إنْ . فكما لايكون الفعل بعد إنْ فى قولك : إنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ ، مضافا إليه شىء ، كذلك يجب أن تكف حيث عن الإضافة ليكون الفعل المجزوم بأنه شرط غير مضاف إلى الفعل)[(١)] .

ويتناول القضية من جهة أخرى ، وهى أن« حيث » إذا أُضيفت إلى الجملة فهى مثل (ظروف الزمان) يكون الفعل بعدها فى تأويل المصدر فقولك : أَخْرُجُ حِينَ يَخْرُجُ زَيْدٌ ، مثل : حِينَ خُرُوجِ زَيدٍ ، وكذا : أَجْلِسُ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ ، مثل : فى مَكَان جُلُوس . وفى الجملة : أَجْلِسُ حَيْثُ يجلسُ زَيْدٌ ، لايكون المراد الإخبار بجلوس زيدٍ ، لأنه فى تأويل الاسم ، فالفعل لايفقد الدلالة الخبرية إلَّا إذا كان فى تأويل اسم[(٢)] ، ولكن الشرط (يقضى أن يكون الفعل خبرا كقولك : إنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ ، ومَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ ، والإضافة إلى الفعل توجب أن يكون عاريا من الخبرية ومنزلا منزلة الاسم ، وإذا كان الأمر على هذا كان طلب المجازاة فى حيث والإضافة فى طرفى نقيض ، فقد تقرر أن حيث يجب أن لايكون مضافا كأين فى قولك : أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ)[(٣)] .

ويقرر ابن يعيش أن الفعل فى (باب الجزاء) ليس بصلة لما قبله[(٤)] .

وما نحب أن نضيفه هنا هو أن هذا المعيار هو الذى يميز لنا بين موقعى هذه الأدوات : موقعها فى جملة مركبة مثل الجملة الشرطية ،

---

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٥٨ .
(٢) م . ن ، ص . ن .
(٣) الجرجانى ، المقتصد ١٠٥٩ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٥ .

وموقعها فى جملة بسيطة غير الجملة الشرطية ؛ ففى المركبة تكون غير ذات صلة وفى البسيطة تكون ذات صلة .

ومهما يكن من أمر فيجب أن نفصل بين الموقعين مبينين أن هذه الأدوات تتخذ فى كل موقع من الصفات والوظائف ماتفارق به ماهيتها الأخرى ، وعلى هذا يجب أن نبين الفرق بين ما يسمى أدوات الشرط وما يسمى بالموصولات والظروف .

ثانيا التصنيف الصرفى :

قسمت أدوات الشرط وفاقا لمعيارين ، أحدهما : الاسمية والحرفية ، والآخر : البساطة والتركيب . ويعتمد المعيار الأول على جانب المعنى من الأداة ويعتمد المعيار الثانى على جانب المبنى منها .

ويثير التقسيم الأول بعض القضايا الصرفية والنحوية وسوف نشير إليها أو نعالجها فى موضعها .

١ – الحرفية والاسمية :

أداة الشرط كلمة . والكلمة فى النحو العربى مقسمة على ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . هذا تقسيم سيبويه [١] . وهو ماردده النحويون من بعده ، وهذا المعنى الذى جاء له الحرف هو المعنى الذى يلتزم بأدائه فى الجملة . فـ« إنْ » حرف يأتى لمعنى الشرط وحده أما غيرها من الأدوات الشرطية فيكون للشرط وغيره [٢] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١ /١٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٣ .

وعلى هذا الأساس من الفهم للحرف جاء تقسيم الأدوات الشرطية إلى حروف وأسماء [١] .

وأول من قسم الأدوات سيبويه ، وقد عمد إلى ذلك بإيجاز شديد مستخدما أقلَّ قدر من المصطلحات ، فقال :

(فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، وأيهم ، وما يجازى به من الظروف : أىّ حين ، ومتى ، وأين ، وأنّى ، وحيثما ، ومن غيرهما : إنْ ، وإذ ما) [٢] . ويمكن أن نفهم من النص ما يأتى :

١ – انقسام الأدوات عنده إلى قسمين أساسيين : أسماء وغير أسماء ، والأسماء تنقسم إلى : ظروف وغير ظروف ، ويمكن كتابة التقسيم كالآتى :

* **الأسماء :**

(ا) ظروف : أىّ حين ، متى ، أين ، أنى ، حيثما .

(ب) غير ظروف : مَنْ ، ما ، أيهم .

* **غير أسماء :**

إنْ ، إذْ ما .

٢ – أنَّ سيبويه احتال لإعطاء مصطلحات لكل قسم باستخدام « غير » فنجد :

(غير ظروف) ، و(من غيرهما) . ولعل الذى ألجأ إلى ذلك قلة المصطلحات . حتى مصطلح (حرف) الذى صنفت فيه « إنْ » فيما بعد

---

(١) بعض النحاة ذكر الأدوات دون تقسيم مثل الزجاجى ، انظر الجمل ٢١٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٥٦ .

لم يكن يعنى عنده الدلالة التى صاحبت هذا التصنيف [1] . أما « حرف » عنده فيعنى : كلمة ، لذا أطلق على أدوات الشرط (حروف الجزاء) [2] ، أى : كلمات الجزاء ، الأسماء وغير الأسماء [3] . كما أطلق (حرف الجزاء) على أى أداة سواء أكانت حرفا أم اسما [4] .

٣ ـ ذكرت « أى » فى الأسماء غير الظروف ، وفى الظرف .

٤ ـ هناك أدوات لم يذكرها سيبويه فى التقسيم مثل : مهما ، إذا ، كيف ، لو .

وقد استعار المبرد من سيبويه تقسيمه للكلام [5] ، وتأثر بقسمته للأدوات [6] . غير أنه أحدث بعض التغييرات على القسمة :

ـ جعلها ثلاثية : ظروف ، أسماء ، حروف جاءت لمعنى .

ـ حذف « أى حين » من الظروف . وذكر « مهما » فى الأسماء .

---

(١) ودليل ذلك أنه قسم الكلمة العربية إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وقسم آخر سماه : (حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل) . وقال عن هذا القسم : (وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولافعل فنحو : ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها) انظر كتاب سيبويه ١/ ١٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٥٩ ، ٣/ ٦٠ ، ٣/ ٦٢ .

(٣) ظهر مصطلح (كلمات الجزاء) عند ابن الأنبارى والرضى ، انظر م. م.

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٧٠ ، ٣/ ٨٢ .

(٥) قسم المبرد الكلام بقوله (فالكلام كله : اسم ، وفعل وحرف جاء لمعنى) ، المقتضب ١/ ٣ ويلاحظ أنه ترك من قول سيبويه (ليس باسم ولافعل) انظر كتاب سيبويه ١/ ١٢ .

(٦) المبرد ، المقتضب ٢/ ٤٦ .

ـ أطلق مصطلح (حروف) على « إن وإذ ما » لأنهما ليسا اسمين عند سيبويه وليسا فعلين ، فهما إذن فى القسم الثالث من أقسام الكلام . وقد ذكرت (حروف) فى موضع آخر [1] بدون صفتها وهى (جاءت لمعنى) وهذا يقربها من الدلالة الاصطلاحية .

ويتخذ التقسيم شكلا جديداً عند ابن السراج حيث ينطلق من المقولة التى تعتبر « إنْ » أصلا لأدوات الشرط .

وقسمت الأدوات كالآتى :

١ ـ حرف الجزاء : إنْ [2] .

٢ ـ ماينوب عنه :

(أ) أسماء غير ظروف : مَنْ ، ما ، أيّهم [3] .

(ب) الظروف : متى ، أين ، أنّى ، أىّ حين ، حيثما ، إذْما [4] .

أفرد ابن السراج للشرط حرفا واحدا ، وحذف « مهما » من الأسماء وذكر « أى حين » ، موافقة لسيبويه ومخالفة للمبرد ، وخالفهما بذكر « إذ ما » فى الظروف .

وقد اكتسب مصطلح (حرف الجزاء) ـ كما ذكرنا سابقا ـ خصوصية فى الدلالة فليس يدل على مطلق أداة وإنما على أداة معينة هى « إنْ » . أما (حروف المجازاة) فتدل على الأدوات عموما [5] .

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢/ ٤٦ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢/ ١٦٢ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢/ ١٦٤ .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ٢/ ١٦٥ .

(٥) أنظر دراسة مصطلحات ابن السراج ص ٨٠ .

فمعنى (الحرف) إذن مقارب لمعنى الأداة ، ولكن ثمة أداة أصلية هى : « إنْ » وأدوات فرعية هى بقية أدوات الشرط .

وإن يكن الفارسى متابعاً لابن السراج فى ذلك كله [1] فإن الزُبيدى أقرب إلى التأثر بالمبرد . فهو يقسم الأدوات مثله إلى حروف، وأسماء ، وظروف [2] . ولكنه يخالفه فى توزيع الأدوات وعددها. فهو يجعل « إذْ ما » فى الظروف مخالفا سيبويه والمبرد [3] ، وزاد من الأدوات : إمَّا ، أيما ، أينما فهذه لم يذكرها المبرد فى قسمته .

أما الرمانى فذكر الأداة الأصلية « إن » [4] ، ثم ذكر أن الأسماء التى يجازى بها أحد عشر هى :

ـ مَنْ ، ما ، مهما ، أى .

ـ أنّى ، أين ، متى . وذكر أنها فى معنى الظرف المطلق .

ـ حيثما ، إذْ ما ، إذا ما .

ـ إذا . وذكر أنه يجازى بها فى الشعر [5] .

نلاحظ أنه تابع ابن السراج فى جعل « إنْ » الأداة الأصلية ، كما تابعه بجعل « إذْ ما » فى الظروف ، ولكنه ذكر « مهما » كالمبرد ، وحذف « أى حين » ، وزاد « إذا ما » و« إذا » .

---

(١) انظر دراسة مصطلحات ابن السراج ص ٨٠ .

(٢) تابعه الفارسى فى التقسيم انظر الإيضاح ٣٢٠ ، ٣٢١ وتابعه فى استعمال المصطلحات انظر دراسة المصطلحات عنده ص ٨٩ .

(٣) الزبيدى ، الواضح ٩٤ .

(٤) انظر كتاب سيبويه ٣ /٥٦ والمقتضب للمبرد ٢ /٤٦ .

(٥) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٩٩ .

(٦) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /١٢٨ .

وتابع ابن السراج نحاة آخرون منهم الجرجانى فى (الجمل) [1] والزمخشرى فقد ذكر أنه يجزم بحرف وأسماء [2] ، ولكنه ذكر فى موضع آخر « لو » مع « إن » على أنهما (حرفا الشرط) [3] .

وممن تابع ابن السراج ابن يعيش ، ولكنه فى تعداد الأدوات يتابع الرمانى غير أنه لايذكر « إذا » [4] .

ومن خلال ما مر بنا من تقسيمات لاحظنا أن المتابعة لسيبويه أو لابن السراج شديدة ، صرفت الأذهان عن محاولة النظر فى أساس التقسيم ، أو محاولة التفكير فى إلغائه أو طرح مشروع تقسيم جديد ، ويبدو أنه لم يبق لأصحاب المصنفات النحوية عمل إلَّا فى دائرة التقسيم الواسع يحاولون الوصول إلى تفريعات أصغر ، وهذا مايظهر جليا من تقسيم الشَّلَوبِينى [5] وابن عصفور [6] وفيما يلى تقسيم ابن عصفور :

---

(١) الجرجانى ، الجمل ٢٤ ، ٣٠ .

(٢) الزمخشرى ، المفصل ٢٥٢ .

(٣) الزمخشرى ، المفصل ٣٢٠ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٢ .

(٥) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٥ .

(٦) ابن عصفور المقرب ١ /٢٧٣ — ٢٧٤ .

الجازم

لفعل | لفعلين

لفعلين: حرف | اسم

اسم: ظرف | غير ظرف

ظرف: مكانى | زمانى

حرف	مكانى	زمانى	غير ظرف
إنْ	أين	متى	مَنْ
إذْ ما	أنّى	أيان	ما
	أيُّ مكان	أيُّ حين [1]	مهما
	حيث	إذا (فى الشعر)	أى

ونلاحظ أن ابن عصفور يتابع سيبويه فى اعتبار « إذ ما » حرفا ، وزاد من الأدوات : « أى مكان » ، وتابع الرمانى فى ذكر « إذا » ، وذكر « حيث » بدون «ما» .

ومن تابع سيبويه ابن مالك فاعتبر « إنْ ، وإذْ ما » فى الألفية

(١) فى الكتاب المطبوع قسمت « أى حين » وجعلت «أى ، وحين» وهو وهم وقع فيه الناسخ أوخطأ مطبعى . والدليل على ذلك ذكره « أى مكان » بعد ذلك ، أنظر المقرب لابن عصفور ١/٢٧٤ ، والأداة ذكرها سيبويه فى الكتاب ٣/٥٦ .

حرفين [1] . والمالقى حيث درس « إنْ ، إذْ ما » على اعتبار أنّهما حرفان [2] . ومثله فعل المرادى وهو يدرس بعض الأدوات مثل : مهما ، إذْ ما ، متى ، لأنها قد تعتبر حروفا أحيانا [3] . أما أبو حيان فإنه فعل ما فعله ابن عصفور من تشقيق فى التقسيم [4] . وتابع ابن هشام سيبويه أيضا فاعتبر « إذْ ما » حرفا [5] .

أما الزركشى فهو متابع لابن السراج [6] ، والسيوطى لايفصح عن تقسيم واضح [7] .

وقد ظهر اتجاه بعد ابن عصفور الذى كرر « أى » فى ثلاثة مواضع إلى اعتبار « أى » حسب ما تضاف إليه [8] .

نجد من العرض السابق لتقسيم الأدوات الشرطية عند النحاة أنّ مَن يقسم الأدوات مِن النحاة متفقون اتفاقا تاما على تقسيمها إلى حروف وأسماء ، ولكن الخلاف يقع فى تصنيف بعض الأدوات ، حيث نجد من يصنفها فى الحروف ومن يصنفها فى الأسماء . ونشأ خلاف حول بعض الأدوات : أتعتبر اسما أم ظرفا . وهذه الأدوات هى :

(١) أنظر نص الألفية فى شرح ابن عقيل ٢/٣٠٨ .

(٢) المالقى ، رصف المبانى ٦ .

(٣) المرادى ، الجنى الدانى ٦١١ — ٦١٢ .

(٤) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ٧٩٧ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ .

(٥) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٣٣٣ .

(٦) الزركشى ، البرهان ٢ /٣٥٩ .

(٧) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٥٧ .

(٨) انظر ذلك عند : المرادى فى شرح الألفية ٤ /٢٤١ . ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٣٣٣ ، السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٥٧ .

(١) إذْ ما : يتفق النحاة على أن « إذْ » ظرف ، ولكنها تصير إلى الحرفية بعد لحوق « ما » لها عند سيبويه [١] . وهذا هو الاتجاه الأول الذى تابعه فيه بعض النحاة منهم المبرد [٢] ، الذى ينسب إليه القول ببقائها على الظرفية [٣] . وهذا هو الاتجاه الثانى . على أن أول من نجده صنفها فى الظروف ابن السراج [٤] وتابعه فى ذلك جماعة من النحاة [٥] .

(٢) إذا ما : يذهب ابن يعيش إلى أنَّ القياس أنْ تكون حرفا [٦] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٥٦ .

(٢) تابعه : المبرد ، المقتضب ٢/٤٦ ، والسيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١/٧٣ والزبيدى ، الواضح ٩٤ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ٧/٤٧ ، وذكر أنه يمكن اعتبار « إذ » المركبة مع « ما » ، غير « إذ » الظرفية . أما ابن بابشاذ فى شرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٧ فذكر الرأيين ولم يرجح ، وتابعه الشلوبينى ، التوطئة ١٤٥ ، وابن عصفور ، المقرب ١/٢٧٤ ، وابن مالك ، شرح ابن عقيل نشرة النجار ٢/٣٠٨ ، والمالقى ، رصف المبانى ٦١ ، والمرادى ، الجنى الدانى ١٩١ ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٩٧ .

(٣) نسب إليه فى شرح الكافية للرضى ٢/٢٥٤ ، والجنى الدانى للمرادى ١٩١ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ١/٩٢ ، ولم نجد مايؤيد ذلك لا فى المقتضب ولا فى الكامل ، ونقلنا متابعته لسيبويه فى الهامش السابق .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ٢/١٦٥ .

(٥) تابعه : الفارسى ، الإيضاح ٣٢١ ، الجرجانى فى الجمل ٣٠ ، والمقتصد ١٠٣٦ . والزمخشرى ، المفصل ٣٢٠ . والزركشى ، البرهان ٢/٣٥٩ .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/٤٧ يقول (فأما « إذا ما » فإن سيبويه لم يذكرها فى الحروف والقياس أن تكون حرفا كـ « إذما » ولذلك لايعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازى به من نحو : من ، وما ، ومهما) .

(٣) مهما : صنفها المبرد فى الأسماء غير الظروف [١] . وتابعه بعض النحاة [٢] . ويذكر ابن مالك أنَّها ترد ظرفية [٣] . وتابعه الرضى [٤] ونسب إلى خَطَّاب [٥] والسُّهَيْلى القول بحرفيتها [٦] .

وإنْ يكن ثمة تعليق فهو أنَّ اعتبار سيبويه « إذ ما » حرفا هو أرجح القولين ؛ لأنه لايتعارض مع ما يجب أن يكون للأداة من مكانه تكتسب خصائصها من موقعها فى الجملة ووظيفتها التى تؤديها ؛ وإنْ يكن مصطلح (أداة) أكثر ملائمة لأنه يعتمد الوظيفة النحوية لا التصنيف الصرفى .

ولا فائدة فى الخلاف حول « مهما » . والنحاة يحتجون بعود الضمير إليها فى الآية (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) [الأعراف ١٣٢] يقول

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢/٤٦ .

(٢) تابعه : ابن السراج ، أصول النحو ٢/١٦٤ ، والزبيدى ، الواضح فى علم العربية ٩٤ ، وابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٣ . والجرجانى ، المقتصد ١٠٥٤ وابن الخشاب ، المرتجل ٢٧٥ . وابن يعيش ، شرح المفصل ٧/٤٢ ، الشلوبينى ، التوطئة ١٤٥ ، ابن عصفور ، المقرب ١/٢٧٤ ، والرضى ، شرح الكافية ٢/٢٥٣ . وأبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ ، والمرادى ، الجنى الدانى ٦٠٩ ، وابن هشام ، المغنى ١/٣٦٧ .

(٣) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٦ .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢/٢٥٣ .

(٥) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبى أبو بكر الماردى وهو صاحب كتاب الترشيح ، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام ، توفى بعد ٤٥٠ ، انظر : بغية الوعاة للسيوطى ١/٥٥٣ .

(٦) نسب ذلك إليهما أبو حيان فى ارتشاف الضرب ٨٠٢ ، وكذلك المرادى فى الجنى الدانى ٦١١ — ٦١٢ ، وإلى السهيلى وحده عند ابن هشام فى المغنى ١/٣٦٧ .

ابن بابشاذ (فالهاء فى « به » عائدة على « مهما » والعوائد إنما تعود على الأسماء) [1] ، وهى حجة واهية فليس ثمة مايمنع أن يعود الضمير على « آية » ، وقال « به » ليدل على أن « آية » مفعول غير مباشر ، إذ لو حذفت به لأصبح « من آية » فاعلا وهذا غير مقصود .

* * *

وقد أثارت قضية تصنيف بعض الأدوات فى الأسماء بعض المناقشات التى لاطائل تحتها ، ونتج ذلك عن البحث عن الخصائص الصرفية للاسم فى هذه الأدوات ، فالمبرد يسأل المازنى عن « ما ، مَن » أهما فى الاستفهام والجزاء معرفة أم نكرة ، وكذلك عن « أى » [2] . وحسبنا القول بأنَّ هذه الأدوات فى الأصل ضمائر غير خاضعة لمعيار التعريف والتنكير لأنها ليست بأسماء .

ومن المناقشات ما تردد حول « مهما » ، ذكر ابن يعيش أنها اسم بكمالها [3] ، وذكر ذلك الرضى وألفها إما زائدة أو للتأنيث [4] ، وتابع أبو حيان من قال بذلك معتبرا الألف إما للتأنيث أو للإلحاق وزوال التنوين للتأنيث [5] ، وذكر ذلك المرادى غير أن زوال التنوين عنده للبناء [6] .

---

(١) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٦ .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٠٥ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٢ .
(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٧٣ .
(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ .
(٦) المرادى ، الجنى الدانى ٦١٢ .

قضية إعراب الأدوات :

كان من نتائج اعتبار بعض أدوات الشرط أسماءً — وهذا ماتبين فى القسمة الصرفية للأدوات — أن نشأ فى النحو الشرطى ما يطلق عليه إعراب الأدوات . وهذه النتيجة متسقة والنحو العربى ، فلابد للأسماء من أن تكون معربة .

وهذه النتيجة إنما هى دليل آخر يضاف إلى القسمة الصرفية نفسها ، دليل على أن مفهوم (الأداة) لم ينله حظ من التحقيق ، وأن المعنى النحوى الذى يجب أن يفهم من (الأداة) ليس دقيقا . ذلك أن للأداة وظيفة خاصة تنهض بها فى الجملة دون النظر إلى الأصل الذى انحدرت منه الأداة سواء أكان اسميا أم فعليا ، فكثير من حروف الجر أو مايسمى فى النحو العربى « ظروفاً » نحو : « أمام » و« خلف » و « فوق » و« تحت » ، كثير من هذه الحروف التى هى « أدوات » على أى حال ، هى ذات أصل اسمى ، ولكنها وهى فى مكانها المعين من الجملة تفارق الاسمية ولا يصح أن ندرجها فى جدول الأسماء بل هى لها وظيفتها المحددة دون تصنيف صرفى يماثل تصنيف الأسماء .

وكان يجدر « بالحرف » الذى هو قسيم الاسم والفعل فى القسمة الثلاثية للكلام ، أن يكون متسعا ليضم مايطلق عليه « الأداة » .

و واضح أن عدم توسيع دائرة التقسيم خلق كثيرا من اللبس والاختلاط ، فجعل الضمائر تحت قسم الأسماء قاد إلى إطلاق مصطلح الاسم على أنواع من الضمائر فكان هناك اسم الإشارة ، والاسم الموصول ، وكان ينبغى أن يسمى اسم الإشارة « ضمير إشارة » واسم الموصول

« ضمير موصول » . ثم إنَّ الاسم الموصول نفسه فيه خلط أيضا حيث يعتبر «مَن» و« الذى » اسمى موصول ، والأوفق أن تعتبر « الذى » « صفة موصولة » [1] .

ومتى اعتبرنا أدوات الشرط ذات وظيفة خاصة تؤديها فى الجملة تفارق وظيفة الأسماء والضمائر ، متى اعتبرناها كذلك وجدنا أنَّا لسنا بحاجة إلى ذلك التقسيم الصرفى إلى حروف وأسماء ، ولا بحاجة إلى معرفة الموقع الإعرابى الذى يكون للأسماء عادة .

ولعل هذه القضية لم تكن لتشغل بال النحويين لولا اهتمامهم الذى كان يتزايد بالعمل والعامل ، وما أدل على ذلك إلا أنَّ سيبويه رغم أنه قسم الأدوات إلى حروف وأسماء لم يحفل بإعراب هذه الأسماء . وقد نشأ إعراب أدوات الشرط عند الفراء فى معانى القرآن [2] ، وحذا حذوه معربو القرآن كالنحاس [7] ، ومكى [4] ، وابن الأنبارى [5] ،

---

(١) يمكن إدراك ذلك من مراقبة وظيفة كل منهما فى الجملة حيث نقول : جاء الرجل الذى رأيناه أمس ولا نقول : جاء الرجل من رأيناه أمس ، ونقول : جاء من رأيناه أمس ، أما قولنا جاء الذى رأيناه أمس فمن حلول الصفة محل الموصوف .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٣٠٦ ، ٣ /٧٩ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ٤١ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٣٤٨ ، ٨٦٩ ، ١١٥٤ ، ١٥٢٨ .

(٤) مكى ، مشكل إعراب القرآن ١ /٣٩ ، ١ /٥١ ، ١ /٤٣٤ ، ٢ /١٥٦ ، ٢ /٣٧٩ ، ٢ /٣٩٤ ، ٢ /٤١٥ ، ٢ /٤٩١ .

(٥) ابن الأنبارى ، البيان ١ /٥٦ ، ١ /٧٦ ، ١ /٨٨ ، ١ /٩٩ ، ١ /١١١ ، ١ /١٧٨ ، ١ /١٩٥ ، ١ /٢١٣ ، ١ /٢٨٤ ، ١ /٣٧١ ، ٢ /١٠٨ ، ٢ /٢٧٧ ، ٢ /٥٢٧ .

والعُكْبَرى [1] .

ويقدم ابن السراج مفتاحا لمعرفة موضع الأداة الاسمية من الإعراب بأن نجعل موضعها « إنْ » [2] . وبين الفارسى أن العامل فى (أسماء الشرط)–إذا نُصِبَتْ – فعل الشرط [3] . وقسم المبتدأ إلى نوعين : نوع عار من معنى الشرط والجزاء ونوع يتضمن معنى الشرط والجزاء [4] . وبسط الجرجانى القضية ، وتدور الأفكار عنده حول ما يلى :

(١) تكون الأدوات مرفوعة بالابتداء إنْ لم تكن ظرفا ولا مفعولا [5] .

(٢) العامل فى الأسماء والظروف هو فعل الشرط [6] .

(٣) لايعمل فى الاسم فعل الشرط وفعل جواب الشرط معا [7] .

وقد استفاد الشلوبينى من المفتاح الذى قدمه ابن السراج وبسط القول فيه . ذهب إلى أن ما كان من أدوات الشرط حرفاً فلاموضع له من الإعراب . أما الأسماء فيعرف موضعها بتحويل الجملة بإدخال « إنْ » ،

---

(١) العكبرى ، التبيان ١ /٥٤ ، ١ /١٠١ ، ١ /١١٤ ، ١ /٥٩٠ ، ٢ /٨٣٦ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٥ ، ٢ /١٧١ .

(٣) الفارسى ، الإيضاح ٣٢١ .

(٤) الفارسى ، الإيضاح ٥٣ .

(٥) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٠ .

(٦) م. ن ، ص . ن .

(٧) م. ن ، ص . ن .

واسم فى معناه . ووضعها موضعه من الجملة ، فالجملة (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) تتحول إلى : (إنْ تَضْرِبْ أَحَداً أَضْرِبْ) ، فالاسم مفعول به والاسم إذا تقدم ولم يشتغل عنه الفعل لفظا فهو منصوب على أنه مفعول مقدم وعلى هذا يكون إعراب «مَنْ» ، ويجوز رفعه على الابتداءِ على ضعف . وإن اشتغل الفعل بضميره فالاختيار الرفع بالابتداء ويجوز النصب بإضمار فعل ، ويقاس عليه إعراب (مَنْ تَضْرِبْه أضرِبْه) . وفى (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه) تتحول إلى (إنْ يَقُمْ أَحَدٌ أَقُمْ مَعَه) فالاسم فاعل والفاعل إذا تقدم صار مبتدأ وعلى هذا تكون « مَن » مبتدأ [1] .

وإذا كان الشلوبينى قد توسع فى تتبع إعراب « مَنْ » فإنَّه لم يتعرض لغيرها اكتفاءً بها . ولكن ابن عصفور بعده كان أكثر إحاطة بالقضية فتحدث عن إعراب الأدوات فى حيز واحد على نحو ما فعل الشلوبينى، دون أن يفصل فى « مَن » أو يشير إلى معيار ابن السراج بل حاول رصد أحوال الأدوات مستفيدا من الجرجانى [2] .

ولم يناقش ابن عصفور القضية الخلافية وهى تحديد العامل فى أداة الشرط أهو فعل الشرط ، أو فعل الجزاء ، وذلك لأنه يعتبر العامل

---

(١) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٨ — ١٤٩ .

(٢) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٧ — ٢٧٨ .

فيها هو فعل الشرط . على أن الرضى فيما بعد يعود إلى نبش القضية .

يكرر الرضى ماقيل فى إعراب (أسماء الشرط) [1] . ويذهب فى إعراب أسماء الشرط (مَن ، ما ، أى) إلى أنه ينظر إلى الشرط لا الجزاء لتحديد إعرابها متى تكون مبتدأة ومتى تكون مفعولة [2] .

وحاول تأييد القول بأن العامل فى الأداة فعل الشرط لا فعل جواب الشرط بأنه لو جوز عمل فعل جواب الشرط فى الأداة لكانت مفعوله له أو لفعل مضمر يفسره الجزاء [3]، وضرب أمثلة لذلك ، ولكنه لم يبين لماذا لايجوز أن تكون فى تلك الأمثلة مفعوله للجزاء ، وبدلا من الانطلاق من واقع الأمثلة والنصوص اللغوية لجأ إلى النظر العقلى الذى لا يجدى كثيراً فى دراسة اللغة ، وذلك بقوله : إنَّ السر فى جواز عمل فعل الشرط دون فعل جواب الشرط هو صدارة الأداة فالقياس ألَّا يعمل فيها لفظ وإن كان متأخرا . لأن مرتبة العامل التقدم ولكونه عاملا فإنه إذا عمل فيها صار لها مرتبة التأخر بسبب (المعمولية) مع تقدمها لفظا ، ولكن جوِّز أن يعمل فيها ما يليها بلا فصل كفعل الشرط ، أما فعل الجزاء فلفرط تأخره لم يجوَّز عمله [4] . ويستدل على عدم

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٩٩ .

(٢) م. ن ، ص. ن.

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) م. ن ، ص. ن . ، وأعاد جملة الأفكار فى ٢ /١١٠ .

عمل الجزاء أيضا بأنه لم يُسمع مع الاستقراء نحو : أيَّهم جاءك فاضرب، بنصب « أيهم » [١] .

وتبلغ القضية ذروة التعقيد عند أبى حيان حيث يسرد طائفة من الأحوال يتراوح بينها إعراب (أسماء الشرط) بين المبتدأ والمفعول به ، ولسنا بحاجة إلى ذكر ذلك هنا ، لأن الهدف إعطاء فكرة عامة عن إعراب (أسماء الشرط) فى النحو العربى ، وليس من المفيد المضى فى تتبع القضية على نحو استقصائى وتفصيلى ، خاصة أنها بلغت عند أبى حيان [٢] ذروتها ، بحيث لا نجد عند ابن هشام [٣] ولا السيوطى [٤] من بعده جديدا . ونجد بعض الكتب التعليمية المعاصرة تدرس هذه القضية تحت عنوان خاص بها هو (إعراب أسماء الشرط) [٥] .

وناقش النحاة أثناء مناقشاتهم إعراب (أسماء الشرط) قضية صرفية وهى (إعراب وبناء) الأدوات .

يذهب ابن الشجرى إلى أن (الظروف) مبنية لتضمنها معنى (حرف الشرط) [٦] .

ونجد فكرة البناء تتردد عند ابن الأنبارى، فـ« من » مبنية لأنها

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٩٩ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ — ٨١٦ .

(٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٥١٩ .

(٤) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٤ .

(٥) انظر : أحمد زكى صفوت ، الكامل فى قواعد العربية ٢ /٣٥٩ .
أمين على السيد ، فى علم النحو ٢ /٢٥١ .

(٦) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ٢ /٢٦١ ، ٢ /٢٦٢ ، ٢ /٢٦٣ .

تضمنت (حرف الشرط) [١] ، ولبناء « إذا » ثلاثة أسباب أحدها تضمنها معنى (حرف الشرط) [٢] ، و«أى» مبنية (لأن القياس يقتضى أن تكون « أى » مبنية لوقوعها موضع الاسم الموصول ، أو الاستفهام أو الجزاء ، كما بنيت « مَن » و«ما ») [٣] .

ومثّل المُطَرِّزى للمبنى اللازم بأدوات الشرط [٤] .

* * *

نخلص من هذا العرض كله إلى النقاط الآتية :

(١) كل أدوات الشرط مبنية .

(٢) أدوات الشرط (الحروف) لامحل لها من الإعراب مثل :إنْ .

(٣) أدوات الشرط (الظروف) منصوبة على الظرفية مثل : متى .

(٤) أدوات الشرط (الأسماء) مرفوعة بالابتداء ، أو منصوبة على المفعولية ، أو مجرورة بحرف الجر . مثل : مَن ، ما .

أما النقطة الأُولى فهى نظرة جيدة تنطلق من واقع اللغة نفسها ، وهى وصف دقيق يحسن الاستفادة منه ، فهذه الأدوات ذات تركيب صرفى معين لايتأثر بالتراكيب النحوية ، أى أنَّها ذات شكل ثابت .

والنقطة الثانية موفقة من حيث اعتبرت الأداة غير ذات محل ،

---

(١) ابن الأنبارى ، البيان ١ /٨٦ .

(٢) ابن الأنبارى ، البيان ١ /٥٦ والسببان الآخران هما : أنها تضمنت معنى « فى » وأنها لاتفيد مع كلمة واحدة كما أن الحرف لايفيد مع كلمة واحدة . أى فيها شبهان (شبه معنوى وشبه افتقارى) .

(٣) ابن الأنبارى ، البيان ٢ /١٣٠ — ١٣١ .

(٤) المطرزى، المصباح فى علم النحو ٥٥ .

وليس لأنها (حرف) ذلك أن مصطلح حرف ليس بالمصطلح الدقيق ، والذى يهمنا هو أن الأداة ليست ذات محل .

أما النقطة الثالثة ، وهى الظروف فقد قلنا سابقا إن كثيراً منها خاصة المبهم إنَّما هى أدوات ، ولاتختلف عن حروف الجر من حيث الوظيفة التى تؤديها فى الجملة ، فى مثل هذه الجملة : جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، فى محاولة البحث عن المفعول فى هذه الجملة لانستطيع اعتباره « حيث » وحدها ، ولا « زَيْدٌ جَالِسٌ » وحدها وإنما « حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ » ، ولذا فنحن أمام « عبارة » يحتاج بعضها إلى بعض .

وفى مثل أدوات الشرط (الظرفية) لايفيدنا شيئا اعتبارها منصوبة على الظرفية ، خاصة أنها تؤدى وظائف جديدة كالربط بين جملتين بسيطتين وجعلهما جملة مركبة ، وكذلك الدلالة الشرطية . هذا إلى الدلالة المكانية أو الزمانية التى تتضمنها .

أما النقطة الرابعة فهى أكثرها إشكالا ، وقبل أن نناقشها نود أن نبين مفهوم « الإعراب » ، فهو عندنا له جانبان . جانب تحليلى ، وجانب تفسيرى ، أما الجانب التحليلى فهو تعيين وظيفة الكلمة فى الجملة ، أما الجانب التفسيرى فهو الذى يعلل التغير الذى يحدث فى الحركة الأخيرة من الأعلام والأسماء الظاهرة وهى التى لها إمكانية التغير ، كما يعلل التغير فى حركة الفعل المضارع .

ولذا فليس للجانب التفسيرى مجال فى الأدوات مَن ، ما ، أى . أما الجانب التحليلى ، فكما قلنا سابقا : هذه ضمائر موصولة ، وهذا يعنى أنها لايمكن أن تشغل وظيفة وحدها ، ففى الجملة : حَضَرَ مَنْ لَقِينَاهُ أَمْسِ ، فإنَّ الفاعل ليس « مَنْ » وليس مابعدها وإنما هما معا ، فالفاعل

العبارة « مَنْ لَقِينَاه أَمْسِ » . وحينما تستخدم هذه الضمائر أدوات للشرط فإنَّ هذه الضمائر تتخذ وظائف متعددة : الدلالة الشرطية ، والربط بين جملتين والدلالة على الشخص المقصود بالشرط .

ولذلك نستطيع أن نقول إن هذا الضمير هو ، أساساً ، جزء من (جملة الشرط) ثم قدم . ويحقق تقديم الضمير من أجل إجراء الجملة الشرطية شمولا تقتضيه طبيعة الشرط ، ذلك الشمول الذى لايكون فى الجمل البسيطة ، ويحقق شيئا آخر وهو الانسلاخ من الصفات المحددة فليس هناك دلالة على إفراد أو جمع ، ولا تذكير ولا تأنيث . ولأن الشخص المقصود بالشرط غير معين كان تقديم الضمير مناسبا ، وذلك ليسند (فعل الشرط) إلى الغائب حينما يكون الشخص فاعلا ، وكذلك الضمير المفعول غائبا إذا كان الشخص مفعولا به .

وبهذه لا نكون بحاجة إلى إعراب أدوات الشرط ــ على نحو مافعل النحويون ــ إعرابا ليس منه كبير فائدة .

وقبل أن نترك هذه القضية نحب أن نقول إنها هى نفسها قادت إلى قضية خلافية أُخرى وهى تحديد خبر (اسم الشرط) إذا كان مبتدأ . وقد فصل هذه القضية الرضى فى شرح الكافية [1] .

ومهما يكن من أمر هذا الخبر ، أكان الشرط أم كان الجواب ، فإن إعراب الجملة الشرطية على هذا النحو سوف يعود بنا إلى اعتبارها جملة بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر . وليست هذه طبيعة الجملة الشرطية إذْ هى جملة فارقت البساطة إلى التركيب .

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ١ /٩٠ .

٢ — البساطة والتركيب :

تتعلق جملة الأفكار المقدمة فى هذه القضية بالبناء الداخلى للأداة، فالأداة إمَّا أن تكون بسيطة — أى مؤلفة من وحدة صرفية واحدة — أو تكون مركبة ، فتكون مؤلفة من ضميمتين . وعرضت القضية على أنها دراسة لما تلحقه « ما » من الأدوات الشرطية . وهذا هو ما سوف نحاول بسطه ومناقشته .

يمكن أن نفهم من (الكتاب) أن الخليل وسيبويه يقسمان الأدوات إلى ثلاثة أقسام من حيث البساطة والتركيب ، ونحن نقول يقسمان من قبيل التجوز وإلا فنحن نفهم هذا من معطيات أفكارهما فقط ، أما هذه الأقسام الثلاثة فهى :

(١) مايجب أن يكون مركبا وهى :«حيثما وإذما» ، يقول سيبويه ، (ولا يكون الجزاءُ فى حيث ولا فى إذْ حتى يضم إلى كل واحد منهما «ما» فتصير إذ مع ما بمنزلة إنّما وكأنّما ، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد)[١] ونفهم من موضع آخر أن الخليل يقول بذلك .

(٢) مايجوز أن يكون بسيطا أو مركبا ، وهى الأدوات :« متى ، إنْ ، أين ، أى » ، وقد ذكر سيبويه هذه الأدوات بشكلها البسيط فى أول الباب [٣] . ثم ذُكرتْ فى معرض إجابة للخليل هى والشكل المركب

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٥٦ — ٥٧ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٣ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/٥٦ .

لها ؛ فكانت بعد إضافة «ما» إلى كل منها على النحو الآتى : متى ما ، إنْ ما ، أين ما ، أيّاما [١] .

ونضيف إلى هذه الأدوات الأداة «ما» فالخليل وسيبويه يريان أنها قد تلحق بها «ما» على نحو ما أُلحقت بالأدوات السابقة فتكون «ماما» ولكن هذا الشكل تحول إلى الأداة « مهما » [٢] وكان سيبويه قد سأل الخليل عن « مهما » فبين له ذلك وفسر تحول (ماما) إلى (مهما) بقوله : (ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأُولى) [٣] . هذا رأى الخليل وسيبويه فى «مهما» ، ولكن سيبويه قال بعد ذلك : (وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما) [٤] .

وقد فهم أن هذا هو رأى سيبويه وأنه يخالف به الخليل ، وهذا وهم شاع وكثر تداوله [٥] ، فواضح من عبارة سيبويه أنه يورد ذلك

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٥٩ — ٦٠ .
(٢) م . ن ، ص . ن .
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٠ .
(٤) م . ن ، ص ن .
(٥) ممن ردد ذلك : ابن السراج ، أصول النحو ٢/١٦٥ . الرمانى ، حروف المعانى ٨٦ . ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٦ وقد ذكر الرأى دون تصريح باسم سيبويه كما لم يذكر الخليل ، ولكن المحقق نسب رأى الخليل إلى البصريين والقول الآخر إلى الكوفيين ولا أدرى لماذا نسب القول الذى جوزه سيبويه إلى الكوفيين ، ونسب القول ببساطتها إلى ابن هشام ، وهو ليس له إذ ورد قبل ابن هشام إذ نجد القول ببساطتها عند الأنبارى فى البيان ١/٢٧١ =

من قبيل الاحتمال الرياضى ، ذلك أن قضية تفسيرية مثل هذه القضية مالم يستند تفسيرها إلى معطيات تاريخية حاسمة ، تبقى كل الأقوال فيها من قبيل الاحتمالات .

والتفسير الذى قدمه الخليل ليس بعيدا ، ولذلك قبله سيبويه ، والدليل على أن سيبويه يرى رأى الخليل أنه لم يذكر « مهما » ضمن أدوات الشرط فى أول الباب مكتفيا بذكر « ما » .

(٣) ما يكون بسيطا وهى : من .

* * *

وقد تابع كثير من النحاة الخليل وسيبويه فيما قالا من أنَّ « حيث ، وإذْ » لاتكونان أداتين جازمتين فى الشرط مالم تلحق كلا منهما « ما » (١)

= وعند ابن يعيش فى شرح المفصل ٤ /٨ ، ٧ /٤٣ . وعند الرضى فى شرح الكافية ٢ /٢٥٣ ، ووردت نسبة القول إلى سيبويه أيضا عند ابن الشجرى فى أماليه ٢ /٢٤٧ . ونسب الرضى القول إلى الزجاج فى شرح الكافية ٢ /٢٥٣ وهذا وهم فقد ذكر القول بعد كلمة (وقالوا) وهو يرجح القول الأول ، انظر معانى القرآن وإعرابه ٢ /٤٠٨ ، ويؤيد هذا أن النحاس نقل عنه الرأى فقال : (قال أبو إسحاق ، قال بعضهم ..) إعراب القرآن ٣٧٥ . ونسب أبوحيان القول إلى الأخفش والزجاج والبغداديين ، ارتشاف الضرب ٨٠٣ . ونقل عنه ذلك المرادى فى الجنى الدانى ٦١٢ .

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٤٨ ، ٢ /٥٤ ، الكامل ١ /٢٩٠ . ابن السراج الأصول فى النحو ٢ / ١٦٦ . النحاس ، إعراب القرآن ١٣٦ . الفارسى ، الإيضاح ٣٢١ . ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٧ . الجرجانى ، المقتصد ١٠٥٦–١٠٥٧ . الزمخشرى ، المفصل ١٧٠–١٧١ . ابن الشجرى ، الأمالى ٢ /٢٤٥ . ابن الخشاب ، المرتجل ٢٧٣ . المطرزى ، المصباح ١٠٦ . العكبرى ، التبيان ١٢٧ . وقد =

وخالفهما الفراء فهو يقول : (إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ « ما » مثل : قوله : أينما ، ومتى ما ، وأى ما ، وحيث ما ، وكيف ما ، و « أيّاما تدعوا » . كانت جزاءً ولم تكن استفهاما . فإذا لم توصل بـ « ما » كان الأغلب عليها الاستفهام ، وجاز فيها الجزاء) (١) . وهو بهذا يعتبر « كيفما » أداة شرط ، وتابعه فى ذلك ابن كيسان (٢) .

وقد أنكر النحاس على الفراء مذهبه ورماه بالتخليط ، يقول النحاس : (ومذهبه فى هذا حسن لولا ما فيه من التخليط . ذكر « حيثما » وهى لايجازى بها إلا ومعها « ما » وذكر « كيف » وهى لايجازى بها البتة ، وذكر « أين » وهى يجازى بها مع « ما » وبغير « ما » فجمع بين الثلاثة أشياء مختلفة) (٣) .

ولعل مايذهب إليه الفراء إنما هو ترديد لما كان شائعا بين النحاة من أنه يجازى بكل شىء يستفهم به ، وكان سيبويه قد رد هذا محتجا بأن ثمة مايجازى به ولا يستفهم به ، وذلك : إنْ ، حيثما ، إذْ ما (٤) .

= ذكر حيث فقط . ابن يعيش ، شرح المفصل ٤ /٩٢ ، ٧ /٤٦ . الشاوبينى ، التوطئة ١٤٥ . ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٤ . الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٤ . أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ . المرادى ، الجنى الدانى ١٩٠ (ذكر إذ ما) . ابن هشام ، المغنى ١ /٩٢ ، ١ /١٤١ . السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٥٨ .

(١) الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٥ ، وانظر أيضا ٣ /١٨٩ — ١٩٠ .

(٢) ابن كيسان ، الموفقى فى النحو ، مجله « المورد » العراقية ، عدد ٢ سنة ١٩٧٥ ص ١٠٨ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٣٦٠ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ /٥٩ .

وإلى ذلك لانستطيع التحقق من موقفه من « مهما » فهى ليست أداة استفهام ولم يذكرها الفراء فى النص الذى اقتبسناه .

أما بالنسبة للأدوات : متى ، إنْ ، أين ، أى ، ما ــ وهى الأدوات التى يجوز أن تلحقها « ما » ــ فيمكن القول إنّ ذلك يتمشى مع فكرة الفراء [١] فى شكلها العام .

ويتابع المبرد الخليل وسيبويه فى إجازة دخول « ما » على بقية أدوات الشرط ، يقول : (فأما سائر الحروف التى ذكرنا سواهما فأنت فى زيادة « ما » وتركها مخير . تقول : إنْ تَأتِنِى آتِكَ ، وإمّا تَأتِنِى آتِك ، وأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، وأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وأَيًّا تُكْرِمْ يُكرِمْك ، و « أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَه الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ») [٢] .

وتبقى من الأدوات « ما » فهل تزاد عليها « ما » أيضاً ذلك أنه لم يمثل لها فيما مثل ، وهو قد أورد قول الخليل وسيبويه فى « مهما » [٣] وهو أنها « ما » مكررة ، وقلنا إنّ سيبويه اكتفى بذكر « ما » عندما عدد أدوات الشرط ، ولكن المبرد ذكر « ما » و« مهما » ، أيعنى ذلك أنه متابع لهما فى تركيب « مهما » أم أنه أثبت « ما » ، و « مهما » لأن كل واحدة منهما أداة بغض النظر عن أصل تركيب « مهما » ؟ ، وأحسب أن الأمر الثانى هو الذى قصد إليه المبرد ، فإذا كان هذا صحيحا أصبح لدينا أداتان لاتلحقهما « ما » ، وهما : الأداة « ما » ، والأداة « مهما » ،

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٥ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٤ ، وانظر الفكرة فى الكامل ١ /٢٨٩ – ٢٩٠ . والآية من سورة الإسراء ١١٠ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٢ /٤٨ .

وتبقى « مَن » لا تلحقها « ما » وكذلك « أنَّى » ، وهذا استنتاجنا لأنه لم يذكرها موصولة بما ، وإن كان النص الذى اقتبسناه يوهم بأن جميع أدوات الشرط غير « حيثما » و« إذما » يجوز فيها إدخال « ما » وحذفها . ومصدر هذا الغموض هو عدم الدقة الكافية فى تحرير القضايا .

وأورد ابن السراج فحوى ما اقتبسناه عن المبرد سابقا ولكن على شَئ من الدقة مبينا أن « ما » أداة الشرط لا تزاد بعدها « ما » إلا لتوليد الأداة « مهما » [١] ، وهو بهذا لايخرج « مهما » من تعداد الأدوات ولا يجوِّز زيادة « ما » بعد « ما » على نحو ما تزاد فى غيرها . ولكن يظل الكلام غير دقيق فلابد من اعتبار « مهما » أداة لاتزاد « ما » بعدها ، وصمت كما صمت المبرد من قبل عن إمكان زيادة « ما » بعد « أنَّى » ، و « مَن » .

ومن الذين تابعوا الخليل وسيبويه النحاس [٢] ، والزُبيدى [٣] ، والرمانى [٤] ، وابن بابشاذ ، ولكنه يضيف إلى مايجوز اتصال « ما » به « أنى » [٥] ، كما يضيف إلى مايجب اتصال « ما » به « إذا » فهى عنده مثل « حيثما وإذ ما » ، فتكون « إذا ما » فتجزم ، يقول : (فأما إذا فلا خلاف أنها ظرف على بابها . لأنها لم ينتقل معناها ، لأنها موضوعة للزمان المستقبل ، فلم يدخل عليها مايخرجها عن أصلها . إلا أنه لايجزم

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٦ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٤١ ، ٧٢ ، ٢٣٥ ، ٣٧٥ ، ١٣٦٠ .

(٣) الزبيدى ، الواضح فى علم العربية ٩٤ .

(٤) الرمانى ، معانى الحروف ١٣١ .

(٥) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٧ .

بها إلا فى الشعر إذا كان معها ما) [١] . وهذا هو نص النسخة التى اعتمد عليها المحقق ، ولكنه أثبت فى الهامش رقم : (١) نص نسخة دار الكتب المصرية ورمزها (د) وهو الرأى الصحيح فى رأينا ، وهو الذى عليه بنينا ما نسبناه إليه ، يقول : (ولم يدخل عليها مايخرجها عن أصلها ، إلا أنه لايجزم بها إلا فى الشعر إذا لم يكن معها ما . فإن كان معها ما شرط بها فى الشعر وغيره) [٢] . ويؤيد ذلك مانقله فى الهامش نفسه عن نسخة المتحف البريطانى ورمزها (م) وهو مانصه (إلا أنه لايجزم بها إلا فى الشعر . إلا إذا كان معها ما) [٣] .

وتابعه فى ذلك فيما بعد ابن يعيش [٤] . ونجد بعد ابن بابشاذ من تابع الخليل وسيبويه منهم : الجرجانى [٥] ، وابن الشجرى [٦] ، والأنبارى [٧] ، والشلوبينى [٨] ، وابن عصفور وقد قسم الأدوات إلى ثلاثة أنواع : ماتلزمه «ما»: « إذ وحيث » ، وما لاتلزمه « ما » : (إنْ ،

---

(١) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٦ — ٢٤٧ .

(٢) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٨ هامش ١ .

(٣) م. ن ، ص. ن .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٦ .

(٥) الجرجانى ، المقتصد ١٠٥٦ ، وقد وقع خطأ فى النص وهو قوله : (ويجوز أن ترفع « ما » بعد متى وأين) والصحيح مافى النسختين (ب ، ج) ، وهو : (يقع) . إلا أن تكون « ترفع » بمعنى تحذف .

(٦) ابن الشجرى ، الأمالى ٢ /٢٤٥ .

(٧) الأنبارى ، البيان ١ /٧٥ ، ١ /٢٦١ ، ٢ /٩٧ .

(٨) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٥ .

أين ، أى ، متى ، أيّان ، إذا) ، وما لاتلحقه «ما» (وهو مابقى) [١] . وما تبقى من الأدوات هى — كما نستنتج ذلك من تعداده لأدوات الشرط — «من ، ما ، مهما » [٢] .

ويورد الرضى القولين فى « إذا ما » : القول بأنها لاتجزم والقول بأنها تجزم ، وهو يرجح القول الأول كما ظهر من عبارته [٣] .

وذكر أبو حيان أنه لاتزاد « ما » بعد « مهما » ، و « ما » ، و « مَنْ » ، و « أنّى » ، ونسب القول بجواز دخولها على « أنّى » إلى الكوفيين [٤] ، أما الأدوات : إنْ ، أين ، متى ، كيف ، أيّان ، وأى — إذا لم تضف إلى ضمير — فكلها يجوز دخول « ما » عليها [٥] . أما « إذ » و « حيث » فيشترط فى الجزم بها اتصال « ما » . ونسب إلى الفراء القول بجواز الجزم بهما أتصلت « ما » أم لم تتصل ، وهذا وهم ، فالفراء قال ذلك عن « حيث » ، وليس عن « إذْ » [٦] ، فلم نجد فى النصوص التى تحدث فيها عن هذا المسألة ذكرا لـ « إذْ » . وأبو حيان بهذا متابع للخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما على طريقتهما وهو مذهب الجمهور كما يسميه [٧] .

---

(١) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٤ .

(٢) م. ن ، ص . ن .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ /١١٦ .

(٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ .

(٥) م . ن ، ص . ن

(٦) الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٥ ، وانظر ٣ /١٨٩ — ١٩٠ .

(٧) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ .

ويذهب ابن هشام إلى زيادة « ما » بشكل عام بعد أداة الشرط [١] ، سواء أكانت جازمة كما فى الآيتين : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) [النساء ٧٨] ، و (وإِمَّا تَخَافَنَّ) [الأنفال ٥٨] ، أو غير جازمة كما فى الآية (حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوها شَهِدَ عَلَيْهِم سَمْعُهُمْ) [فصلت ٢٠] ونقل السيوطى قول أبى حيان دون تغيير فى الأفكار [٢] .

* * *

ويمكن القول فى نهاية هذا كله أن القضايا المطروحة هى على نوعين : تفسيرية تناولت تركيب الأداة « مهما » رجح القول ببساطتها ، ومعيارية تناولت دخول « ما » على الأدوات ، فقسمها البصريون إلى ثلاثة أنواع : ماتلزمه « ما » من الأدوات . وما يجوز ، وما لاتلزمه . واكتفى الكوفيون بزعامة الفراء بالقول بجواز دخولها على جميع الأدوات .

وقد أُطلق على « ما » هذه تسميات كثيرة تعكس اختلافات النحاة [٣] .

---

(١) ابن هشام ، المغنى ١ /٣٤٧ .

(٢) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٥٨ ، ٢ /٦٣ ، ٢ /٦٤ .

(٣) يذهب الخليل وسيبويه إلى أن اتصال « ما » بـ « حيث وإذ » ليس بـ (لغو) ، واتصالها بغيرهما (لغو) أى لاتفقد الأداة بذهابه دلالتها وعملها . انظر الكتاب (٣ /٥٦ — ٥٧ ، ٣ /٥٩) . ويسمى الفراء « ما » صلة لأنها توصل بالأدوات انظر معانى القرآن ٢ /٣٠٥ . ويجعل المبرد «ما» (لازمة) مع « حيث وإذ » و (زائدة للتوكيد) مع غيرهما . انظر المقتضب ٢ /٥٤ . واستخدم ابن السراج مصطلح (ملغاة) انظر : (أصول النحو ٢ /١٦٦ (ويرادفه (زائدة للتوكيد) ٢ /١٩٥ ويقابلهما (لازمة) ٢ /١٦٦ . وعند=

ومهما يكن من أمر فالقضية تحتاج إلى دراسة تاريخية جيدة وتحتاج إلى نصوص كثيرة يمكن من استقرائها التحقق من ثبات تلك القواعد . ومن المهم فى هذه القضية الموازنة بين التراكيب التى تكون فيها « ما » ملحقة بالأداة والتراكيب التى تكون بدونها .

ويمكننا القول على سبيل الاجتهاد النظرى فقط إنَّ أدوات الشرط فى البداية كانت : إنْ ، لو ، ما ، من ، أى . فهى أدوات بسيطة .

= النحاس (زائدة للتوكيد) : إعراب القرآن ١٣٦٠ . وعند الرمانى (زائدة) : معانى الحروف ١٣١ و (المسلطة) مع « حيث وإذ » لأنها تسلطهما على الجزم ١٥٦ . وذكر الهروى تعدد المصطلحات عند النحاة فقال (ويسمى بعض النحويين ما الصلة زائدة ، ولغوا ، وبعضهم يسميها توكيدا للكلام ، ولا يسميها صلة ولا زائدة لئلا يظن ظان أنها دخلت لغير معنى البتة) انظر : الأزهية ٧٦ . نجد عند مكى أن ما (للتأكيد) : مشكل إعراب القرآن ٢ /٢٤٥ . وعند ابن الشجرى ما مع «حيث وإذ» مسلطة : الأمالى ٢ /٢٤٥ ومع غيرهما (صلة مؤكدة) : ٢ /٢٤٦ . وعند الأنبارى (زائدة للتوكيد) البيان ١ /٧٦ ، ٢ /٩٨ ، ويسميها (المسلطة) لأنها سلطت نون التوكيد على الفعل ، فهو يقصره على المتصلة بـ « إن » : البيان ١ /٧٦ . وعند العكبرى (زائدة للتوكيد) : التبيان ٢ /٨٣٦ وعند ابن يعيش (زائدة مؤكدة) : شرح المفصل ٤ /١٠٥ . وعند الشلوبينى أكثر من مصطلح : (توكيد) مع : متى ، إن ، أين . (عوض من الإضافة) مع حيث (توكيد وعوض من الإضافة) مع أيا ، إذا . انظر : التوطئة ١٤٥ . وعند الرضى (كافة) مع « حيث ، إذ » و (زائدة) مع غيرهما : شرح الكافية ٢ /٢٥٤ . عند المرادى (زائدة للتوكيد) مع « إن ، إذا » : الجنى الدانى ٣٣٢ . (زائدة عوض من الإضافة) مع « حيث ، إذ » ٣٣٣ . (زائدة مهيئة) مع أدوات الشرط : ٣٣٥ .

ثم اقتضى التوسع فى الاستخدامات تعيين الأبعاد المكانية والزمانية ، وتم ذلك بإدخال أدوات الزمان والمكان على الأداة الشرطية « ما » ، لأن « ما » يشترط بها على غير الأشخاص . ونضرب لذلك مثالاً : تقول : « ما تفعل أفعل » .

فهذا اشتراط على الحديث أو المفعول ، ولكن يُحتاج أحيانا إلى الاشتراط على مكان وقوع الفعل ، أو زمن الفعل ، أو حال الفعل ، ومن أجل ذلك يجعل قبل « ما » الأداة التى تفيد ذلك والأدوات التى تضاف كثيرة ويمكن أن نضرب أمثلة على ذلك تقول : مَا تَلْعَبْ أَلْعَبْ .

فإذا أردت مكان اللعب جئت بحيث أو أين : حَيْثُ مَا تَلْعَبْ أَلْعَبْ ، أَيْنَ مَا تَلْعَبْ أَلْعَبْ . وإذا أردت الزمن جئت بـ : متى ، مَتَى مَا تَلْعَبْ أَلْعَبْ . وإذا أردت الحال جئت بكيف . كَيْفَ مَا تَلْعَبْ أَلْعَبْ .

وكذلك يمكن أن تدخل حروف الجر لتؤدى مهمتها فى الجملة تقول :

فِى مَا تُؤْمِنْ أُؤْمِنْ

عَنْ مَا تَسْأَلْ أَسْأَلْ

وكذلك على أدوات أخرى من أدوات الشرط تقول :

بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ

عَلَى مَنْ تَعْطِفْ أَعْطِفْ

ولكن يبقى أن نعلل لورود استخدام الأدوات الداخلة على « ما » وحدها من دون « ما » ، وتعليل ذلك هو أن كثرة استخدام هذه الملصقات فى أسلوب معين يجعل الاكتفاء بجزء منها أسهل فقد تهمل بعض أجزاء الأدوات نتيجة للكسل ، ولنسيان المهمة الأصلية وهى

الدلالة الشرطية وتحتفظ بقية الأداة بالدلالة الشرطية إلى دلالتها التى ألصقت من أجلها وهى : الزمانية ، أو المكانية ، أو الحالية ، أو غير هذه من دلالات الأدوات .

ولعل مما يستأنس به فى هذا الموضع ما أورده العكبرى عن « مهما » وذلك أثناء حديثه عن تركيبها الداخلى ، فهو يذكر أن فى تركيبها ثلاثة أقوال أهمها الأول بالنسبة لنا فى هذا الموضع يقول :

(أحدها أن « مه » بمعنى اكفف ، و« ما » اسم للشرط . كقوله : « مايَفْتَحِ اللهُ للنّاسِ مِن رّحْمَة » [فاطر ٢]) [(١)]، وهذا فى ظنى يؤيد ماذهبنا إليه من أن أصل أدوات الشرط هو « ما » الشرطية وما ألصق بها من قوادم تخدم غرضا فى الجملة لاتفيده « ما » وحدها .

* * *

وبعد هذا العرض المفصل لتقسيم الأدوات صرفيا عند النحاة يمكن أن نخلص الى أن هناك اتفاقا تاما بينهم من حيث الفكرة الأساسية ، وهى التقسيم إلى حرف واسم ، رغم أن هذا التقسيم قدم فى أطر مختلفة تعبر عن جهة التناول .

وتصنيف الأدوات صرفيا لم يعتمد على دراسة وظيفة الأداة فى الجملة بعد التركيب ، وإنما من مراقبتها فى جمل أخرى تختلف عن الجملة الشرطية مثل جمل الاستفهام ، أو الجمل الخبرية الأخرى . ورغم أن أدوات الشرط قد تكتسب مبنى جديدا يخالف مبناها فى جمل وتراكيب أخرى ، فَإنّ صورتها تلك هى التى تلفت انتباه النحاة .

---

(١) العكبرى ، التبيان ١ /٥٩٠ . وانظر أيضا قبل العكبرى مكى القيسى فى مشكل إعراب القرآن ١ /١٣٣ ، والأنبارى فى البيان ١ /٣٧١ .

وعكس لنا اضطرابهم فى تصنيف « إذ ما » أن مفهوم الحرفية والاسمية كان غائما ، ورغم أن قضية كهذه على جانب كبير من الخطورة لا نجد فى النحو توفرا على دراستها دراسة وافية ، والمشكلة انبثقت من التقسيم القاصر للكلام ، حيث قسم الكلام بنظرة شديدة التعميم إلى أقسامه الثلاثة المشهورة : الفعل ، والاسم ، والحرف ، واتخذت هذه الأقسام الثلاثة تعريفات غير علمية وغير دقيقة . ومن ينظرْ فيما أورده أحمد بن فارس فى كتابه الصاحبى من تعريفات للاسم والفعل والحرف ينسبُها إلى النحاة ويوردُ معها ماينقضها [1] ، يدركْ مدى التخبط الذى حدث فى توزيع الكلمات العربية ؛ والسبب فى ذلك أن الكلمات قد أخذت تصنيفها فى أذهانهم قبل أن يحاولوا وضع معايير تضبط ذلك ، خاصة أنهم كانوا ضيقوا على أنفسهم فى هذه القسمة ، ومايقوم فى الذهن هو الذى يكون له الغلبة ، مثال ذلك ماننقله من الصاحبى : (الاسم ماصلح أن يكون فاعلا ، قال : وذاك أن سيبويه قال : ألا ترى أنك لو قلت : إنّ يضرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاما كما تقول : إنّ ضاربك يأتينا . قال فدل هذا على أن الاسم عنده ماصلح له الفعل . قال : وعارضه بعض أصحابه فى هذا بأن كيف وعند وحيث وأين أسماء ، وهى لاتصلح أن تكون فاعلة) [2] .

نلاحظ من هذا النص أن اسمية كيف والأدوات التى معها قائمة فى الذهن ، ولم يدعهم المعيار المطروح إلى مراجعة تصنيفها ، وهذا يعنى

(١) أحمد بن فارس ، الصاحبى ٨٢ وما بعدها .

(٢) أحمد بن فارس ، الصاحبى ٨٣ .

أن الظاهرة اللغوية المدروسة متى كانت غير متجانسة عسر العثور لها على وصف شامل .

وهذا لايعنى أن المعيار المطروح كاف وحده من أجل تصنيف الاسم ، بل إن الاقتصار على معيار واحد فقط لابد أن يخل بدقة التصنيف . فمن أجل تصنيف كلمة لابد أن ندرك كل صفاتها ، وقد تتفق كلمتان أو أكثر فى صفة أو أكثر ولكن يبقى فى النهاية مايقطع باختلافهما ، ومن هذه المواصفات التى يمكن أن ترصد : بناء الكلمة ، المعانى الصرفية ، وظيفتها فى التركيب . وللباحثين المحدثين جهود مشكورة فى هذا المجال من أمثال تمام حسان [1] .

ونخلص من هذا كله إلى أن تقسيم الأدوات ذلك التقسيم الصرفى قد بنى على أساس غير سليم ، وأنه غير ذى جدوى ، بل إنه قاد الدرس النحوى إلى مناقشات لافائدة فيها ولاحاجة إليها ، ذلك أن اعتبار بعض هذه الأدوات أسماءً استتبع أحيانا دراسة بنائها ، وإعرابها .

ومن المهم القول إنه يجب أن تعطى الوظيفة التى تشغلها الكلمة فى التركيب نصيبا كبيرا فى تصنيف الكلمة ، ولذا جاز فى مثل هذا التركيب : «جاءَ يزيد» أن أصنف « يزيد » فى الأعلام ؛ لأن الوظيفة التى يشغلها فى الجملة هى وظيفة اسم لا فعل ، ولا يغيب عنا أن هذا هو فعل نقل إلى خانة الأعلام ، ومثل هذا النقل يجرى فى الأدوات فليس ببعيد أن أكثرها كان أصله اسما أو فعلا ، ومن الكلمات مايستخدم فعلا مرة وأداة مرة ، وذلك هو الفعل « علا» وحرف الجر

(١) انظر كتابه ، اللغة العربية معناها ومبناها .

« على » تقول :

علا زيدٌ الجبلَ ، و زيد على الجبلِ .

وهناك أسماء تتحول فى بعض التراكيب إلى ما أُطلق عليه فى النحو العربى مصطلح (ظروف) — وإن كنت أرى تصنيفها فى حروف الجر لأنها تعمل عملها — مثال هذه الأسماء : أمام وخلف ، ففى قولنا :«تقدم إلى الأمام وتأخر إلى الخلف» نجد أنهما اسمان ، وفى قولنا :«وقف أمام الملك ، وقعد خلف الستار » ، فهما هنا حرفا جر .

والقول بإدخال الظروف فى حروف الجر ليس بجديد فهو مؤسس على رأى كوفى نقله لنا ابن السراج :

(ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض ، أمام ، وقدام ، وخلف ، وقبل وبعد ، وتلقاء وتجاه ، وحذاء ، وإزاء ، و وراء ممدودات ، ومع وعن وفى وعلى ومن ، وإلى وبين ، ودون وعند ، وتحت وفوق وقباله ، وحيال ، وقبل ، وشطر وقرب ، ووسط ، ووسط ، ومثل ، ومثل وسوى ، وسواء ممدودة ، ومتى فى معنى وسط ، والباء الزائدة والكاف الزائدة ، وحول وحوالى ،..........)[1] .

ونضرب مثالا من التغيرات الحديثة فى اللغة ، فمن يلاحظ استخدام (طال + ما) فى لغة أنصاف المثقفين يجد أنه تحول إلى أداة ويمكن أن نلاحظ الفرق فى مراقبة الجملتين الآتيتين :

— طالما جئنا إلى هذا المكان .

— طالما جئنا إلى هذا المكان فدعنا نجلس .

***

---

(١) ابن السراج ، الأصول فى النحو ١ /٢٤٦ .

ثالثا : العمل النحوى

استحوذت الأداة على نصيب كبير من اهتمام النحويين من حيث هى عامل ، فجل العوامل لديهم أدوات . والعمل من أهم الأركان التى يعتمد عليها النحو العربى . وقد نالت الأدوات أهمية بقدر ما للعمل والعامل من أهمية ، وقد ظهر ذلك جليا فى المؤلفات النحوية[1] .

وقد جنت دراسة الأداة باعتبارها عاملا على دراسة الجملة العربية بشكل عام فقد اهملت جوانب مهمة فيها مثل : الزمن ، كما لم تلق توفرا على رصد التراكيب المختلفة ، ولا أنماط الجملة فى التركيب الواحد . وأهملت دراسة التراكيب المتلازمة كدراسة الاستفهام مع الجواب ، والإثبات مع النفى .

وليس معنى هذا أنَّ كل هذه القضايا أهملت إهمالا تاما فقد درست ولكن فى إطار دراسة العوامل . فلذا لم تعط حقها من الدرس .

ولسنا نرمى إلى اجتثاث نظرية العامل من أصولها ، فهى فى الأساس ليست بذات خطر على المنهج العلمى ، ولكنها بشكلها الذى انتهت

---

(١) تجلى الاهتمام بالأدوات فى ثلاثة مظاهر :

الأول : تأليف كتب خاصة لدراستها مثل (معانى الحروف) للرمانى و(الأزهية فى علم الحروف) للهروى ، و(رصف المبانى) للمالقى ، و(الجنى الدانى) للمرادى ، و(مغنى اللبيب) لابن هشام ، أو لطائفة منها مثل (اللامات) للزجاجى .

الثانى : عقد فصول خاصة لها فى الكتب وإطلاق اسمها على الباب .

الثالث : فى الفصول المعقودة لدراسة تراكيب مثل الاستفهام والشرط يكون جل الدراسة على الأداة وعملها .

إليه فى النحو العربى وجمدت عليه جعلت النحويين يتوخون ضروباً من التعسف فى فهم اللغة ونصوصها ، حتى لقد دفعهم حرصهم على اطراد قواعدهم إلى لَىّ أعناق النصوص لموافقتها دون معاودة النظر فى القواعد نفسها ، غافلين عن أن اللغة تنطوى على حيوية تستعصى على صرامة القوانين .

ولقد كانت نظرية العامل جيدة حيث فسرت مسألة الحركات المتغيرة التى تنتهى بها بعض الكلمات ، ولكنها لم توفق حينما جعلت هذه الحركة لازمة من لوازم الوظيفة التى تؤديها الكلمة .

* * *

يجزم الفعل المضارع بجملة من الأدوات من بينها أدوات الشرط .

والجزم حالة من حالات المضارع الإعرابية تقابل حالتى الرفع والنصب . والجزم مقصور على الأفعال كما أن الجر مقصور على الأسماء [1] . وعلامة الجزم السكون ، أو حذف المعتل يقول ابن الخشاب عن الجزم إنه (إسكان أو حذف يجرى مجرى الإسكان) [2] .

وقد اختلفت الأقوال حول ماهية السكون أهو حركة أم غير حركة [3] . والحقيقة أن السكون رمز كتابى كالفتحة والضمة يدل على القيمة الخلافية التى تؤديها حالة آخر الفعل المضارع عاطلا من الحركة .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩ .

(٢) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١١ .

(٣) لقد بسط كمال بشر قضية السكون فى النحو العربى بسطاً جيداً فى كتابه (دراسات فى علم اللغة) ١٧٥ .

وليس السكون وحده الرمز الدال على الجزم ، فالحذف كذلك دال على الجزم فى الفعل معتل الآخر . ولكننا نستطيع أن نفسر الجزم صوتيا بأنه سلب لحركة قصيرة آخر الفعل المضارع مثال ذلك فى الفعل الصحيح :

يَكْتُبُ مُحَمَّدٌ ← لَمْ يَكْتُبْ مُحَمَّدٌ

Yaktubu M. > Lam Yaktub M.

فهكذا سلبت الحركة القصيرة وهى الضمة (ُ : u) ووضع السكون (ْ) ، للدلالة على حذف حركة آخر الفعل .

ومثال المعتل :

مُحَمَّدٌ يَدْعُو زَيْدًا > مُحَمَّدٌ لَمْ يَدْعُ زَيْدًا

M. Yad^{c}uu Z. > M. Lam Yad^{c}u Z.

تحولت الحركة الطويلة (و) إلى حركة قصيرة (ضمة) لأنها مكونة من ضمتين أى حركتين قصيرتين ، فلما سلبت إحداهما بقيت الأخرى [1] .

---

(١) يتغير الفعل الأجوف تغيراً خاصاً فى الجزم مثال ذلك :

يَقُولُ محمدٌ > لَمْ يَقُلْ مُحمدٌ

Yaquulu M. > Lam yaqul M.

نلاحظ أنه سلبت حركة الآخر وقصرت الحركة الطويلة التالية للقاف . وتفسير ذلك أن سلب الحركة القصيرة آخر الفعل للجزم؛ ولكن هذا أحدث مقطعاً مفرطاً فى الطول فاحتيج إلى تقصيره فحولت الضمة الطويلة إلى قصيرة لتحويل المقطع المفرط فى الطول إلى طويل فقط ، والتغير على النحو التالى :

يَقُولُ مُحمدٌ > لَمْ يَقُولْ مُحَمَّدٌ > لَمْ يَقُلْ مُحَمدٌ

Yaquulu M. > Lam yaquul M. > Lam yaqul M.

ولكن لماذا تجزم الأدوات ؟ وللإجابة على ذلك ننقل مايقوله ابن بابشاذ فى ذلك :

(وإنما جزمت لما اختصت بالدخول على الأفعال ، ومن شان الحرف إذا اختص ولم يتنزل منزلة الجزء من الكلمة أن يعمل)[1] .

ويمثل ذلك قال ابن يعيش[2] . وقد حاول الإجابة على سؤال طرحه هو ، وذلك : (لم كان عمل بعض الحروف المختصة بالأفعال الجزم وبعضها النصب ؟ فالجواب عن ذلك أن ما نقله إلى معنى لايكون فى الإسم عمل فيه إعرابا لايكون فى الاسم ولما كان الشرط والأمر والنهى لايكون إلا فى الأفعال عملت أدواته فيها الجزم الذى لايكون إلا فى الأفعال)[3] .

= إذن فالمقطع (quu) تحول إلى مفرط فى الطول بسبب الجزم (quul) فأرجع إلى حالته بتقصير الحركة (qul) .وانظر : محمود فهمى حجازى ، مدخل إلى علم اللغة (ط ١ ، دار الثقافة للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٧٨) ٦٤ ، عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتى للبنية العربية (ط ١ ، مكتبة دار العلوم / القاهرة ١٩٧٧ م) ٤٢، ٨٥، رمضان عبد التواب « التطور اللغوى وقوانينه» مقاله فى (مجلة كلية اللغة العربية / الرياض ، ع ٥ ، ١٩٧٥ م) ١٤٤ ، الطيب البكوش ، التصريف العربى (لا . نا / تونس ١٩٧٣ م) ١٨٦ .

(١) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٣ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٠ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤١ .

وتنبه إلى أن هذا الكلام يسرى على النواصب فقال :

(فإن قيل فالحروف الناصبة نحو أن ولن وإذن وكى قد أحدثت فى الفعل مالايكون فى الأسماء فهلا كانت جازمة قال لعمرى لقد كان القياس فيها ماذكرت غير أنه عرض فيها شبه من أن الثقيلة فعملت عملها على ماسبق)[1] .

وقد استهدفت هذه المقولة للنقد من قبل الدارسين المحدثين فهذا على أبو المكارم يقول :

(كيف استمد النحاة مقومات هذه النظرية بأحكامها الكلية ؟ لقد وضع النحاة فى الاعتبار مجموعتين من الحروف ، وأهملوا ماسواهما، مجموعة « حروف الجزم » ثم مجموعة « حروف الجر » . وقد عملت حروف الجزم فى الأفعال العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم . كذلك عملت حروف الجر فى الأسماء العمل الخاص بالأسماء وهو الجر ، وإذن « فقد عمل كل حرف فى القبيل الذى يدخل عليه العمل الخاص به » ، وإذن من الممكن أن يكون الاختصاص محور العمل . وهكذا وجدت النظرية وتحددت أحكامها)[2] .

ومضى يفند هذه النظرية ، فذكر أنها تتناقض مع غير حروف الجر والجزم ، فهناك حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقها طبقا لهذه النظرية ألا تعمل ، ومع ذلك فهى تعمل ، مثل : « ما » « لا » ، « إن » النافيات ، و« حتى » و« كى » التعليلية . وهناك حروف مختصة كان ينبغى أن تعمل لكنها مهملة ، مثل « ها » للتنبيه ، و« ال »

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤١ .

(٢) على أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوى ١٩٣ — ١٩٤ .

للتعريف ويختصان بالأسماء ، و « قد » و « السين » و « سوف » وهى تختص بالأفعال . كذلك لايقتصر عمل مايعمل من الحروف على الحركة الخاصة بالنوع الذى يعمل فيه ، فإنَّ منها مايعمل النصب والرفع مثل « إنَّ » وأخواتها ، و « أنْ » وأخواتها ، والأُوليات تختص بالأسماء وتعمل النصب والرفع والأُخريات مختصة بالأفعال وهى تنصبها . والنصب والرفع مشتركان بين الأسماء والأفعال [1] .

* * *

وينجزم فعل الشرط ، وفعل جواب الشرط . ويكاد يتفق النحويون على أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط . أما فعل جواب الشرط ففى جازمه خلاف .

والقول الأول مانجده عند سيبويه حيث يقول :

(واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله) [2] .

ووجد السيرافى هذا النص ملبسا لأنه يحتمل دلالتين ، فقال : (وقوله وينجزم الجواب بما قبله يجوز أن يكون بجملة ما قبلها وهو إنْ والشرط ، ويحتمل أنْ يكون بإنْ وحدها والاختيار عندى أنْ يكون بإنْ وحدها وقد مضى ذكر اختيارى رفع خبر الابتداء بالابتداء) [3] .

(١) على أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوى ١٩٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٢ .

(٣) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٢٩ . وقد وهم المرادى فذكر أن السيرافى عزا إلى سيبويه القول بأن الأداة وحدها هى الجازمة للجزاء ، وواضح من النص أن هذا مذهب السيرافى واختياره ولم يزد السيرافى على أن بين احتمالات دلالة النص . انظر المرادى ، شرح ألفية ابن مالك ٤ /٢٤٤ .

ولكن السيرافى لم يتنبه إلى نص آخر عند سيبويه يقيد هذا النص بدلالة محددة وذلك قوله (وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تَأْتِنِى ، بإنْ تَأْتِنِى) [1] . وقد عورض سيبويه فى ذلك بحجة أن الفعل لايجزم الفعل ، فاحتج بأن الأداة والفعل بمنزلة الأمر الذى يعمل عمل الأداة [2] .

وتابعه المبرد [3] وابن جنى [4] فى أن الجازم هو « إنْ » والفعل معا .

والقول الثانى هو أنه مجزوم بالأداة بمعنى أن الأداة جازمة لفعل الشرط وفعل جواب الشرط ، وممن يقول بهذا : الزجاجى [5] . والسيرافى كما تبين من النص الذى نقلناه [6] ، والرمانى [7] ، وذهب الأنبارى فى (الإنصاف) إلى أن هذا مذهب جمهور البصريين [8] .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٣ ، وقد شرح السيرافى هذا النص دون أن يتنبه إلى دلالته على النص السابق قال السيرافى (كما أن حرف الشرط وفعله هو الجازم للجواب وذلك قوله وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتنى بإن تأتنى) انظر شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤٩ .

(٢) الفارسى ، أقسام الأخبار ، تحق : على جابر المنصورى (مجلة المورد م ٧ ع ٣ ، ١٩٧٨) ص ٢١٥ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٢ /٤٩ .

(٤) ابن جنى ، الخصائص ٢ /٣٨٨ .

(٥) الزجاجى ، الجمل ٢١٧ .

(٦) انظر ص ١٩٤ .

(٧) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /١٦٠ .

(٨) الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٠٢ ، ومن هؤلاء النحويين : الهروى ، الواضح ٩٤ . ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٥ . الجرجانى=

والقول الثالث أنه مجزوم بفعل الشرط وحده . ولم يذكر صاحب الإنصاف من يقول به ، غير أنا نجده منسوبا إلى الأخفش فى(شرح الكافية) [١] . وقد أخذ بهذا القول ابن مالك فقال : (وجزم الجواب بفعل الشرط ، لا بالأداة وحدها ، ولا بهما ، ولا على الجوار ، خلافا لزاعمى ذلك) [٢] .

والقول الرابع وقد ذكره صاحب التصريح فقال (وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون فى المبتدأ والخبر أنهما ترافعا وهذا نقله ابن جنى عن الأخفش) [٣] .

والقول الخامس وهو تفسير الأنبارى وهو أن العامل فى فعل جواب الشرط هو الأداة ولكن بوساطة فعل الشرط [٤] . وهذا التفسير محاولة لتعديل التفسير الأول ويتابعه فى هذا ابن الخشاب [٥] وابن يعيش [٦] .

والقول السادس وهو أن فعل جواب الشرط مجزوم على الجوار أى

= الجمل ٢٤ . المطرزى ، المصباح ١٠٢ . ابن معطى ، الفصول الخمسون ٢٠٦ . الشلوبينى ، التوطئة ١٤٥ . ابن عصفور ، المقرب ٢ /٢٧٣ . المالقى ، رصف المبانى ١٠٤ . المرادى ، الجنى الدانى ٢٠٧ .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٤ .

(٢) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٧ .

(٣) الأزهرى ، شرح التصريح ٢ /٢٤٨ .

(٤) الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٠٨ وذهب يدعم رأيه بقياس من خارج اللغة ليزيد فكرته إيضاحا فشبه جزم الأداة لفعل جواب الشرط بوساطة فعل الشرط بتسخين النار الماء بوساطة القدر .

(٥) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٦ .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٢ .

لمجاورته فعل الشرط ، وقد نسب الأنبارى هذا إلى الكوفيين [١] . وقد شك أحد الدارسين المحدثين وهو محمد خير الحلوانى فى هذه القضية ذاهبا إلى أن كتب الكوفية لاتذكرها [٢] .

والقول السابع وهو أن فعل جواب الشرط مبنى على (الوقف) . ونسب الأنبارى هذا القول إلى أبى عثمان المازنى [٣] .

وقد نسب ابن الخشاب وابن يعيش والرضى إلى المازنى : أن فعل الشرط وفعل جواب الشرط مبنيان [٤] .

---

(١) الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٠٢ .

(٢) محمد خير الحلوانى ، الخلاف النحوى ٢٧٠ ، يقول المؤلف : (فى المسألة التى دار الخلاف فيها حول جزم جواب الشرط يسوق على ألسنة الكوفيين قوله تعالى « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين » على أن : المشركين معطوف مجرور على الجوار ، ويبين فى رده عليهم أنها معطوفة على : أهل الكتاب وساق على ألسنتهم أيضا أنهم احتجوا بقوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » . على أن : أرجلكم مجرورة على الجوار ، فتأول الجر ولم يثبت رأيهم .

هذا الذى ذكره أبو البركات لاتثبته الكتب الكوفية الموجودة ، فابن خالويه لا يختلف عن أبى البركات فى إعراب الآية الأولى ، وأما الآية الثانية فقد وقف عندها الفراء دون أن يذكر الجوار ، الذى نسبه الأنبارى إلى الكوفيين) .

(٣) الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٠٢ .

(٤) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٦ . وابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٢ . والرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٤ ، ويبدو أنهم استفادوا بذلك من العبارة التى وردت فى الإنصاف ٢ /٦٠٩ وهى : (فكذلك =

ويعرض الأنبارى ومن جاء من بعده إلى مناقشة كل تفسير مناقشة منطقية فيرد منها ما يرد ويقبل منها ما يرتضى . وكل هذه التفسيرات وما نتج عنها من مناقشات منطقية ليست بذى فائدة للغة لأن اللغة لها قوانينها الخاصة بمعزل عن المنطق .

وقد استغرقت التفسيرات الاحتمالات الرياضية الممكنة . واعتمدت تفسيرات البصريين على العامل اللفظى ، واعتمد التفسير المنسوب للكوفيين عاملا معنويا (الجوار) أما تفسير المازنى فهو يلغى العمل .

وربما يكون التفسير الذى يذهب إليه جمهور البصريين وهو أن الأداة جازمة للفعلين ربما يكون أكثر سهولة .

ويلاحظ أن هذه التفسيرات تدور حول الفعل حسب ما جاء فى الصورة الأساسية للجملة الشرطية . وما دامت الأفعال مجزمة فى الصورة الأساسية فإنّ هذا الحكم لابد أن يعمم على الأفعال فى الصور الأخرى، وسوف نتعرض لهذه الصور فى موضع آخر . ومعنى هذا أن آراء النحاة حول جازم فعل الشرط وفعل جواب الشرط لم تكتف بالتفسير للجزم وإنما جعلت الجزم أساسا وحكما عاما .

تقسيم الأدوات إلى جازمة وغير جازمة :

قلنا فى الحديث عن أهمية الأداة أنها اكتسبت أهميتها من حيث العمل ، فإذا كان للأداة أثر بارز على الحركة الإعرابية فإنها تحظى بدراسة النحاة ، ولذلك نجد هنا أبوابا معقودة للنواصب والجوازم

= فعل الشرط) ففهم من ذلك أن فعل الشرط مبنى كفعل جواب الشرط لأنهما لم يقعا موقع الاسم .

وما إلى ذلك ، ولكن أدوات مثل أدوات الاستفهام نجد الحديث عنها مبعثراً لايضمه حيز واحد .

ونلحظ أثر الاهتمام بالأدوات العوامل فى مراقبة دراسة أدوات الشرط ، فغالبا ما تذكر أدوات الشرط العاملة ويستكمل الحديث عن سائر الحروف أثناء الدراسة ، ويكون حديثا عارضا .

وبهذا يكون قد نشأ ما أطلقنا عليه بالتقسيم النحوى فقد قسم النحاة الأدوات إذن إلى قسمين : أدوات عاملة وأدوات غير عاملة ، ولكن هذا التقسيم لم يظهر بشكل واضح إلا فى فترات متأخرة فى الكتب التعليمية ، أما فى كتب النحو المتقدمة فهو مفهوم من طريقتهم فى دراسة الأدوات دون أن يكون منهم قصد مباشر إلى تقسيمها ، ولعل ذلك راجع إلى شعورهم أن الأصل فى الأدوات الشرطية العمل ، وأن الجزم سمة من سمات الأداة الشرطية فوصفوا الأدوات الهوامل بأن فيها معنى الشرط .

وبدأت هذه القسمة عند سيبويه ، إذ عدد الأدوات العاملة ، ثم تحدث بعد ذلك عن أدوات أخرى . وهى : « كيف » و « إذا » ، أما « كيف » فإنه يروى عن الخليل استكراه الجزم بها فهى ليست (من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء)[1] ، وهذا يعنى أمرين : الأول إخراج « كيف » من أدوات الشرط ، والثانى ربط الشرط بالجزم .

ومن هنا يمكن أن نفهم أيضا الكلام على « إذا » فهى ليست من

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٠ ، ومخرجها على الجزاء أى : المعنى المفهوم من الجملة هو ما يفهم من الجملة الشرطية .

أدوات الشرط ، إلا فى مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر فهى فى الشعر تجزم الفعل [1] ، ويسأل سيبويه الخليل عن السبب الذى من أجله لايستخدمون « إذا » فى الشرط فيجيبه بأن « إذا » إنَّما تجىءُ وقتاً معلوما [2] ، ومعنى ذلك أنها إنَّما تعين نقطة التقاء حدثين فى المستقبل، دون أنْ تجعل حدوث أحدهما مشروطا بحدوث الآخر . ولكنها فى الشعر كما نلاحظ من الشواهد المذكورة [3] تضطلع بتلك الوظيفة الشرطية ، فتجمع إلى تعيينها نقطة التقاء الحدثين فى المستقبل ترتب حدوث أحدهما على الآخر ، فتمتاز بذلك على « إنْ » .

وننتهى من هذا إلى أن جذور القسمة النحوية للأدوات قد بدأت فى الكتاب ، فرغم ربط (حروف الجزاء) بالقدرة على الجزم ، ومحاولة إقصاء « كيف » عن مجموعة (حروف الجزاء)، والسكوت عن حرف مثل « لو » ، رغم ذلك نقول إنَّ هذا يشى بوجود أدوات الشرط الهوامل .

واتخذت الأدوات العوامل تقسيما داخليا ، وهو :

(١) ما يجزم فى مستوى معين من الاستخدام اللغوى وهو الشعر : وهى الأداة « إذا » .

(٢) مايجزم فى المستويات المختلفة للاستخدام اللغوى ، وهى ماعدد سيبويه من أدوات فى بداية باب الجزاء [4] .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٦١ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٠ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/٦١ — ٦٢ .
(٤) سيبويه ، الكتاب ٣/٥٦ .

ونستطيع القول إننا أمام محورين من محاور التقسيم: الأول هو محور الإعمال والإهمال ، والمحور الثانى مستوى الاستخدام . وسوف نراقب مراعاة هذين المحورين فيما يأتى من محاولات تقسيم نحوية .

وتابع المبرد سيبويه فى اعتبار « إذا » أداة جزاء فى مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر ، وبين كيف أنها لاتصلح أن تكون أداة شرط [1] . فشرح بذلك مصطلح « مؤقتة » الذى يقابله مصطلح « مبهمة » ، ويكثر دوران هذين المصطلحين فى الحديث عن « إذا » ، ويفهم من مصطلح « مؤقتة » أن وقت وقوع الحدث محدد بهذه الأداة ، ومن مصطلح « مبهمة » أن الأداة لاتحدد وقتا لوقوع الحدث إذْ تجعله مفتوحا .

وسكت المبرد عن « كيف » وكذلك سكت عن « لو » فى « المقتضب » غير أنه تحدث عن « لو » فى الكامل فى غير موضع ، فقرر أنها تشارك (حروف الجزاء) فى ابتداء الفعل وجوابه [2] ، وأنها قد تتسع فتصير فى معنى « إنْ » الواقعة للجزاء نحو : أَنْتَ لَا تُكْرِمُنِي ولَو أَكْرَمْتُكَ ، تريد و « إنْ » [3] ، رغم هذا فهو يخرجها من (حروف الجزاء) ، فلاتجزم كما تجزم « إنْ » ، لأن (حروف الجزاء) إنَّما تقع لِمَا لم يقع ، ويصير الماضى معها فى معنى المستقبل ، و « لو » تقع فى معنى الماضى [4] .

ولكن هذا الحديث عن « لو » يحمل فى ثناياه اعترافاً بأن « لو »

(١) المبرد ، المقتضب ٢/٥٥ — ٥٦ .
(٢) المبرد ، الكامل ١/٢٧٨ .
(٣) المبرد ، الكامل ١/٢٧٧ .
(٤) المبرد ، الكامل ١/٢٧١ ، ١/٢٧٧ .

أداة من أدوات الشرط لاتختلف عنها إلا فى أنها لاتجزم .

وبهذا لانجد عند المبرد سوى القسمة الداخلية لعوامل المجازاة ، وباستخدامه مصطلح (عوامل المجازاة) [١] يؤكد متابعته سيبويه فى ربط الأداة بالعمل .

وتابع ابن السراج بعد ذلك سيبويه والمبرد فأشار باقتضاب إلى أنّ « إذا » يجازى بها فى الشعر ضرورة [٢] ؛ أى أنها تستخدم أداة شرط جازمة . وهذا إلحاح على مراعاة مستوى الاستخدام ، غير أن النحاس ينسب إلى النحاة جميعا القول بجواز الجزم بـ« إذا » وجعلها بمنزلة (حروف المجازاة) لأنها لاتقع إلا على فعل وهى تحتاج إلى جواب وهكذا (حروف المجازاة) [٣] . ويستثنى الخليل وسيبويه والفراء الذين يختارون عدم الجزم بها لأن ما بعدها مؤقت [٤] . ويعنى عدم الجزم بها عند سيبويه إخراجها من أدوات الشرط .

وفى حديثه عن « لو » ينطلق من معطيات كتاب الكامل للمبرد فهو يعدها مشبهة (لحروف الشرط) [٥] ، فهى لايليها إلا فعل [٦] ، ولابد لها من جواب [٧] ، ولكنها رغم أن فيها معنى الشرط والمجازاة

---

(١) المبرد ، المقتضب ١/٤٦ .
(٢) ابن السراج ، الأصول فى النحو ٢/١٦٦ .
(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٣٠١ — ١٣٠٢ .
(٤) النحاس ، إعراب القرآن ١٣٠٢ .
(٥) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ ، ١٣٣٩ ، ١٣٥٧ .
(٦) النحاس ، إعراب القرآن ٥٩٧ ، ١٣٣٩ .
(٧) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ .

لايجازى بها [١] . ويورد قول المبرد فى تعليل ذلك [٢] .

ولا نستطيع أن نفهم من شبه « لو » بـ(حروف الشرط) ومن تضمنها لمعنى الشرط والمجازاة إلا كونها أداة شرط ولعل مفهوم (يجازى بها) بدأ يقتصر على معنى (يجزم بها) ويورد الرمانى ما يقال من تضمن « لو » لمعنى الشرط ، فهى عنده من الحروف الهوامل [٣] ، وما منعها من العمل ــ وفيها معنى الشرط ــ إلا مخالفتها (حروف الشرط) بأنها لاترد الماضى مستقبلا [٤] .

أما ابن فارس فى الصاحبى فهو يقول عن « إذا » : (تكون إذا شرطا فى وقت مؤقت ، تقول : إذا خرجت خرجت) [٥] ومعنى هذا أن ابن فارس لا يربط الشرط بالجزم أو أنه ممن يجيز الجزم متابعا فى ذلك من أشار إليهم النحاس من قبل [٦] .

على أن ابن فارس لغوى يهتم بالمعانى الدلالية أكثر مما يهتم بالقضايا النحوية ، ولذا لانجده يتحدث عن « كيف » الشرطية [٧] .

أما عن « لو » فهو يورد قول الفراء بأنها تقوم مقام « إنْ » ، لأن فيها معنى الشرط [٨] .

---

(١) النحاس ، إعراب القرآن ٨٩٣ .
(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ .
(٣) الرمانى ، معانى الحروف ١٠١ .
(٤) الرمانى ، معانى الحروف ١٠٢ .
(٥) ابن فارس ، الصاحبى ١٣٩ .
(٦) انظر ص ٢٠٢ . والنحاس ، إعراب القرآن ١٣٠١ .
(٧) ابن فارس ، الصاحبى ١٥٩ .
(٨) ابن فارس ، الصاحبى ١٦٣ .

ويعد القزاز الجزم بـ« إذا » ضرورة شعرية متابعا بذلك سيبويه ، أما الجزم بها فلمشابهتها (حروف الشرط) بردها الماضى إلى المستقبل [١] .

وهى عند الهروى ظرف زمان للمستقبل فى معنى (الجزاء) [٢] ؛ ويؤكد القيسى أن « لو » فيها معنى الشرط ولكنها لم تجزم لأنها خالفت (حروف الشرط) لاختلاف المعانى فهى لا ترد الماضى مستقبلا [٣] وكذلك يعلل لعدم الجزم بـ« إذا » فى كل الكلام بأنها مخالفة لـ(حروف الشرط) [٤] . ولعل هذه النظرة إلى « لو » هى التمهيد الطبيعى لظهور التقسيم الواضح فى الكتب التعليمية لأدوات الشرط إلى جازم وغير جازم .

ويضيف ابن بابشاذ أدوات الشرط فى الحروف الجازمة حيث يدرسها أثناء دراسته للحرف الجازم «إنْ» الشرطية؛ ذلك أن بقية الأدوات محمولة عليها [٥] . ويذكر « إذا » عرضا ويشترط للجزم بها أن تكون فى الشعر ومعها « ما » . وينسب الجزم بـ«كيفما» إلى الكوفيين دون البصريين [٦] ، ونلاحظ أن ابن بابشاذ تحدث عن الجزم أو عدم الجزم فى « إذا » و« كيفما » ، ولكنه لم يذكر شيئا عن معنى الشرط فيهما .

---

(١) القزاز ، ضرائر الشعر ٢٢٨ — ٢٢٩ :

(٢) الهروى ، الأزهية ٢١١ .

(٣) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ١/٦٦ ، وانظر حديثه عن « إذا » فى ٢/٢١٩ ، ٢٦٤ .

(٤) القيسى ، المشكل ٢/٣٤٨ وانظر حديثه عن « إذا » فى ٢/٢١٩ ، ٢٦٤ .

(٥) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٢ .

(٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٧ — ٢٤٨ .

أما الجرجانى فقد تحدث فى المقتصد عن « إذا » وذكر السبب الذى من أجله لم تستعمل أداة للشرط وهو ما وجدناه سابقا عند الخليل وسيبويه ، وهو بذلك لم يقتصر على الحديث عن الجزم بها وعدمه وأكد بذلك أن الشرط بها مرتبط بالجزم ، وإذا استخدمت أداة شرط صارت بمنزلة «إنْ» [١] .

ونجد لأول مرة عند الزمخشرى فى المفصل تصريحا بأن « لو » أداة شرط مثل « إنْ » يقول الزمخشرى عن « إنْ » و« لو» : (يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جزاء كقولك : إنْ تضْرِبْنِى أَضْرِبْكَ ولَوجِئْتَنِى لَأَكْرَمْتُكَ) [٢] .

والزمخشرى بهذا يضرب صفحا عن قضية الجزم فرغم أن « لو » غير جازمة لم يخرجها من أدوات الشرط ، وهذا يعنى أن أدوات الشرط على نوعين : جازم وغير جازم . و فى (الأنموذج) يذكر «إنْ ولو» معا فى فصل (حرف الشرط) [٣] .

ولا نجد عند ابن الشجرى إلا ترديد سبب عدم الجزم بـ«إذا» دون الالتفات إلى صلة الجزم بالشرط [٤] ، وعلى أية حال فليس عند ابن الشجرى تقسيم للأدوات كما ذكرنا سابقا . وكما لم نجد لقول الزمخشرى صدى عند ابن الشجرى كذلك لا نجد له عند ابن الأنبارى أيضا فهو يكتفى فى حديثه عن « لو » بتكرار القول بأن فيها (معنى الشرط) ومع ذلك فهى لم تجزم لأنها لا تنقل الماضى إلى المستقبل بخلاف

---

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٢ .

(٢) الزمخشرى ، المفصل ٣٢٠ .

(٣) الزمخشرى ، الأنموذج فى النحو (ط ١ مط الجوائب / قسطنطينية ١٢٩٩) ١٠٤ .

(٤) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٣٣٣ .

حرف الشرط ، والشرط إنَّما يكون بالمستقبل [١] .

وهذا ما ردده العكبرى أيضا [٢] . أما ابن يعيش فهو يفصل فكرة الزمخشرى عن « لو » ويقول إنَّ الخلاف بين « لو » و « إنْ » فى الزمان وإنْ كانت « لو » مثل « إنْ » ، يقول ابن يعيش عن « لو » : (فهى خلاف إنْ فى الزمان وإنْ كانت مثلها من جهة كون الأول شرطا للثانى ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما « إنَّهما يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جزاءً كقولك إنْ تَضْرِبْنِى أَضْرِبْك ولَو جِئْتَنِى لَأَكْرَمْتُكَ » فيتوقف وجود الضرب الثانى على وجود الضرب الأول كما يتوقف الإكرام على وجود المجىء) [٣] ومن أجل هذا الخلاف يقول إنَّ فيها (معنى الشرط) [٤] . وأنَّها تشبه أداة الشرط [٥] . المهم أنَّ ثمة إحساسا بوجود أدوات شرط غير جازمة وإنْ لم يكن التقسيم واضحا . وهذا الإحساس نجده عند الشلوبينى إذ يقول عن « لولا » : (لولا زيد لأكرمتك ، فإنَّ هذا من باب الشرط والجزاء من حيث كان سببا ومسببا عنه ، ولم يكن فيه جزم) [٦] ، ولكننا لا نستطيع الجزم بأنّ صورة التقسيم متضحة عنده لأنه يدرس أدوات الشرط فى إطار الأدوات الجازمة ويصنفها فى الجازم المقتضى فعلين [٧] وكذلك

---

(١) ابن الأنبارى ، البيان ١ /١١٥ — ١١٦ .

(٢) العكبرى ، التبيان ١٠١ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨ /١٥٦ .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /١٠ .

(٦) الشلوبينى ، التوطئة ٢٣٦ .

(٧) م . ن . ص . ن .

وصنفها ابن عصفور فى جوازم الفعل المضارع وسماها جازم فعلين ولذلك لم نجد عنده ذكرا لأدوات غير جازمة [١] .

أما ابن مالك فإنه يصرح فى التسهيل بأَن « لو » (حرف شرط) ، واستعمالها فى الماضى غالبا ، فإذا لم يجزم بها إلا اضطرارا [٢] ، وكذلك « كيف » جوزى بها معنًى لا عملا [٣] ، أى أنها من أدوات الشرط غير الجازمة ، ونفهم من ذلك أن الجزم ليس لازمه فى كل أدوات الشرط ، فثمة أدوات شرط جازمة وأخرى غير جازمة ولكن يظل عدم التصريح بالقسمة موجوداً . ولعل ذلك راجع إلى أن أدوات الشرط تدرس فى إطار الجوازم أساساً ، ثم تلحق بها ملاحظات عن أدوات شرطية غير جازمة . وذلك واضح من ألفية ابن مالك فبعد أن أنهى الكلام على أدوات الشرط الجازمة عقد فصلا للأداة « لو » وحدها [٤] .

وعند الرضى فى شرح الكافية ما وجدناه عند متقدميه من اعتبار « لو » أداة شرط فالكلام الذى يسوق حولها مأخوذ فيه هذا الاعتبار ، فـ«لو» عنده موضوعه لشرط مفرض وجوده فى الماضى مقطوع بعدمه لعدم جزائه [٥] . ولكنا أيضا لا نجد تصريحا بتقسيم أدوات الشرط إلى أدوات جازمة وأُخرى غير جازمة .

وينظر المالقى إلى « لو » مرة على أن فيها (معنى الشرط) وإن لم يكن

---

(١) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٣ .

(٢) ابن مالك ، التسهيل ٢٤٠ ، وكذلك صرح بذلك فى الألفية قال :

(« لو » حرف شرط ، فى مضى ويقل

ايلاؤهـــا مستقبلا ، لــكن قبل)

انظر شرح ابن عقيل ٢ /٣٢٦ .

(٣) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٦ .

(٤) انظر نص الألفية فى شرح ابن عقيل ٢ /٣٢٦ :

(٥) الرضى ، شرح الكافية ١ /١٠٩ .

لفظها كذلك ، ولا عملها ، وتخلص الفعل أبدا إلى الماضى بخلاف أدوات الشرط [1] ، ولكنه يعود مرة أخرى فيقول إنَّها (حرف شرط) بمنزلة «إنْ» ، إلا أنها لايجزم بها ، كما يجزم بـ «إنْ» [2] . وهذا يعنى أنها أداة شرط غير جازمة ، ولكنا نعود فنقول إنَّ فكرة التقسيم لم تظهر جلية بَعْدُ خاصة أن المالقى لم يتخلص بَعْدُ مِن فكرة إخراج «لو» من أدوات الشرط .

وينقل المرادى اختلاف النحاة فى «لو» فيقول : (اختلف فى عد «لو» من حروف الشرط . فقال الزمخشرى وابن مالك : «لو» حرف شرط ، وأبى قوم تسميتها حرف شرط ، لأن حقيقة الشرط إنما تكون فى الاستقبال ، و«لو» إنما هى للتعليق فى المضى فليست من أدوات الشرط) [3] وكان كلام المرادى على «لو» طويلا ولكنه لا يفيدنا فى التعرف على ظهور الاتجاه نحو تقسيم الأدوات الشرطية إلى جازمة وغير جازمة . وليس لنا أن نتوقع مثل ذلك فى كتب الحروف بسبب طبيعة تصنيفها المعجمى لذلك لانجد عند ابن هشام اتجاها نحو تقسيم الأدوات ، ولكنه فصل الكلام على «لو» مستفيدا مما جاء به المرادى من أقوال وأعاد تنظيم المادة تنظيما جيداً وهى عنده على خمسة أوجه ، ويهمنا الوجه الأول والثانى ، فالأول المستعمل فى نحو : «لو جاءَنى لأكرمته» فهذه تفيد الشرطية ، أى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها ، وتفيد تقييد الشرطية بالزمن الماضى ، وتفيد الامتناع [4] ، والقسم الثانى : أنها تكون حرف شرط فى المستقبل ،

---

(١) المالقى ، رصف المبانى ٢٩٠ .

(٢) المالقى ، رصف المبانى ٢٩١ .

(٣) المرادى ، الجنى الدانى ٢٨٣ .

(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٢٨٣ .

إلا أنها لاتجزم [1] ، وذلك لغلبة دخول «لو» على الماضى ، ولو أُريد بها معنى إن الشرطية [2] .

ولعل هذين الوجهين يفسران لنا ما وجدناه عند المالقى سابقا من النظر إلى «لو» على أن فيها (معنى الشرط) مرة وعلى أنها (حرف شرط) مرة أُخرى [3] .

وتحدث ابن هشام عن «كيف» على اعتبار أنها شرطية وأورد الخلاف فى جزمها [4] . أما «إذا» فلم يوردها فى المغنى . ويردد السيوطى كثيراً من الأفكار التى أُثيرت حول «لو» دون أن يأتى بجديد، بل إنّه دون من سبقوه تنظيما ووضوحا [5] .

* * *

ونستطيع الآن القول إنَّ محاولة تقسيم أدوات الشرط مرت بمراحل، المرحلة الأُولى هى المرحلة المتقدمة والتى يمثلها سيبويه والمبرد ، وفى هذه المرحلة كانت أدوات الشرط تدرس فى باب خاص هو (باب الجزاء) أو (المجازاة) ، ولكن (الجزاء) فى تلك المرحلة كان مرتبطا بالجزم فأداة (الجزاء) لابد لها أن تكون جازمة ، لذلك نوقشت أدوات أُخرى أثناء الدراسة تشابه أدوات الشرط أى أدوات (الجزاء) من حيث المعنى الذى تؤديه فى الجملة ، و لكنها لا تجزم ، لذلك لا تعد من أدوات الشرط .

---

(١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٢٨٨ .

(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٣٠٠ .

(٣) ذكرنا هذه الملاحظة فى ص ٢٠٧ — ٢٠٨ وانظر : المالقى ، رصف المبانى ٢٩٠ — ٢٩١ .

(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٢٢٥ .

(٥) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٤ ، ٢ /٦٥ ، ٢ /٦٦ ، ٢ /٦٧ .

وكان هناك فرصة بعد ذلك لتعميق مفهوم الشرط وأدواته ، ولكن المرحلة التالية كانت أكثر اهتماما بالعمل والعامل ، فنظر إلى أدوات الشرط من حيث هى عوامل ؛ لذلك صنفت فى الحروف التى تجزم الفعل المضارع . وعد ابن السراج للشرط حرفا واحدا هو « إنْ » ، وقد يحذف وتنوب عنه أسماء . ويذكر ابن السراج « لو » وأوجه شبهها بأدوات الشرط ؛ غير أنَّها لايجازى بها ، ويفهم من استعماله (لايجازى بها) أنّه (لايجزم بها) .

ويتردد بعد ذلك ذكر ما فى بعض الأدوات مثل « لو » من دلالة على الشرط بحيث لاتختلف عنها إلا بعدم الجزم ونجد ذلك عند الرمانى والقيسى وبعد ذلك تأتى المرحلة الثالثة وفيها يصرح الزمخشرى بكون « لو » أداة شرط مثل « إنْ » ويدرسهما تحت فصل (حرف الشرط) ولكن دراسة أدوات الشرط فى جوازم المضارع ظلت متبعة منذ بدأت عند ابن السراج ، واستمرت إلى الشلوبينى وابن عصفور اللذين فرقا بين مايجزم فعلا وما يجزم فعلين وضمنوا القسم الثانى أدوات الشرط وهى المرحلة الرابعة وظلت تدرس الأدوات غير الجازمة ضمنا دون أن تخصص بفصل خاص ، وتأتى المرحلة الخامسة وهى التى يمثلها ابن مالك ؛ ذلك أنه خصص للأدوات غير الجازمة فصلا ألحقه بالأدوات الجازمة ، واتبعه فى ذلك من جاء بعده من شراح ألفيته كابن هشام وابن عقيل وغيرهما [1] .

---

(١) واتبعه أيضاً بعض المؤلفين المحدثين الذين ألفوا كتبا نحوية تعليمية متأثرة فى منهجها بالألفية ، وقد سمى بعضهم الفصل الذى يدرس به لو (أدوات الشرط غير الجازمة) ، من هؤلاء : محمد عيد (النحو المصفى) ٢٩٠ ، أمين على السيد (فى علم النحو) ٢٧٢ .

رابعا : الجانب الدلالى

من أبرز ما يميز أداة الشرط عن غيرها من الأدوات جانبها الدلالى ، وقد ركز النحاة فى حديثهم عن جانب الأداة الدلالى على أمرين : الأول أن دلالتها عامة ومبهمة ، والأمر الثانى : أن فيها (معنى الشرط) أو (معنى الجزاء) أو(معنى المجازاة) وكل هذه المصطلحات مترادفة وغالبا ما يقصد بمعنى الشرط وما يرادفه التعليق ، أى الربط الشرطى بين حدثين .

ومهما يكن من أمر فإنَّ هذا الجانب على شيء من الغموض يحتاج معه إلى شيء من البسط ، لذا سنتناول فى الصفحات التالية قضية الإبهام والعموم ، ثم نحاول معرفة مايقصد بمعنى الشرط ، وبعد هذا نعقد دراسة لأداة يقال إن فيها معنى الشرط وهى (أمّا) .

١ – الإبهام والعموم فى الأداة الشرطية :

إنَّ من اللوازم التى لابد أن تكون لأداة الشرط هو أن لاتدل على محدد وإنما تكون دلالتها مبهمة وعامة ، فالأداة « إنْ » فى الجملة : (إنْ يَدْخُلْ زَيْدٌ يَخْرجْ عَمْرٌو) لاتحدد وقتا وإنما تكتفى بهذا الربط الشرطى بين الحدثين ، وهى بهذا تختلف عن (الظرف) « إذا » « إذْ » تعين « إذا » نقطة التقاء الحدثين ؛ (فتجىءُ وقتا معلوما) كما يقول الخليل [1] ، ولذلك سماها المبرد « مؤقتة » [2] ، وكأنها تضطلع بتعيين وقت حدوث الحدث الرئيسى فى الجملة .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٠ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٥ وقد ورد المصطلح عند الفراء قبل المبرد فى معانى القرآن ٢ /١٠٣ .

يقول سيبويه : (وسألته عن إذا ، مامنعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل فى إذا بمنزلته فى إذ ، إذا قلت : أَتَذْكُرُ إِذْ تَقُولُ . فإذا فيما تستقبل بمنزلة إِذْ فيما مضى . ويبين هذا أن إذا تجىءُ وقتا معلوما ، ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احْمَرَّ البُسْر كان حسنا . ولو قلت : آتيك إنْ احمرَّ البُسْرُ ، كان قبيحا . فإنْ أبدا مبهمة . وكذلك حروف الجزاء . وإذا توصل بالفعل ، فالفعل فى إذا بمنزلته فى حين كأنك قلت : الحين الذى تأتينى فيه آتيك فيه . وقال ذو الرمة :

تُصْغِى إذا شَدَّهَا بالرَّحْلِ جَانِحَةً
حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِى غَرْزِها تَثِبُ)[١]

ويمكن أن تتضح الفكرة إذا قلنا : إنَّ « إذا » كالضمير الموصول لاتحول الجملة التى هى فيها من البساطة إلى التركيب ، ولكنها فى الشعر كما يرى سيبويه تأتى مثل « إنْ » ولكن ذلك من قبيل الاضطرار ، يقول :

(وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين ، شبهوها بإن ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لابد لها من جواب .

وقال قيس بن الخطيم الأنصارى :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائنا فَنُضَارِبِ)[٢]

ولابد أنها فى هذه الحالة ستنسلخ من الدلالة الظرفية الخاصة حيث لم يعد مابعدها صلة لها . والمعيار الذى جاء به الخليل لايضطرب هنا

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٠ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٦١ .

فلو أحللنا مكانها « إنْ » لكان الكلام مستقيما على هذا النحو :

[إن] قَصُرَتْ أَسْيَافنا كان وصلها
خُطَانَا إلى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

ولابد من التأكيد على أن ما بين « إنْ » و « إذا » هو أمر مشابهة ؛ ولكن « إذا » تزيد على « إن » فى الدلالة الظرفية المجلوبة ونستطيع القول : إنها تساوى من حيث الدلالة هنا « متى ما » . ويكون ابن مالك على صواب إذ اعتبرها محمولة على « متى »[١] .

وفى « إذا » مسألتان مشكلتان . الأولى أنه لايمكن لنا أن نركن إلى مسألة الجزم بإذا من أجل تحديد دلالة « إذا » أهى شرطية أم موصولية ومن ثم اعتبار الجملة ، شرطية أو غير شرطية ، والسبب أنَّ « إذا » قد يأتى بعدها أفعال ماضية لايظهر فيها جزم وهذا كثير ، ونصادف فى النحو كثيراً من الاضطراب فى تحديد دلالة « إذا » . ولا مفر فى هذه الحالة من الاحتكام إلى السياق ، وإلى مضمون الجملة ، فالمضامين الشرطية تكون كالقوانين التى لاترتبط بوقت محدد إذا كان الزمن هو موضوع الشرط .

والمشكلة الثانية قصر « إذا » الشرطية على الشعر وجعل ذلك ضرورة ، فهذا الحكم يحتاج إلى كثير من التمحيص والمراجعة ، ذلك أنه لا يمكن قبول قضية معيارية لا تستند إلى كثير من الاستقراء لظاهرة لغوية معينة فى جميع المستويات اللغوية . ولو روجعت النصوص النثرية لربما وجدت « إذا » الشرطية مستخدمة فيها ، ونضرب مثالا على ذلك من استخدام أحد النحويين الذين يتابعون سيبويه فيما ذهب إليه ،

---

(١) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٧ .

وهو المبرد [1] . يقول المبرد فى معرض حديثه عن « من » وأنها لما يعقل: (وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ماهو للآخر إذا كان فى مثل معناه ، لأن المتكلم يبين به ما فى الآخر وإن كان لفظه مخالفا) [2] .

فالمبرد يقرر فى الجملة التى تحتها خط قاعدة عامة ، ولاشك أن استخدامه لـ « إذا » فى الموضعين كان استخداما شرطيا .

وقضية الإبهام متصلة بقضية الصلة ، فإنَّ انعتاق الأداة من أن يكون ما بعدها صلة لها يحقق ما يراد لها من الدلالة على الإبهام والعموم ، ومن أجل هذا وجب أن تكون « مَن » ، و« ما » غير موصولتين فى الشرط ، ومن أجل ذلك تفقد « من » الدلالة الشرطية إذا دخلت عليها (إنّ) لأنها تدخل على الجملة البسيطة وقد ذكر سيبويه أن (مَن) تتحول من الشرطية إلى الموصولية إذا دخلت عليها (إنّ) وغيرها مما يدخل على المبتدأ والخبر [3] .

وعلل لذلك ابن السراج فيما بعد بقوله :

(ولو أدخلت إنَّ المشددة على « مَن » لقلت : إنَّ مَنْ يَزُورُنَا نَزُورُه ، لأن المجازاة لاتقع ها هنا ، فإن قلت : فَلِمَ لاتعملُ « إنّ » فى « مَن » وتدعها للمجازاة كما أعملت إنَّ الابتداء ؟ فلأن « إنْ » التى للمجازاة لاتقع هاهنا لأن إنّ المشددة ، توجب بها والمجازاة أمر مبهم ، يعنى أنه لايقع « إنْ » التى للمجازاة بعد « إنَّ » الناصبة ، والمجازاة ليس

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٥ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٥١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٣ .

بشىء مخصوص إنما هو للعامة وإنَّ الناصبة للإيجاب ، وكذلك : لَيْتَ مَنْ يَزُورُنا نَزُورُه ، ولَعَلَّ وكَانَ ولَيْسَ ؛ لأنك إذا قلت : مَنْ يَزُورُنا نَزُورُه [1] ، وما تُعْطى نأخذ [2] ، فأنت تبهم ولا توضح ، وهكذا يجىء الجزاء بمن وأخواته ، فَإِنْ أوضحت منه شيئاً بصلة ذهب عنه هذا العمل وجرى مجرى « الذى ») [3] .

ويبين الجرجانى لماذا تلازم دلالة الشياع أدوات الشرط منطلقا من الوظيفة التى تؤديها بها فى الجملة ، يقول الجرجانى : (اعلم أن هذه الأسماء نابت مناب « إنْ » لضرب من الاختصار والتقريب وذلك أنه كان يجب أن يقال : إن تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْ ، إنْ تَضْرِبْ عَمْراً أَضْرِبْ ، وإنْ تَضْرِبْ خَالِداً أَضْرِبْ ، إلى ما لايُقدر على استيفائه ويمتنع الغرض منه فتأتى باسم عام يشمل على الجميع ، وتُرك استعمال إنْ معه فقيل : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، فدل على كل إنسان ، وقام مقام إنْ كما دل «كم» على العدد والاستفهام ، وكذا ، مَاتَفْعَلْ أَفعَلْ ، لأن « ما » مبهم يقع على كل شىء فلما قُصد الشياع أُتِىَ به وجُعِل نائبا عن حرف الشرط فجزم مابعده كما تجزم إذا قلت : إنْ تَصْنَعْ شَيْئاً أَصْنَعْ ، وهذا حكم « أىّ » لأنه مبهم مثل« مَا » و«مَن»،فإذا قلت: أَيَّهم تَضْرِبْ

(١) هكذا فى الكتاب المطبوع وصحتها :من يزرْنا نزرْه .

(٢) هكذا فى الكتاب المطبوع وصحتها : وما تعطِ نأخذْ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٧١ — ١٧٢ .

أَضْرِبْ ، كان بمنزلة قولك : مَنْ تَضْرِبْ مِنْهُم أَضْرِبْ ، وإنْ تَضْرِبْ إنْسَاناً مِنْهُم أَضْرِبْ ، وقوله تعالى (أَيًّا ما تَدْعُوا) التقدير فيه أيًّا تدعوا و« ما » مزيدة وتدعوا خطاب للجماعة دون الواحد فالأصل تدعون وسقط النون للجزم)[1] .

ولهذه الصفة التى تلازم أداة الشرط نجد لبعض الكلمات دلالة شرطية ، وقد قسم أبو على الفارسى الأسماء المبتدأة إلى قسمين : قسم عار من معنى الشرط والجزاء ، وقسم متضمن معنى الشرط والجزاء وهو الأسماء الموصولة والنكرة الموصوفة[2] . وقد فصّل ذلك الجرجانى فى (المقتصد) .

يقول الجرجانى بعد تفسير الصلة :

(وذلك أن الموصول يسرى فيه معنى الشرط والجزاء فيدخل الفاء فى خبره . ويكون ذلك بعد حصول شريطتين . إحداهما : أن تكون الصلة من الفعل . والثانية : أن يكون الموصول غير مخصوص ويكون شائعا . ومثال ذلك قوله عز وجل (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ)[3] ألا ترى أن الصلة فى قوله تعالى (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم) ينفقون وهو فعل ، وليس يراد بالذين قوم بأعيانهم بل الغرض الجنس والكثرة ، فالذين مبتدأ ولهم خبره . كقولك زيد له نصيبه ، وقد دخل الفاء كما ترى ، لأن فيه معنى الشرط والجزاء . ألا ترى أنه بمنزلة قولك : مَنْ أَنْفَقَ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا ، وإنْ يُنْفِقْ إنْسَانٌ فَلَه الأَجر)[4] .

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٥٢ والآية : (الإسراء ١١٠) .
(٢) أبو على الفارسى ، الإيضاح ٥٣ .
(٣) البقرة ٢٦٢ .
(٤) الجرجانى ، المقتصد ٢٦٤ — ٢٦٥ .

ونحب أن نشير إلى أن فى الشريطتين اللتين ذكرهما الجرجانى بعض التناقض ، وذلك أن الدلالة على العموم تتناقض مع كون الموصول [الصفة الموصولة] موصولة بالفعل ، فكان ينبغى أن يقال أن الموصول [الصفة الموصولة] إذا نقلت لتكون أداة شرطية فإنها تتصدر وتنعتق من صلتها فيكون بعدها جملة فعلية هى جملة الشرط ، وذلك إذا دلت على العموم .

ويعلل الجرجانى لشريطة الشياع فى الموصول فيقول : (وأما اعتبار معنى الشياع فيه فلأجل أن الجزاء لايكون إلا فى الشياع والشائع . تقول : مَنْ يَخْرُجْ فَلَه دِرْهَم ، ولا تقول : زَيْدٌ يَخْرُجُ فَلَه دِرْهَم ، فتأتى بالمخصوص . وكذلك إذا قلت : الَّذى يَأتِينِى ، وأنت تريد واحداً بعينه قد عهده المتكلم لم يجز أن تدخل الفاء فى خبره فتقول : الَّذِى يَأتِينِى فَلَه دِرْهَمْ . كما لايجوز أن تقول : الرَّجُلُ فَلَه دِرْهَم)[1] .

ويأتى الموصول أداة شرط ولكنه لايجزم وتعليل ذلك عند الجرجانى (أنه لم يوضع على الجزاء فى الأصل وإنما سرى ذلك فيه بما تضمنه من الشياع)[2] .

إذن يمكننا اعتباره أداة شرط غير جازمة . ومثل الموصول فى ذلك أيضاً مايطلق عليه فى النحو العربى (النكرة الموصوفة) يقول الجرجانى: (وكذا تقول : كُلُّ رَجُلٍ أَتَانِى فَلَه دِرْهَم ، فيكون جزاء فى المعنى ، ولا يجوز : كُلُّ رَجُلٍ يَأتِنِى فَلَه دِرْهَم ، بالجزم لأنه لم يوضع على معنى حرف الجزاء كما وضع مَنْ وما ومتى وأين وما أشبه ذلك . وليس

(١) الجرجانى ، المقتصد ٢٦٥ .
(٢) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٢ .

لأحد أن يقول : كيف لم يبنوا كل ظرف على معنى حرف الجزاء ، كما لايجوز أن يقال كيف لم يصوغوا الذى على معنى الاستفهام كما صاغوا مَنْ وما) [١] .

وإن يكن لنا تعليق فهو أنَّ هذه التعليلات لافائدة فيها ، ويكفى أن نقبل الواقع الوصفى وهو عدم الجزم ، أما العلة فأَحسب أنها غير ذات قيمة ، لأَن الجزم وعدم الجزم أمر غير معالل ولسنا نجد وراءها سبباً حقيقيا ، فهذه أَدوات الشرط بعضها يجزم وبعضها لايجزم ، وكذلك أَدوات النفى بعضها يجزم وبعضها لايجزم . وعلينا أن نعرف الملابسات التى يكون فيها الفعل مجزوما ، ومن هذه الملابسات أن يلى بعض الأَدوات .

ودلالة العموم التى فى « ما » وغيرها من الموصولات لاسبيل إلى معرفتها إلا من السياق نفسه ، ولكن فهم السياق قد يتعدد فى بعض الأَحيان ، ونضرب على ذلك مثالا من القرآن الكريم . قال تعالى : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) [النساء ٧٩] فالأَخفش يعتبر « ما » بمعنى الذى ، وغيره يعتبرها شرطية ، ويؤيد النحاس قول الأَخفش مستندَين فى ذلك إلى شاهد من خارج النص ، وهو مناسبة الآية ، والمناسبة هى أنها نزلت فى شىء بعينه من الجدب [٢] .

ولكن المتأَمل فى الآية يرى أنها جملة شرطية صريحة ولاتعارض بين الآية ومناسبة النزول ، فكون الآية تنزل فى شكل جملة شرطية

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٢ — ١٠٦٣ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٢٣٥ .

إنما لتضع قانونا عاما ليس لحادثة النزول وحدهما وإنما لكل الحوادث والدليل على عموم « ما » هو استخدامه « من » وهى قرينة بينت بجرها « حسنة » أنها مستغرقة للحسنات كلها .

وقد فصّل الفراء القول على هذه القرينة [١] .

٢ — معنى الشرط :

يطلق مصطلح « معنى الشرط » على دلالة بعض الأَدوات التى تخالف أَدوات الشرط فى بعض أَحكامها ، ولكنها تؤدى كما يفهم النحاة الغرض الذى تؤديه الأَداة الشرطية نفسها .

ولا نجد هذا المصطلح عند سيبويه ، وإنما نجد تعبيرا آخر عنه ، وذلك فى إجابة الخليل له على سؤاله عن « كيف » (وسأَلت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أَصنعْ . فقال : هى مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأَن معناها على أَىّ حال تكنْ أَكنْ) [٢] .

فما هو مخرج الجزاء ؟ وهل يعنى ما نجده عند غيره وهو (معنى الجزاء) ؟

ونقل لنا ابن السراج عن أُستاذه المبرد رأيه فى « كيف » وهو رأى لم نجده فى المقتضب ولا الكامل ، كتب ابن السراج :

(وقال سيبويه : سأَلت الخليل عن « كيف » لم لم يجازوا بها ؟ فقال : هى فيه مستكرهة وأَصلها من الجزاء ذلك لأَن معناها عَلَى أَىٍّ

(١) الفراء ، معانى القرآن ٢ /١٠٣ — ١٠٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٠ .

حَال تَكُنْ أَكُنْ ، وقال محمد بن يزيد ، والقول عندى فى ذلك أن علة الجزاءِ موجودة فى معناها ، فما صح فيه معنى الجزاءِ جوزى به وما امتنع فلا جزاء فيه ، وإنما امتنعت « كيف » من المجازاة لأن حروف الجزاء التى يستفهم بها كانت استفهاما قبل أن تكون جزاءً[1] ، ..... ثم رأيت أنه ما كان من حروف الاستفهام متمكنا يقع على المعرفة والنكرة جوزى به ؛ لأن حروف الجزاءِ الخالصة تقع على المعرفة والنكرة وتقول : إنْ يَأتِنِى زَيْدٌ آته ، وإنْ يَأتِنِى رجلٌ أُعْطِه ، فكذلك مَنْ ، وما ، وأىّ ، وأيْنَ ، ومتى ، وأنّى . وذلك إذا قلت فى الاستفهام : مَن عندَك ؟ جاز أن تقول : زيدٌ ، أو رجلٌ ، أوامرأة . وكذلك كلما[2] ذكرنا من هذه الحروف . وأما كيف فحق جوابها النكرة ، وذلك قولك كيف زيد ؟ فيقال : صالحٌ أو فاسدٌ ، ولا يقال : الصالح ، ولا أخوك ، لأنها حال ، والحال نكرة ، وكذلك « كم »[3] لم يجازوا بها ، لأن جوابها لايكون نكره إذا قال : كم مالك ، فالجواب مائة أو ألف أو نحو ذلك والكوفيون يدخلون « كيف وكيفما » فى حروف الجزاء ولو جازت العرب بها لاتبعناها)[4] .

وسوف نحاول الاستفادة من هذا النص فى فهم مصطلح الخليل وسيبويه (مخرج الجزاء) ، فابن السراج ذكر فى روايته أن « كيف » عندهما (أصلها الجزاء) وإنْ كان يكره المجازاة بها ، وأحسب أن ذلك يعنى أنه يفهم من النمط الذى ذكره سيبويه مايفهم من الجملة

---

(١) حذفنا استدلاله على هذه القضية للاختصار .

(٢) هكذا فى المطبوع ولعله (كل ما) .

(٣) فى النص المطبوع (لم) وهو خطأ مطبعى وصحته ماذكرناه .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٠٦ — ٢٠٧ .

الشرطية فهى أداة بعدها جملتان فعليتان على هذا النحو :

كيف + جملة فعلية + جملة فعلية .

ولكن الذى دعا الخليل إلى استقباح المثال الذى جاء به سيبويه هو الجزم ، فـ« كيف » عنده غير جازمة فإذا كانت غير جازمة خرجت من (حروف الجزاء) لأن الجزم والجزاء لاينفكان عند الخليل وسيبويه ولكن الذى لاحظه الخليل هو تلك المشابهة بين نمط جملة « كيف » ونمط الجمل الجزائية ، وأمر آخر هو المعنى الذى يمكن أن تترجم إليه « كيف » فى جملتها تلك وهو : (على أى حال) ، فهذه الدلالة هى دلالة العموم التى لابد لأداة الشرط من التحلى بها وهذا ما فسر به الرضى (مخرج الجزاء) يقول : (وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى فى نحو قولهم : كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ . لأنها فى معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط)[1] .

أما محاولة المبرد للوصول إلى معنى الجزاء بالمقولة العامة التى قالها فهى محاولة غير موفقة . لأننا لانجد علاقة بين دلالة الأداة على المعرفة والنكرة وتضمنها (معنى الشرط) .

وقد كانت « كيف » محط خلاف بين النحاة من حيث تصنيفها فى الكلام[2] ، ومن حيث المجازاة بها[3] .

والسؤال الآن هو هل يدل (معنى الجزاء) على شىءٍ غير العموم ،

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /١١٧ .

(٢) العكبرى ، مسائل خلافية فى النحو ٥٤ .

(٣) الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٤٣ ، وقد تحامل على الكوفيين ورد أقوالهم بحجج واهية .

يمكن تلمس ذلك بالنظر فى أدوات أخرى قيل إنَّ فيها (معنى الجزاء) .

من هذه الأدوات « لو » ، فمع أن المبرد يذكر أنَّها تشارك أدوات الشرط بابتداء الفعل وجوابه [1] ، وأنها تتسع فتكون بمعنى « إنْ » الشرطية [2] ، فهو يخرجها من أدوات الشرط بحجة أن أدوات الشرط تقع لما لم يقع ، وتجعل الماضى فى معنى المستقبل بخلاف « لو » [3] .

ويلحظ ابن السراج شبه « لو » بـ « إنْ » دون أن يفصح عن مسألة الجزم بها وعلاقة ذلك بالجزاء ، وهو لم يدرسها ضمن دراسته لأدوات الشرط ، يقول ابن السراج :

(ومنها « لو » وهو كـ« إنْ » التى للجزاء لأن إنْ توقع الثانى من أجل وقوع الأول ، ولو [4] تمنع الثانى من أجل امتناع الأول تقول : إنْ جِئْتَنِى أَكْرَمْتُك ، فالأكرام إنَّما يكون منى إذا كان منك مجىء وتقول : لَو جِئْتَنِى لَأَكْرَمْتُكَ ، والمعنى امتنع إكرامى من أجل امتناع مجيئك) [5] .

فالشبه إذن هو الوظيفة التى تؤديها كل من الأداتين وهى ما يمكن أن نسميه : الربط الشرطى ، وهو ربط جملتين بحيث تكون إحداهما متعلقة من حيث الحدوث بالأخرى .

---

(١) المبرد ، الكامل ١ /٢٧٨ .

(٢) المبرد ، الكامل ١ /٢٧٧ .

(٣) المبرد ، الكامل ١ /٢٧١ ، ٢٧٧ .

(٤) فى نص الكتاب المطبوع «لم» وهو خطأ مطبعى وصحته «لو» .

(٥) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٢٠ .

ولنا أن نفهم أن ذلك هو (معنى الشرط) الذى جعل « لو » أداة شرط بعد ذلك . فعند النحاس يكون شبهها بأدوات الشرط من قِبَلِ أنها لايليها إلا الفعل [1] ولابد لها من جواب [2] ، ولكن رغم أن فيها (معنى الشرط والمجازاة) لايُجازى بها [3] .ومعنى ذلك أنها غير جازمة .

وبهذه الدلالة نجد التعبير (لايجازى بـ) يعنى عند السيرافى (لايجزم بـ) ، وذلك فى معرض محاولته بيان مدلول (معنى المجازاة) .

ونحس عند السيرافى بشىء من الغموض فى موقفه من بعض الأدوات . ثم فيما يترتب على ذلك من تفسير لـ (معنى الجزاء) .

يقول عن « إذْ » : (واعلم أن إذ لايجازى بها لأنها مقصورة على وقت بعينه ماض . وإذا دخلت عليها ما وركبت معها صارت مبهمة وجاز المجازاة بها وحلت محل متى فيجازى بها مع ما فهى إذا جوزى بها حرف وليست باسم) [4] .

ويقول عن « إذا » : (ولايجازى بإذا عند أهل البصرة من قبل أنها اسم لوقت معلوم آت والمجازاة والشروط هى معقودة على أنها يجوز أن تكون ويجوز أن لاتكون) [5] ويقول أيضا : (فلما كانت إذا لوقت معلوم لم يجازَ بها وإنْ كان فيها معنى المجازاة) [6] .

---

(١) النحاس ، إعراب القرآن ٥٩٧ ، ١٣٣٩ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ٨٩٣ .

(٤) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٧٣ .

(٥) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٧٤ .

(٦) م . ن . ص . ن .

ويقول أيضاً : (إلا أن يُضطر شاعر فيجازى بها فى الشعر لكون معنى المجازاة فيها) [١] .

ومنشأ الغموض هو أننا لاندرى ما يقصده بالمجازاة بـ « إذْ ما » أهو الجزم أم التعليق أم هما معا على نحو ما يذهب إليه سيبويه من التلازم بين الجزم والربط الشرطى (التعليق) . أما « إذا » فهى لا تجزم عنده فى النثر رغم أن فيها (معنى المجازاة) وسبب ذلك أنها لوقت معلوم ، فكيف يجتمع (معنى المجازاة) فيها مع الدلالة على الوقت المعلوم أى (معنى الظرفية) ؟ وكيف يكون (معنى المجازاة) الذى يكون فى « إذا » فى النثر مسوغا للجزم بها فى الشعر ؟

ولقد أحس السيرافى بما يمكن أن تثيره أقواله من تساؤل فقال : (فإن قال قائل ما معنى قولكم فيها معنى المجازاة ولا يُجازى بها فالجواب ذلك أن معنى المجازاة فيها هو أنَّ جوابها يقع عند الشرط كما يقع المجازاة عند وقوع الشرط ولم يُجازَ بها فى اللفظ فتجزم ما بعدها لما ذكرناه من توقيتها وحصولها على وقت معلوم ومثل ذلك قولك الذى يأتينى فله دِرْهَم فيه معنى المجازاة ولايجازى به وإنَّما كان فيه معنى المجازاة لأن بالاتيان استحق الدرهم ، ووجه الكلام أنْ ترفع شرطها وجوابها) [٢] .

الفرق عنده بين استخدام « إذا » فى النثر والشعر أنها لاتجزم فى النثر وتجزم فى الشعر . ولكن سيبويه لايقصد من المجازاة بها فى الشعر الجزم بها ، والدليل على ذلك أنه فرّق بين استخدام « إذا » و« إنْ »

(١) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ /٧٥ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

فى النثر على أساس من الدلالة الدقيقة التى تؤديها فبيّن نقلا عن أُستاذه الخليل ، أنه يَحسُن القول : أجِيئُكَ إذا احْمَرَّ البُسْرُ ، ولا يحسن أجيئُكَ إنْ احْمَرَّ البُسْرُ ، لأن احمرار البسر أمر يقع فى وقت محدد بمعنى أنه لامحالة واقع فليس ثمة إمكانية أُخرى ، والشرط بإنْ يكون مفتوحا ذا إمكانيتين : الوقوع وعدم الوقوع ؛ لذلك يمكن أن يشترط الحدث الذى قد يقع أو لايقع ، أما الواقع لامحالة فلا قيمة لاشتراط وقوعه ، إذن ماذا تفيد « إذا » فى المثال السابق ؟ إنها تحدد لقاء حدثين فى المستقبل ، ففى (أجيئُكَ إذَا احْمَرَّ البُسْرُ) حدثان : المجئ والاحمرار ، أما المجئ فهو الحدث المخبَر به أما الاحمرار فهو المحدِد لزمن وقوع الفعل الأول ، وليس فى الفعلين أية إمكانية لعدم الحدوث أما فى حالة الشرط فإنَّنا إذا قلنا (أجيئُكَ إنْ خَرَجَ زَيْدٌ) فالمجىء الأول قد يحدث وقد لايحدث ، لأن خروج زيد يمكن أن يقع أو لايقع ، و« إنْ » تجعل بينهما تلازما لكنها لاتجعل بينهما التقاءً فى نقطة زمنية معينة .

ومن أجل هذا فإنَّ سيبويه يعتبر الفعل بعد « إذا » [١] وصلاً لها على خلاف « إنْ » فإنَّه ليس وصلا لها . ومادام الفعل وصلًا لها فهى إذن ليست بأداة شرط ولابد من أن نسجل هنا بعض الملاحظات حول أفكار سيبويه عن « إذا » :

- نلاحظ أن « إذا » مُنع (الجزاءُ) بها فى نمط معين من الجملة الشرطية وهو النمط القيدى وهو النمط الذى تتوسط فيه الأداة ، هذا فى النثر ، وأُبيح فى الشعر فى نمط الجملة الشرطية الجزائية [٢] .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٠ .

(٢) انظر الشواهد فى الهامش (١) ص ٢٢٦ .

ـ جاء الاستدلال على الجزم من مراقبة أفعال جواب الشرط أو المعطوفة عليها ، وكلها قواف تحكمها حركة روى القصيدة كلها ، فليس بالضرورة اعتبار الحركة حركة إعرابية [١] .

والخلاصة إذن أنَّ سيبويه لايقصد بـ (يُجازى بـ) يُجزم بـ ، لأنه لا يمكن أن نفهم قوله (الأسماء التى يجازى بها) على أنه الأسماء التى يجزم بها ، ولا معنى للتعليل بعدم الجزم بـ « إذا » فى النثر بأنها موقوتة . وهذا لايعنى أن سيبويه لايلتفت إلى عمل الأداة وهو الجزم . فهو يرى أن الجزم والدلالة على الربط الشرطى (التعليق) أمران متلازمان فى الأداة الشرطية ، ولكن الربط الشرطى هو الأمر الأهم فى الأداة ، لذلك فهو يروى عن الخليل رأيه فى المثال (كَيْفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ) أنَّ ذلك مستكره وأنَّ « كيف » ليست من (حروف الجزاء) ، وليس لأن إمكانية الجزم غير متحققة وإنما لأن كيف لاتربط الجملتين ربطا شرطيا على نحو ما تفعل (حروف الجزاء) رغم أنها تربط بين الجملتين ولكن ليس كل ربط بين الجملتين هو ربط شرطى ولذلك فمخرجها

---

(١) الشاهد الأول هو قول قيس بن الخطيم الأنصارى :

إذا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا ... خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِب

فالشاهد جزم (نضارب) لعطفها على محل (كان) . (سيبويه ، الكتاب ٣ /٦١) والشاهد الثانى هو قول الفرزدق :

تَرْفَعُ لِى خِنْدَفُ واللهُ يَرْفَعُ لِى ... ناراً إذا خَمَدَتْ نِيرَانُهُم تَقِدِ

فالجزم فى (تقد) وهى محكومة أيضا بحركة روى القصيدة .

والشاهد الثالث قول بعض السلوليين :

إذا لَمْ تَزَلْ فِى كُلِ دَارٍ عَرَفْتَهَا ... لَهَا واكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمِ

والجزم فى (يسجم) وهو محكوم بحركة الروى .

على الجزاء لأن معناها كما قال (عَلَى أَىِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ) .

ويكتفى بعد ذلك الرمانى [١] ثم القيسى [٢] بذكر سبب عدم الجزم بـ « لو » وبهذا تكون عندهما أداة شرط غير جازمة ، ومن أجل ذلك جعلها الزمخشرى من أدوات الشرط مثل « إنْ » وتحدث عنهما فى موضع واحد بحكم مشترك [٣] .

ومن الأدوات التى فيها (معنى الشرط) ، « أمَّا » يقول سيبويه : (وأمَّا « أمّا » ففيها معنى الجزاء . كأنه قال : عَبْدُ اللهِ مَهْما يَكُنْ مِن أَمْرِه فَمُنْطَلِقُ . ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا) [٤] .

يمكن فهم مافى « أمّا » من (معنى الجزاء) من أمرين : الأمر الأول المعنى الذى يفهم من الجملة بالطريقة التحويلية التى عمد إليها سيبويه فهو حول لنا الجملة : أمَّا عَبْدُ اللهِ فَمُنْطَلِقٌ عن جملة : عَبْدُ اللهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِه فَمُنْطَلِقٌ . وبغض النظر عن صحة التحويل ، فلاشك أن الجملة الأخيرة هى جملة شرطية . ومن هنا فهم سيبويه أن فى « أمّا » « معنى الجزاء » ، أى أن الأداة ذات دلالة شرطية .

وسوف نبحث تلك الدلالة فى موضعها فيما بعد إنْ شاء الله [٥] .

الأمر الثانى مؤيد للأول وهو وجود الفاء فى التركيب ونجد الفاء أيضا فى الجملة المحولة ، وهى فيها رابطة ومن هنا فهم سيبويه أن الجملة التى فيها « أما » جملة شرطية .

---

(١) الرمانى ، معانى الحروف ١٠٢ .

(٢) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ١ /٦٦ .

(٣) الزمخشرى ، المفصل ٣٢٠ ، الأنموذج فى النحو ١٠٤ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٤ /٢٣٥ .

(٥) انظر ص ٢٣٠ .

وقد يكون وجود الفاء أمرا مهما لتحديد دلالة الجملة على (الشرطية) فى أدوات أخرى مثل الصفات الموصولة « الذى ، الذين » ، فهذه الأدوات لابد أن تكون فيها الدلالة على (العموم) أو (الشياع) هذا من حيث المعنى ومن حيث الشكل لابد أن يربط الجواب بالفاء وقد مر بنا ذكر تلك الأدوات سابقا ، إذن من حيث الشكل يجب أن تكون تلك الأدوات بهذا التركيب :

الذى .... فـ ......

الذين .... فـ ......

وهذا الشكل يشبه شكل الأداة « أما » :

أمّا .... فـ ......

ولعل هذا ما أغرى سيبويه بأن يفهم من الأداة « أما » دلالتها على (معنى الجزاء) .

ومن هذه الأدوات التى فيها معنى الشرط الأداة « كلّما » فقد اعتبرها الزمخشرى أداة وهذا ظاهر كلامه فى الكشاف إذْ يعتبر الجملة التى دخلت عليها « كلما » جملة شرط [1] .

ويقول الرضى إنها شابهت أدوات الشرط لِمَا فيها من العموم والاستغراق الذى يكون فى (كلمات الشرط) ، ولذلك فهى لا تدخل إلا على الجمل الفعلية ، كما جاز أن يكون الفعل الماضى بعدها بمعنى الاستقبال أحيانا [2] .

واعتبر أبو حيان « ما » التى فى « كلما » مصدرية توقيتية شرط

(١) الزمخشرى ، الكشاف ١/٦٣٣ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢/١١٤ .

من جهة المعنى [1] . وتابعه فى ذلك ابن هشام فى المغنى [2] .

نخلص من ذلك كله إلى أن (معنى الجزاء) أو معنى الشرط الذى تدل عليه بعض الأدوات فهم من قرائن معنوية وأخرى شكلية ، أما القرائن المعنوية فتتمثل فى دلالة الأداة على العموم ، وعلى الربط الشرطى ، وهو ربط جملتين بحيث يجعلهما جملة واحدة متلازمة الأركان ، تربطهما علاقة شرطية ، فيكون ركن متضمناً للشرط وركن لما يترتب عليه . ودلالة الأفعال بعدها على المستقبل .

أما القرائن الشكلية ، فهى أن الجملة التى تكون فيها الأداة هى على نمط جملة شرطية ، ويشمل هذا : الترتيب ، وهو أن تكون الأداة وبعدها جملتان ، ونوع الجمل بعد الأداة ، فلابد أن تكون الجملة التى تلى الأداة فعلية ، ولابد من جواب هو الجملة الثانية ، ومن القرائن الشكلية أيضا وجود الفاء فى الجواب .

والملاحظ أن هذه الأدوات جميعا غير جازمة على رأى البصريين وهو الرأى الشائع فى النحو العربى ، والجزم دالة على شرطية الأداة عندهم ، فالأداة التى تجزم فعلين هى أداة شرطية .

إذا نظرنا إلى هذه القرائن مضافا إليها الجزم رأينا أنها على وجه التقريب هى الأحكام التى تمثلها « إنْ » فى الصورة الأساسية للجملة الشرطية ، (فمعنى الجزاء) أو معنى الشرط هو (معنى إنْ الشرطية) ، وهكذا أُطلق عليه فى بعض الكتب النحوية إلى جانب مصطلح (معنى الشرط) [3] . وهذه الأحكام هى ما تناولناه بالدراسة فى الصفحات السابقة

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٧ ، البحر ١/٩٠ .

(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/٢٢٢ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢/١٠٩ .

فإذا كانت تلك القرائن إنما تدل على (معنى إنْ الشرطية) فما هو معنى « إنْ » ؟ وفى سبيل الإجابة على هذا السؤال نورد ما قاله الرضى : (وكلمة الشرط مايطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أُولاهما : فرضا حصول مضمون الثانية ، فالمضمون الأَول مفروض ملزوم ، والثانى لازمه)[1] .

فإذا كان هذا هو معنى الشرط ، فإنا قد نجده فى جميع الأَدوات الشرطية جازمة وغير حازمة ، ولكن أداة من هذه الأَدوات التى فيها معنى الشرط تشكل بعض الإشكال ، فنحن لاندرى كيف يمكن تطبيق معنى الشرط عليها ، وهذه الأَداة هى « أمّا » فقد كانت مثار نقاش طويل فى كتب النحو ، ولذلك نؤثر أن نخصها بشيء من التفصيل.

٣ — **الأداة « أما » ، هل فيها معنى الشرط ؟ :**

ذكرنا سابقا أن سيبويه اعتبرها أداة فيها (معنى الجزاء) ونقلنا نص كلامه فى ذلك ، وحللنا فكرته ، فرأينا أنه ذهب إلى ما ذهب إليه بسبب تحويله جملتها عن جملة شرطية ؛ مستفيدا من وجود الفاء فى جملتها .

ولقد لقى هذا القول الذى قاله مصادقة من طائفة كبيرة من النحويين من بعده[2] ولكن « أما » بهذا الفهم الذى ذهب إليه النحاة متابعة لسيبويه قد جعلها أداة على شيء من الشذوذ الذى جعلهم ينساقون فى جملة من التخريجات لكى يردوا هذه الأَداة وجملتها إلى النمط الذى يعرفونه للجملة الشرطية .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /١٠٨ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٣ /٢٧ ، النحاس ، إعراب القرآن ٣٢ ، =

ففى الجملة : (أما زيد فمنطلق) يرون أن معناها : مَهْمَا يَكُنْ مِن شَيءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فالقضية التى تثار هو أن الفاء وهى رابطة جزائية تكون بين حدى الجملة فى (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ) فلما تقدم الاسم « زيد» احتاجوا إلى تعليل ذلك ، أما المبرد فقد ذهب إلى أنه قدم الاسم ليسد مسد المحذوف[1] . وقد صرح النحاس بهذه المشكلة التى تواجههم فى « أما » فهو يقول (وهذا الموضع[2] مشكل من الإعراب لأَن « أما» تحتاج إلى جواب ، ويسأَل لم صار لا يلى « أما » إلا الاسم وهى تشبه حروف المجازاة ؟ وإنما يلى حروف المجازاة الفعل . وهذا أشكل مافيها)[3] .

ويورد النحاس الإجابة على هذا السؤال بما ذكره ابن كيسان وهو أن معنى « أما » مهما يكن من شيء ، فجعلت « أما » مؤدية عن الفعل ،

= ١٢٣٦ ، الزبيدى ، الواضح فى علم العربية ١٧٧ ، ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ٢٦٨ ، الخصائص ، ١ /٣١٢ . الهروى ، كتاب الأزهية ١٥٣ ، القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ /٢٧١ ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٥١ — ٢٥٢ . الزمخشرى ، المفصل ٣٢٣ الكشاف ١ / ٢٦٦ ، ابن الشجرى ، الأمالى ١ /٢٨٩ ، ٢ /٣٤٨ ، الطبرسى ، مجمع البيان ١ /١٤٥ ، الأنبارى ، البيان ١ /٦٦ ، ٢ /٣٣٨ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /١١ ، ابن الحاجب ، شرح الكافية للرضى ٢ /٣٩٩ ، ابن مالك ، التسهيل ٢٤٥ الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٥ ، المالقى ، رصف المبانى ٩٧ ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٨ ، البحر ١ /١١٩ ، المرادى ، الجنى الدانى ٩٧ ، ابن هشام ، المغنى ١ /٥٧ ، الزركشى ، البرهان ٤ /٢٤٢ ، السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٧ .

(١) المبرد ، المقتضب ٣ /٢٧ .

(٢) الموضع فى الآية (فأما إن كان من المقربين) الواقعة ٨٨ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٢٣٦ — ١٢٣٧ .

ولا يلى فعل فعلا فوجب أن يليها الاسم وتقديره أن يكون بعد جوابها [١] .

وقد بسط ابن جنى القول فى هذه المشكلة معتمداً فى ذلك على أُستاذه الفارسى وهو ينسب القول إليه فى « الخصائص » . و« سر صناعة الإعراب » . ويمس المشكلة التى يثيرها تفسير « أما » بـ « مهما يكن من شىء » فعلى هذا التقدير يجب أن تلى الفاء « أما » وهذا طرح للقضية من جهة الفاء وقد سبق أن طرحت من جهة تقديم الاسم ، ولا أحسب أن القضية مختلفة ، ونورد قول ابن جنى لما فيه من تفصيل ووضوح :

(فمن ذلك قولهم : أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَىءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فنجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين ، مقدمة عليهما . وأنت فى قولك : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ كما تقول فيما هو فى معناه : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَىءٍ فَزيدٌ مُنطَلِقٌ ، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإنْ كانت جواباً ولم تكن عاطفة فإنَّها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، كما يقولون : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَىءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم ، إنما قبلها فى اللفظ حرف، وهو أما . فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ، ووسطوها بين الحرفين ، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتى على صورة العاطفة ، فقالوا أَمَّا زَيْدٌ

(١) النحاس ، إعراب القرآن ١٢٣٧ .

فَمُنْطَلِقٌ ، كما تأتى عاطفة بين الاسمين فى نحو قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرو . وهذا تفسير أبى على رحمه الله تعالى وهو الصواب) [١] .

وقد تحدث ابن الشجرى فى مواضع متفرقة من أماليه عن « أما » ، ملما بما تثيره من قضايا ، فذكر العلة فى أنها لا تلاصق الفعل [٢] ، وهى العلة التى قال بها ابن كيسان [٣] . وذكر أنها حرف وضع لتفصيل الجمل وقطع ماقبله عما بعده عن العمل وأنيبت عن جملة الشرط وحرفه [٤] ، وأن الفاء لازمة فى جوابها لاتحذف إلا ضرورة فى الشعر [٥] ، ويفصل بينها وبين « الفاء » [٦] ، ولا يليها إلا الاسم مرفوعا بالابتداء أو منصوبا بفعل بعده [٧] ، وتحدث عن حذف جواب « إنْ » الشرطية بعدها ، وحذف جوابها [٨] .

وذكر ابن الأنبارى أن الأَصل فى الفاء أن تقع متقدمة على المبتدأ ، إلا أنها أُخرت إلى الخبر لئلا يلى (حرف الشرط) فاءُ الجواب ، وجعل المبتدأ عوضا مما يليه (حرف الشرط) من الفعل [٩] .

(١) ابن جنى ، الخصائص ١ /٣١٢ — ٣١٣ و وازن هذا بما جاء مفصلا فى سر صناعة الإعراب ٢٦٨ — ٢٦٩ .

(٢) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٨٩ ، ٢ /٣٤٨ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٢٣٧ .

(٤) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٨٩ .

(٥) ابن الشجرى الأمالى الشجرية ١ /٢٩٠ .

(٦) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٨٨ ، ١ /٢٨٩ .

(٧) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ٢ /٣٤٨ .

(٨) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٣٤ ، ١ /٣٥٦ .

(٩) الأنبارى ، البيان ١ /٦٦ ، ٢ /٣٣٨ .

وجمع ابن يعيش فى التعليل لتأخر الفاء بين القول بإصلاح اللفظ متابعة للفارسى والقول بالعوض من فعل الشرط [١] .

وقد أفاض الرضى إفاضة كبيرة فى الحديث عن « أما » فذكر أن لها معنيين ، تفصيل مجمل ، واستلزام شيء لشيء ، ومن أجل هذا الاستلزام قيل إنَّ فيها معنى الشرط ، والاستلزام لازم لها فى جميع مواقع استعمالها [٢] . ويبين الرضى معنى الشرط فيها بالقول بأنها حرف بمعنى « إنْ » وجب حذف شرطها لكثرة الاستعمال ، وليقوم ماهو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى يكون هو الملزوم فى جميع الكلام [٣] ، ويفسر ذلك بأن أصل : أمَّا زَيْدٌ فَقَائمٌ هو : أمَّا يَكُنْ مِنْ شَيءٍ فَزَيدٌ قائمٌ يعنى إنْ يَكُنْ أى إنْ يَقَعْ فى الدنيا شَيءٌ يَقَعْ قيَامُ زيد [٤] .

وقال بأنه حصل من حذف الشرط ، وإقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان : تخفيف الكلام ، وقيام ماهو الملزوم ، وحصل شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر ، وحصل بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها [٥] .

(قد تقع « كلمة الشرط » مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى « فَأَمَّا إنْ كَانَ مِنْ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَان »

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /١١ .
(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٥ .
(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٦ .
(٤) م . ن .، ص . ن .
(٥) م ٠ ن، . ص . ن .

[الواقعة ٨٨ ، ٨٩] أى أمَّا يَكُنْ شَيء فَإنْ كَانَ من المُقَرَّبينَ فَلَه رَوْحٌ وَرَيْحَان ، فقوله فَرَوْحٌ جواب استغنى به عن جواب إنْ) [١] .

وجبت الفاء فى جوابها ولم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعا لأنه لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط [٢] .

أما تفسير سيبويه لها بـ(مهما يكن) فليس لأنها بمعنى «مهما» ، إذ هى حرف و « مهما » اسم ، ولكنه قصد إلى المعنى البحت ، لأن معنى : مَهمَا يَكُن مِن شَيْءٍ فَزَيْدٌ قَائِمٌ : إن كَانَ شَيْءٌ فَزَيْدٌ قَائمٌ [٣] .

لاتحذف الفاءُ إلا للضرورة الشعرية [٤] . ولاتقع بينها وبين فائها جملة تامة [٥] وقد يأتى بعدها مايتكرر ذكره بعد فائها [٦] . وفصل فى إعراب الاسم بعدها [٧] .

وقد تحذف « أما » لكثرة الاستعمال (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهجُرْ) [المدثر ٣ ، ٤ ، ٥] [٨] .

وهذا الذى لخصناه من كلام الرضى يبين لنا كيف أن حجم الكلام قد تضخم حولها وذلك راجع إلى محاولة النحاة سد ما قد يكون

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٦ — ٣٩٧ .
(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٧ .
(٣) م. ن ، ص . ن .
(٤) م. ن ، ص . ن .
(٥) م. ن ، ص . ن .
(٦) م. ن، ص . ن .
(٧) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٧ — ٣٩٨ .
(٨) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٩ .

فى مقولتهم عنها من ثغرات وهو رغم أنه بناء شامخ فهو واه لايمكن أن يصمد للنظر السليم ، فهو ينطوى على غير قليل من الخلط والتناقض.

وثمة نظرات كانت كفيلة بأن تكون أساساً صالحا لدراسة هذا التركيب ، ولكن تلك النظرات أهملت ولم تجد طريقها إلى التطور فقد كان كل هم النحاة هو المحافظة على مقولة الخليل وسيبويه ، ولم يكن النحاة بقادرين على النظر إليها نظرة نقدية ، لأن مثل هذه النظرة كانت ستخطىء مقولة الإمامين وهذا ماقد يتحاشاه النحاة ، حتى إنهم ليعتذرون لهما إذا ظهر خلل فى كلامهما فقد مر بنا اعتذار الرضى لسيبويه فى اعتباره « أما » بمعنى (مهما يكن) . وكيف رد ذلك إلى المعنى البحت ، وإنما فعل الرضى ذلك لأن « أما » إذا كان لها أن تنوب عن أداة فيجب أن تنوب عن أداة الشرط الأساسية وهى « إنْ » وهذا يذكرنا بما نلاحظه دائما وهو الانطلاق من الصورة الأساسية للجملة الشرطية .

أما النظرات التى قلنا إنها أهملت فنقصد ما ألمح إليه المبرد فى قوله : (وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد « أما » على حالته قبل أن تدخل إلا أنه لابد من الفاء ، لأنها جواب الجزاء) [1] .

الذى يهمنا هنا هو أن « أما » تدخل على كلام تام ومعنى هذا أن « أما » من الأدوات التى تدخل على الجمل وهذا أول فرق بينها وبين الأداة الشرطية ، فالأداة الشرطية لاتدخل على كلام تام ، بل على جملتين لا رابط بينهما فتجعل منهما جملة واحدة مترابطة . إذن فالتركيب « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » هو فى الأصل : « زَيْدٌ مُنطَلِقٌ » .

(١) المبرد ، المقتضب ٣ /٢٧ .

وعلينا بعد هذا أن نعلل لوجود الفاء ، وهذه الفاء قد ساهمت فى تضليل النحاة فحسبوها (فاء الجزاء) والالتباس الذى حدث سببه قصور فى النظر ، فالنحاة لم يلاحظوا الفرق بين الفاءين ، وهو أن فاء الجزاء إنما تجىء فى أحوال خاصة يكون الجزاءُ مما لايصلح أن يكون شرطا ، أما فاء « أما » فهى فاء تلازمها ملازمة شديدة ، ولا يمكن أن يتم التركيب إلا بهما معا ، ونخلص من هذا كله إلى أنه لابد من النظر إليهما على أنهما أداتان مزدوجتان يشكلان نمطاً تركيبيا على هذا النحو :

أمّا .... فـ ....

وتدخل هاتان الأدتان على الجمل البسيطة فتدخل « أما » على حد الجملة الأول ، وتدخل الفاءُ على الحد الثانى . فى الجملة : زَيْدٌ مُنطَلِقٌ ، يقال : أَمَّا زَيْدٌ فَمُنطَلِقٌ .

وبهذا لانكون بحاجة إلى التعليلات التى أوردها النحاة لتوسط الفاء ، وتقديم الاسم ، وهى : لكى لايلى الفعل أما . وهى مضمنة معنى الفعل ، أو لإصلاح اللفظ أو عوضا عن المحذوف ، ويجب أن ننبه إلى أن التفسير الأول نظر إلى جملة مثل : « أَمَّا زَيْداً فَاضرِبْ » .

ولا شك أن هذه التفسيرات مضطربة ومتعارضة فالتفسير الأول يعتمد على أن « أما » مضمنة معنى الأداة والشرط ، والقول بالتعويض يفترض حذف الشرط فقط ، فالاسم المقدم عوض عن الشرط المحذوف فيبقى أن تكون الأداة « أما » مضمنة معنى أداة الشرط .

وعلى كل حال فكل هذه التفسيرات إنَّما هى صادرة من تصور خارج التركيب ، والتعليل يحاول أن يخلق مطابقة بين التركيب ، وتركيب آخر مفترض .

ويمكن أن نصنف القضايا التى بحثها النحاة إلى نوعين: قضايا وصفية ، وقضايا تفسيرية . أما القضايا الوصفية من مثل : إنه يليها الاسم ، وإن الفاء تتوسط ، فهذا كله جيد ويمكن الاستفادة منه أثناء إعادة النظر فى التركيب ، أما القضايا التفسيرية من مثل التعليل لتوسط الفاء أو حتى التزامها فكل ذلك مضطرب ومتناقض وقائم على فكرة مرفوضة أساساً وهى فكرة أن « أما » متضمنة لمعنى الشرط .

ويمكن التخلص من هذا الركام التفسيرى الذى لهج به النحاة وذلك باطّراح الفكرة القائلة بأن فى أما (معنى الشرط) ، فنحن نرى أن « أما » ليس فيها دلالة شرطية أبدا .

وقد اضطرب النحاة فى تحديد معنى « أما » ، فكما مر بنا ، ذكر لها معنيان: التفصيل ، والدلالة الشرطية . أما عند الزمخشرى فمعناها التوكيد، يقول: (وفائدته فى الكلام أن يعطيه فضل توكيد ، تقول زيدٌ ذاهبٌ ، فإذا قصدت توكيد ذاك وأنه لامحالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت : أمَّا زيدٌ فذاهبٌ)[١] .

ونضيف إلى ذلك معنى رابعا رواه النحاس عن الزجاج بقوله : (سمعت أبا اسحاق يُسأل عن معنى « أما » فقال : هى للخروج من شىء إلى شىء « أى دع ما كنا فيه وخذ فى شىء آخر »)[٢] .

وقد فات هذا المعنى الأخير ابن هشام فلم يذكره فى المغنى[٣] .

---

(١) الزمخشرى ، الكشاف ١ /٢٦٦ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ١٢٣٧ .

(٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /٥٧ .

ونحب مناقشة هذه الدلالات ، فأما الدلالة على التفصيل فهو دلالة مكتسبة من التركيب كله ، ولا يمكن أن يدل التركيب على التفصيل ما لم يسبق التركيب أمر مجمل ولابد من أن يتكرر التركيب، مثال ذلك :

الجماعة تفرقوا : أما زيدٌ فخرجَ إلى السوق ، وأما سعيدٌ فذهبَ يعودُ مريضاً ، وأما محمد ففى الحديقة .

فالتفصيل المفهوم جاء من ذكر الجمل المتعاقبة ، وبذلك فصلنا القول فى تفرق الجماعة ، ويمكن الحصول على النتيجة نفسها بدون هذا التركيب .

أما الدلالة على الشرط فتجىءُ كما بين الرضى من أنها (لاستلزام شىء لشىء أى أن ما بعدها شىءٌ يلزمه حكم من الأحكام ومن ثم قيل إنَّ فيه معنى الشرط لأن معنى الشرط أيضا هو استلزام شىء لشىء أى استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا فى الظروف المبنية والمعنى الثانى أى الاستلزام لازم لها فى جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه)[١] .

والحقيقة أن هذا النص ينطوى على فهم جيد لوظيفة التركيب فهو حقا يفيد أن ما بعد « أما » شىء يلزمه حكم من الأحكام ، ولكن الذى ننكره هو ربط هذا الاستلزام بالشرط ، فليس كل شيئين تلازما فيهما معنى الشرط ،لأن هذا التلازم بين حدود الجملة مطلب من مطالبها وتحصيل حاصل ، إذْ لا تتحقق الفائدة من الجملة ما لم ينشأ هذا التلازم ، فالمبتدأ والخبر متلازمان ، والفعل والفاعل متلازمان ، وليس

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٥ .

فى ذلك معنى شرط ، ولسنا نقصد أن التلازم الذى تحدثه (أما .... فـ..........) هو بدرجة تلازم المبتدأ والخبر ، بل هو — بلاشك — أقوى

أما فهم النحاس لـ« أمّا » وهو الخروج من شىء إلى شىء ، فلأنه يُستأنف بها كلام جديد ، حيث أن التركيب له استقلال داخلى يفصله عما قبله مثال ذلك فى الخطب بعد الحمد لله نجد الاستئناف بقوله : أما بعد فـ....) .

أما المعنى الذى ذكره الزمخشرى فلا يمكن إدراكه على المستوى الكتابى للغة وإنما على المستوى النطقى ، ولابد لكى يفهم من التركيب التوكيد أن تُنغَّم الجملة على نحو مخصوص وهذا التنغيم المخصوص هو القرينة الوحيدة الدالة على التوكيد ، وعلى هذا لايكون التركيب دالا على التوكيد فى الوضع ، وإنما أضاف إليه التنغيم قيمة توكيدية ، ولاشك أن تنغيم الجمل من الأُمور الخطيرة فى اللغة ، ينبغى مراعاته والالتفات إلى دراسته فالجملة الخبرية يمكن أن تكون استفهامية بما يصحبها من تنغيم معين . والتنغيم وغيره من القدرات الصوتية التى يلوّن بها المتكلم جمله تضفى على تلك الجمل معان تفقدها إذا كتبت .

أما الوظيفة التى نرى أن التركيب يؤديها فهى تحديد المحكوم عليه والحكم ، فما بعد « أما » هو ما ينسب إليه مابعد الفاء ، ويتعلق به ، لذلك يأتى بعد أما المخصوص بالعناية ، والذى يدور معنى الجملة عليه سواء كان فاعلا أومفعولا ، وذلك نحو : « أما زيدٌ فقد خرجَ » ، و(أما زيداً فاضْربْ) وفى اللغة المعاصرة نجد أن التصريح بلفظ النسبة أو التعلق بدأ يأخذ مكانا فى التركيب ، فيقال (أما بالنسبة لزيد فمجتهد) و(أما فيما يتعلق بزيد فمجتهد) .

والحقيقة أن هذا التركيب قد تتعدد وظائفه فى الكلام فيستخدم فى سياق التفصيل كما مر ، أو الاستئناف كما فهم النحاس ، والتوكيد كما قال الزمخشرى ، ولكن يجب أن تكون هناك دائما القرائن التى تحدد المعنى ويمكن أن نضيف دلالة جديدة وهى الاستثناء فى قولنا : (خرج القوم ، أما زيد فقاعد) فلاشك أن هذا السياق يمكن أن يفهم منه : خرج القوم إلا زيدا .

ولكن تبقى هذه الدلالات كلها دلالات سياقية تفهم من جملة السياق ، ففى المثال الذى ذكرناه فهم الاستثناء من اختلاف الأَحكام ، فقد حكم على القوم بالخروج وحكم على زيد بالقعود . والخروج والقعود متضادان ، وبسبب هذا التضاد خرج زيد فى الحكم عن الجماعة ويمكن أن ندرك ذلك إذا اتفق الفعلان لفظاً ومعنى فقلنا : (خَرَجَ القَوْمُ، أَمَّا زَيْدٌ فَخَرَجَ) .

* * *

الفصل الثانى
جملة الشرط وجملة جواب الشرط

جمعنا دراسة الجملتين معا لتلازمهما ولاشتراكهما فى القضايا المطروحة ودراستهما منفصلتين لايحقق فائدة .

وتتخذ دراستهما منحيين : أحدهما يتناول الجانب الشكلى ، والثانى يتناول الجانب المعنوى ، أى يدرس المكونات الشكلية من جهة صرفية ، ويدرس الدلالة الزمنية من جهة نحوية ، والجانبان لاينفك بعضهما عن بعض من حيث الواقع ولكن الدرس اقتضى الفصل بينهما لأن الجانب الشكلى إنْ هو إلا رصد لبعض الصور التى تأتى عليها الجملة الشرطية . أما الجانب المعنوى فهو دراسة للزمن فى الجملة الشرطية دون ارتباط بشكل صرفى محدد .

أولا : المكونات الشكلية

تبين من دراسة طبيعة الجملة الشرطية أنها نتاج تركيب جملتين ، وذلك مايكاد يجمع عليه النحويون . وكان جديرا بهذه الفكرة أن تكون أساساً لجملة الأفكار والمناقشات التى طرحت حول الجملتين ، لولا أن الصورة الأساسية للجملة الشرطية هى الأساس الذى تنطلق منه الأفكار ، هذا من جهة ، ومرعاة الحركة الإعرابية من جهة ثانية ، والأمر الأخير ليس منفكا عن الأول لأنه هو علته أساسا . من أجل ذلك يغفل النحاة أحيانا عن حقيقة أنهم يتعاملون مع جمل ، فيتعاملون

مع أفعال . وأخذوا يصنفون صور الجمل الشرطية — بشكل معيارى — حسب قربها وبعدها من الصورة الأساسية ، اعتمادا على الأفعال .

ولا نجد ذلك التصنيف عند سيبويه بشكل مباشر ، ولكن نجد من النصوص مايبين الاهتمام بالصورة الأساسية للجملة الشرطية . من ذلك مايقوله عن وظيفة (حروف الجزاء) : (تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله) [1] .

ويقول فى موضع آخر :

(قبح فى الكلام أن تعمل إنْ أو شئٌ من حروف الجزاءِ فى الأفعال حتى تجزمه فى اللفظ ثم لايكون لها جواب ينجزم بما قبله) [2] .

ويفصح هذا النص عن أمرين :

الأول : التركيز على تماسك الصورة الأساسية للجملة الشرطية .

الثانى : رد الصور الأخرى إليها ، وهذا واضح من قوله (تجزمه فى اللفظ) فهذه هى الصورة الأساسية ، أما إذا انخرمت هذه الصورة ، فإنه يلجأ إلى تأويلها .

أما الصور التى يذكرها سيبويه فهى الآتى :

(١) فعل الشرط ماضى — فعل الجواب مضارع مرفوع ، (وقد تقول : إنْ أَتَيْتَنِى آتِيكَ ، أى آتيك إنْ أَتَيْتَنِى . قال زهير :

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لاغَائِبٌ مَالى وَلَاحَرِمُ) [3]

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢ /٦٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٦ .

(٣) م . ن . ص . ن .

فالفعل المضارع لم يرفع على أنه جواب ، وإنما رفع لأنه ليس جزءاً من الجملة الشرطية ، بل هو كلام سابق عليها ، ولا بد فى هذه الحالة من القول بأن الجواب محذوف . وسوف تجد هذه الحالة مزيداً من التفصيل فيما بعد .

(٢) فعل الشرط مضارع مجزوم – فعل الجواب مضارع مرفوع :
(ولا يحسن إنْ تَأتِنِى آتيك . من قِبل أنَّ إنْ هى العاملة) [١] وقوله (لايحسن) حكم معيارى يشبه (يقبح) ، فهذا المثال يمثل خرقا لقاعدته التى تقول إنَّ « إنْ » إذا عملت فى الفعل لفظياً فلابد لها من جواب مجزوم ، (فالجواب) هنا ليس مجزوما ،ولابد من التأويل بالتقديم ، وبهذا تبقى الجملة بلا (جواب) مجزوم أيضا وهذا خرق للقاعدة مرة أخرى [٢] . من أجل ذلك قال (لايحسن) ، ولم يقل « قد تقول » ، و« قد تقول » توحى بالندرة ، وأن هذا أمر استثنائى . ولعله قال (لايحسن) لأنه وجد أن هذا التركيب يكون فى الشعر ، حيث يقول :

(وقد جاء فى الشعر ، قال جرير بن عبد الله البجلى :

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابس يَا أَقْرَعُ   إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

أى إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ . ومثل ذلك قوله :

هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُه   وَالمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٧ .

(٢) يقول سيبويه : (ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتنى ، ولاتقول آتيك إن تأتنى ، إلا فى شعر ، لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لإن جوابا ينجزم بما قبله) . الكتاب ٣ /٦٦ .

أى والمرءُ ذئب إنْ يَلقَ الرُّشَا . قال الأصمعى : هو قديم أنشدنيه أبو عمرو . وقال ذو الرُّمة :

وإِنِّى مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانِبِ الذِى   بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجوَانِبِ نَاظِرُ

أى ناظِرٌ متى أُشْرِف . فجاز هذا فى الشعر ، وشبهوه بالجزاءِ إذا كان جوابه منجزما ، لأن المعنى واحد ، كما شبه « الله يَشْكُرها » و « ظالم » بإذاهم يقنطون ، جعله بمنزلة يظلم ويشكرها الله ، كما كان هذا بمنزلة قنطوا ، وكما قالوا فى اضطرار : إنْ تأتِنِى أنا صَاحِبُك ، يريد معنى الفاء ، فشبهه ببعض مايجوز فى الكلام حذفه وأنت تعنيه) [١] .

ولابد من الإشارة هنا إلى أنَّ سيبويه ينظر إلى الشواهد نظرة تحكمية ، ففى البيت الأول يأخذ الجزء (إنْ يُصْرعْ أَخُوك تُصْرَعُ) شاهداً على التركيب (إنْ تأتِنِى آتيك) ، ولمزيد من الإيضاح نقول إنه يحلل الجملة (إنَّك إنْ يُصْرَعْ أَخُوك تُصْرَعُ) على النحو الآتى :

إنَّك	إنْ يُصْرَعْ أَخُوك تُصْرَعُ

وتؤول على هذا النحو :

إنَّك	تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أَخُوك

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٧ – ٦٨ .

وقلنا إنَّها نظرة تحكمية لأن الجملة يمكن تحليلها على النحو التالى أيضا :

إنَّك	إنْ يُصْرَعْ أَخُوك	تُصْرَعُ

وعلى هذا تكون العبارة الداخلية معترضة . ولا نكون بحاجة إلى تأويل البيت ، فنحن أمام نمط من الجمل جديد تكون العبارة الشرطية فيه معترضة لامتصدرة على نحو ما هى عليه فى الجملة الشرطية .

ولو كان الفعل مجزوما كان لدينا تحليل واحد هو تحليل سيبويه . ولو كان الفعلان ماضيين لأمكننا تحليلها بالطريقتين . ولابد أن تعتمد أى من الطريقتين على كيفية إنشاء البيت ، أى على نبر أجزاء الجملة . وهذا أمر يصعب لمسه فى الشواهد .

ولكن متى استطعنا فهم جملة دون تقدير أو تأويل كان أحسن .

(٣) فعل الشرط : ماضى ، وفعل الجواب : مضارع مجزوم .

(وقد يقال : إنْ أتيتنِى آتِك ، وإنْ لمْ تأتِنِى أَجْزِك لأن هذا فى موضع الفعل المجزوم ، وكأنَّه قال : إنْ تفعَلْ أَفْعَلْ .

ومثل ذلك قوله عز وجل : « مَنْ كان يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينتها نُوَفِّ إليْهِم أَعْمَالَهُم فِيها » [هود ١٥] فكان فعَل . وقال الفرزدق :

دَسَّتْ رَسُولًا بأَنَّ القوم إنْ قَدَروا ... عَلَيْك يَشْفُوا صُدُوراً ذاتِ توْغِير

وقال الأسود بن يَعفُر :

أَلَا هلْ لِهَذا الدَّهرِ مِن مُتَعَلَّل ... عن النَّاس مَهْمَاشاءَ بالناس يَفْعَل) [1]

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٨ — ٦٩ .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك اختلافا من حيث المعنى بين التركيبين : (إنْ أَتيْتنِى آتِك) و(إنْ تأتِنِى آتِك) .واعتمادا على هذا المعنى يجب النظر إلى الجزم ، وعدم الجزم .

ويمكن تلخيص الصور التى ذكرها سيبويه على النحو التالى :

الصورة	فعل الشرط	فعل جواب الشرط	المثال
الأساسية	مضارع مجزوم	مضارع مجزوم	إنْ تأتِنِى آتِك
فرعية ١	ماضى	مضارع مرفوع	إنْ أَتيْتَنى آتيك
فرعية ٢	مضارع مجزوم	مضارع مرفوع	إنْ تأتِنِى آتِيك
فرعية ٣	ماضى	مضارع مجزوم	إنْ أَتيْتَنِى آتِك

وهناك صور أخرى ، ولكنها متعلقة بالفاء ، نرجئها إلى الموضع الذى ندرس فيه الربط [1] .

كان المحور الذى اعتمد عليه سيبويه فى مراقبته لصور الجملة الشرطية هو « الجزم » ، أما الفراء فهو يعتمد على محور آخر هو ما يمكن أن نسميه « الشكل الصرفى » . فالفراء يلاحظ أنَّ الأفعال فى الصورة الأساسية للجملة الشرطية متفقة من حيث « الشكل الصرفى » ، ويكون نتيجة ذلك تقرير مفاده أنه : (أكثر ما يأتى الجزاءُ على أن يتفق هو وجوابه . فإن قلت : إنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ فهذا حسن . وإنْ قلت : إنْ فَعَلْتَ أَفْعَلْ كان مستجازا . والكلام إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ . وقد قال فى إجازته زهير :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَه ... وَلَو نَالَ أَسْبَابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ) [2]

(١) انظر ص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٦ .

ولكن هذا المحور الذى اعتمده لايتيح له عرض الصور كلها أو أكثرها ، على أنه ذكر لنا صورة جديدة لم نصادفها عند سيبويه وهى الصورة التى تكون فيها الأفعال ماضية ، ولعل سيبويه لم يذكرها لأنه لم يكن معنيا بتتبع الصور التى تكون عليها الأفعال بقدر ماهو معنىّ برد الصور المنحرفة إلى أصلها أو بتأويلها فى سبيل المحافظة على الصورة الأساسية .

ويبرز جعل الصورة الأساسية معياراً بروزاً واضحاً عند المبرد فى قوله (فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ، لأنه يعربها ، ولايعرب إلا المضارع) [1] .

ولذا فهو يرد الصورة التى وجدناها عند الفراء إلى الأصل حيث يقول : (وقد يجوز أن تقع الأفعاع الماضية فى الجزاء على معنى المستقبلة ، لأن الشرط لايقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة وإنْ لم يتبين فيها الإعراب) [2] .

ومثال ذلك عنده :

إنْ أَتَيْتَنِى أَكْرَمْتُكَ .

وإنْ جِئْتَنِى جِئْتُكَ .

ويذكر المبرد فى مواضع متفرقة بعض الصور التى وجدناها عند سيبويه للجملة الشرطية ، وصوراً لم نصادفها عنده :

(١) ماضى — مضارع مجزوم :

(ولو قلت : إنْ أَتَيْتَنِى آتِك لصلح) [3] .

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٤٩ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٠ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٩ .

(٢) مضارع مجزوم — ماضى :

(لو قال : مَنْ يَأْتِنِى أَتَيْتُه لجاز) [1] .

هذه الصورة لم نصادفها عند سيبويه ، ويقول فى موضع آخر إنَّ بعضهم قد يجيزه فى غير الشعر [2] .

(٣) مضارع مجزوم — مضارع مرفوع :

وهى من الصور التى ذكرها سيبويه ويتابعه فى أنها لاتجوز إلا فى الشعر :

(وأما ما لا يجوز إلا فى الشعر فهو : إنْ تَأْتِنِى آتِيك) [3] .

ويعلل المبرد لذلك بما يذهب إليه سيبويه والبصريون فالعلة أن الأَداة (قد جزمت ، ولأن الجزاء فى موضعه ، فلا يجوز فى قول البصريين فى الكلام إلا أنِ توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاءً إلا فى الشعر) [4] .

وهذه القاعدة التى يذكرها المبرد مصوغة بصرامة أشد مما عند سيبويه الذى وصف الاستخدام بالقبح ولا ندرى — طبعا — المضمون الإشارى الدقيق لكلمة (يقبح) كما يستخدمها سيبويه ، ويكفى أن نلاحظ تطور الحكم .

ويتابع ابن السراج المبرد فى عدم إجازة الحالة (مضارع مجزوم —

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٩ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٧١ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م. ن. ، ص . ن .

مضارع مرفوع) إلا فى ضرورة الشعر على إضمار الفاء [1] ونسب إلى سيبويه إجازة الحالة (ماضى — مضارع مجزوم) [2] .

ويبدأ عند الجرجانى حصر الاحتمالات التى تأتى عليها الأفعال حيث يقـول :

(واعلم أنَّ الجزاء إذا كان فعلا لم يخلُ من ثلاثة أوجه) [3] :

(١) أن يكون الأول مضارعاً لفظاً ، والثانى ماضياً ، ليس فى الأول إلا الجزم وإبقاء الثانى على حاله [4] .

(٢) أن يكونا مضارعين [5] ، ولا يقصد بهما المجزومين وإنَّما يقصد الاحتمال الذى يكون الفعل الثانى مرفوعا ، ويكون ضرورة فى الشعر على التقديم والتأخير عند سيبويه ، ولايجوز هذا الاحتمال فى غير الشعر [6] .

(٣) الأول ماض والثانى مضارع . فيجوز فى المضارع الرفع والجزم ، والرفع لأنَّ (الجزاء) تابع (للشرط) فلمّا لم

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٧ .

(٢) م. ن ، ص ن .

(٣) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٥ .

(٤) م. ن ، ص. ن .

(٥) م. ن ، ص . ن.

(٦) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٦ ، وعلل لذلك بقوله : (لأجل أنك إذا نويت به التقديم احتجت إلى أن تضمر جوابا نحو أضربك إن تضربنى أضربك ، وإذا أمكنك جزم هذا الذى وقع بعد الجزاء كان تقديرك فيه التقديم وإضمار جواب آخر خروجا من الحكمة ، فلا يجوز حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن أو إقامة قافية) .

يظهر الجزم فى الأول لأنه ماض حُمل الثانى عليه فلم يجزم ، فهو مرفوع لفظا مجزوم معنى [1] أما الجزم فلأن الأصل أن يُجزم [2] .

نلاحظ أن الجرجانى أغفل حالتين :

الأولى : إذا كان الفعلان مضارعين مجزومين ، والثانية : إذا كانا ماضيين ، وهو لم يذكر سبب إغفاله ، ولكنا نرجع ذلك إلى وضوح الحكم فيهما ، فالأولى الحالة الأساسية للجملة الشرطية . الحكم فيها الجزم ، أما الثانية فلا يظهر الجزم وإنَّما هما فى محل الجزم .

وملاحظة ثانية هى أنه خرّج الحالة (ماضى — مضارع مرفوع) تخريجا يختلف عما وجدناه عند سيبويه ، فسيبويه يقدر التقديم [3] ، والجرجانى يجعله مجزوم المحل وتُرك جزمه لفظاً حملًا على لفظ سابقه .

وتتشابه بعد ذلك صياغة القضية عند النحاة حيث نجدهم متابعين — على نحو كبير — للجرجانى حيث يطرحون القضية طرحا شكليا على نحو ما فعل ، وهذا مانجده عند الزمخشرى [4] ، وابن الخشاب [5] ، وابن يعيش [6] ، والشلوبينى [7] ، وابن عصفور [8] ،

---

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٦ .

(٢) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٧ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٦ .

(٤) الزمخشرى ، المفصل ٣٢٠ .

(٥) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٩ . وابن الخشاب يذكر الحالة الأساسية وهى حالة الفعلين المجزومين ويهمل الحالة الأخرى وهى التى يكون فيها فعل الجواب مرفوعاً ، ولكنه ذكر الإمكانات الأخرى كلها .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨ /١٥٧ .

(٧) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٥ وما بعدها .

(٨) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٤ وقد ذكر الاحتمالات بدقة .

والرضى ، وهو يعمد إلى ترتيب الإمكانات ترتيبا معياريا مبتدئاً من الأَجود ثم ما دونه على هذا النحو :

(١) الأَجود كونهما مضارعين .

(٢) ثم كونهما ماضيين لفظا أَو معنى ، أَو أَحدهما لفظاً والآخر معنًى .

(٣) وإنْ تخالفا ماضياً ومضارعاً فالأَولى كون الشرط ماضياً والجزاء مضارعا .

(٤) وعكسه أَضعف الوجوه [1] .

أما من حيث الجزم فالأَحكام على النحو الآتى :

(١) إنْ كانا مضارعين فهما مجزومان [2] .

(٢) أما إذا كان الثانى مرفوعاً فهو على التقديم والتأخير [3] .

(٣) إنْ كانا ماضيين فهما مبنيان فى محل جزم [4] .

(٤) إنْ كان الأَول مضارعا والثانى ماضيا فالأَول مجزوم [5] .

(٥) إنْ كان الأَول ماضياً والثانى مضارعاً ففى الثانى وجهان : الرفع والجزم ، والثانى أَكثر ، وعند الكوفيين يجب الرفع لأَن الجزم على الجوار ، أَما الرفع فلوجهين إما التقديم أَو

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٠ — ٢٦١ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٠ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٩ .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٠ .

(٥) ن . ن ، ص . ن

الفاء والوجهان للضرورة ، والأَولى القول بتغير عمل « إنْ » وضعفها عن العمل فى هذه الصورة لحيلولة الماضى بينهما [1] .

وهكذا استقصى الرضى الإمكانات كلها ، وبعد الرضى نجد ممن ذكروا الإمكانيات الصرفية والإعرابية للفعلين المالقى [2] وأَبا حيان ، وتبلغ الإمكانات عند أَبى حيان تسعة هى : (مضارعين) ، (ماضى — مضارع) ، (ماضى بلم — مضارع) (ماضيين بلم) ، (ماضيين بدون لم) (ماضى بلم — ماضى) ، (ماضى — ماضى بلم) ، (مضارع — ماضى بلم) ، (مضارع — ماضى) [3] .

ويلاحظ أَنه خالف الرضى فى الترتيب حيث جعل الحالة (ماضى — مضارع) فى المرتبة الثانية وهى عند الرضى فى المرتبة الثالثة . وأَبوحيان لم يزد فى إمكاناته التى ذكرها على الرضى ، ولكنه أَكثر وضوحا . ويلخص السيوطى الإمكانات دون تفصيل كتفصيل أَبى حيان [4] .

* * *

إذن فقد بدأَت دراسة الأَفعال عند سيبويه بملاحظة الجانب النحوى فيها وهو التغير الإعرابى ، ولاحظ الفراء التوافق الصرفى .

وكانت أَحكام سيبويه أَقل حدة حيث استخدم عبارات كهذه (يَقْبُح) ، (لا يَحْسُن) ، ولكنها منذ المبرد بعده اتَّخذت شكلا حاداً بتحولها إلى (لايجوز) .

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦١ .

(٢) المالقى ، رصف المبانى ١٠٤ .

(٣) أَبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ .

(٤) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٥٨ .

وابتداءً من الجرجانى بدأ الجمع بين كل ذلك ، فذكرت الاحتمالات النحوية والاحتمالات الصرفية . وإصدار الأحكام المعيارية بما يجوز ولا يجوز .

واتخذت القضية شكلا جامدا متكررا عند النحاة . ولم ينفذ النحاة ببصيرتهم إلى تلمس الدلالات المختلفة لهذه الاحتمالات ، فقد اكتفوا منها بالوقوف على جانبها الشكلى أى الجانب اللفظى فقط .

ولم نجد مناقشة جادة للأفكار التى طرحها سيبويه ولا محاولة للنظر فى طريقته فى الاستدلال وفهمه للشواهد وقد تبين لنا من مناقشة شاهد لسيبويه أن الاحتمال (مضارع مجزوم – مضارع مرفوع) هو نتيجة طبيعية لسوء فهم الشاهد حيث لفّق بين عبارة اعتراضية وجزء من جملـة .

ولا يكاد يكون هناك خلاف فى القضايا المعيارية . وإنّما يكون فى القضايا التفسيرية ، فنجد فى الصورة (ماضى – مضارع مرفوع) ثلاثة تفسيرات أولها عند سيبويه وهو التقديم والتأخير ، والثانى للمبرد وهو إرادة الفاء ، والثالث للجرجانى حيث جعله مجزوم المحل .

ثانيا : الدلالة الزمنية

لم تجد دراسة الزمن فى الجملة العربية حظا من اهتمام النحاة ، ذلك أن الزمن ليس بذى صلة فعّالة فى العمل والعامل . بمعنى أن الزمن لايؤثر فى تغير حركات أواخر الكلمات ، وهذا مدار الدرس النحوى عندهم . بل إنّ مايحدث فى الجملة من تغيير فى الزمن قد ينسب إلى العامل فيكون أثراً من آثاره فالجملة (يَحْضُرُ زَيْدٌ) حينما تنفى بـ «لم» تصبح (لَمْ يَحْضُرْ زَيْدٌ) و واضح أن الزمن قد تغير من (الحاضر)

إلى (الماضى) وينسب هذا التغير إلى « لم » فهى أداة نفى وجزم وقلب ، ولكن أحداً لم يقل إن الدلالة على المضى جاءت من (لم + يفعل) بمعنى أن (يحضر) هى صيغة الحاضر من (حضر) ولكنها ليست حاضرة (اللفظ) ماضية (المعنى) . ومثل هذا ماينسب إلى « إنْ » الشرطية من قلب (الماضى) إلى (المستقبل) وهذا ماسنأتى إلى تفصيله فيما بعد .

وقف النحاة فى دراستهم للزمن عند تقسيمه تقسيما صرفيا أى عند ما يفهم من صيغ الأفعال الصرفية وهو فهم لايفى بأقسام الزمن المتعددة .

وتنقسم الأفعال العربية عند النحاة إلى ثلاثة أقسام : فعل ماضى وبناؤه (فَعَلَ) ، وفعل مضارع [1] وبناؤه (يَفْعَل) ، وفعل الأمر وبناؤه (افْعَل) .

وهذا التقسيم للأفعال يختلف قليلا عن تقسيم الزمن فهذا التقسيم إنما هو مبين للصيغ التى عليها أفعال العربية . ويبدوا أنه متأخر عنه فى الظهور إذ نجده عند الجرجانى ومن بعده [2] .

أما القسمة الزمنية فقد وجدت عند سيبويه وذلك فى قوله :(وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وماهو كائن لم ينقطع) [3] إذن فالأفعال تعبر عن ثلاثة أزمنة :

---

(١) مصطلح (مضارع) مصطلح بصرى ولكنه شاع فى الكتب النحوية وأطلق على الأفعال التى على يفعل لأنها فى رأى البصريين تضارع أسماء الفاعلين فى المعنى . انظر سيبويه ١ /١٠٤ .

(٢) انظر : الجرجانى ، الجمل ٥ ، ابن مالك ، التسهيل ٤ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ١ /١٢ .

الماضى ، والمستقبل ، والحاضر

وضرب سيبويه على ذلك أمثلة فقال :

(فأما بناء مامضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ . وأما بناء مالم يقع فإنَّه قولك آمراً : اذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ ، ومخبراً : يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ . وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت) [1] .

إذن فالزمن الماضى يقع فيه الفعل الماضى . والمستقبل يقع فيه فعل الأمر والفعل المضارع ، والحاضر يقع فيه الفعل المضارع . ثم بدأت القسمة الزمنية تأخذ الشكل الآتى :

الماضى وهو نحو : فَعَل ، وحاضر نحو : يَفْعَل ومستقبل نحو سَيَفْعَل ، وسَوْفَ يَفْعَل [2] .

ومهما يكن من أمر فإن دراسة الزمن لم تتجاوز الزمن الصرف ونقصد به الزمن الذى يفهم من الصيغ الثلاث (فعل ، يفعل ، افعل) .

ولا شك أن فى نظرة النحاة إلى هذه القضية شيئاً من عدم التوفيق. ذلك أنه يمكن لنا أن نأخذ عليهم مايأتى :

(١) اعتبار مايسمى (فعل الأمر) فعلا فهو فى الحقيقة صيغة طلبية تستخدم للأمر .

(٢) أن صيغة (افعل) لا دلالة فيها على أىّ زمن البتة . ذلك أن الزمن إنما لفعل حدث أو يحدث أو سوف يحدث وهذا هو الشكل

---

(١) سيبويه ١ /١٢ .

(٢) انظر : ابن السراج . أصول النحو ١ /٤١ . الفارسى ، الإيضاح ٧ ، ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /١٩٤ .

العام للزمن دون التقسيمات الداخلية ، المهم أن الذى يأمر قائلا (اخرج) لايعبر عن زمن كما لو قال : (خَرَجَ) أما الذى جعلهم يصنفونه فى المستقبل أن (الخروج) سيقع حتما بعد الكلام وليس قبلة لأن أحداً لايطلب تنفيذ فعل ماض . وغاب عنهم أنه لاصلة بين الخروج والصيغة اخرج) ، إذن فالذى قد يحدث أو لايحدث هو الفعل المطلوب تنفيذه وليس مايسمى بفعل الأمر .

(٣) استخدام صيغة (يَفْعَل) للحاضر والمستقبل أمر مرده للسياق وليس مفهوما من (يَفْعَل) وحدها .

* * *

وقد تعرضت دراسة الزمن فى النحو العربى للنقد من قبل الباحثين المحدثين . فقد ألقى العقاد محاضرة عن (الزمن فى اللغة العربية) [1] محاولا درأ ما وصفت به اللغة العربية من قِبل بعض المستشرقين من نقص فى دلالة الزمن [2] .

وتلت المحاضرة تعليقات من بعض أساتذة اللغة :ظهر فيها مآخذ الباحثين على دراسة الزمن .

علق كمال بشر على المحاضرة فذهب إلى وجوب التفريق بين مايسمى بالزمن المنطقى (Time) والزمن اللغوى (Tense) . وبيّن أن تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر هو تقسيم فلسفى أدّى إلى

---

(١) ألقيت المحاضرة بالجمعية الجغرافية المصرية فى ١٦ /١٢ /١٩٥٧ م .

(٢) انظر نص المحاضرة فى مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ /٣٧ .

اللبس فى كثير من الأحيان كما فى الآية (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) [١] [الانشقاق ١] .

وعلق تمام حسان على المحاضرة ، فذكر النقطتين المثارتين عند كمال بشر وهما التفرقة بين الزمن المنطقى واللغوى ، وأن تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر هو تقسيم غير خال من الدلالة الفلسفية . وتكلم تمام حسان على قضايا أخرى لا أهمية لإيرادها هنا [٢] .

وقبل أن نورد بقية التعليقات تجدر الإشارة هنا إلى ما وقع من وهم عند كمال بشر وتمام حسان ؛ حيث لم يفرقا بين تقسيم النحاة للفعل وتقسيمهم للزمن ، فتقسيم الفعل هو كما ذكروه أما تقسيم الزمن فهو إلى : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وهذا يعنى أن الأمر داخل فى المستقبل وأن المضارع مشترك بين الحال والمستقبل ، ومع هذا فإن هذه الملاحظة لا تمنع من صحة ملاحظتهم أن الزمن اللغوى غير الزمن الفلسفى .

وعلق عبد الله درويش فنسب التقصير إلى درس اللغة وليس إلى اللغة نفسها وأكد على أن أنواع الزمن المختلفة موجودة فى اللغة وإنْ لم تجد عناية من النحاة [٣] .

وعلق إبراهيم أنيس فذكر أن دارسى اللغات السامية من المستشرقين لم يجدوا صيغا كثيرة تعبر عن الزمن على نحو ما فى اللغات اللاتينية

(١) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ /٤٥ .

(٢) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ /٤٦ .

(٣) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ /٤٨ .

والإغريقية ، فأخذوا على العربية أنَّ ثلاث صيغ تعبر عن أزمنة كثيرة ، وقال إن الأساليب العربية تعبر عن الأزمنة المختلفة دون أن يكون لها صيغ بعدد الأزمنة وقد عالجت الموضوع بورود فعل بعد فعل أو أداة تلحق الفعل . وقال إنَّ المستشرقين أخذوا على النحاة ربطهم الصيغ بأزمانها ربطاً مطلقاً ، وقال إنَّه ربط ما كان ينبغى أن يحدث [١] .

وقد حاول تمام حسان أن يسد هذه الثغرة فى الدرس النحوى بأن يتتبع التراكيب التى تتوسل بها العربية للتعبير عن الزمن مقسما الزمن إلى ثلاثة أقسام : ماض ، وحال ، واستقبال ، أما الأقسام الداخلية فى الأزمنة وهى أقسام الماضى وأقسام الحال وأقسام الاستقبال فقد أطلق عليها مصطلح (الجهة) [٢] . ولكن هذه المحاولة تظل محاولة نظرية تحتاج إلى مزيد من معاودة الدرس ولكنها لاشك خطوة فى سبيل المنهج الذى يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة قضية الزمن . ونقول إنَّها محاولة نظرية ، لأنَّها تفتقر إلى الأمثلة المستمدة من نصوص اللغة . والصيغ المذكورة بحاجة إلى بيان المواطن التى تستخدم بها والملابسات التى يعبر عن الزمن بها ، فمتى نستعمل الماضى المنقطع ، والماضى القريب المنقطع ، والدراسة لم تشر إلى أثر تجاور الأفعال فى جملة واحدة ، ففى جملة مثل : (أَخْبَرْتُه خَبَراً أَشْرَقَ لَه وَجْهُه) نحن أمام فعلين ولكن أحدهما (أخبرته) أقدم زمنا من الآخر (أشرق) .

وفى (أَخْبَرْتُه بِأَمْرٍ كَتَمْتُه مُدَّةً عَنْه) : نحن أمام فعلين أحدهما (أخبرته) أحدث زمنا من الآخر (كتمته) .

(١) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ /٥٠ .

(٢) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ٢٤٠ وما بعدها .

خصصت الصيغة (كان يَفْعَل) للماضى المتجدد ، ولكن هذا المعنى قد يرد فى سياق ويتخلف فى غيره ويمكن أن ندرك ذلك من المثالين الآتيين :

(١) كانَ يَقْرأُ فِى بَيْتِهِ كُلَّ يَوْم .

(٢) عِنْدَمَا دَخَلْتُ عَلَيه كَانَ يَقْرَأُ .

فالزمن فى الجملة (١) دال على الماضى المتجدد ، ولكنه فى الجملة (٢) دال على الماضى المستمر لأن ثمة فعلين أحدهما القراءة المستمرة والثانى الدخول الذى التقى معه فى نقطة من الزمن وكلاهما فى الماضى .

وثمة محاولة أخرى مختلفة وهى التى قام بها هنرى فلش [1] . ويذهب فيها إلى أن العربية لا تحوى صرفياً سوى « زمنين » « التام » و « غير التام » [2] ، ولكنها تكون صيغا متفرعة (ذات وظائف مازالت مجهولة لدارس اللغة كالمبالغة والمشاركة المعاملة ، والمسبب ، والمبالغة المتوسطة ، والمتبادل ، والمنعكس المبنى للمعلوم ، وهذا كله فى حدود « زمنين » حتى لقد يشعر الدارس بما يشبه الانقلاب فى المعانى والأفكار) [3]

ويقول إنه ينبغى تنظيم ذلك دون أن نحاول تركيب النظام الفرنسى للفعل على النظام العربى ، فيؤدى ذلك إلى سوء الفهم .

ويذهب هنرى فلش إلى أن الفعل العربى قائم على الصورة أو الشكل وليس على « الزمن » ، وأطلقت على أشكال « المدة » المختلفة ألقاب ،

(١) هنرى فلش ، العربية الفصحى ١٢٩ .
(٢) هنرى فلش ، العربية الفصحى ١٣٦ — ١٣٧ .
(٣) هنرى فلش ، العربية الفصحى ١٣٧ .

حيث يمكن تصور « المدة » بطرق كثيرة : فالحدث إما فى استمراره أو فى نقطة واحدة من اطراده – ابتدائية ، أو نهائية – والحدث إما قد وقع مرة واحدة أو تكرر كثيرا ، وهو ذو توقيت وذو نتيجة ، وهكذا ، ومن هنا تأتى مسميات مثل : أفعال مستمرة أو حينية ، وأفعال تامة وأخرى ناقصة ، وأفعال شروع ومتكررة وانتهائية ومحصلة [1] .

ولا تكتفى اللغات المبنية على الصورة بلون واحد لها فهى تعكس الواقع مباشرة وهو غير بسيط وإذا كان نظام الفعل معقداً عند تحليل استعماله ، فهو ليس بسيطا كالفعل « الزمنى » فالزمن تجريد قابل للتجزئة [2] .

(والعربية لغة صورة ترتبط بدرجة تحقق الحدث ، أو القضية ، كما يقول اللغويون ، وهى تفرد مكانا خاصا لعلاج الحدث المنجز ، والحدث غير المنجز ، فتعبر عن الأول بصيغة ذات اللواحق : فَعَلَ ، وهو ماسميناه « التام » ، وتعبر عن الثانى بصيغة ذات السوابق : يَفْعَل ، وهو « غير التام » فالتعارض بين الشيئين قد جرى من كلا الوجهين ، وقد اكتفت العربية بصيغتين فعليتين متصرفتين متعارضتين ومن أجل هذا لم يكن فى العربية سوى « زمنين » . وهناك أيضا أشكال أخرى للصورة : هناك الصورة المحصلة ، والصورة العادية أو المكررة ... الخ) [3] .

وينبه إلى أن اعتبار « المدة » ودرجة التحقق لايؤثران على الفعل

(١) هنرى فلش ، العربية الفصحى ١٣٧ .
(٢) م . ن ، ص . ن .
(٣) هنرى فلش ، العربية الفصحى ١٣٨ .

العربى فقط وإنما على طريقة التفكير ، فالعربية تلتزم دائما ذكر المراحل المختلفة لانتشار الأحداث وهى : البدء ، الاستمرار ، الانتهاء[1] .

ويذهب إلى أن العرب لم يكونوا يعيشون خارج الزمن وإنما يعرفون كيف يضعون عباراتهم فى نطاقه ولابد من تمييز طريقتهم فى ذلك ، فإذا كان الفعل قد خصص للتعبير عن الصورة فإن الزمن ينبع من الجملة ، وقد عُبر عنه استطرادا بوساطة العناصر المختلفة فى الجملة ، ماخلا الفعل ، وذلك دون نظام ثابت ، وبالتالى دون تماسك ، ومع ذلك فإنَّ الزمن قد عبر عنه على أرحب مجالاته بلاشك : الحاضر ، والماضى ، والمستقبل ، دون لجوءٍ إلى المبالغة فى الدقة ، كما هى الحال فى الفرنسية .

فالمستقبل : يعبر عنه فى غير التام (يفعل) بزوائد فعلية ، وهى السين وسوف ، أو بظرف زمان أو مفعول فيه ، أو بوساطة « لا » النافية حين يسجل النفى حلا (وجهته المستقبل) والحاضر أو الحال : ويدل عليه غير التام « يَفْعَل » حين تنعدم الإشارة إلى المستقبل ، فحين لايرد فى الجملة شىء يدخل فكرة المستقبل ، ينحصر غير التام تلقائيا وبالضرورة فى نطاق الحال . ولهذا ترجمنا الفعل « يَقْتُل » بمعنى الحال خلال تحليلنا للتصريف .

والماضى : فالحدث المنتهى من الوجهة النفسية أدنى إلى أن يعتبر تاما ، فالمعنى قد تحقق حين أفاد التام (زمن الحكاية) ، ولهذا ترجمنا « قَتَلَ » فى التحليل السابق بمعنى المضى . بيد أننا لانستطيع القول من أجل ذلك بأن « قتل » قد صارت « زمنا » ، لأن قيمة الصورة يمكن

---

(١) هنرى فلش — العربية الفصحى ١٣٨ .

وحدها أن توجد فيها من ناحية ، كما يمكن من ناحية أخرى — فى القصص — أن توجد إلى جانب القيمة الزمنية « لزمن الحكاية» قيمة للصورة متفاوتة الوضوح وليس من النادر أن يشعر بها المرء دون التباس .

على أنه من الواضح أن الزمن « الماضى » ينتج من الجملة ، عندما يراد التعبير عن « غير التام » فى الماضى . واللغة العربية تفصل بين العنصرين : الزمن والصورة ، وتعبر عن الزمن بوسائل مختلفة)[1] .

* * *

بيّنا فيما مضى نظرية الزمن عند النحاة العرب ثم مآخذ الباحثين المحدثين عليها ثم بعض المحاولات لوضع أساس لدراسة الزمن ، كل ذلك بإيجاز لأننا لسنا بصدد دراسة الزمن دراسة متكاملة ولادراسته دراسة مفصلة وحسبنا أن نبين ماقدمه النحاة العرب فى قضية الزمن فى الجملة الشرطية خاصة .

يرجع النحاة إلى الصورة الأساسية للجملة الشرطية وهى الصورة :
(إنْ + فعل مضارع + فاعل + فعل مضارع + فاعل) .
يجعلونها معيارا لغيرها من الجمل ، ويجعلونها مصدرا لمعرفة القواعد .
والزمن فى هذه الصورة هو المستقبل فى الجملة : (إنْ يَخْرُجْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرٌو) .

يرون أن زمن هذه الأفعال هو الاستقبال ، وذلك (لأن الشرط لايقع إلا على فعل لم يقع)[2] ، بل إنه (لايجوز أن تكون « إنْ » تخلو من الفعل المستقبل لأن الجزاء لايكون إلا بالمستقبل)[3] .

---

(١) هنرى فلش ، العربية الفصحى ١٣٨ — ١٣٩ — ١٤٠ .
(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٠ .
(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٩ .

ولكن النحاة يواجهون بصور للجملة الشرطية تختلف عن الصورة الأساسية ، وأكثر هذه الصور مخالفة للصورة الأساسية هى :

(إنْ + فعل ماضى + فاعل + فعل ماضى + فاعل)

فكيف يوفقون بين القول بأن الشرط لايقع إلا على فعل لم يقع وبين هذه الأفعال الماضية أى الأفعال التى وقعت ، وقد حاول النحاة حل هذا الإشكال بالقول بأن اللفظ ماض والمعنى مستقبل ، يقول الخليل : (إنَّما يقع ما بعدها من الماضى فى معنى المستقبل) [١] فالأفعال من حيث المعنى مضارعة ولذا فهى فى محل جزم وإنْ لم يظهر عليها الإعراب ، يقول المبرد :

(وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية فى الجزاء على معنى المستقبلة ،لأن الشرط لايقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة وإنْ لم يتبين فيها الإعراب) [٢] .

ويحاول المبرد أن يجد علة لتغير الأفعال من المضى إلى الاستقبال فقال : (فإن قال قائل فكيف أزالت الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنَّما هى لما مضى فى الأصل ؟

قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعانى ، ألا ترى أنك تقول : زَيْدٌ يَذْهَبُ يا فتى فيكون لغير الماضى . فإنْ قلت : لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ كان بـ « لم » نفيا لما مضى ، وصار معناه : لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ أَمْس ، واستحال لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ غداً) [٣] .

---

(١) ذكر ذلك ابن السراج فى قول نسبه إلى سيبويه انظر أصول النحو ٢/١٩٩ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢/٥٠ .

(٣) م . ن . ص . ن .

وصورة أخرى تثير إشكالا عند النحاة ، وذلك نحو :

(إن كُنْتَ زُرْتَنِى أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ اليَوْم)

فرغم أنَّ كان كما يقول الفراء (إنما خلقت للماضى إلا فى الجزاء فإنَّها تصلح للمستقبل) [١] ، رغم ذلك نجدها فى هذه الجملة ماضية اللفظ والمعنى وهذا هو الإشكال الذى طرحه المبرد وحاول حله ، قال :

(مما يسأل عنه فى هذا الباب قولك : إنْ كُنْتَ زُرْتَنِى أَمس أَكْرَمْتُكَ اليَوْم ، فقد صار مابعد « إنْ » يقع فى معنى الماضى فيقال للسائل عن هذا : ليس هذا من قبل « إنْ » ولكن لقوة كان . وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تقلب « إنْ » فتقول « إنْ كُنْتَ أَعْطَيْتَنِى فَسَوفَ أُكَافِيك ، فَلا يكون ذلك إلا ماضيا ، كقول الله عزَّ وجلَّ : « إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه » والدليل على أنه كما قلت ، وأنَّ هذا لقوة « كان » أنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد « إنْ » غير « كان » إلا ومعناه الاستقبال لاتقول : إنْ جِئْتَنِى أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ اليَوم) [٢] .

وانبرى ابن السراج يرد قول المبرد فقال :

(وهذا الذى قاله أبو العباس ـ رحمه الله ـ لست أقوله ، ولايجوز أن تكون « إنْ » تخلو من الفعل المستقبل لأنَّ الجزاء لايكون إلابالمستقبل وهذا الذى قال عندى نقض لأصول الكلام . فالتأويل عندى لقوله : إنْ كُنْتَ زُرْتَنِى أَمْسِ أَكْرَمْتُك اليوم ، إنْ تَكُنْ كُنْتَ مِمَّن زَارَنِى أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ اليوم : وإنْ كُنْتَ زُرْتَنِى أَمْسِ زُرْتُكَ اليَوْم ، فدلت « كُنْتَ » على « تَكُنْ » وكذلك قوله عز وجل : « إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ١/١٨٠ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢/١٩٩ .

عَلِمْتَه » [المائدة ١١٦] أى إنْ أَكُنْ كُنْتُ أو : إنْ أَقُلْ كُنْتُ قُلْتُه ، أو أُقِرّ بهذا الكلام ، وقد حكى عن المازنى مايقارب هذا ، ورأينا فى كتاب أبى العباس بخطه موقعا عند الجواب فى هذه المسألة ينظر فيه ، وأحسبه ترك هذا القول)[١] .

وبهذا يحافظ ابن السراج على القاعدة النحوية دون أن يحفل بما لتقديره من أثر على تغير المعنى .

ويعيد الرضى لنا أفكار المبرد مرة أخرى بعد أنْ ينظمها ، فهو يذهب إلى أنَّ الأغلب فى « إنْ » أن يكون فعل الشرط فيها مستقبلا من حيث المعنى ، ولكن إنْ أُريد معنى المضى جعل الفعل لفظ « كان » مثال ذلك الآية (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦] والآية (إنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف ٢٦][٢] .

ويذهب إلى أن هذا خاص بـ « كان » لأن فائدتها فى الكلام هو الزمن الماضى فقط فهى تدل على الزمن الماضى ومطلق الحدوث ، فمعنى كان زيد قائما : فى الزمن الماضى زيد قائم . وفى هذه الحالة لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص « كان » دون سائر الأفعال الناقصة فصار مثلا تدل على الانتقال الذى لم يدل خبره عليه[٣] .

ويؤيد الرضى المبرد فى قوله بأن « كان » للشرط فى الماضى ، ويستدل بالآية التى كانت موضع خلاف المبرد وابن السراج وهى (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة : ١١٦] ، ويقول إنَّ قول ابن السراج

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٩ — ٢٠٠ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٤ .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

فاسد لأن الحكاية تجرى يوم القيامة وكون عيسى قائلا ذلك أوغير قائل إنَّما هو فى الدنيا ، ودليل آخر هو جواز مثل : (إنْ كُنْتَ أَعْطَيْتَنِى أَمْسِ فَسَوْفَ أُكَافِئُك اليوَم)[١] .

وتكلم الرضى على قضية مهمة وهى استعمالات « إنْ » فى الماضى ، فذهب إلى أنَّها على ثلاثة أوجه :

(١) أن يُجوِّز المتكلم وقوع (الجزاء) وعدم وقوعه مثل الآية (إنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف ٢٦] .

(٢) أن يقطع بعدم وقوعه فى الماضى وتستخدم لهذه الوظيفة « لو » ، ومثال استخدام « إنْ » : الآية : (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦] .

(٣) أن يقطع بوجوده نحو : زَيْدٌ وإنْ كَانَ غَنِيًّا لكنَّه بَخِيل[٢] .

ويقول الرضى فى موضع آخر إنَّ « كان » إذا كانت (فعل شرط) فهى تأتى لأمرين :

أحدهما : فرض الوقوع فى الماضى نحو :

(إنْ كُنْتُ قُلْتُه فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦]

(إنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدقَتْ) [يوسف ٢٦] .

والثانى : الأمر المتحقق الوقوع نحو :

زَيْدٌ وإنْ كَانَ غَنِيًّا إلَّا أنَّه بَخِيل .

أما غير « كان » من الأفعال الماضية فقد يستخدم فى متحقق الوقوع

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٥ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /١٠٩ .

غير أنه قليل بالنسبة لاستخدام «كان» [١] .

ونأتى الآن إلى مناقشة قيمة عقدها ابن القيم [٢] فى كتابه (بدائع الفوائد) ناقش بها المقولة النحوية التى تذهب إلى أن الزمن فى الجملة الشرطية لابد أن يكون فى المستقبل ، قال ابن القيم :

(المشهور أن الشرط والجزاء لايتعلقان إلا بالمستقبل فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى كقولك إن مت على الإسلام دخلت الجنة ثم للنحاة فيه تقديران :

أحدهما : أنَّ الفعل ذو تغير فى اللفظ وكان الأصل إنْ تَمُتْ مُسْلماً تَدْخُلْ الجَنَّة فغير لفظ المضارع إلى الماضى تنزيلا له منزلة المحقق .

والثانى : أنه ذو تغير فى المعنى وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال وبقى لفظه على حاله .

والتقدير الأول أفقه فى العربية لموافقته تصرف العرب فى إقامتها الماضى مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن نحو «أَتَى أَمْرُ اللهِ» [النحل ١] ، «وَنُفِخَ فِى الصُّورِ» [الكهف ٩٩] ونظائره .

فإذا تقرر ذلك فى الفعل المجرد فليفهم مثله المقارن لأداة الشرط وأيضا فإن تغيير الألفاظ أسهل عليهم من تغيير المعانى لأنهم يتلاعبون بالألفاظ مع محافظتهم على المعنى وأيضاً فإنهم إذا أعربوا الشرط أتوا

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢/٢٦٤ .

(٢) يرجع الفضل فى تنبهنا إلى جهود ابن القيم النحوية إلى طاهر سليمان حموده الذى كتب كتاباً عن ابن القيم هو : ابن قيم الجوزية : جهوده فى الدرس اللغوى (دار الجامعات المصرية/الإسكندرية ١٩٧٦م) ص ١٣١ — ١٤٦ .

بأداته ثم اتبعوها فعله يتلوه الجزاء ، فإذا أتوا بالأداة جاءوا بعدها بالفعل ، وكان حقه أن يكون مستقبلا لفظا ومعنى فعدلوا عن لفظ المستقبل إلى الماضى لِمَا ذكرنا فعدلوا عن صيغة إلى صيغة وعلى التقدير الثانى كأنهم وضعوا فعل الشرط بالجزاء أولا ماضيين ثم أدخلوا عليهما الأداة فانقلبا مستقبلين والترتيب والقصد يأبى ذلك فتأمله) [١] .

ثم ناقش ابن القيم القضية الخلافية التى كانت بين المبرد وابن السراج ، وقد دارت على دلالة «كان» الزمنية ، وأبرز مثال على ذلك الآية (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦] ذكر ابن القيم أن الأداة دخلت على ماضى اللفظ ، وأنه من حيث المعنى ماضٍ قطعا ، لأن عيسى إما أن يكون قال ذلك بعد رفعه إلى السماء أو حكاية قوله يوم القيامة ، وعلى الحالين فزمن الفعلين فى الجملة ماض ، وقد أخطأ من فهم أن القول وقع فى الدنيا قبل الرفع وأول الآية على ذلك بإن أَكُنْ أَقُولُ هذا فإنَّكَ تَعْلَمُه ، فهذا تحريف للآية لأن هذا الجواب جاء بعد سؤال الله له عن ذلك والله لم يسأله وهو بين قومه وهم لم يتخذوه وأمه إلهين إلا بعد رفعه ، فلا يجوز تحريف الآية انتصارا لقاعدة نحوية ، أما مذهب ابن السراج القاضى بتأويلها كالآتى : إنْ ثَبَتَ [٢] فى المُسْتَقْبَلِ أَنِّى قُلْتُه فِى الْمَاضِى يَثْبُتْ أَنَّكَ عَلِمْتَه ، وكل شىء تقرر فى الماضى كان ثبوته فى المستقبل ، وهذا القول ضعيف ولا يدل عليه اللفظ [٣] .

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١/٤٤ — ٤٥ .

(٢) هكذا فى النص ولعل صحتها (يثبت) .

(٣) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١/٤٥ .

ثم يضرب أمثلة يبين بها فساد مقولة النحويين يقول ابن القيم :

(وليت شعرى مايصنعون بقول النبى صلى الله عليه وسلم : « إنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِى اللهَ وَتُوبِى إليه » هل يقول عاقل إنَّ الشرط هنا مستقبل ؟ ! أما التأويل الأول فمنتف هنا قطعا ، وأما الثانى فلايخفى وجه التعسف فيه وأنَّه لم يقصد أنه يثبت فى المستقبل أنك أذنبت فى الماضى فتوبى ولا قصد هذا المعنى وإنَّما المقصود المراد ما دل عليه الكلام إنْ كَانَ صَدَرَ مِنْكِ ذَنْبٌ فيما مَضَى فَاسْتَقْبِليه بالتوبة . لم يرد إلا هذا الكلام) (١) .

ثم يقدم ابن القيم تصوره الخاص للقضية ، يقول : (وإذا ظهر فساد الجوابين (٢) فالصواب أن يقال : جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقا محضا غير متضمن جوابا لسائل هل كان كذا ولا يتضمن لنفى قول من قال قد كان كذا فهذا يقتضى الاستقبال وتارة يكون مقصودة ومضمنة جواب سائل هل وقع كذا أو رد قوله قد وقع كذا فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا لا لفظا ولا معنى بل لايصح فيه الاستقبال بحال كمن يقول لرجل هل اعتقت عبدك ؟ فيقول إنْ كُنْتُ قَدْ أَعْتَقْتُه فَقَدْ أَعْتَقَه الله فما للاستقبال هنا معنًى قط وكذلك إذا قلته لمن قال صحبت فلانا فيقول إنْ كُنْتَ صَحِبْتَه فَقَدْ أَصَبْتَ بِصُحْبَتِه خَيْراً . وكذلك إذا قلت لفلان كذا وهو معلم أنه علم بقوله له فيقول : إنْ كُنْتُ قُلْتُه فَقَدْ عَلِمْتَه .

فقد عرفت أن هذه المواضع كلها مواضع ماض لفظا ومعنى ليطابق

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١ / ٤٥ .

(٢) يقصد بالجوابين القول بتغير اللفظ أو بتغير المعنى .

السؤال الجواب ، ويصح التعليق الخبرى لا الوعدى ، فالتعليق الوعدى يستلزم الاستقبال وأما التعليق الخبرى فلا يستلزمه .

ومن هذا الباب قوله تعالى « إنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكَاذِبين وإنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهو مِن الصَّادِقين » [يوسف ٢٦] ، وتقول إنْ كَانَتْ البَيِّنَةُ شَهِدَتْ بِكَذَا وَكَذَا فَقَدْ صَدَقَتْ) (١) .

وهكذا رأينا ابن القيم من خلال ما نقلناه وما اقتبسناه من أقواله قد دلَّل على فساد المقولة النحوية ، وكيف لم يلهه ما شجر بين المبرد وابن السراج من خلاف عن تبين الخطأ فى قولهما معا ، ثم كيف خرج إلينا بنظرية جديدة قسَّم بها التعليق فى الجملة الشرطية إلى نوعين ، تعليق وعدى وتعليق خبرى ثم بيَّن أن التعليق الوعدى لابد لزمنه أن يكون مستقبلا ، أما التعليق الخبرى فلا يجب أن يكون زمنه مستقبلا بل ماضيا .

* * *

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١ /٤٥ — ٤٦ .

البابُ الثالث

تركيبُ الجملةِ الشرطيَّة

الباب الثالث

تركيب الجملة الشرطية

بعد دراسة عناصر الجملة الشرطية فى الباب السابق يأتى هذا الباب ليدرس فى أربعة فصول علاقة هذه العناصر بعضها ببعض فى حالة التركيب ، أى دراسة لجملة من القضايا التركيبية وماقد يتولد عنها من قضايا أُخرى ، وهذه القضايا هى : الربط ، والرتبة ، والحذف ، وأجوبة التراكيب الإنشائية . ونقصد بالربط ماتحتاجه الجملة الشرطية من ربط ركنيها : الشرطى والجوابى . ونقصد بالرتبة المواضع التى يأخذها كل عنصر من عناصر الجملة فيها بالنسبة للعناصر الأُخرى وما يترتب على ذلك من اختلاف لهذا الموضع فى أنماط أخرى . أما الحذف فيتناول مايتعرض له التركيب فى التطبيق من ألوان لحذف بعض عناصره ، أما دراسة أجوبة التراكيب الإنشائية فهى دراسة لتراكيب قد تكون متولدة فى نمط من أنماطها عن حذف بعض عناصر الجملة الشرطية .

الفصل الأول

الرّبط

تشمل دراسة الربط دراسة مسائل الربط ودراسة الشروط التى يجب توفرها فى جملة الشرط وجملة جواب الشرط . والنحاة متفقون جميعا على ترابط أجزاء الجملة ، حتى اشتهر تشبيه الجملة الشرطية بالمبتدأ والخبر . وربما شبهت بشكل تفصيلى باسم موصول – مبتدأ – وخبره فالاسم الموصول يقابل الأداة والصلة تقابل جملة الشرط ، والخبر يقابل جملة جواب الشرط .

اسم موصول	أداة	صلة	جملة الشرط	خبـر	جملة الجواب
	إنْ		يَدْخُلْ زَيْـدٌ		يَجِدْ عَمْراً
الذى		يَدْخُلُ		يَجِدُ عَمْراً	

ويتحقق هذا الربط بثلاث وسائل :

(١) الجزم .

(٢) الفـاء .

(٣) إذا .

الربط بالجزم :

نبه إلى ذلك الجرجانى بقوله : (كما أنَّ الجواب إذا وجد مجزوما

علم أنه تابع للشرط ، وغير منقطع عنه فلم يفتقر إلى الفاء) [١] وقال فى موضع آخر : (فينبغى أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لايقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده أو اسما) [٢] ويقول أبو حيان : (ولو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان أحدهما بجزمه والأخرى بالفاءِ ورفعه لكان قولا) [٣] .

الربط بالفاء :

يكاد يجمع النحاة على متابعة سيبويه فى قوله الذى يذهب فيه إلى (أنه لايكون جواب الجزاءِ إلا بالفعل أو بالفاء) [٤] .

ويظهر للوهلة الأُولى أنَّ هذا النص يهدم ماقلناه عن الصورة الأَساسية للجملة الشرطية هدما – ولو جزئيا على الأَقل – ذلك أن سيبويه يطرح أمامنا إمكانيتين للجواب : الفعل أو الفاء . ولكن يمكن القول – وهذا ليس محاولة لرأب صدع ما – أنَّ هذا النص لايهدم ما ذهبنا إليه ؛ ذلك أن سيبويه لايقصد باستعماله الأَداة «أو» مطلق التخيير ، فثمة

---

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٤ .

(٢) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٢ .

(٣) أبو حيان ، الارتشاف ٨١٠ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٣ ، وانظر : الفراء ، معانى القرآن ١ /٤٧٥ – ٤٧٦ ، المبرد ، المقتضب ٢ /٤٩ ، ٧٢ ، ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٤ ، النحاس ، إعراب القرآن ٢٦٦ ، الفارسى ، الإيضاح ٣٢٠ ، الزبيدى ، الواضح ٩ – ٩٦ ، ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ٢٥٤ – ٢٥٥ ، الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٠ ، ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /٢ ، الشلوبينى ، التوطئة ١٤٧ ، المرادى ، الجنى الدانى ٦٦ .

ترتيب ما ، فالفعل إمكانية أولى والفاء إمكانية ثانية . ويمكن تأييد فهمنا هذا بنص آخر يتحدث فيه عن الربط بـ « إذا » : (وسألت الخليل عن قوله جل وعز : « وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُون » [الروم ٣٦] فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول . وهذا هاهنا فى موضع قنطوا ، كما كان الجواب بالفاء فى موضع الفعل) [١] .

نتيجة ذلك كله أنَّ هنالك ثلاثة إمكانيات للجواب : الفعل ، الفاء ، إذا .

ونجد تأصيل هذه المسألة عند المبرد أكثر وضوحا فيقول فى موضع : (ولا تكون المجازاة إلا بفعل ، لأن الجزاء إنما يقع بالفعل أو بالفاء لأن معنى الفعل فيها) [٢] . ويقول فى موضع آخر : (فالأصل الفعل والفاء داخلة عليه) [٣] ، وذلك (لأنها تؤدى معناه ، لأنها لاتقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجو د) [٤] . وسنعود لتفصيل القضايا المتعلقة بها .

الربط بـ « إذا » :

وفى « إذا » خلاف بين النحاة فالخليل وسيبويه ومن تابعهما يعتبرون الربط بإذا كالربط بالفاء [٥] . ولكن هناك من يقول بأنَّ

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٤ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٤٩ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٢ /٥٩ .

(٤) م . ن . ص ن .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٤ ، تابعه الفراء ، معانى القرآن ١ /٤٥٩ ، المبرد ، المقتضب ٣ /١٧٨ ، الفارسى ، الإيضاح ٣٢٠ ، الزبيدى ،=

الفاء تكون مقدرة قبل « إذا » كما فى الآية (...... إذا هُمْ يَقْنَطُون) ، رد الجرجانى القول بهذا دون أن يبين من صاحبه [١] ، ثم نجد الرأى بعد ذلك منسوبا إلى الأخفش عند أبى حيان [٢] . ولكن ما نجده عند الأخفش نفسه فى معانى القرآن مناقض لما نسب إليه حيث يقول : (فقوله : « إِذَا هُمْ يَقْنَطُون » ، هو الجواب . لأن « إذا » معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء) [٣] .

والأرجح أن يكون ابن السراج هو الذى يذهب ذلك المذهب ، ولم نجده يقول ذلك صراحة . ولكنا نفهم ذلك فهما غامضا من قوله : (فلابد لشرط الجزاء من جواب ، والجواب يكون على ضربين : بالفعل ويكون بالفاء) [٤] . ويقول فى موضع آخر : (وقد كنت عرفتك أن جميع جواب الجزاء لايكون إلا بالفعل أو بالفاء ، وحكى الخليل أنَّ « إذا » تكون جوابا بمنزلة الفاء ، لأنها فى معناها) [٥] .

=الواضح ٩٦ ، ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ /٢٥٦ ، الهروى ، الأزهية ٢١٢ ، القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ /١٧٩ ، الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٢ — ١٠٤٣ ، ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ٢ /٢٦٣ ، ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٨ ، العكبرى ، التبيان ٢ /١٠٤١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /٣ ، الشلوبينى ، التوطئة ١٤٧ ، الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٢ ، المالقى ، رصف المبانى ٦٢ ، أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ ، المرادى ، الجنى الدانى ٣٧٥ ، السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٠ .

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٣ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ .

(٣) الأخفش ، معانى القرآن ٢٩١ .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٤ .

(٥) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٦ .

ويذكر ابن الخشاب أن الجواب بـ « إذا » أقل استعمالا من الجواب « بالفاء » ، ومن أجل هذا أهمل كثير من النحويين ذكرها فى أجوبة الشرط [1] .

ويقول ابن الحاجب إنَّ « إذا » تربط الجواب إذا كان جملة اسمية [2] . واشترط الرضى [3] ، والمالقى [4] من بعده أن لا تكون طلبية . واشترط أبو حيان :

(١) أنْ لا تكون طلبية نحو : إنْ عَصَى زَيد إذا ويْلٌ لَه * .

(٢) أنْ لايدخل عليها أداة نفى نحو : إنْ قَامَ زَيْدٌ إذا مَا عَمْرٌو قَائِمٌ * .

(٣) أنْ لا تدخل «إنَّ» عليها نحو : إنْ قَامَ زَيْدٌ إذا إنَّ عَمْراً قَائِمٌ * [5] .

وزاد المرادى شرطا رابعا وهو أن تكون الجملة بعد « إذا » جملة اسمية [6] . والحقيقة أنه ليس شرطا جديدا ، فقد ذكر من قبل ، وأبو حيان ذكر الشروط السابقة على أنها الشروط المطلوب تحقيقها فى الجملة الاسمية التى تلى « إذا » ، فاسمية الجملة شرط مضمن .

---

(١) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٩ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢/٢٦٥ .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) المالقى ، رصف المبانى ٦٢ .

(*) الجمل المنجمة تعتبر جملا غير صحيحة نحويا .

(٥) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ .

(٦) المرادى ، الجنى الدانى ٣٧٥ .

وفى الجمع بين « الفاء » و« إذا » خلاف . فالخليل يرى أنه (لو كان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا ، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها . فصارت إذا ها هنا جوابا كما صارت الفاء جوابا) [1] .

وتابعه أكثر النحاة . وممن خالفه الزيادى فهو يرى أنه يجمع بين الفاء و«إذا» [2] . وقد رد ذلك ابن جنى بأنه يستغنى بما فى « إذا » من معنى الإتباع عن الفاء واستدل بالآية (إِذَا هُمْ يَقْنَطُون) [3] . وعند الجرجانى لو جمع بينهما لكان كالجمع بين فاء وفاء وهذا لايجوز [4] . ويقول أبو حيان إنه لايجوز الجمع بين الفاء و«إذا» فى (الشرط) ، وإن كان ذلك جائزاً فى غيره [5] . ويعلل السيوطى لعدم جواز اجتماعهما بأنه لايجمع المعوض مع العوض . فـ « إذا » عنده عوض من الفاء [6] .

ويعلل السيرافى فى استخدام « إذا » فى موضع الفاء بتشبيهها بـ«إذا» التى للمفاجأة (لأن الشرط يؤدى إلى الجواب ، فكأنه هجم عليه وأثاره وكذلك طريق المفاجأة ألا ترى أنك إذا قلت أصابتهم سيئة فإذا هم يقنطون كانت مفاجأة) [7] .

وعند ابن جنى هى « إذا » المفاجأة وذلك (لِمَا فيها من المعنى المطابق

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٤ .

(٢) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١/٢٦٤ .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٤ .

(٥) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ .

(٦) السيوطى ، همع الهوامع ٢/٦٠ .

(٧) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣/٢٣١ .

للجواب وذلك أن معناها المفاجأة . ولابد هناك من عملين ، كما لابد للشرط وجوابه من فعلين ، حتّى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما حادثة عنهما) [1] .

قضايا متعلقة بالفاء :

ثمة قضايا كثيرة يثيرها النحاة حول هذه الفاء ، من ذلك نوع الفاء أهى عاطفة أم غير عاطفة ، ومن ذلك متى تكون واقعة فى جواب الشرط ، كما يتناولون بالدرس حذف الفاء ، والجمل التى يجب أن تربط بالفاء . وسوف نجمل الكلام على هذه القضايا فيما يلى إن شاء الله.

نوع الفاء :

الوظيفة الأساسية للفاء عند النحاة هى « العطف » ؛ ولكنها إذا استخدمت فى ربط جواب الشرط فإنها تنسلخ من تلك الوظيفة الأساسية متخذة دلالة وظيفية جديدة .

ولقد بدأ التنبه إلى هذه القضية على نحو غامض عند سيبويه فهو لم يسم لنا هذه الفاء تسمية جديدة وإنما اكتفى بإخراج أدوات عطف أخرى من مشاركة الفاء استخدامها الجديد ، فيذهب إلى أنه لا يجوز استخدام « الواو » أو « ثم » بدلا من « الفاء » ؛ لأنها لا تصلح فى الجواب فى هذا الموضع ، أى فى الربط الشرطى [2] .

يحق لنا إذن أن نفهم أن دلالة الفاء هنا ليست العطف .

واختلفت بعد ذلك التسميات التى تطلق على الفاء .

من هذه التسميات « فاء الابتداء » يقول الأخفش : (والفاء إذا

(١) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ /٢٥٦ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٣ .

كانت جواب المجازاة ، كان ما بعدها أبداً مبتدأ ، وتلك فاء الابتداء لا فاء العطف ، ألا ترى أنك تقول : إنْ تَأْتِنِى فَأَمْرُكَ عِنْدِى عَلَى مَا تُحِب . فلو كانت هذه فاء العطف لم يجز السكوت حتّى تجيء لما بعد « إنْ » بجواب) [1] .

أما عند ابن السراج فمعناها (الإتباع) ، فهى غير عاطفة ولذا (لا يجوز الجواب بالواو) [2] . يقول ابن السراج : (وإذا دخلت الفاء فى جواب الجزاء فهى غير عاطفة ، إلا أنَّ معناها الذاتى [3] يخصها ، تفارقه ، إنها تتبع مابعدها ماقبلها فى كل موضع) [4] .

وقد أوضح ابن جنى مفهوم الإتباع بقوله : (الثانى ، وهو الذى يكون فيه الفاء للإتباع دون العطف ، إلا أنّ الثانى ليس مدخلا فى إعراب الأول ، ولا مشاركا له فى الموضع ، وذلك فى كل مكان يكون فيه الأول علة للآخر . ويكون فيه الآخر مسببا عن الأول ، فمن ذلك جواب الشرط فى نحو قولك إنْ تُحْسِنْ إلَىَّ فَاللهُ مُجَازِيك ، فهذه هنا للإتباع مجردة من معنى العطف ، ألا ترى أنَّ الذى قبل الفاء من الفعل مجزوم ، وليس بعد الفاء شيء يجوز أن يدخله الجزم ، وإنما بعدها جملة مركبة من اسمين مبتدأ وخبر ، وكذلك قولك : إنْ تَقُمْ فَأَنَا قَائِمٌ مَعَكَ ، وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أنَّ الجزاء سبيله أنْ يقع ثانى الشرط ، وليس فى جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء) [5] . وعند الجرجانى أيضا تأتى الفاء (لإتباع الشيء

(١) الأخفش ، معانى القرآن ٤٦ .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٥ .
(٣) هكذا ولعل صحتها « الذى » .
(٤) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩١ .
(٥) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ /٢٥٤ .

الشيء) [١] ، ويطلق ابن الخشاب على وظيفة الفاء « التعقيب » : (وهو كون الثانى عقب الأول أى بعده بلا مهلة) [٢] ، وأخذ الرضى عنه ذلك [٣] . ويطلق الرضى عليها مصطلح (علامة الجزاء) [٤] . أما معناها عند المرادى فهو الربط يقول : (وأما الفاء الجوابية فمعناها الربط ، وتلازمها السببية ، قال بعضهم والترتيب أيضا) [٥] . وهو يلخص بطريقته المعانى السابقة (فالسببية) هى (الإتباع) و(الترتيب) هو (التعقيب) .

ومهما يكن من أمر فوظيفتها الظاهرة هى « الربط » .

لماذا يربط بالفاء ؟ :

يذهب السيرافى إلى أنَّ الذى أحوج إلى الربط بالفاء أنَّ أصل الجواب أنْ يكون فعلا مستقبلا و« إنْ » هى التى تربط فعل الشرط وفعل جواب الشرط ثم عرض أنْ ينوب عن الجواب الابتداء والخبر و«إنْ» لا تعمل فيهما ، لذا أُتى بحرف يقع بعده الابتداء والخبر ، واختيرت « الفاء» دون « الواو» و«ثم» لأَن حق الجواب أنْ يكون عقيب (الشرط) [٦] .

ونجد تفصيل هذه القضية عند ابن جنى فيبدأ بالسؤال : (وما كانت الحاجة إلى الفاء فى جواب الشرط ؟) [٧] ، ويجيب على السؤال :

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٠ ، وهى للإتباع عند ابن يعيش فى شرح المفصل ٨ /٩٥ .

(٢) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٧ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٢ .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٥) المرادى ، الجنى الدانى ٦٦ .

(٦) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٣٠ .

(٧) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ /٢٥٤ .

(إنما دخلت الفاء فى جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر ، أو الكلام الذى يجوز أن يبتدأ به ، فالجملة فى نحو قولك : إنْ تُحْسِنْ إلَىَّ فَاللهُ يُكَافِئُك . لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره) [١] . ثم يحاول ابن جنى تفصيل فكرته ، فيقول إنَّ (الشرط) و (الجزاء) لايصحان إلا بالأَفعال ، لأَنه إنما يقصد وقوع فعل بوقوع فعل غيره [٢] . وقبل أنْ نمضى معه نحب أنْ نسجل ملاحظتين إحداهما أن هذه الفكرة تنسجم مع ملاحظته عدم قابلية الجواب المربوط بالفاء للجزم ، وملاحظة ثانية هى ظهور ما قلناه من تناسى النحاة أحيانا أَنَّهم يتعاملون مع جمل لا أفعال وهذا من شأنه أنْ يسبب إرباكاً فى الفهم والأَحكام .

يقول ابن جنى بعد ذلك إن هذا المعنى الذى يعقد بوقوع الأَفعال لايوجد فى الأَسماء ولا فى (الحروف) [٣] . (فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره ، لأَن أوله فعل ، وآخره اسمان ، والأَسماء لايعادل بها الأَفعال ، أَدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله ، لامعنى للعطف فيه ، فلم يجدوا هذا المعنى إلا فى الفاء وحدها) [٤] .

ثم يضرب أمثلة على الجمل التى يجوز الابتداء بها ، ولذا تربط بالفاء : (ومن ذلك قولك : إنْ يَقُمْ فَاضْرِبْه . فالجملة التى هى اضربْه : جملة أمرية ، وكذلك إنْ يَقْعُدْ فَلَا تَضْرِبْه ، فقولك لَاتَضْرِبْه جملة

(١) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٥٤ .

(٢) م. ن ، ص . ن .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ /٢٥٤ — ٢٥٥ .

نهيية ، وكل واحدة منهما يجوز أن يبتدأ بها فتقول : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَلَا تَضْرِبْ عَمْراً) [1] .

ويعقب على ذلك بقوله : (فلمّا كان الابتداء بها مما يصح وقوعه فى الكلام ، احتاجوا إلى الفاء ، ليدلوا على أنّ مثالى الأمر والنهى بعدها ليسا على مايعهد فى الكلام من وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما ، ومن هنا أيضا احتاجوا إلى الفاء فى جواب الشرط مع الابتداء والخبر ، لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولا غير مرتبط بما قبله) [2] . وبيّن أن طبيعة جواب الشرط أنه لايجوز الابتداء به (ويزيد ما ذكرته لك وضوحا من أنّ جواب الشرط سبيله ألّا يجوز الابتداء به أنّك لو قلت مبتدئا :فَاللهُ يُكَافِئُكَ لم يجز ، كما لايجوز أن تبتدىءفتقول :فَزَيْدٌ جَالِسٌ ، وكذلك لايجوز أن تبتدىء أيضا فتقول : فَاضْرِبْ زَيْداً ، ولا فَلَا تَضْرِبْ مُحَمَّداً ، لأن الفاء حكمها أن تأتى رابطة مابعدها بما قبلها ، فإذا استؤنفت مبتدأة فقد انتقض شرطها . وهذا كله غير جائز أنْ يبتدأ به ، كما أن الفعل المجزوم لايجوز الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه . ألا تراك لاتقول مبتدئا : أَقُمْ ، على حد قولك : إنْ تَقُمْ أَقُمْ ، فهذا كله يؤكد لك أنّ جواب الشرط سبيله أن يكون كلاما لايحسن الابتداء به) [3] .

لقد حدد ابن جنى بما تحته خط فى الاقتباس السابق المعيار الذى يحدد الجمل التى توصل بالفاء . وهذا المعيار هو « الابتداء » . وليس

(١) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ /٢٥٥ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ /٢٥٥ — ٢٥٦ .

هذا المعيار جديدا كل الجدة فقد وجدنا أُصوله عند الخليل وسيبويه فيما ننقله الآن (سأَلته عن قوله : إنْ تَأْتِنِى أَنَا كَرِيمٌ . فقال : لايكون هذا إلا أنْ يضطر شاعر ، من قبل أن كريم يكون كلاما مبتدأ ، والفاء وإذا لايكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء . وقد قاله الشاعر مضطرا) [1] . هذا الكلام على إجماله — شيئا ما — هو الأَصل الذى بنى عليه ابن جنى معياره بشىء من التفصيل .

استطاع ابن جنى بهذا المعيار أن يحدد لنا ثلاث جمل يجب ربطها بالفاء هى :

(١) جملة اسمية (مبتدأ وخبر) .

(٢) جملة أمرية .

(٣) جملة نهيية .

ويأتى بعد ذلك الجرجانى ليأتى بمعيار آخر هو معيار « الجزم » يقول : (وإنما جاء الجواب بالفاء حيث لم يقدر على الجزم فقيل : إنْ تأتنى فأَنت مكرم لأن قولك : أنت مكرم ، ليس مما ينجزم إذْ هو جملة من الاسم ، والأسماء لاتجزم . فلما أُريد أن تجعل هذه الجملة جزاءً أُتى بالفاء فقيل : إن تَأْتِنِى فَأَنْتَ مُكْرَم ، ليدل الفاء على هذه الجملة بالشرط من حيث أنّ الفاء تأتى لإتباع الشىء الشىء ، ولا تكون فى ابتداء الكلام) [2] . ويقول فى موضع آخر (فينبغى أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لايقدر فيه على الجزم فعلا كان مابعده أو اسما .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٤ .

(٢) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٠ .

فالاسم نحو ما تقدم من قولك : إنْ تَأتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ ، والفعل نحو قولك : إنْ تَلْقَ زَيْدًا فَأَكْرِمْه ، وذلك أن « أكرمه » أمر موقوف فلا يمكن جزمه إذ الساكن لايقدر على إسكانه . وكذا إذا قلت : إنْ يَلْقَ زَيْدٌ عَمْراً فَلْيُكْرِمْه ، لأجل أنَّ الفعل قد انجزم بلام الأمر فلا تقدر على جزمه بإنْ ، إذْ لا يجتمع عاملان على لفظ واحد فى حال واحدة)[١] .

ومعيار الجزم هذا مستفاد أساسا من ملاحظة ابن جنى التى ذكرناها آنفا وهى أن ما بعد الفاء غير قابل للجزم[٢] . وجاء الجرجانى فعمق ذلك .

ويتابع ابن الخشاب ابن جنى حيث يتخذ من « الابتداء » عله لدخول الفاء[٣] .

ويردد ابن يعيش كل ماقاله ابن جنى ويزيده بسطا[٤] ولا يتخذ الشلوبينى معياراً محدداً وإنما يكتفى برصد الجمل التى تربط بالفاء ، وتأتى الفاء مع الجمل الآتية[٥] :

(١) الجملة الاسمية ، طلبية نحو :

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ .

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَهَلْ عَمْرٌو قَائِمٌ .

---

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٤٢ .

(٢) انظر ص ٢٨٥ .

(٣) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٧ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨ /٩٥ ، ٩ /٢ .

(٥) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٧ — ١٤٨ .

غير طلبية نحو :

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو قَائِمٌ .

(٢) الجملة الفعلية الطلبية نحو :

(فَإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِى) [مريم ٢٦] .

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَهَلْ قَامَ عَمْرٌ .

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَلَا تَقُمْ إلَيْه .

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَغَفَرَ اللهُ لَه .

(٣) مع الفعل المقرون بحرفى التنفيس نحو :

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَسَوْفَ يَقُومُ عَمْرٌو .

(٤) مع الفعل المقرون بحرف مما ينفيه نحو :

إنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَلَنْ يَقُومَ عَمْرٌو .

(٥) مع الماضى لفظا ومعنى ولابد من (قد) نحو :

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَقَدْ قَامَ عَمْرٌو أَمْسِ .

ويصل ابن عصفور إلى مزيد من الجمل التى تربط بالفاء يجملها فيما يلى :

(١) جملة اسمية .

(٢) جملة فعلية (أمر ، نهى ، دعاء ، استفهام) .

(٣) فعل دخلت عليه (قد ، السين ، سوف ، ما ، أنْ) .

ونشهد عند ابن مالك مولد معيار جديد وهو أنْ الفاء تدخل على الجواب الذى لايصلح أنْ يكون شرطا . يقول فى الألفية :

(واقرن بفـا حتما جوابا لوجعل ... شرطا لإنْ أوغيرها ، لم ينجعل)[١]

---

(١) شرح ابن عقيل (بعناية النجار) ٢ /٣١٦ .

وأخذه الرضى عنه واشتهر المعيار فيما بعد حتى لقد غودرت المعايير السابقة يقول الرضى :

(إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا فلاحاجة إلى رابط بينه وبين الشرط لأنَّ بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وإنْ لم يصلح له فلابد من رابط بينهما وأولى الأشياء به الفاء) [1] .

ويطلق الرضى على الفاء (علامة الجزاء) [2] . وتبلغ الجمل المربوطة بالفاء عند الرضى غايتها من التعدد نجملها فيما يلى [3] :

(١) جمل طلبية : أمر ، نهى ، استفهام ، التمنى ، العرض ، التحضيض ، الدعاء ، النداء .

(٢) إنشائية ، نعم وبئس ، كل ماتضمن معنى إنشاء المدح والذم . عسى ، فعل التعجب ، القسم .

(٣) جملة اسمية ، مصدرة بحرف مثل : « لا » ، « إنَّ » ، غير مصدره بحرف .

(٤) الفعلية المصدرة بحرف غير (لا ، لم فى المضارع) وهى :

- الماضى المصدر بقد ظاهراً أو مقدرا .
- الماضى المصدر بـ « ما » أوْ « لا » .
- المضارع المصدر بـ « لن » ، و « سوف » ، والسين ، و« ما » .

ويعقب على ذلك بقوله : (هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطا

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٢ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٣) م. ن ، ص ن .

فلا تقع أيضا جزاء إلا مع علامة الجزاء) [1] .

وتابع أبو حيان ابن مالك فى معياره ، وزاد على ما جاء به الرضى من الجمل الطلبية ، الشرطية نحو : إنْ تَأتِنِى فَإنْ تُحَدِّثْنِى أُكْرِمْكَ .

والمصدرة برب نحو : فَإنْ أُمْسِ مَكْرُوباً فَيَارُبَّ بَهْمَةٍ [2] ، ويمكن إدخالها فى النداء .

وتابعه أيضا المرادى ، وإن يكن أخذ مادته عن أبى حيان [3] .

وتابعه أيضا السيوطى دون جديد [4] ، والسيوطى يلخص ما وجد عند أبى حيان أيضا .

نلاحظ بوضوح أنَّ المعايير التى طرحت فى سبيل تحديد الجمل المربوطة بالفاء وهى : (الابتداء) ، و(الجزم) و(الصلاحية للشرط) كل هذه المعايير تعتمد على الناحية الشكلية من الجمل المربوطة أى تتعلق بالمبنى فقط ولكنها لاتتعمق ذلك إلى محاولة الربط بين دخول (الفاء) ودلالات معينة لا يمكن الوصول إليها بدون الفاء ، ويمكن أن نلمح اختلاف الدلالات من هذين المثالين الآتيين :

(١) إنْ خَرَجَ زَيْدٌ خَرَجَ عَمْرٌو .

(٢) إنْ خَرَجَ زَيْدٌ فَقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو .

---

(١) الرضى . شرح الكافية ٢ /٢٦٣ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ .

(٣) المرادى . الجنى الدانى ٦٧ . ويتضح أخذه من أبى حيان من الشواهد المشتركة .

(٤) السيوطى . همع الهوامع ٢ /٦٠ .

فى المثال الأول نجد أنَّ ثمة ارتباطاً بين خروج كل من زيد وعمرو، حيث يكون خروج عمرو مترتبا على خروج زيد وكأنه نتيجة عنه لما بينهما من تلازم مفروض . ثم إنَّه لابد من الترتيب فى الحدوث حيث يكون خروج زيد أولًا ثم خروج عمرو ثانياً .

وفى المثال الثانى يكون خروج عمرو قبل خروج زيد . والهدف هو التعليل لخروج زيد ، وبيان أن هذا ليس أمراً غريبا . وتحتمل الجملة أيضا معنى آخر وهو نتيجة التلازم بين الحدثين فيكون المعنى أنه إنْ تحقق خروج زيد فمن تحصيل الحاصل خروج عمرو ، ويكون خروج عمرو قبل خروج زيد ، ولابد فى هذه الحالة من الاعتماد على السياق لتحديد أيٍّ من الدلالتين يعبر عنها الشكل المذكور .

* * *

ذُكرت فى السابق الحالات التى يجب اقتران الفاء معها وبقيت حالة تعتبر عند النحاة متعادلة ، بمعنى أنه يجوز اتصال الفاء معها وعدمه . وهى الحالة التى تكون فيها جملة الجواب ذات فعل مضارع مجرد أو مصدر بلا ، وتعليل ذلك كما نجده عند الرضى أن الفعل فى هذه الحالة كان صالحا للاستقبال قبل أداة الشرط فلا تأثير لها عليه ظاهراً ، فإن جئ بالفاء أو تركت فالفعل دال على الاستقبال [1] .

ويمكن القول إن وضع القضية على هذا النحو إنما هو جمود عند الأشكال . فليس المهم هو جواز دخول الفاء وتركها وإنما المهم هو دلالة ذلك ، أما الناحية الشكلية فهى لاتقدم علما حقيقيا . فنحن بصدد إمكانين من إمكانات التعبير : إمكان بالفاء وإمكان بدون الفاء ، ولابد أنَّ لكل من الإمكانين وظيفته الخاصة فى التعبير اللغوى الذى لايجعل

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٣ .

مجالا للقول بجواز دخول الفاء وإنما بوجوب دخولها لأداء تلك الوظيفة الخاصة .

إن الوقوف عند الأشكال يهدم الحقيقة القائلة إن زيادة المبنى من زياد المعنى ، وثمة – بلا ريب – تضافر شديد بين المبنى والمعنى يستحيل معه الفصل بينهما .

ونتيجة للجمود عند الشكل نجد أنهم – رغم اتفاقهم على أن الفعل المضارع بعد الفاء مرفوع – يختلفون فى تفسير ذلك ، ونشأت هذه القضية الخلافية من السؤال الآتى : مادام الفعل المضارع قابلًا للجزم فما الحاجة إلى الفاء ؟

فسر سيبويه ذلك بافتراض وجود مبتدأ يكون هذا الفعل المرفوع خبرا له [1] . ونجد عند الرضى ذكرا لهذا الخلاف ، حيث يقول : (وقال « وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْه » [المائدة ٩٥] مذهب سيبويه تقدير المبتدأ فى الأخير ليكون جملة اسمية فى التقدير .

وقال المبرد : لاحاجة إليه . وقال ابن جعفر مذهب سيبويه أقيس إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا أنه خبر مبتدأ لم يدخل عليه الفاء . وعلى ماذكرنا من تعليل دخول الفاء فى مثبت المضارع [2] يسقط هذا التوجيه المذكور للأقيسة وإن ثبت نحو قولك : إنْ غِبْتَ فَيَمُوتُ زَيْدٌ ، لم يكن لمذهب سيبويه وجه إذ لايمكن فى مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن ولا يجوز إلا بعد أنْ المخففة قياسا وبعد إنَّ وأخواتها للضرورة) [3] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٩ .

(٢) أوردنا الرأى فى ص ٢٩٢ ، وانظر شرح الكافية ٢ /٢٦٣ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٣ .

ولقد حاولنا جاهدين البحث عن الرأى المنسوب إلى المبرد فلم نجده فى (المقتضب) ولا (الكامل) ، ولا فى (الانتصار لابن ولَّاد) .

ولم نصادف فى المصادر التى اعتمد عليها هذا البحث أحدا أورد هذه القضية الخلافية غير الرضى .

حذف الفاء وتقديرها :

ترد نصوص وأمثلة تخرج عن القواعد المقررة ، حيث أنها مما يجب دخول الفاء عليها ، ومع هذا جاءت بدون الفاء ، ومن أجل أن تستقيم لهم القواعد أخذوا يلوون بأعناق النصوص لتنطبق على القاعدة .

وسوف نضرب أمثلة على ذلك :

أولا : إنْ تَأْتِنِى أَنَا كَرِيم .

يسأل سيبويه الخليل عن هذا المثال ، فيحصره الخليل فى مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر [١] . وفى موضع آخر يقول: (قالوا فى اضطرار : إنْ تَأْتِنِى أنا صاحِبُك ، يريد معنى الفاء ، فشبهه ببعض ما يجوز فى الكلام حذفه وأنت تعنيه) [٢] .

ولنا ملاحظتان على هذه القضية ، الملاحظة الأولى أن حصرها فى مستوى معين من الاستخدام هو أمر فيه شئ من التحكم لأنه لابد من الاستناد فى ذلك إلى استقراء ، ولم يقدم الخليل أو سيبويه ما ينبئ عن ذلك . والملاحظة الثانية هى إهمال الملابسات التى تجعل من الفاء موجودة مرة وغير موجودة مرة أخرى ، من هذه الملابسات النبر .

فى الحالة : إنْ تأتنى أنا صاحبك .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٨ .

يمكننا أن نوقع النبر على (أنا) وبهذه يكون المعنى :

إنْ تَأْتِنِى تَجِدْنِى مستعدا .

وفى الحالة الثانية : إنْ تَاتِنِى فَأَنَا صَاحِبُك .

بدون نبر (أنا) يمكن أن يكون المعنى على النحو التالى :

إنْ تَأْتِنِى فَلَيْسَ غريباً لأَنَّنِى صَاحِبُك .

مر بنا أن الخليل جعل حذف الفاء فى مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر ، أما سيبويه فهو لايتابعه فى ذلك وقد تبين ذلك من النص الذى نقلناه آنفا [١] . ويدل على هذا نقد المبرد له كما ننقله من الانتصار :

(ومن ذلك قوله فى باب « أى » : وتقول « أيُّها تَشاءُ لك » على معنى قولك : الذى تشاء لك . قال : وإنْ شئت قلت : « أيَها تَشَأْ لك» فتضمر الفاء [٢] .

قال محمد : وهذا خطأ وإنما يجوز فى الشعر على ضعف كما ذكر فى باب الجزاء وهو قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا   وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

على أن الأصمعى ذكر أَنَّ البيت مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمنُ يَشْكُرُهُ وهذا فى الشعر كما وصفت لك أيضا من الضعف) [٣] .

وقد رد ابن ولَّاد على هذا النقد مبينا فكرة سيبويه ولا يعنينا هنا إيراد ذلك [٤] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٢/٣٩٨ .

(٣) ابن ولاد ، الانتصار ١٦٦ .

(٤) ابن ولاد ، الانتصار ١٦٦ — ١٦٧ .

وقد التبس الأمر على المبرد فتوهم أن سيبويه قد ناقض نفسه بما رواه عن الخليل من قصر حذف الفاء على الشعر [1] ، والحقيقة أن سيبويه لا تناقض عنده فالرأى للخليل وليس له ، وقد وقع أبو حيان فى وهم أيضا حيث فهم أنَّ سيبويه لايجيز حذف الفاء من الجملة الاسمية إلا فى الشعر ، بينما نسب إلى المبرد إجازته حذفها فى الكلام [2] ، وما اقتبسناه من كتاب (الانتصار) يرد هذا القول .

ويقول أبو حيان فى الموضع نفسه (وفى محفوظى قديما أنَّ المبرد منع من حذف الفاء فى الضرورة ، وأنه زعم فى البيت الذى استدل به على جواز حذف الفاء وهو قوله : —

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

أن الرواية : فَالرَّحْمٰنُ يَشْكُرُه) [3]

ونسب ابن هشام هذه الفكرة للمبرد أيضا [4] ، ونقل السيوطى عن أبى حيان ما نسبه إلى سيبويه وكذلك ما نسبه إلى المبرد من منع حذف الفاء [5] .

ولكننا نجد فى المقتضب مايخالف هذا القول المنسوب إلى المبرد ، فهو يخرج الشواهد التى يقول سيبويه أنها على التقديم والتأخير بتقدير الفاء [6] ، ومعنى ذلك أنه لايمنع حذف الفاء فى الشعر .

---

(١) انظر ، ابن ولاد ، الانتصار ١٧٣ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ .

(٣) م. ن ، ص ن .

(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ /١٧٨ .

(٥) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٠ .

(٦) المبرد ، المقتضب ، ٢ /٧٠ — ٧١ — ٧٢ .

ثانيا : استشهد سيبويه على حذف الفاء فى الشعر بما يلى :

(١) مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ [1]

(٢) بَنِى ثُعَلٍ لَاتَنْكَعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا

بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمُ [2]

استشهد الفراء [3] والمبرد [4] بالبيت الأول على إضمار الفاء ، وقال المبرد إنه لا اختلاف بين النحويين فى أنه على إرادة الفاء ، لأن التقديم لايصلح [5] .

ثالثا : استشهد سيبويه بأبيات على أنها على التقديم والتأخير ، وهى :

(١) وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

يَقُولُ لَاغَائِبٌ مَالِى وَلَا حَرِمُ [6]

(٢) يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ [7]

(٣) هَٰذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ [8]

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٥ .

(٢) م. ن. ، ص ن.

(٣) الفراء ، معانى القرآن ١ /٤٧٧ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٢ /٧٢ .

(٥) المبرد ، المقتضب ٢ /٧٣ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٦ .

(٧) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦٧ .

(٨) م. ن. ، ص ن .

(٤) وإنّي متى أشرفْ على الجانبِ الذي
به أنتِ مِنْ بيْنِ الجوانبِ ناظِرُ [١]

(٥) فقلْتُ تحمّلْ فوقَ طوقِكَ إنَّها
مُطبَّعةٌ مَنْ يأتِها لايَضِيرُهَا [٢]

استشهد المبرد بالأبيات (١)، (٢)، (٤)، (٥) وهو يخرِّج هذه الشواهد على تقدير الفاء [٣]. ويقول إنَّ البصريين يقولون إنَّه على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقدير [٤].

رابعا: يخرج الخليل وسيبويه التركيب الآتى على التقديم والتأخير: (إنْ تأتِنِى لأفْعَلَنَّ) [٥]. وخالفهما المبرد وقال بتقدير الفاء حيث يقول: (ولكن القول عندى أنْ يكون الكلام – إذا لم يجز فى موضع الجواب – مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء فكأنَّك قدرته وأنت تريد الفاء) [٦].

ونلاحظ أنّ جملة الخلاف بين سيبويه والمبرد إنما هى فى تفسير الظاهرة، وقضية التفسير ليست قضية خطيرة إذ كان همهما تفسير مايقع فى الشواهد من الأشعار وغيرها من مخالفات. ولكن الخطورة تنجم من التحول فى القضية من التفسير إلى المعيارية، أى جعل هذه

(١) سيبويه، الكتاب ٣/٦٨.
(٢) سيبويه، الكتاب ٣/٧٠.
(٣) المبرد، المقتضب ٢/٧٠ – ٧١ – ٧٢.
(٤) المبرد، المقتضب ٢/٧٢.
(٥) سيبويه، الكتاب ٣/٦٥، وانظر تعليق السيرافى فى هامش (الكتاب) رقم (٤) من الصفحة نفسها.
(٦) المبرد، المقتضب ٢/٦٩.

الشواهد أساسا لبناء قاعدة ماوهى حذف الفاء حتى وإن حصرت فى مستوى معين من الشعر. وينبغى فى دراسة مثل هذه الشواهد أن تدرس فى السياق الذى وردت فيه غير منفكة عن الملابسات التى جعلت الشاعر يتنكب ماتنكب من المخالفة فقد يكون لذلك قيمة تعبيرية معينة تحسب للشاعر وتكون خاصة بلغته هو وحده. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه ينبغى إعادة النظر فى القاعدة الموضوعة لاتصال الفاء. فاتصال الفاء وعدم اتصالها إنما هو قضية دلالية قبل أن تكون قضية شكلية.

* * *

وقبل أن نغادر هذه القضية نقول إنَّ الالتفات إلى الشكلية خلق بعض الاضطراب فى فهم بعض التراكيب من ذلك مايتحدث عنه ابن جنى فى قوله: (تقول العرب: خرجت فإذا زيد.

واختلف العلماء فى هذا الفاء: فذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة وذهب أبو اسحاق الزيادى إلى أنها دخلت على حد دخولها فى جواب الشرط وذهب مبرمان إلى أنَّها عاطفة) [١].

ورد ابن جنى قول الزيادى بأن التركيب ليس فيه (معنى شرط ولا جزاء) [٢].

(١) ابن جنى، سر صناعة الإعراب ١/٢٦٢.
(٢) ابن جنى، سر صناعة الإعراب ١/٢٦٤.

الفصل الثانى
الرتبة

تتخذ الكلمات فى الصورة الأساسية للجملة الشرطية ترتيبا معينا هو الآتى :

الأداة أولا ، يليها فعل الشرط فالفاعل ، ففعل الجواب فالفاعل . هذا من حيث النظرية ، أما من حيث التطبيق فقد صادف النحويون كثيرا من النصوص تجور عن هذا النظام . فعالجوا ذلك بوسيلتين : التقدير ، والحذف ، وبهذا يعود النص إلى حظيرة القاعدة .

يتمثل ذلك الجور الذى ذكرناه فى صور من تقديم بعض أجزاء الجملة ، مثل تقديم الفاعل فى جملة الشرط على الفعل وتقديمه فى جملة الجواب على الفعل أيضا ، وتقديم المفعول فى جملة الجواب على جملة الجواب أوعلى الجملة الشرطية ، ومن ذلك أيضا أنْ تفقد الأداة صدارتها فيسبقها (الجواب) .

وقد ألح النحاة على حكمين مهمين هما : وجوب صدارة الأداة ، ووجوب أن يليها الفعل ، وهذان الحكمان مستنتجان من الصورة الأساسية للجملة الشرطية وينبنى على تخلف أحدهما جملة من قضايا التقديم والتأخير . يتعلق بصدارة الأداة مناقشة تقديم المفعول عليها ، وتقديم الجواب . ويتعلق بولاية الفعل بها تقدم الاسم على فعل الشرط . وهناك ألوان من التقديم لاترتبط بهذين الحكمين ، وفيما يلى تفصيل للحكمين وما يتعلق بهما وبيان لألوان التقديم المختلفة .

١ — صدارة الأداة :

يقصد بالصدارة أن الكلمة التى فى أول الجملة يجب أن تحتفظ بهذه الأولية ، (فلايجوز أن يتقدم مابعدها على ماقبلها) [١] ، فى الجملة الشرطية الآتية مثلا :

إنْ تَضْرِبْ زَيْداً أَضْرِبْ عَمْراً

لايجوز : عَمْراً إنْ تَضْرِبْ زَيْداً أَضْرِبْ .

وتبنى على « الصدارة » كثير من الأحكام حول الجملة الشرطية عند سيبويه ومن تابعه ، ولكنها تفقد أهميتها عند آخرين .

ولا نجد عند سيبويه استخداما لمصطلح « الصدارة » ولا مايقابله ، ولكنه بدون شك عرف القضية ، ودرسها دراسة عملية . وأقصد بالدراسة العملية ، الدراسة من خلال الأمثلة ، وذلك بمراقبة الاسم المقدم على الأداة ، يقول سيبويه :

(ومما لايكون فى الاستفهام إلا رفعا قولك : أَعَبْدُ اللهِ إنْ تَرَهُ تَضْرِبْه . وكذلك إنْ طرحت الهاء مع قبحه فقلت : أَعَبْدُ الله إنْ تَرَ تَضْرِبْ ، فليس للآخر سبيل على الاسم ، لأنه مجزوم ، وهو جواب الفعل الأول ، وليس للفعل الأول سبيل ، لأنه مع إنْ بمنزلة قولك : أَعَبْدُ الله حِينَ يَأتِينِى أَضْرِبْ فليس لعبد الله فى يأتينى حظ ، لأنه بمنزلة قولك : أَعَبْدُ الله يومَ الجمعة أَضربُ ، ومثل ذلك : زَيْدٌ حينَ أَضْربُ يَأتِينِى لأن المعتمد على زيد آخر الكلام وهو يأتينى . وكذلك إذا قلت : زيداً إذا أتانى أَضْربُ ، وإنما هو بمنزلة حين) [٢] .

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٤٣ ، وانظر ٢ /٢٣١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١ /١٣٢ — ١٣٣ .

نفهم من هذا النص أنَّ الاسم المقدم على أداة الشرط التى بعدها فعلان مجزومان يجب أن يكون مرفوعا ، وذلك لأنه مبتدأ وبهذا تكون الجملة الشرطية مستقلة وليس الاسم جزءً منها ، وبهذا تكون الأداة متصدرة .

وحذا المبرد حذو سيبويه من حيث ضرب الأمثلة يقول : (ولو قلت : آتى مَنْ أتانِى ، للزمك أن يكون منصوبا بالفعل الذى قبلها . وهذا لايكون ، لأن الجزاء منفصل كالاستفهام) [١] .

ولعله يعنى بالانفصال الاستئناف وبهذا يكون للأداة التصدر .

ونجد بعدهما ابن السراج يصرح بصدارة « إنْ » وغيرها من أدوات الشرط ، فهو يقول : (ولكن لايجوز أنْ تقدم « تضرب » على « أى » لأن هذه الأسماء إذا كانت جزاء أو استفهاما فلها صدور الكلام ، كما كان للحروف التى وقعت مواقعها ، فكذلك مَن وما إذا قلت : مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ ، ومَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ) [٢] . وتحدث عن « إنْ » فى موضع آخر وهو الحروف التى تكون صدور الكلام فقال : (ومن ذلك « إنْ » التى للجزاء لاتكون إلا صدرا ولابد من شرط وجواب ، فالجزاءُ مشبه بالمبتدأ والخبر إذ كان لايستغنى أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بالجميع ، فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها لايجوز أن تقول : « زيداً إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ») [٣] .

وقال الجرجانى فى المقتصد فى معرض حديثه عن بعض الأدوات : (وتلزمها صدر الكلام فإما أن تكون مبتدأة فى المعنى واللفظ ، وإما أن

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٨ .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٥ .
(٣) ابن السراج ، الأصول فى النحو ٢ /٢٤٥ .

تكون مبتدأ فى اللفظ دون المعنى فالمبتدأ فى المعنى واللفظ قولك : مَنْ يُكْرِمْنِى أُكْرِمْه ، ومَنْ يَخْرُجْ أَخْرُجْ مَعَه ، ومَا يُعْجِبْنِى آخُذْه . فهذه الأسماء مرفوعة بالابتداء ، لأجل أن الفاعل لايتقدم على الفعل) [١]

ويعلل فى موضع آخر لعدم جواز تقديم معمول فعل الشرط بقوله : (لأن الجزاء بمنزلة الاستفهام فى أن له صدر الكلام وبينهما من المناسبة ما لايخفى) [٢] .

ويقول الأنبارى فى البيان : (والشرط لايعمل فيه ما قبله لأن الشرط صدر الكلام كالاستفهام) [٣] وقال بذلك ابن يعيش أيضا [٤] . وذكر ابن عصفور أدوات الشرط فى أدوات الصدور [٥] . وذكر ابن مالك أن (لأداة الشرط صدر الكلام) [٦] .

وعلل الرضى لعدم جواز تقدم معمول فعل الشرط عند البصريين على أداة الشرط بقوله : (وعله ذلك كله أن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام) [٧] .

وذكر أبو حيان أنَّ مذهب البصريين هو أنَّ أداة الشرط لها صدر الكلام [٨] .

---

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٥٢ — ١٠٥٣ .
(٢) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٤ .
(٣) الأنبارى ، البيان ١ /٢٤٦ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٧٩ .
(٥) ابن عصفور ، المقرب ١ /٨٨ .
(٦) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٨ .
(٧) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٦ والتعليل هناك مفصل .
(٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

وكرر ذلك السيوطى أيضا [١] .

فالبصريون إذن يرون وجوب تصدر الأداة وهم كما قلنا يبنون عليها أحكامهم ، أو يجعلونها علة لهذه الأحكام .

ولكن الكوفيين لايذهبون مذهبهم ، ففى الجملة :
(زيداً إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) .

يجيز الكسائى أن يكون (زيداً) منصوبا بالفعل الأول وأجاز هو والفراء أن يكون منصوبا بالفعل الثانى [٢] .

وينبنى على قضية الصدارة قضيتان خلافيتان ذكرنا إحداهما وهى تقديم معمول فعل الشرط ، والثانية تقديم الجواب ، وسوف نناقش ذلك فى الصفحات التالية إن شاء الله .

تقديم الجواب :

ترتبط هذه القضية بالحالة التى ذكرناها آنفا وهى حالة تقديم مفعول الجملة الجوابية ، فكلا التقديمين متعلقان بصدارة الأداة ، وقد ذكرنا أثناء دراسة قضية الصدارة أن تقديم الجواب قضية خلافية مبنية على قضية الصدارة . ذلك أن الجملة الشرطية قد ترد فى صور و تراكيب تخالف التركيب العام الذى يقضى بأن يبدأ التركيب بأداة ثم جملتين ، إذ قد تتوسط الأداة الجملة الشرطية حيث يسبقها كلام ويتلوها كلام وتتم بذلك جملة مفيدة ، وتدور الأفكار المطروحة فى هذا الصدد حول أمرين ، الأمر الأول هو الشروط المطلوبة لصحة

---

(١) السيوطى ، همع الهوامع ٢/٦١ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٤٥ .

هذا التركيب ، والثانى الخلاف على ماهية الكلام السابق على الأداة أهو جواب أو غير جواب .

يفرق سيبويه بالنسبة لأحكام تقديم الجواب بين مستويين ، مستوى الكلام ومستوى الشعر ، ففى الكلام يذهب إلى أن أداة الشرط إذا لم تعمل فإنه يتقدم الجواب ، يقول :

(وقبح فى الكلام أن تعمل إن أو شيءٌ من حروف الجزاء فى الأفعال حتى تجزمه فى اللفظ ثم لايكون لها جواب ينجزم بما قبله . ألا ترى أنك تقول : آتيك إنْ أَتَيْتَنِى ، ولا تقول آتِيكَ إنْ تَأتِنِى ، إلا فى شعر ، لأنك أخرت إنْ وما عملت فيه ولم تجعل لإنْ جوابا ينجزم بما قبله) [١] .

ويبدو أنَّ تقديم الجواب إذا لم تعمل «إنْ» أرجح عنده . لأنه يقول بعد ذلك : (وقد تقول : إنْ أَتَيْتَنِى آتِيك . أى آتِيكَ إنْ أَتَيْتَنِى .

قال زهير :

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَـةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِى وَلَاحَرِمُ) [٢]

وواضح أنَّ الأمر عند سيبويه إنما هو تخريج لهذا البيت وتفسير لورود (يقول) مرفوعة .

وفى الشعر إذا لم يكن فعل الجواب مجزوما وفعل الشرط مجزوم فإنَّ الجواب يقدم ، ولا يحسن وروده غير مقدم وإن يكن قد ورد فى الشعر ، يقول سيبويه :

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٦ .

(٢) م . ن، ص . ن .

(ولا يحسن إن تأتِنى آتِيكَ ، مِنْ قِبَلِ أنَّ إنْ هى العاملة وقد جاءَ فى الشعر ، قال جرير بن عبد الله البَجَلِىّ :

يا أقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أقْـرَعُ   إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

أى إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ) [1] .

وسيبويه يخرج البيت بتقدير التقديم كما فعل فى بيت زهير .

إذن يمكن القول إن الجواب يقدم فى الكلام إذا كان فعل الشرط ماضيا كما مر آنفا ، هذه هى الحالة العامة التى تشترك بها أدوات الشرط ، وثمة حالة خاصة بالأدوات : (مَنْ ، ما ، أى) ، حيث يكون فعل الشرط معها مضارعا مرفوعا ، يقول سيبويه :

(وتقول : آتِى مَنْ يأتِينِى ، وأقُولُ ماتَقُولُ ، وأُعْطِيكَ أيَّها تَشَاءُ . هذا وجه الكلام وأحسنه ، وذلك أنه قبيح أنْ تؤخر حرف الجزاء إذا جزم مابعده فلمَّا قبح ذلك حملوه على الذى) [2] .

أما غيرها من الأدوات مثل « مهما ، حيثما » فلا يجوز أن يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعا ، فلا يتقدم الجواب معها وفعل الشرط مضارع إلا مجزوما فى الشعر [3] . والسبب هو أن الأدوات « مَنْ ، ما ، أى » يكون الفعل لها صلة فيرفع ، بخلاف « مهما » ، « وحيثما » وغيرها ، (فهذه الحروف بمنزلة إنْ لايكون الفعل صلة لها) [4] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٦٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٧٠ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/٧١ .

(٤) م. ن ، ص . ن .

أما إذا ولى الأدوات « مَنْ ، ما ، أى » الفعل الماضى فإنه تنطبق عليه الحالتان الحالة العامة وهى تقديم الجواب لأن الأداة لم تعمل فى الفعل لأنه ماضى ، والحالة الخاصة وهى اعتبار الفعل صلة [1] .

ورغم أنه يمكن أن يكون المضارع بعدها مرفوعا فإنه كما يقول سيبويه :

(قد يجوز فى الشعر : آتِى مَنْ يَأتِنِى ، وقال الهذلى :

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها   مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِها لايَضِيرُها

هكذا أنشدَناه يونس ، كأنه قال : لايضيرُها مَنْ يَأتِها) [2] .

وهو بهذا يجعل القاعدة شاملة وهى تقديم الجواب إذا كانت أداة الشرط جازمة وذلك فى الشعر . وذكر سيبويه تخريجا آخر وهو إرادة الفاء فى الجواب [3] وبهذا لايكون ثمة موضع استشهاد .

ويقتصر المبرد بعد ذلك على إجازة تقديم الجواب إذا كان فعل الشرط ماضيا ، وهو يخالف سيبويه فى أشياء نذكرها فى حينها .

خصص المبرد بابا لدراسة القضية سماه (هذا باب مايجوز من تقديم جواب الجزاء عليه ومالايجوز إلا فى الشعر اضطرارا) [4] .

يقرر المبرد أنه (إذا كان الفعل ماضيا بعد حروف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب ، لأن « إنْ » لاتعمل فى لفظه شيئا ، وإنما هو فى موضع

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٧٠ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٧٠ — ٧١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/٧١ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٢/٦٨ .

الجزاء ، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء) [١] . ويقصد بحرف الجزاء هنا « إن » ، وقد ضرب على ذلك الأمثلة كما فى قوله :

(أما ما يجوز فى الكلام فنحو : آتيك إنْ أتَيْتَنى ، وأزورُكَ إنْ زُرْتَنِى . ويقول القائل أتُعْطِينى دِرْهَما ؟ فأقول : إنْ جاءَ زَيْدٌ وتقول : أَنْتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ) [٢] .

أما الأدوات الأُخرى فله رأى فيها حيث يمنع توسط الأدوات « مَن ، ما » ، يقول :

(فإن قلت : آتى مَن أتانِى ، وأصنعُ ماتَصْنَعُ - لم يكن هاهنا جزاء ، وذلك أن حروف الجزاء لايعمل فيها ما قبلها ولو قلت : آتى مَن أتانى ، للزمك أنْ يكون منصوبا بالفعل الذى قبلها . وهذا لايكون ، لأن الجزاء منفصل كالاستفهام) [٣] .

وهو بهذا يخالف سيبويه مستخدما الأمثلة نفسها التى استخدمها .

وسنورد نقد المبرد على سيبويه بعد قليل .

وقال عن الأدوات (الظروف) : (ولو قلت : آتيك متى أتَيْتَنى ، أو أقومُ أين قُمْتَ - على أنْ تجعلْ « متى » ، و« أين » ظرفين لما بعدهما - كان جيدا . وكانتا منقطعتين من الفعل الأول ، إلا أنَّك لما ذكرته سد مسد جواب الجزاء . فإنْ أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال ، لأن الجزاء لايعمل فيه ما قبله) [٤] .

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٨ .
(٢) م . ن ، ص ن .
(٣) م . ن ، ص . ن .
(٤) م . ن ، ص . ن .

وقد نقل لنا ابن السراج فى (الأُصول) عن المبرد ما يأخذه على سيبويه . فالمبرد يأخذ عليه أنه عامل أدوات الشرط معاملة واحدة ثم أورد المبرد نص سيبويه الذى يتناول القضية بما فى ذلك شواهد سيبويه ، التى أخذ ينتقد مذهبه فى تخريجها [١] ، حيث يقول :

(وأما قولهم : وإنْ أتاهُ خليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَة . تقول على القلب فهو محال وذلك كأنَّ [٢] الجواب حقه أنْ يكون بعد « إنْ » ، وفعلها الأول ، يعنى بالشيء موضعه ، إذا كان فى غير موضعه ، نحو ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ لأن حد الكلام أن يكون بعد زيد وهذا قد وقع فى موضعه من الجزاء) [٣] .

يخالف المبرد سيبويه فى تخريج الشواهد التى تكون فيها الأجوبة مما يخالف القاعدة ، فهو لايرتضى القول بأنَّ الجواب مؤخر والمراد به التقديم . (لأن الجواب فى موضعه فلا يجب أنْ يقدر لغيره) [٤]
ويرى المبرد (أنْ يكون الكلام - إذا لم يجز فى موضع الجواب - مبتدأً على معنى ما يقع بعد الفاء ، فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء) [٥] .

والمبرد بهذا يكون أكثر محافظة على النمط الأساسى للجملة الشرطية من سيبويه .

وانتقل المبرد إلى رد وجوه من التقديم ذكرها سيبويه ، يقول المبرد : (وأما ماذكره من « مَن ومتى » وسائر الحروف فإنه يستحيل

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٠٠ - ٢٠٣ .
(٢) هكذا فى النسخة المطبوعة ولعل صحتها (لأن) .
(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٠٣ .
(٤) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٩ .
(٥) م . ن ، ص ن .

فى الأسماء منها والظروف من وجوه التقديم ، والتأخير لأنك إذا قلت : آتى مَنْ أتانى وجب أن تكون « مَن » منصوبة بقولك : آتى ونحوه ، وحروف الجزاء لايعمل فيها ماقبلها ، فليس يجوز هذا إلا أن تريد بها معنى الذى و« متى » إذا قلت : آتيك متى أتيتنى فمتى للجزاء ، وهى ظرف « لأتيتنى » لأن حروف الجزاء لايعمل فيها ماقبلها ، ولكن الفعل الذى قبل متى قد أغنى عن الجواب) (١) .

وناقش الشواهد بعد ذلك حيث قال : (وإنما قوله « مَنْ يَأتِها » فمحال أنْ يرتفع «مَنْ » بقولك :لايضيرها ، ومن مبتدأ ، كما لا تقول : زَيْدٌ يَقومُ ، فترفعه « بيقوم » وكل ماكان مثله فهذا قياسه وهذه الأبيات التى أنشدت كلها لاتصلح إلا على إرادة الفاء فى الجواب . كقوله « اللهُ يَشْكُرُها » لايجوز إلا ذلك) (٢) .

وقد وفق ابن السيرافى إلى رد حجة المبرد التى يمنع بها تقدير التقديم فى الشاهد :

فَتَميلَ (٣) تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِها لايَضيرُها

فالمبرد يقول إنَّ تقدير تقديم (لايضيرها) يجعل من « مَنْ » فاعلاً للفعل ، بينما هى مبتدأ فى البيت ، يقول ابن السيرافى :

(والجواب عما قال أبو العباس أن التقدير فى « لايَضيرُها » أن يكون مقدما وفيه ضمير فاعل) (٤) .

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٠٣ — ٢٠٤ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /٢٠٤ .

(٣) هكذا وردت فى ديوان الهذليين ١ / ١٥٤ . أما فى كتاب سيبويه ٣ / ٧٠ فهى (فقلت) .

(٤) ابن السيرافى ، شرح أبيات سيبويه ٢ /١٨٢ .

وقرأنا بتوفيق ابن السيرافى لايعني موافقتنا سيبويه فيما يذهب إليه من تخريج .

وتتسع دائرة الخلاف ، فتكون بين البصريين والكوفيين حول هذا المقدم ، أهو جواب الشرط ؟ !

وخلاصة الخلاف أنَّ البصريين يعتبرون هذا الكلام المتقدم على الأداة سادا مسد الجواب وليس الجواب نفسه فالجواب عندهم لابد أن يلى الأداة وجملة الشرط ، أى يكون فى موضعه من الجملة الشرطية . أما الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ هذا الكلام الذى يرد قبل الأداة هو الجواب . وأن الأصل فى الجواب أن يكون مقدما .

ولقد نقل لنا هذا الخلاف ابن السراج فى كتابه « أُصول النحو» وهو يناقش رأيا نسبه إلى الفراء يقول ابن السراج : (والفراء يقول : إنَّ نية الجزاء على تقديم الفعل نحو قولك : أقومُ إنْ تَقُمْ ، وإنْ شرط للفعل) (١) .

ولم نجد فى (معانى القرآن) للفراء مايؤيد ذهاب الفراء هذا المذهب ، ويفهم من إعرابه للآيات أنه لايختلف فى القضية عن البصريين ، مثال ذلك الآتى :

(« فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أوسلما فى السماء فتأتيهم بآية » [الأنعام ٣٥] .

فافعل ، مضمرة ، بذلك جاء التفسير ، وذلك معناه . وإنما تفعله العرب فى كل موضع يعرف فيه معنى الجواب ، ألا ترى أنك تقول

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٥ .

للرجل : إنْ اسْتَطَعْتَ أنْ تَتَصَدّقَ ، إنْ رَأَيْتَ أَنْ تَقومَ مَعَنا ، بترك الجواب ، لمعرفتك بمعرفته به) (١) .

وينتقده ابن السراج مبينا المذهب الذى يذهب إليه هو وغيره من البصريين حيث يقول :

(وهذا الذى يذكره الفراء مخالف لمعنى الكلام ، وما يجب من ترتيبه وللاستعمال ، وذلك أن كل شيء يكون سببا لشيء أو علة له فينبغى أن تقدم فيه العلة على المعلول ، فإذا قلت : إن تَأتِنِى أُعْطِكَ دِرْهَماً ، فالإتيان سبب للعطية ، به يستوجبها ، فينبغى أن يتقدم ، وكذلك إذا قلت : إن تَعْصِ اللهَ تَدْخُلْ النَّارَ ، فالعصيان سبب لدخول النار فينبغى أنْ يتقدم ، فأما قولهم : أجيئك إنْ جئتنى ، وإنَّك إنْ تأتِنِى ، فالذى عندنا ، أن هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم) (٢) .

ثم يبين ابن السراج أن للتركيب الذى تكون الأداة فيه متوسطة استخدامين ، يقول :

(وإنما يستعمل هذا على جهتين : إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير ، وإما أن يذكر الجزاء بغير شرط ولانية فيه ، فيقول ، أجيئك فيعدك بذلك على كل حال ثم يبدو له ألايجيئك بسبب فيقول : إنْ جِئْتنى ، ويستغنى عن الجواب بما قدم ، فيشبه الاستثناء) (٣) .

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ١/٣٣١ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢/١٩٥ — ١٩٦ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢/١٩٦ .

وهذه ملاحظة ذكية أرجو أن نستفيد منها فيما بعد ونحن نعلق على هذه القضية .

ولا نجد بعد ذلك شيئا جديداً فكل من ذكر القضية يضعها فى إطارها الذى وضعت فيه من قبل (١) .

إنَّ الخلاف الذى دار بين البصريين والكوفيين فى حال توسط الأداة حول ماهية الكلام السابق عليها ليس خلافا حول تركيب واحد . وإنما هو خلاف ناتج عن اختلاف فى التركيب موضوع الجدل، فيبدو أن كل مدرسة تتحدث عن تركيب يختلف عن التركيب الذى تتحدث عنه المدرسة الأخرى .

التركيب الذى يدور كلام البصريين عليه هو تركيب الجملة الشرطية الجزائية ، مثال ذلك :

إنْ يَدْرُسْ زَيْدٌ يَنْجَحْ

---

(١) انظر : القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢/٣٩٦ (وحكم الجواب أن يكون بعد الشرط) . الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٥ (لأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط) . ابن يعيش ، شرح المفصل ٩/٧ (لأن الجزاء لا يتقدم على ماذكرنا ، فإن رفعت وقلت آتيك إن أتيتنى جاز ولم يكن ما تقدم جوابا وإنما هو كلام مستقل عقب بالشرط) ، ابن مالك ، التسهيل ٢٣٨ (فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه ، وليس إياه ، خلافا للكوفيين، والمبرد ، وأبى زيد) ، وقد تبين من آراء المبرد التى عرضناها أنه يعتبره سادا مسد الجواب وليس الجواب نفسه . الرضى ، شرح الكافية ٢/٢٥٦ — ٢٥٨ وفيه تركيز على الخلاف بين الكوفيين والبصريين على نحو ما فى الإنصاف للأنبارى ٢/٦٢٣ ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ وفيه ذكر لبعض الآراء الفرعية ، وأخذ عنه السيوطى فى همع الهوامع ٢/٦١ — ٦٢ .

إذا نظرنا إلى هذه الجملة وجدناها مركبة من عبارتين :

ـ إنْ يَدْرُسْ زَيْدٌ (عبارة شرطية)

ـ يَنْجَحْ (عبارة جوابية)

ولا تعبر إحداهما عن معنى كامل فى حالة انفرادها .

أما التركيب الذى يدور كلام الكوفيين عليه فهو الذى سبق أن أشار إليه ابن السراج وقد نقلنا نص ذلك فى الصفحات الماضية [1] . ولكن ابن السراج لم يتنبه إلى أنّ هذا تركيب جديد وإنما اعتبر ماقبل الأداة كلاماً تاماً والأداة ومابعدها كلاما مؤلفا من جملة شرطية حذف جوابها . وليس الأمر كذلك وهو ماسيتبين فى الآتى :

سَيَحْضُر زَيْدٌ إنْ يُدْرِكْ الْقِطار

هذه الجملة مركبة من : جملة خبرية بسيطة + عبارة شرطية ، والفرق بين هذا التركيب ، والتركيب السابق هو أنه فى التركيب الأول لا يمكن الاستغناء عن جزء من مكونات الجملة ، أما فى التركيب الثانى فيمكن الاستغناء عن العبارة الشرطية ، وتبقى الجملة الخبرية البسيطة ذات فائدة ، ولكنها تكون قد فقدت المعنى الذى تؤديه العبارة الشرطية ، وفرق آخر بين التركيبين أن الجزء الثانى وهو العبارة الجزائية فى التركيب الأول تكون جزاءً لتحقق الحدث المشروط فى العبارة الأولى ، أما فى التركيب الثانى فليس الجزء الأول جزاءً للعبارة الشرطية ، وإنما يكون الجزءُ الثانى وهو العبارة الشرطية قيداً على الجزء الأول ، ولا حاجة لهذه العبارة الشرطية إلى عبارة جزائية ، لأن الكلام قد تم بها ، وليس للجزاء مكان فى الجملة من حيث المعنى .

(١) انظر ص ٣١٢.

ننتهى من هذا إلى أن ثمة نمطين هما :

النمط الأول : الجملة الشرطية الجزائية :

أداة شرط + جملة فعلية بسيطة + جملة فعلية بسيطة

النمط الثانى : الجملة الخبرية المشروطة :

جملة خبرية + أداة شرط + جملة فعلية بسيطة

ولكن النمط الأول قد يلتبس بالنمط الثانى فى بعض الأحوال ، وذلك حينما يقتضى سياق ما تقديم العبارة الجوابية على العبارة الشرطية ، وبهذا يصبح مشابها من حيث ترتيب أجزائه للنمط الثانى وقد قصره ابن السراج كما مر بنا على ضرورة الشعر [1] .

ولعل قصره على الشعر لأن الشعر محكوم بطريقة معينة للإلقاء أو الإنشاد تتيح هذه الطريقة قيماً صوتية لاتكون فى النصوص المكتوبة ، ونقصد بذلك « النبر » ، فالشعر روى خلال العصور منشداً ولابد أنه بفضل الإنشاد احتفظ بما فيه من نبر للكلمات وللجمل وأجزائها .

وإذا كان « للنبر » دور فعال فى الشعر فلابد أن له دورا فعالا فى لغة الحوار ولغة الحديث العادية ، ولكنى أحسب أن التقعيد لنحو اللغة العربية لم يأخذ فى اعتباره أن اللغة فى الأصل ظاهرة منطوقة وإنما انصرف الاهتمام إلى لغة النصوص والشكل الكتابى للغة .

ولا شك أننا فى الكتابة سنجد صعوبة فى التمييز بين النمطين : الأول ـ إذا حدث فيه تقديم ـ والثانى ، أما فى حالة النطق فإنه يسهل

(١) انظر ص ٣١٢ .

إذا راعينا الاعتماد على النبر . فالنمط الأول يحدث فيه تقديم خاصة فى اللغة الانفعالية حيث يسلك المتكلم سلوكا يغاير سلوكه فى الأحوال العادية ، ففى الانفعال قد يعمد إلى التقديم وإلى الحذف وإلى تكرار وحدة صوتية ما ، وإلى ضروب من التلوين الصوتى التى تضطلع بشحنة تعبيرية خاصة ، وفى حالة تقديم العبارة الجوابية على العبارة الشرطية يكون مركز التعبير فى الجملة هو هذه العبارة الجوابية فيكون النبر واقعا عليها ، وتأتى العبارة الشرطية مكملة للجملة ، أما فى الأحوال العادية فإن النبر يقع على العبارة الشرطية . أما النمط الثانى فإن النبر يقع على العبارة الملحقة بالجملة وهى العبارة الشرطية .

ولا يسعفنا النظام الكتابى العربى إذا أردنا أن نفرق بين النمط الأول المقدم والنمط الثانى ، وذلك لأنه ليس ثمة رمز كتابى للنبر على أهمية ذلك .

٢ – ولاية الفعل الأداة :

عرض سيبويه لهذه القضية فى فصل (هذا باب الحروف التى لا تَقَدَّم فيها الأسماءُ الفعل) [١] ، ويرجع عدم تقدم هذه الأسماء إلى أنه (لايجوز أن نفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم ، كما لايجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنَّ وأخواتها بفعل) [٢] من هذا ، الحروف الجازمة « لم » ، و« لا الناهية » [٣] . أما أدوات الشرط فيقول عنها: (واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها الأفعال ، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا) [٤] .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/١١٠ .

(٢) م . ن ، ص ن .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/١١١ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣/١١٢ .

ويتابع النحاة سيبويه فى القول بوجوب ولاية الفعل لها [١] . ولكنهم يختلفون فى تفسير ما يخالف هذه القاعدة وذلك حينما يكون الاسم بين الأداة والفعل .

يذهب سيبويه إذن إلى أن الأدوات الجازمة مثل « لم » لايجوز أن تفصل عن الفعل ، لأنه لايجوز الفصل بين العامل والمعمول [٢] . وقياسا عليه فإنه (يقبح) تقدم الاسم على الفعل فى جملة الشرط ، فلا يفصل بين أداة الشرط والفعل [٣] . وعبر سيبويه بقوله (يقبح) ، لأن ذلك لم يصل إلى درجة الامتناع ، وعدم الجواز ، فهو يقرر أن هذه الظاهرة جائزة فى مستوى معين من الاستخدام ، وهو الشعر [٤] .

(١) منهم : الأخفش (معانى القرآن ٢١٧) ، المبرد (المقتضب ٢/٧٤) ، ابن السراج (أصول النحو ٢/١٦٤ ، ٢/٢٤١) ، النحاس (إعراب القرآن ٦٩ ، ١٢٣٦ – ١٢٣٧) ، الفارسى (الإيضاح ٣٢٠) ، الزبيدى (الواضح ٩٥) ، الرمانى (معانى الحروف ٧٤) ، الهروى (الأزهية ٢١٣) ، القيسى (مشكل إعراب القرآن ١/٦٦ ، ١/٣٥٦ ، ٢/٢١٩ ، ٢/٢٦٤ ، ٢/٣١٦ ، ٢/٤٣٥) ، الجرجانى (المقتصد ١٦٥) ، الزمخشرى (المفصل ٣٢٣) ، ابن الشجرى (الأمالى ١/٣٣ ، ١/٢٧٨) ، ابن الخشاب (المرتجل ٢١٦ ، ٢٢١) ، الأنبارى (البيان ١/١١٥ ، ٢/٩٧ ، ٢/٣٨٣) ، العكبرى (التبيان ١/٣٩٥) ، ابن يعيش (شرح المفصل ٩/٩) ، ابن مالك (التسهيل ٢٣٦) ، الرضى (شرح الكافية ٢/٢٦٢ ، ٢/٣٩٠) ، أبو حيان (الارتشاف ٨٠٦) ، المرادى (الجنى الدانى ٢٧٨) .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/١١١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/١١٢ .

(٤) م . ن ، ص ن .

ويعلل سيبويه لذلك بأن أداة الشرط تختلف عن أدوات الجزم الأخرى نحو : « لم » من جهتين : إحداهما أن الفعل بعدها قد يكون مضارعا أو ماضيا ، بينما لايجوز أن يكون بعد لم إلا مضارعا [1] . والجهة الأخرى أن الأدوات – غير« إنْ »– قد تفارق الجزم حينما تخرج عن الدلالة الشرطية فبعضها قد يكون ما يطلق عليه (أسماء موصولة) [2] ، وقد تكون أدوات استفهام [3] .

ومن أجل تعزيز الفكرة التى يذهب إليها يقرنها بظاهرة أخرى لاصلة لها بها [4] يقول : (فلما كانت تَصَرَّفُ هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجر من الأسماء التى إن شئت استعملتها غير مضافة نحو : ضاربِ عَبْدِ اللهِ ، لأنك إنْ شئت نونت ونصبت ، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل فى الآخر . يعنى ضاربٍ . فذلك لم تكن مثل لَمْ . ولا فى النهى ، واللام فى الأمر ، لأنهن لايفارقن الجزم) [5] .

إذن فالفصل بين الأداة والفعل قبيح فى الكلام جائز فى الشعر . ولكن سيبويه يستثنى من أدوات الشرط « إنْ » فهى الأداة الوحيدة التى يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالاسم فى الشعر والكلام ، على أنه يشترط فى الكلام أن يكون الفعل ماضيا [6] . ويعلل لهذا الاستثناء

---

(١) سيبويه الكتاب ٣/ ١١٢ .

(٢) نفضل أن نطلق على (من) و(ما) مصطلح (ضمائر موصولة) أو (ضمائر وصل) .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/ ١١٢ .

(٤) يرى النحاة أن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، انظر سيبويه ، الكتاب ٣/ ٩ ، والمبرد ، المقتضب ٤/ ٨٢ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٣/ ١١٢ .

(٦) م . ن ، ص . ن .

بقوله : (وإنما جاز هذا فى « إنْ » لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه ، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا : إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وإنْ شَراً فَشَرٌ) [1] .

وتتخذ التطبيقات على هذه القضية ترتيبا معينا من حيث الضعف والقوة عند سيبويه . ويمكن أن نبينه على النحو التالى :

(١) التقدم مع « إنْ » أقوى منه مع سائر الأدوات فالتقديم يكون معها جائزاً فى الشعر والكلام .

(٢) التقديم فى الشعر مع الأدوات والفعل ماض أقوى منه والفعل مضارع ، يقول سيبويه : (ولو كان فَعَلَ كان أقوى إذْ كان ذلك جائزاً فى إنْ فى الكلام) [2] .

(٣) التقديم مع غير « إنْ » من الأدوات جائز فى الشعر ضعيف فى الكلام .

(٤) يفترض سيبويه أن التقديم مع غير «إنْ» سيكون أقوى فى الكلام لو أنَّ «إن» كان يجوز التقديم معها والفعل مضارع مجزوم فى الكلام لأن التقديم جاز معها وفعلها ماضى . يقول سيبويه : (فلو جاز فى إنْ وقد جزمت كان إذْ جاز فيها فَعَلَ) [3] .

إذن فهناك مراتب محفوظة بين «إنْ» والأدوات فى الشعر والنثر ، يمكن تلخيصها على النحو التالى مرتبة حسب القوة :

(١) التقديم مع «إنْ» والفعل ماضى ، فى الشعر .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ١١٢ – ١١٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/ ١١٣ .

(٣) م . ن ، ص ن .

(٢) التقديم مع « إنْ » والفعل مضارع ، فى الشعر .

(٣) التقديم « إنْ » ، والفعل ماضى ، فى الكلام .

(٤) التقديم مع غير « إنْ » ، والفعل ماضى ، فى الشعر .

(٥) التقديم مع غير « إنْ » ، والفعل مضارع ، فى الشعر .

(٦) التقديم مع « إنْ » والفعل مضارع ، فى الكلام ° } مراتب افتراضية

(٧) التقديم مع غير « إنْ » والفعل ماضى ، فى الكلام °

(٨) التقديم مع غير « إنْ » والفعل مضارع °° .

تمثل الإمكانات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ الإمكانات الجائزة أما الإمكانات ٦ ، ٧ فهما مفترضان وقد نجمناهما بنجمة واحدة لتمييزهما يذهب سيبويه إلى أنه لو صح الإمكان (٦) لكان الإمكان (٧) هو على هذا النحو المذكور [١] . واستيفاء للإمكانات الرياضية ذكرنا الإمكان (٨) وميزناه بنجمتين ، ولاشك أنه الإمكان الذى يرده سيبويه .

ولا يزيد النحاة بعد سيبويه شيئا على ملاحظاته التى فصلناها تفصيلا كافيا غير أن السيرافى ينسب إلى الفراء والكوفيين أنهم يجعلون المرفوع مستحسنا فى « إنْ » خاصة لقوتها [٢] . وقد فهم السيرافى ذلك من قول الفراء : (وقوله « وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ » [التوبة ٦] فى موضع جزم ، وإنْ فرق بين الجازم والمجزوم بـ (أَحَدٌ) . وذلك سهل فى (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء ، لأنها شرط وليست باسم ، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور فى الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أنْ يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب) [٣] .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /١١٣ .

(٢) سيبويه الكتاب ٣ /١١١ هـ (١) .

(٣) الفراء ، معانى القرآن ، ١ /٤٢٢ ، تابعه القيسى فى المشكل ٢ /٣١٦ .

ويقول القيسى : (لايجوز حذف الفعل مع شىء من حروف الشرط العاملة ، إلا مع « إنْ » وحدها ، وذلك لقوتها وأنها أصل حروف الشرط) [١] .

ولم يحدد القيسى مستوى معينا من الاستخدام كما فعل سيبويه ، وكذلك لم يفعل الفراء من قبل أيضا ، ونجد القيسى يورد ما ينقض قوله المذكور آنفا وذلك قوله :

(وكذلك عند البصريين : « إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ » [الانشقاق ١] و « إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ » [التكوير ١] و « إذا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ » [الانفطار ١] وشبه ذلك كله مرفوع بفعل مضمر ، لأن « إذا » فيها معنى المجازاة ، فهى بالفعل أولى ، والفعل مضمر بعدها يليها ، وهو الرافع للاسم ، وهو كثير فى القرآن) [٢] .

وإذا نسب هذا القول إلى البصريين فليس سيبويه من جملتهم ، لأن سيبويه لايعتبر « إذا » أداة شرط إلا فى الشعر [٣] .

ويقول أبو حيان : (ولايتقدم الاسم إلا فى « إنْ » فيجوز بشرط مضى فعل الشرط وكونه مصحوبا بلم . ووافقنا على ذلك الكسائى . وفى نقل وافقنا عليه الفراء .

وأجاز الكسائى تقديمه على فعل الشرط بعد مَنْ وأخواته نحو : مَنْ زَيْداً يَضْرِبْ أَضْرِبْهُ . وأجاز الكسائى إضمار كان بعدمن ، ومنعه الفراء .

ومن الكوفيين من منع ذلك فى المرفوع ، وأجازه فى المنصوب والمجرور نحو : مَنْ زَيْداً يَضْرِبْ أَضْرِبْهُ ، ومَنْ بِزَيْدٍ يَمْرُرْ أُكْرِمْهُ .

(١) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ /٣١٦ .

(٢) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ١ /٦٦ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٦١ .

ومنهم من قال لايجوز تقديم المرفوع إلا فيما لايمكن من أسماء الشرط أن يعود عليه مضمر نحو : متى . وأما مايمكن فلا يجوز تقديم الاسم لاتقول مَنْ هُوَ يَضربْ زَيْداً أَضْربْه ويجوز : مَتى زَيْدٌ يَقُمْ أَقُمْ معه . وهذا مذهب أبي علي [١] صاحب المهذب [٢] .

يمكن لنا بعد هذا أنْ نحدد محاور الخلاف وهي كالآتي :

(١) الأداة التي يجوز معها التقديم .

(٢) حالة الاسم المقدم الإعرابية .

أما بالنسبة للأداة فكما رأينا لم يستثن سيبويه أداة ما فكلها يجوز التقديم معها في الشعر ، أما النثر فلا يجوز إلا مع « إن » ، وما نقلناه بعد ذلك منسوبا إلى الكسائي والفراء والقيسي يقصر التقديم على « إنْ » وحدها ، ولا نجد سببا لذلك إلا إهمال مستوى الاستخدام ، وأنَّهم لم يلتفتوا إلى شواهد سيبويه ، فقُصر حديثهم على الكلام ، وليس هذا بالأمر الغريب وهم يناقشون ذلك غالبا انطلاقا من نص القرآن .

أما بالنسبة للحالة الإعرابية للاسم ، فإن سيبويه لم يلتفت إلا إلى حالة واحدة وهي حالة الرفع ، أما من جاء بعده فقد رأينا أنهم يولون ذلك اهتمامهم ، فقد ناقشوا تقديم الاسم المنصوب والمجرور كما تبين فيما نتمثله .

ولم ينته الخلاف عند هذا الحد وإنما استمر في محاولاتهم لإعراب الاسم المرفوع بعد الأداة ، فالاسم المرفوع لابد له من رافع . فما هو ؟ .

(١) أبو علي ، أحمد بن جعفر الدينوري (ختن ثعلب) (ت ٢٨٩هـ) . انظر بغية الوعاة للسيوطي ١ /٣٠١ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٥ .

ذهبوا في تخريجهم إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : قول سيبويه : (واعلم أن قولهم في الشعر : إنْ زَيْدٌ يَأتِكَ يَكُنْ كَذا ، إنَّما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان ذلك في قولك : إنْ زَيْداً رأيته يكن ذلك ، لأنه لاتبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها) [١] .

إذن هو فاعل لفعل مضمر ، وقد اشتهر هذا الرأي وتابعه جمهور النحويين من بعده [٢] ، فكثيراً ما نصادف هذه الفكرة مصوغة على النحو التالي : ولابد أن يليها الفعل مظهراً أومضمرا ، وذلك في الحديث عن « إنْ » أو « لو » [٣] .

الثاني : قول الفراء ، نجد أن المصادر تنسب إليه وإلى الكوفيين [٤] القول بأن الاسم المرفوع بعد الأداة هو فاعل الفعل المظهر ، وقد نقلنا آنفا نصا من معاني القرآن يفهم منه القول بذلك [٥] ، وإنْ يكن النص غير صريح الدلالة ، ولكن الفراء أيضا لم يكن ممن ذكروا رفع الاسم بفعل مضمر .

الثالث : قول الأخفش ، وهو ما اشتهر من إعرابه الاسم المرفوع بعد الأداة مبتدأ [٦] ، ولكن مانجده في كتابه (معاني القرآن) يثبت أمرين : الأول ، أنه يذكر إعرابين الأول الابتداء والثاني كونه فاعلا

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /١١٣ — ١١٤ .

(٢) ذكرنا من تابع سيبويه في دراستنا لولاية الفعل للأداة وذلك في ص ٣١٧ .

(٣) انظر مثال ذلك القيسي ، مشكل إعراب القرآن ١ /٦٦ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ /١١١ هـ (١) ، الأنباري ، الإنصاف ٢ /٦١٥ .

(٥) انظر ص ٣٢٠ أو معاني القرآن للفراء ١ /٤٢٢ .

(٦) انظر في نسبة ذلك إليه الإنصاف للأنباري ٢ /٦١٦ .

لفعل مضمر ، الأمر الثانى ترجيحه للإعراب الثانى ووصفه بأنه أقيس الوجهين ، وفيما يلى نص الأخفش :

(وقال : « وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ » [التوبة ٦] فابتدأ بعد « إنْ » ، وأَنْ يكون رفع « أحدا » على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لايبتدأ بعدها إلا أنهم قد قالوا ذلك فى « إنْ » لتمكنها ، وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم فى اللفظ ، كما قال :

عاوِدْ هَراةَ وَإنْ مَعْمورُها خَرِبا

وقال :

لاتَجْـزَعِى إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُه   وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِك فاجْزَعى

وقد زعموا أنَّ قول الشاعر :

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أتاها حِمَامُها   فَهَلَّا عَنِ الَّتى بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

لاينشد إلا رفعا وقد سقط الفعل على شىء من سببه ، وهذا قد ابتدىء بعد « إنْ » وإنْ شئت جعلته رفعا بفعل مضمر) [١] .

ونجد العُكْبَرى ينسب القول بالابتداء إلى الكوفيين وهذا مايفهم من قوله :

(« وإنْ امْرأة » : وامرأة مرفوع بفعل محذوف ، أى وإنْ خافت امْرأةٌ ، واستغنى عنه بخافت المذكور .

وقال الكوفيون : هو مبتدأ ومابعده الخبر . وهذا عندنا خطأ ، لأن حرف الشرط لامعنى له فى الاسم فهو مناقض للفعل ، ولذلك جاء

(١) الأخفش ، معانى القرآن ٢١٧ — ٢١٨ .

الفعل بعد الاسم مجزوما فى قول عدى :

وَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيّوه   وَتُعْطَفْ عَلَيْه كَأْسُ السّاقى) [١]

فهل تأثر بأستاذه الأنبارى الذى ينسب إلى الكوفيين إعراب الاسم بعد إذا بأنه مرفوع بالابتداء ؟ [٢]

يستند النحاة فى عدم جواز الفصل بين الأداة والفعل إلى حجة من خارج اللغة ، إذ يعتمدون على فرض مسبق ، وهذا الفرض هو ولاية العامل للمعمول وبشكل أدق — فيما يتعلق بقضيتنا — ولاية الجازم للمجزوم . والمنطلق الوحيد الذى ينطلقون منه هو العمل . من أجل ذلك رأيناهم يقيسون الشرط على تراكيب أخرى كالنفى « بلم » بسبب مايلاحظ من اشتراك فى الإعراب ، منذ كان الإعراب عندهم ظاهرة لفظية فقط . كل ذلك جعلهم يميلون عن جادة الصواب ، وذلك أن المنهج العلمى يقتضى أن تعتمد إجازة تركيب ما وعدمه على الاحتكام إلى اللغة نفسها ويتم ذلك بالوسائل العلمية من استقراءٍ وإحصاءٍ وملاحظة دقيقة .

ويمكن أن نلاحظ معهم أن النفى بـ« لم » لم يرد فى اللغة أمثلة على فصلها عن الفعل ولكن ذلك لايعطينا قاعدة شمولية تقول : لايفصل الجازم عن المجزوم باه العامل عن المعمول ، ولكننا نستطيع القول بأنه لايفصل بين « لم » والفعل .

وهذا الجانب اللفظى من الإعراب وهو الجزم ليس كافيا لعقد نسب بين تركيبين مختلفين .

(١) العكبرى ، التبيان ١ /٣٩٥ .
(٢) الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٢٠ .

وهذا لايدفع أن الملاحظ أن أداة الشرط يليها الفعل فى الأغلب ، وأن هذا هو الشائع ، ولكن هذا لا يمنع وجود تراكيب أخرى يلى الأداة فيها الاسم . ولاينبغى اعتبار هذه التراكيب شاذة أو منحرفة تحتاج إلى إصلاح سواء أكان هذا الإصلاح ذهنيا أم عمليا ، بل تغيرات أوجبتها ملابسات ، وأسباب خاصة .

وما وجدناه عند سيبويه من أحكام يطلقها على التراكيب التى فيها فصل بين الأداة والفعل من مثل : قبيح ، وضعيف وقوى ، فهذه ألفاظ ليست ذات محتوى دقيق . وهى أيضا تتناول الجانب الشكلى من القضية فالقبيح والضعيف هو ما ابتعد عن التركيب الأساسى من حيث الشكل ، أما من حيث المعنى فلا نجد التفاتا إليه ، رغم أن أبرز سمة من سمات اللغة هذا الائتلاف الشديد بين اللفظ والمعنى . وعلى ذلك يجب أن يكون الحكم مؤسسا على الشكل والمعنى معا . فإذا وجدنا أن التغير فى التركيب يتبعه تغير فى المعنى دون إخلال بالوظيفة التى يؤديها المقول كان التغيير مثمرا .

ولم يسأل النحويون أنفسهم لِمَ حدث هذا التغير ؟ ونضرب مثالا على كيفية مواجهتهم للنصوص ، ففى الآية (وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبة ٦] لم يحاولوا تلمس الفرق بين التركيبين ، التركيب المذكور والتركيب : وإنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكينَ ، فعند تأمل التركيبين نجد الأول له دلالة واحدة ، والثانى يمكن أن يكون له دلالتان الدلالة الأولى هى دلالة التركيب الأول إلى حدٍّ ما ، وهى استجارك مشرك ، والدلالة الثانية هى : إنْ طلب أحد من الناس أن تجيره من المشركين . ولا نريد أن ننكر ما للسياق من أثر فى تحديد المعنى ، ولكن نرى أيضا أن للتقديم هنا فائدة . وقد

لا تكون هذه الدلالة هى فقط كل ما هناك ، فقد نجد بالتأمل أسبابا أخرى لعل من ذلك أنَّ تقديم الفاعل يعطيه نوعا من الأولوية فى التصور الذهنى ، وخاصة أن الموضوع يدور حول العلاقة بالمشركين وليس همه الكلام على الاستجارة .

***

ومادام الفصل بين الأداة والفعل بالاسم مرفوضا فإنَّ الأمثلة التى وردت احتاجت إلى تخريج ، فعمد سيبويه ومن معه من البصريين إلى التقدير ، تقدير فعل مضمر وبهذا يعود التركيب كما كان ولو فى الذهن وتسلم القاعدة بلىِّ أعناق النصوص . وقال الكوفيون بأن الاسم المرفوع فاعل للفعل الذى بعده . ولكن القول بهذا يثير كثيرا من المشاكل عند البصريين ، منها الفصل بين الجازم والمجزوم ، ومنها أنهم لايجيزون تقدم الفاعل على الفعل [1] ، لأنه لو تقدم صعب عليهم التمييز بين الفاعل والمبتدأ ، ذلك أن الجملة المبدوءة باسم هى عندهم جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، أى أن :

جاءَ مُحَمَّدٌ ، مُحَمَّدٌ جاءَ

(١) تكلم المبرد على هذه القضية كلاما مفصلا يرد به ضمنا على الكوفيين الذين لا يرون بأسا فى تقدم الفاعل ، وخلاصة قوله أنه فى الجملة (عبد الله قام) يرتفع عبد الله بالابتداء ، أما إعرابه فاعلا فمحال من جهات : إحداها أن (قام) فعل ولايرفع الفعل فاعلين إلا بالعطف . وكيف يرفع عبد الله وضميره ، إذا جعلت مكان الضمير اسما ظاهرا نحو : عبد الله قام أخوه ، يتبين أن الضمير مكان (أخوه) ، إذا قلت رأيت عبد الله قام زال الابتداء وبقى الضمير ، وتقول عبد الله هل قام ؟ ومحال أن يعمل ما بعد (هل) بما قبلها ، وتقول : ذهب أخواك ، وأخواك ذهبا ، ولو كان الفعل واحدا فى الحالين لكان موحدا .
انظر : المبرد ، المقتضب ٤ /١٢٨ .

هما جملتان مختلفان الأولى فعليه ، والأخرى اسمية [1] . من أجل ذلك يبدو أن القول الثالث وهو إعراب الاسم المرفوع بعد الأداة مبتدأ نوع من المصالحة بين القولين المتقدمين . ولسنا بهذا نرجح هذا المذهب الثالث ، لأنه ينطوى على عيب كبير وهو الانتهاء إلى أن جملة الشرط يمكن أن تكون اسمية ، وهذا مخالف لطبيعة الجملة الشرطية .

أما رأى البصريين فنحن نرده لأنه ليس إلا محاولة لرأب الصدع الذى يجدونه بين النظرية والتطبيق أو بين القاعدة والنص . ولسنا بحاجة إلى تخريجهم لأنه يعبر عن منهج غير علمى فى درس اللغة :

فلم يبق إلا الرأى الكوفى ، ونحن نراه أدنى إلى الصواب وأسلم . ولانرى بأسا فى تقديم الفاعل على الفعل ، وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن أداة الشرط لاتدخل على الفعل وإنما تدخل على الجملة الفعلية ، فإذا تقدم الفاعل فإن الأداة لاتزال داخلة على جملة فعلية .

(٢) إن تقدم الفاعل لايقلب الجملة من الفعلية إلى الاسمية لأن الجملة ليست مستأنفة . وأداة الشرط لا تدخل إلا على جمل فعلية .

(٣) يجب أن لايقتصر التفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية على أساس لفظى فقط [2] .

---

(١) انظر : ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٤٢٠ .

(٢) انظر تفصيل هذه القضية عند مهدى المخزومى ، فى النحو العربى ٣٩ وهذا ملخصها : يوافق مهدى المخزومى النحاة على تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية . ولكنه لا يوافقهم على الأساس الذى منه ينطلقون وهو كون الاسمية ما صدرت باسم والفعلية ما صدرت بفعل ، وناقش ابن هشام فى ذلك ، ورد كثيراً من أمثلة الجملة الاسمية عنده ،وقال إن المنطلق لفظى بحت ، واقترح أساسا جديدا للتفريق =

(٤) الفاعل هو ما أُسند إليه الفعل تقدم أم تأخر .

نستثنى من الأدوات (مَنْ ، ما) فلا يجوز تقديم الفاعل معهما إذا كان الفعل بعدهما مفرغا من الفاعل الظاهر نحو : مَنْ يَخْرُجْ أَخْرُجْ مَعَه . فهنا لاتقديم لأن الفعل مسند إلى الغائب ، لأن الاشتراط على فاعل عام ومبهم . أما إذا كان الاشتراط على المفعول نحو : مَنْ يَضْرِبْ زَيْدٌ أَضْرِبْه فلا نرى بأسا بتقديم (زيد) .

* * *

قد تثار قضية فى هذا الموضع وهى كيف الجمع بين فاعلين كما فى الجملة :

إنْ القَوْمُ خَرَجُوا خَرَجَ زَيْدٌ مَعَهم [1]

والمقصود بالفاعلين (القوم) والضمير فى (خرجوا) والإجابة على ذلك بالقول بأن الاسم الظاهر المقدم هو الفاعل أما الضمير فهو دليل الإسناد وعلامة تبين علاقة الفعل بالفاعل ، فليس هناك فاعلان ، وإنما هو فاعل واحد [2] .

= وهو دلالة الجملة،فإذا كانت ذات دلالة متجددة فهى فعلية ، وإذا كانت ذات دلالة ثابتة دائمة فهى الاسمية ، وينتهى إلى القول بأن الجملة الفعلية ما يكون المسند فعلا تقدم المسند إليه أم تأخر. واستكمالا للموضوع ننصح بقراءة المقال الذى كتبه عبد القادر المهيرى فى حوليات الجامعة التونسية ، العدد الخامس ١٩٦٨ ص ٧ — ١٦ وعنوانه « مساهمة فى تحديد الجملة الاسمية » وفيه يناقش رأى المخزومى وماينجم من مشاكل من مثل ما يلحق الفعل من لواحق عندما يكون الفاعل المقدم مثنى أو جمعا وهذه المشكلات التى واجه بها المبرد الكوفيين من قبل . انظر : المقتضب ٤ /١٢٨

(١) أثيرت هذه القضية أثناء رد المبرد على الكوفيين القول بتقديم الفاعل على الفعل ، انظر المقتضب ٤ /١٢٨ .

(٢) انظر تفصيل هذه النظرية فى مقال عبد القادر المهيرى « مساهمة فى تحديد الجملة الاسمية» (حوليات الجامعة التونسية العدد الخامس ١٩٦٨) ص ٧ — ١٦ .

٣ — تقديم فاعل فعل الجواب ومفعوله :

اختلف النحاة أثناء تعرضهم لهذه القضية من حيث الأحكام والتفسيرات . ولكنهم يشتركون فى أصول تفكير مشتركة ، وهى الاهتمام بالأشكال اللفظية ، والمحافظة على مقولات مفروضة سلفا . ثم قلب القضية من الوصفية إلى المعيارية .

وتأتى هذه القضية عند سيبويه على نحو غامض يقول سيبويه : (فإن قلت : إنْ تَأتِنى زَيْدٌ يَقُلْ ذاك ، جاز على قول من قال : زيداً ضَرَبْتُه ، وهذا موضع ابتداء . ألا ترى أنَّك لو جئت بالفاء فقلت : إنْ تَأتِنى فأنا خَيْرٌ لَك ، كان حسنا . وإن يحمله على ذلك رفع وجاز فى الشعر كقوله : اللهُ يَشْكُرُها) [1] .

وسوف نحاول فهم نص سيبويه اجتهادا .

نفهم من المثال المضروب أنه يتحدث عن « إنْ » وحدها ولم يشر إلى الأدوات ، وهو يتحدث عن الظاهرة فى الكلام لقوله « فإن قلت» ، فهل يقصر هذه الظاهرة فى الكلام على « إنْ » كما فعل فى تقديم فاعل فعل الشرط ؟ . ونفهم أيضا أن فعل الجواب مجزوم كفعل الشرط وهذا شرط لأنه يقول كما نقلنا « وإنْ لم يحمله على ذلك رفع » .

أما قوله « على قول من قال : زيداً ضَرَبْتُه » فهو المنهج الذى تخرج عليه الجملة وتعاد إلى القاعدة النظرية ، فالمتقدم ليس فاعلا للفعل المذكور بعده ، وإنما لابد من تقدير فعل مضمر يفسره الظاهر وهذا هو الأمر فى النظير المذكور ف « زيداً » لايصلح أن يكون مبتدأ —

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/١١٤ .

لأنه منصوب — ولا مفعولا مقدما لأن الفعل الذى بعده شغل بضميره ، ولا يمكن أن يكون الفعل عاملًا فى زيد وضميره فى آن .

أما قوله : « وهذا موضع ابتداء » يعنى أنَّ جملة الجواب يجوز كونها اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر لذلك قال : « ألا ترى أنك لوجئت بالفاء قلت : إنْ تَأتِنى فَأَنا خَيْرٌ لَكَ ، كان حَسَنًا » .

ومعنى هذا أنَّ الاسم المقدم لايخلو من أنْ يكون فاعلا أو مبتدأ ، ولابد من التمييز بينهما حتى لايختلطا . ولهذا الاسم ثلاث أحوال[1] :

(١) أنْ يكون الفعل بعده مجزوما .

(٢) أنْ تكون الفاء قبله والفعل غير مجزوم .

(٣) أنْ يكون عاريا من الفاءِ والفعل غير مجزوم .

أما الحالة الأُولى فالاسم لابد أن يكون فاعلا لأنه لايمكن تعليل جزم الفعل فى خبر المبتدأ لو كان مبتدأ .

أما الحالة الثانية فلا يجوز اعتباره فاعلا لأن الجملة اسمية مبدوءه بمبتدأ وله خبره وهو الجملة ، والفاعل لايتقدم على فعله . ولو قدر فعل قبل الاسم لما صح وجود الفاء .

أما الحالة الثالثة فليس فيها الجزم الذى يقطع بكونها للفاعل ، ولا فيها الفاء التى تقطع بكونها للمبتدأ ، لذلك حصرها سيبويه فى الشعر ويخرجها على إرادة الفاءِ ولذلك اشترط رفع الفعل .

إذَنْ : يتصدر الاسم المرفوع عند سيبويه جملة الجواب على أنْ

(١) ثمة حالة رابعة مرفوضة عند النحاة ويمكن فهم ذلك من النص أيضا وهى أن يكون الفعل مجزوما والفاء موجودة وهى حالة فرضية لاسند لها من الواقع .

يكون الفعل بعده مجزوما ويكون الفاعل مرفوعا بفعل مضمر ، وذلك فى الكلام . أو يكون الفعل مرفوعا والاسم مبتدأ على إرادة الفاء فى الشعر .

ولم يشر سيبويه إلى تقديم المفعول به على فعل الجواب بشيء ، ولعل مرجع ذلك إلى أنه لا يمثل إشكالا كما يمثل الفاعل وهو فضلة وليس بعمدة .

ولكن المفعول به وجد اهتماما عند الكوفيين وهو موضع خلاف . يفهم من كلام الفراء أن الكوفيين لايجيزون أن يتقدم الاسم جملة الجواب يقول :

(ومن فرق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أومنصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ماينصب بتقدمه المنصوب أو المرفوع ، تقول : إنْ عَبْدُ اللهِ يَقُمْ يَقُمْ أَبُوهُ ، ولايجوز أبوهُ يَقُمْ ، ولا أَنْ تجعل مكان الأَب منصوبا بجواب الجزاء . فخطأ أن تقول : إنْ تَأْتِنِى زَيْدًا تَضْرِبْ)[١] .

ولا يبين النص المذكور آنفا علة المنع ، أما الكسائى فقد كان (يجيز تقدمه النصب فى جواب الجزاء ، ولا يجوز تقدمه المرفوع . ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد فى الفعل راجع ذكر الأول ، فلم يستقم إلغاء الأول . وأجازه فى النصب لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه ، فقال : كأن المنصوب لم يكن فى الكلام)[٢] .

وتتخذ القضية تصويرا جديدا على يدى الأنبارى حيث يصوغ

(١) الفراء . معانى القرآن ١ /٤٢٢ .
(٢) م . ن . ، ص . ن .

لنا رأى الكوفيين على النحو التالى :

(ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فى جواب الشرط فإنه لايجوز فيه الجزم ، و وجب الرفع ، نحو « إنْ تَأْتِنِى زَيْدٌ يُكْرِمْكَ» واختلفوا فى تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو « إنْ تَأْتِنِى زَيْدًا أُكْرِمْ » فأباه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، وأجازه أبو الحسن على بن حمزة الكسائى)[١] .

ونلاحظ أنَّ القضية المثارة هى جزم الفعل وليس مبدأ التقديم ، الذى ظهر جليا من نصوص الفراء أنه ممتنع عندهم ، فكيف تحولت القضية إلى ماتحولت إليه ؟ .

وللإجابة على ذلك نقول إن الفراء يرى أنَّ (الجزاء لابد له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء)[٢] ، ويقول فى معرض رده رأى الكسائى : (وليس ذلك كما قال ، لأن الجزاء له جواب بالفاء .فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يلق باسم ، إلا أنْ يضمر فى ذلك الاسم الفاء . فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب فى منصوب الأسماء ومرفوعها لاغير)[٣] .

إذن فالفراء لايقر إلا إمكانين من الإمكانات التى ذكرناها فى معرض تفسيرنا لرأى سيبويه فإمكان وجود اسم بعده فعل مجزوم مرفوضة لديه ، وعله ذلك فيما نعتقد أنه لايقبل تقدير فعل محذوف يفسره الموجود وهذا التقدير هو المخرج الذى أجاز به البصريون

(١) الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٢٠ — ٦٢١ .
(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٤٧٥ — ٤٧٦ .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ١ /٤٢٢ — ٤٢٣ .

التقديم . ويؤيد ما نذهب إليه أن هذا ينسجم مع رأى الفراء فى إعراب الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلا لفعل الشرط دونما تقدير لفعل محذوف .

إذن فإنَّه لامناص عند تقدم الاسم على فعل الجواب من ذكر الفاء أو إضمارها وفى هذه الحالة لابد أنْ يكون الفعل مرفوعا ، وبعكس القضية يمكن القول مع ابن الأنبارى أن الفراء لايجيز جزم الفعل إذا تقدم الاسم عليه . ولكننا نخالفه، كما خالفه محمد خير الحلوانى فى الحجة التى نسبها إلى الفراء والكوفيين وهى أنهم يمنعون الجزم أثناء التقدم لأن فعل الجواب مجزوم على الجوار وينتفى الجوار بالتقديم فيذهب الجزم [١] . يذهب الباحث المذكور آنفا أن هذا من تلفيق الأنبارى فالكوفيون لم يعرفوا ذلك [٢] .

وقد ذكرنا علة الفراء أثناء إيضاحنا لفهم الأنبارى للقضية .

على أن الذى اشتهر هو فهم الأنبارى وما لفقه للكوفيين من حجة ، فقد ردد الرضى ذلك فى عبارة تشبه عبارة الأنبارى [٣] . وعن الرضى أخذ مهدى المخزومى معلوماته وفاته مراجعة الآراء عند الفراء [٤] .

وأجاز ابن مالك تقديم الاسم على فعل الجواب مرفوعا أومنصوبا ، فهو يوافق سيبويه على تقديم فاعل فعل الجواب المجزوم ، ويخالف الفراء الذى يمنع تقديم المفعول به على فعل الجواب المجزوم ومثل

---

(١) الأنبارى ، الإنصاف ٢ /٦٢١ .

(٢) محمد خير الحلوانى ، الخلاف النحوى (دار القلم العربى / بحلب ١٩٧٤ م) ص ٢٠٩ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٥ — ٢٥٦ .

(٤) مهدى المخزومى ، مدرسة الكوفة (ط ١ مصطفى الحلبى / القاهرة ١٩٥٨ م) ص ٢٨٨ .

ابن مالك للفاعل بقوله : إنْ تَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ ، وللمفعول به إنْ يَنْطَلِقْ خَيرًا تُصِبْ [١] .

وأضاف ابن مالك (ولا يمنع جزمه تقديم معموله عليه) [٢] .

وإنْ يكن لنا كلمة هنا فهى أنَّنا لا نرى بأسا فى تقديم الفاعل أو المفعول به سواء كان الفعل مجزوما أو غير مجزوم على أن يحتفظ بوظيفته، فلا يعرب مبتدأ بل فاعلا مقدما ، ويحسن ربط هذا التقديم بالدلالة المختلفة التى يحدثها .

* * *

---

(١) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٧ .

(٢) م. ن ، ص . ن .

الفصل الثالث
الحذف

تتعرض الجملة الشرطية لألوان من حذف بعض أجزائها كماتتعرض للتوسيع . وقد اهتم النحاة بهذه القضية كثيراً ، فأُكثر الكتب التى تناولت الجملة الشرطية بالدراسة لم تغفل قضية الحذف . خاصة أن الحذف كما سيتبين ركن من أركان التفكير النحوى لديهم .

وسوف نعرض فيما يلى للمحذوفات التى تطرق إليها النحاة ، وجملة الأفكار التى طرحت .

أولا : حذف الأداة

المشهور أنها لاتحذف ، ورغم هذا فقد ذكر السيوطى أنَّ بعضهم قد أجاز ذلك ولم يذكر مَن الذى أجاز ذلك . قال : (لايجوز حذف أداة الشرط ، ولو كانت إنْ فى الأصح كما لايجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف إنْ فيرتفع الفعل. وتدخل الفاء إشعاراً بذلك ، وخرج عليه قوله تعالى : (تَحْبِسُونَهُما مِنْ بَعْدِ الصَّلاةِ فَيُقْسِمانِ باللهِ)[1] [المائدة ١٠٦] .

ثانياً : حذف فعل الشرط

يعتبر فعل الشرط محذوفا فى بعض صور الجملة الشرطية ، وذلك حينما يلى الفاعل أداة الشرط ، فمن النحاة من يعرب هذا الاسم على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر بعد الفاعل[2] . وهذه الظاهرة

(١) همع الهوامع ٢ /٦٣ .
(٢) سبق أن درست هذه القضية انظر ص ٣٢٣ .

خاصة بـ «إنْ»،يقول القيسى : (ولايجوز حذف الفعل من شىء مع حروف الشرط العاملة ، إلا مع «إنْ» وحدها ، وذلك لقوتها وأنها أصل حروف الشرط)[1] .

أما على رأى الكوفيين فلا حذف هنا فهم يجعلون فعل الشرط ما بعد الاسم الذى يلى الأداة ، فالاسم إنَّما هو فاعل قدم على فعله[2] ، ولا يكون – على القول الذى ذكره الأخفش – ثمة فعل فيحذف ، فذلك القول يقضى باعتبار الاسم الذى يلى الأداة مبتدأ[3] .

ومن حذف الفعل أيضا ما يذكره ابن الشجرى وهو يتحدث عن إضمار الفعل مع « إنْ » يقول : (وذلك فى قولهم « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بـأَعْمالِهِم إنْ خَيْرًا فَخَيْر وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ »[4] التقدير إنْ كان عملهم شرًا فجزاؤهم شرٌّ ومثله فى إضمار كان قول ليلى الأَخْيَلِيَّة :

لاتَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ   إنْ ظالِماً فيهم وإنْ مَظْلُوماً

أى إنْ كُنْتَ ظالماً وإنْ كُنْتَ مَظْلوماً ، ومثله قول النعمان ابن المنذر للربيع بن زياد العَبْسِىّ من أبيات فى قصة جرت له مع نفر من بنى عامر بن صَعْصَعَة :

قَدْ قيلَ ذَلكَ إنْ حَقًّا وإنْ كَذِباً   فَما اعْتذارُكَ مِنْ شَيْىءٍ إذا قيلا

(١) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ /٣١٦ .
(٢) انظر ص ٣٢٣ .
(٣) انظر ص ٣٢٣ .
(٤) قدر ابن جنى المحذوف : إن فعل المرء خيراً . انظر الخصائص ٢ /٣٦٠ .

أى إن كان حقا وإنْ كان كذبا)[١] وتابعه أبو حيان[٢] .

ثالثا : حذف جملة الشرط

ذكر حذف جملة الشرط ابن الشجرى فى أماليه قال : (وتقول : افْعَلْ هذا وإلَّا هَجَرْتُكَ ، فتحذف جملة الشرط ، وجاء فى شعر للأَحْوص ابن محمد الأنصارى :

سَلامُ اللهِ يامَطَرٌ عَلَيْها وَلَيْسَ عَلَيْكَ يامَطَرُ السَّلامُ
فَإنْ يَكُنِ النِّكاحُ أَحَلَّ أُنْثى فَإنَّ نِكاحَها مَطَرٌ حَرامُ
فَطَلِّقْها فلسْتَ لها بِكُفْءٍ وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقك الْحُسامُ

أراد وإنْ لاتُطلِّقْها يَعْلُ)[٣] ، وقال أيضا (ومثل بيت الأَحْوص فى حذف جملة الشرط قول الآخر :

أَقِيمُوا بَنِى النُّعْمانِ عَنَّا صُدورَكُم وإلَّا تُقيموا صاغِرين الرُّؤُوسا

التقدير : وإن لاتُقيموا صُدُورَكُم تُقيمُوا الرُّؤس)[٤] .

وتابعه فى ذلك ابن الخشاب[٥] ، وابن عصفور[٦] . وابن مالك . قال : (وكذا الشرط المنفى بـ « لا » تالية « إن »)[٧] .

وتابعه أبو حيان[٨] . وذكر أنه لايحفظ مثل هذا الحذف إلا فى

---

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٣٤١ .
(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .
(٣) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٣٤١ .
(٤) م . ن . ، ص . ن .
(٥) ابن الخشاب ، المرتجل ٢٢١ .
(٦) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٦ .
(٧) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٨ — ٢٣٩ .
(٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

« إنْ » وحدها ونسب إلى ابن عصفور وشيخه أبى الحسن الآبدى القول بأنه لايجوز حذف فعل الشرط فى الكلام إلا بشرط تعويض « لا » من الفعل المحذوف ورد ذلك[١] .

رابعاً : حذف العبارة الشرطية

ثمة تراكيب لغوية معينة تشبه تركيب الجملة الشرطية من حيث أنها مكونة من عبارتين بينهما تلازم كالتلازم الذى يكون بين عبارتى الجملة الشرطية ، ويكون الفعل المضارع فى العبارة الجوابية مجزوما على نحو ما يكون فى الجملة الشرطية ، ثم إنَّ هذه التراكيب لها وظيفة تعبيرية تشابه وظيفة الجملة الشرطية ، من أجل ذلك ذكر سيبويه أن الخليل يعتبر أن العبارة الأُولى من هذه التراكيب متضمنة معنى العبارة الشرطية[٢] .

وسوف نفصل هذه القضية فى موضعها إن شاء الله[٣] .

ولكن أبا على الفارسى يذهب إلى أن العبارة الشرطية ليست متضمنة وإنما محذوفة يقول أبو على : (وقد يحذف الشرط فى مواضع فلايؤتى به لدلالة ما ذكر عليه . وتلك المواضع : الأَمر ، والنهى ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض . تقول : أكرمنى أُكرمْك .والتأويل : أَكْرِمْنِى فإنَّك إنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْك . والنهى : لاتفعَلْ يَكُنْ خيْرًا لك . والاستفهام : أتأْتينى أُحَدِّثْك ، وأَيْن بيْتك أَزُرْك ، والتمنى : أَلَا ماءَ

---

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .
(٢) سيبويه ، الكتاب /٩٤ .
(٣) انظر ص ٣٦٣ .
(٤) أبو على الفارسى ، الإيضاح ٣٢٢ .

أَشْرَبْه . والعرض : أَلَا تنْزِلُ عِنْدَنا تُصِبْ خيْرًا . فمعنى ذلك كله : إنْ تفْعَلْ أَفْعَلْ)[4] .وتابعه فى ذلك الشلوبينى[1] .

ومن حذف العبارة الشرطية ماذكره الفراء فى إعرابه الآية (وَمَا كان مَعَهُ مِنْ إلٰه إذًا لذهبَ كُلُّ إلٰهٍ بِمَا خلق) [المؤمنون ٩١] قال الفراء : (إذا جواب لكلام مضمر . أى لو كانت معه آلهة « إذاً لذهبَ كُلُّ إلٰه بِمَا خلق » يقول : لاعتزل كل إلٰه بخلقه ، و«لعَلا بَعْضُهم » يقول : لبغى بعضهم على بعض ولغلب بعضهم بعضا)[2] .

خامساً : حذف المصدر المؤول من جملة الشرط

مثال ذلك مايذكره النحاس فى إعرابه الآية : (إنْ يَشا يُذْهِبْكُمْ) [فاطر ١٦] .

قال : (شرط ومجازاة ، وفيه حذف تستعمله العرب كثيراً ، والتقدير : إنْ يَشأْ أنْ يُذْهِبَكم يُذْهِبْكُم ، وحذفت من « يَشأْ » الضمة التى كانت على الهمزة فلما سكنت جزمت الألف التى قبلها « وَيَأْتِ » معطوف على يذهبكم)[3] .

سادساً : حذف العبارة الجوابية

العبارة الجوابية هى أكثر أجزاء الجملة الشرطية تعرضا للحذف، وتحذف إذا دل عليها دليل أوكانت معروفة لايحتاج إلى ذكرها . أو كان لحذفها غرض بلاغى مثل دفع الذهن إلى تصور عظمة أمر ما . يقول الفراء إن العرب تحذف الجواب فى كل موضع تعرف فيه

---

(١) الشلوبينى ، التوطئة ٢٣٦ .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٢٤١ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ٨٩٤ .

معنى الجواب[1] . ويقول المبرد إنه (لايجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال)[2] .

وتابعهما فى أن الجواب يحذف إذا كان معلوما النحاة ، منهم ابن الشجرى[3] ، وابن الخشاب[4] ، وابن يعيش[5] ،والشلوبينى[6] ، وابن مالك[7] ، والرضى[8] ، وأبو حيان[9] ، والسيوطى[10] .

يذهب النحاة إلى أن فعل الشرط فى الجملة الشرطية محذوفة الجواب لابد أن يكون بصيغة الماضى . وهذا متابعة لسيبويه الذى لايجيز أن تأتى العبارة الشرطية ذات الفعل المضارع المجزوم بلا جواب[11] .

قال ابن الخشاب : (ولا يكون هذا إلا والشرط ماضى اللفظ ، ولا يكون قد ظهر الجزم فيه ، وهو أن يكون مستقبلا ، قال بعض المتأخرين لأنك أرهفت عامل الشرط غاية الإرهاف فلم يجز ألا تعمله فى

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ١ /٣٣١ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٨١ .

(٣) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٣٥٥ ؛

(٤) ابن الخشاب ، المرتجل ٢٢٢ .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /٩٣ .

(٦) الشلوبينى ، التوطئة ٢٣٦ .

(٧) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٨ .

(٨) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٠ .

(٩) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

(١٠) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٢ ، ٦٦ .

(١١) سيبويه الكتاب ٣ /٦٦ .

الجزاء[1] . وقال الشلوبينى : (ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم فى فعل الشرط وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم فى فعل الشرط ، نحو : يَقُومُ زيْدٌ إنْ قام عمرو)[2] .

على أنَّ ابن مالك قال : (وإن حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفى بـ «لم» إلا قليلا)[3] .

ويذكر أبو حيان أن الكوفيين سوى الفراء أجازوا حذف جواب الشرط وفعل الشرط مضارع قياسا على المعنى وذلك مثل : أَنْتَ ظالمٌ إنْ تَفْعَلْ[4] .

ويذكر أنه يجوز فى مذهب سيبويه أنْ يأتى الفعل مضارعا مجزوما مع « مَن »[5] ، ولكن عامة الكوفيين يمنعون ذلك معها ومع (الأدوات الاسمية) كافة . وقال بأنه لاخلاف فى جواز : « أَتَيْتُكَ إنْ تَأْتِنِى » على قبح[6] .

* * *

ويجرى حذف العبارة الجوابية فى حالات عديدة نذكر بعضا منها فيما يأتى :

١) إذا عرف معنى الجواب :

سأل سيبويه الخليل عن حذف الجواب فى مثل الآية : (وَلَوْ تَرى إذْ وقفوا عَلى النَّار) [الأنعام ٢٧] فقال : (إنَّ العرب قد تترك

---

(١) ابن الخشاب ، المرتجل ٢٢٢ .

(٢) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٧ .

(٣) ابن مالك ، التسهيل ٢٤٠ .

(٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٧٠ .

(٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

فى مثل هذا الخبر الجواب فى كلامهم ، لعلم المخبر لأى شىء وضع هذا الكلام)[1] . وعن حذف الجواب فى الآية :

(فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أوسلما فى السماء فتأتيهم بآية) [الأنعام ٣٥] .

قال الفراء : (فافعل ، مضمرة ، بذلك جاء التفسير ، وذلك معناه . إنَّما تفعله العرب فى كل موضع يعرف فيه معنى الجواب ، ألا ترى أنك تقول للرجل : إنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَتَصَدَّق ، إنْ رَأَيْتَ أَنْ تَقُومَ مَعَنا ، بترك الجواب ، لمعرفتك بمعرفته به . فإذا جاء مالايعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته كقولك للرجل : إنْ تَقُمْ تُصبْ خَيْراً ، لابد فى هذا من جواب ، لأن معناه لايعرف إذا طرح)[2] .

ونجد عند الفراء أمثلة أخرى[3] .

٢ — إذا توسطت الأداة :

مثال ذلك الآية : (وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطاعَ إلَيْهِ سَبيلا) [آل عمران ٩٧] .

يذهب الفراء إلى أنه إذا نوى بـ « مَن » الاستئناف فهى (جزاء) ويكون الفعل بعدها مجزوما ، واكتفى بما جاء قبلها من الجواب[4] .

ونسب النحاس القول بحذف الجواب فى هذه الآية إلى الكسائى[5]

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ١٠٣ .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ١/ ٣٣١ — ٣٣٢ .

(٣) انظر الفراء ، معانى القرآن ١/ ٩٧ ، ٢/ ٦ ، ٢/ ٦٣ ، ٢/ ٢٤٧ .

(٤) الفراء ، معانى القرآن ١/ ١٧٩ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن ١٧٦ .

ومثل لمثل هذا الحذف ابن السراج [1] ، وابن الخشاب [2] ، وابن يعيش [3] ، والشلوبينى [4] ، وأبو حيان [5] .

٣ ـ إذا توسطت العبارة الشرطية :

إذا جاءت العبارة الشرطية بين مبتدأ وخبر فثمة خلاف فى الجواب : فيذهب سيبويه إلى أنّ الجملة هى الجواب ، ويذهب المبرد إلى أنّ الجواب محذوف [6] .

ومذهب ابن مالك أنّ الخبر يسد مسد الجواب [7] . ورد ذلك أبو حيان وقال بأن الجواب محذوف [8] .

٤ ـ فى الجواب على الاستفهام :

يقول المبرد : (ويقول القائل : أتُعْطِينى دِرْهَما ؟ فأقول : إنْ جاء زَيْدٌ)[9] . ويقول أيضاً : (فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب ، لأن « إنْ » لاتعمل فى لفظه شيئا ، وإنما هو فى موضع الجزاء ، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء)[10] .

---

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٧ .

(٢) ابن الخشاب ، المرتجل ٢٢٢ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /٩٣ .

(٤) الشلوبينى ، التوطئة ١٤٧ .

(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

(٦) النحاس ، إعراب القرآن ٥٦ .

(٧) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٩ .

(٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٤ .

(٩) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٨ .

(١٠) م. ن ، ص ن .

ومعنى هذا أن الكلام المتقدم ليس هو الجواب وإنما ساد مسده والجواب على هذا يكون محذوفا ، وهذا مايفهم من قول ابن الشجرى : (وكذلك تقول : أتصير إلى ، فيقول : إنْ انْتَظَرْتَنى يريد « إنْانْتَظَرْتَنى صِرْتُ إلَيْك » ، وحسن حذف الجواب لأن قول « أتَصيرُ إلَيّ » دل عليه)[1] .

٥ ـ إذا توالت عبارتان شرطيتان فأكثر :

وهذه القضية مفصلة فى بحث قضية التوسيع بتوالى العبارات الشرطية ، ومفادها أن الجواب يكون لواحدة منها أما الباقية فهى محذوفة الجواب[2] .

٦ ـ إذا توالى قسم وشرط :

إذا تقدم القسم على العبارة الشرطية فإن الجواب يكون له ، وأما جواب الشرط فهو محذوف ، وقد فصلت هذه القضية فى دراسة الجملة الشرطية والقسم[3] ويقول ابن مالك عن الحذف فى الحالتين رقم (٥ ، ٦) : (وإنْ توالى شرطان أوقسم وشرط استغنى بجواب سابقهما)[4] .

٧ ـ إذا دخل على أداة الاستفهام :

يحذف جواب الشرط إذا دخلت على أداة الشرط أداة استفهام ، لأن الجواب يصبح للاستفهام لا للشرط . وقد فصلت هذه القضية فى دراسة دخول الاستفهام على الشرط[5] .

---

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٣٥٥ .

(٢) انظر ص ٤٢١ .

(٣) انظر ص ٤٤٢ .

(٤) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٩ .

(٥) انظر ص ٤٣٣ .

٨ – إذا جاءت العبارة الشرطية بعد « أما » :

إذا جاء بعد « أما » عبارة شرطية ، فإن الجواب المذكور بعدهما ليس للعبارة الشرطية وإنما لـ « أما » [١] . وذلك أن «أما» أسبق المجابين [٢] . أما جواب العبارة الشرطية فهو محذوف دل عليه الجواب المذكور [٣] .

٩ – إذا لم يكن الجواب مسبباً عن الشرط :

يعد ابن هشام أن من حذف الجواب الآية :

(مَنْ كانَ يَرْجو لقاءَ اللهِ فَإنَّ أَجَلَ اللهِ لآتٍ) [العنكبوت ٥]

يقول : (لأن الجواب مسبب عن الشرط ، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد ، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت) [٤] .

وضرب على ذلك أمثلة عديدة من القرآن [٥] .

١٠ – إذا وقعت العبارة الشرطية بعد « واو » وتقدم ما يدل على (الجواب) :

ذكر الرضى أن « الواو » قد تدخل على العبارة الشرطية ، إذا تقدم دليل على الجواب ، ولا تدخل هذه "الواو" إلا عندما يكون (الشرط) غير ملائم للكلام المتقدم وهو دليل الجواب ، وإنما الملائم هو ضد ذلك الشرط ، ومثال ذلك : (أُكْرِمُه وإنْ شَتَمَنى) .

---

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٣٤ .
(٢) م. ن ، ص. ن .
(٣) م. ن ، ص . ن .
(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٧٢٢ .
(٥) م. ص. ن .

فالشتم بعيد من إكرام الشاتم وضده وهو المدح أولى بالإكرام ، وكذلك : (اطْلُبُوا العِلْمَ وَلَوْ بِالصِّين) [١] .

وينقل عن الزمخشرى أنَّ هذه « الواو » للحال . فيكون الكلام المتقدم عاملا فى (الشرط) النصب على الحالية [٢] .

ويقول الرضى إنَّه لايصح مااعترض به الجِنْزى [٣] عليه من أن معنى الاستقبال الذى فى «إنْ» يناقض معنى « الحال » الذى فى « الواو»، وحجة الرضى أن حالية الحال إنما هى باعتبار عامله أكان مستقبلا أو ماضيا . أما استقبالية «إنْ» فهى باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما [٤] .

أما الجِنْزى نفسه فهو يعتبر « الواو » عاطفة والمعطوف عليه محذوف وهو (ضد الشرط المذكور) ، فالتقدير عنده : (زَيْدٌ إنْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا وإن كانَ غَنِيا فَبَخيل) [٥] .

واعترض الرضى عليه بأنه ملزم – فى الاختيار – أن يأتى بالفاء فيقول : (زَيْدٌ وإنْ كانَ غَنِياً فَبَخيل) لأن الشرط لايلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا [٦] . والحل فى مذهبه هو .

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٧ .
(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٨ .
(٣) عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزى (ت ١٤ /٤ /٥٥٠ هـ) . انظر بغية الوعاة للسيوطى ٢ /٢٢١ .
(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٨ .
(٥) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٧ – ٢٥٨ .
(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٨ .

يذهب الرضى إلى أن هذه « الواو » الداخلة على (الشرط) إنما هى (اعتراضية)[١] ، ويعرف الجملة الاعتراضية بقوله : (ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظاً على طريق الالتفات)[٢] . وقد تأتى الاعتراضية بعد تمام الكلام[٣] .

فعلى حالة التوسط يقال : (زَيْدٌ — وإن كانَ غَنِيًّا — نَبِيلٌ) ، وعلى حالة التأخر : (زَيْدٌ بَخِيلٌ — وإنْ كانَ غَنِيًّا)[٤] . وجواب الشرط عنده هو ما يدل الكلام عليه ، أى : إن كان غنيا فهو يبخل فكيف إذا افتقر . والجملة كالعوض من الجواب المقدر ، ولو أظهر لم تذكر الجملة المذكورة ولا « الواو » الاعتراضية ، لأن جواب الشرط ليست جملة اعتراضية[٥] .

إذن فالجواب محذوف ، أو أن العبارة الشرطية لاجواب لها كما يصرح بذلك الزركشى الذى يتابع الزمخشرى فى اعتبار « الواو » حالية .

يقول الزركشى : (إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب ، نحو : أَحْسِنْ إلى زَيْدٍ وإنْ كَفَرَكْ ، واشْكُرْه وإنْ أَسَاءَ إلَيْكَ ، أى أَحْسِنْ إلَيْهِ كافِرًا لَكَ .واشكره مسيئا لك)[٦] .

ويذهب إلى أنه إذا أجيب (الشرط) كانت « الواو » للعطف لا للحال ، نحو : أَحْسِنِ إليه ، وإنْ كَفَرَكْ فَلَا تَدَعْ الإِحْسانَ إلَيْه[٧] .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٧ .
(٢) م. ن ، ص ن .
(٣) م. ن ، ص. ن .
(٤) م. ن، ص. ن .
(٥) م. ن، ص . ن .
(٦) الزركشى ، البرهان ٢ /٣٦٧ .
(٧) م. ن، ص. ن .

ويذكر أنَّ ابن جنى علل خلو (الشرط) من الجواب بأَنَّ الحال فضلة وأصل الفضلة أن تكون مفردة ، ولذا لم يجب (الشرط) لأنه لو أجيب لصار جملة ، والمفرد أولى بها من الجملة و(الشرط) وإن كان جملة فهو كالآحاد محتاج إلى جواب احتياج المبتدأ إلى خبره[١] .

سابعاً : حذف الفاء :

قد تحذف الفاء التى تربط الجزاء بالشرط . وقد استُوفى الكلام على ذلك فى موضع سابق[٢] .

ثامناً : حذف المبتدأ من جملة الجواب الاسمية :

يذكر ابن يعيش أنه قد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء فى جواب الشرط نحو : إنْ تَأْتِنِى فَمُكْرِمٌ ، وإنْ تُعْرِضْ فَكَرِيمٌ ، وذلك لأنه قد جرى ذكره مع (الشرط) فاستغنى بذلك عن إعادته[٣] .

تاسعاً : حذف أجزاء من جملة الجواب الفعلية :

وقد ذكر هذا ابن الشجرى فى أماليه قال :

(ومن الحذف الطويل فى قول أبى دؤاد الإيادى :

إنَّ مِنْ شِيمَتِى لَبَذْلُ تِلادِى ‌‌ ‌ دُونَ عِرْضِى فَإن رَضِيتِ فَكُونِى

أراد فَكُونى مَعِى عَلَى ماأنت عليه فَإنْ لَمْ تَرضَىْ فَبِينِى . فحذف هذا كله)[٤] .

(١) الزركشى ، البرهان ٢ /٣٦٧ .
(٢) انظر ص ٢٩٤ من هذا البحث .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /٥ .
(٤) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٣٦١ .

عاشراً : حذف جملتى الشرط والجواب :

يقول ابن مالك : (ويحذفان بعد «إنْ» فى الضرورة)[1] وينسب أبو حيان إلى ابن الأنبارى القول بـأَنَّ «إنْ» (إنَّما صارت أم الجزاء لأنها بغلبتها عليه تنفرد ، وتؤدى عن الفعلين فيقول الرجل : لا أقصد فلانا لأنه لايعرف حق من يقصده ، فتقول له : زُرْهُ وَإنْ . يراد وَإنْ كانَ كَذَلك فَزُرْه ، فتكفى إنْ من الشيئين ولا يعرف ذلك فى غيرها من حروف الشرط . انتهى وقال بعض أصحابنا يقال : أتفعل هذا فتقول : أنا أفعله وإنْ ، أى وإنْ لَمْ تَفْعَلْه أَفْعَلْه)[2] .

واستشهد ابن هشام على حذف الكلام بجملته بعد « إنْ » الشرطية بالبيت :

(قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ : يَا سَلْمَىوَإنْ
كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً ؟ قَالَتْ : وَإنْ

أى : وَإنْ كانَ كذلِكَ رَضِيتُه) [3] ، ولم يخصّ ابن هشام بهذه الظاهرة الشعر .

وذكر السيوطى هذه المسألة وأورد البيت [4] ، ونسب إلى ابن مالك القول بالضرورة[5] ، وذكر أن أبا حيان قال بـأن ابن مالك تبع فى ذلك ابن عصفور وأنه لم ينص أحد غيرهما على أن ذلك ضرورة بل

---

(١) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٩ .
(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .
(٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٧٢٤ والبيت منسوب فى الخزانة إلى رؤبة بن العجاج ٣ /٦٣٠ .
(٤) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٢ .
(٥) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٣ .

أطلقوا الجواز إذا فهم المعنى[1] . وعقب على ذلك السيوطى بقوله . (قلت وقد ورد فى النثر فى عدة من الآثار) [2] .

* * *

قدمنا فى الصفحات الماضية جملة الأفكار التى طرحها النحو العربى فيما يتعلق بحذف بعض أجزاء الجملة ، وبملاحظة هذه الأفكار نجد أن بعضها يمثل نظرات وصفية ذات قيمة ، وبعضها يمثل امتداداً لأفكار مسبقة وتعتمد على تلك الأفكار فإنْ صَحّتْ صَحّتْ،وإنْ بَطُلَت بَطُلَتْ . ولابد لنا هنا من إلقاء بعض الضوء على تلك الأفكار .

رغم أن المشهور فى الأداة أنها لاتحذف فقد أورد السيوطى رأيا يقول بحذفها وذكر آية تخرج عليها ، ولكنه لم يذكر كيف تخرج الآية ، ولا نجد فيها شبها تركيبيا بالجملة الشرطية . وأحسب أن الأداة إذا حذفت فقد التركيب عنصراً جوهريا لايقوم بدونه . والمهم أنه ليس لدينا استخدام لغوى يؤيد هذا القول .

أما حذف فعل الشرط إذا ولى أداة الشرط اسم فإنه يرجع إلى المقولة التى مفادها أنه لايلى أداة الشرط إلا فعل ، فلما تقدم الفاعل على فعله اضطر البصريون خاصة إلى القول بـأن هذا الاسم فاعل لفعل محذوف ، والحذف والتقديم وجهان لعملة واحدة ، ذلك أنه يحدث فى حالة تقديم جزء أو أجزاءٍ من التركيب أن يقدر حذف جزء أو أجزاء من التركيب ، والذى دفع البصريين إلى هذا التقدير هوالمحافظة على الصورة الأساسية للجملة ، من حيثُ المحافظةُ على الرتبة بين :

---

(١) السيوطى ، همع الهوامع ٢ / ٦٣ .
(٢) م. ن، ص. ن .

الأداة والفعل ، وبين الفعل والفاعل ، فالفاعل لايتقدم على الفعل ، وأمر آخر دفعهم إلى هذا التقدير وهو أنَّ الفعل لايكون له فاعلان ، وفى حالة تقدم الاسم على الفعل سيكون الفعل مسنداً إلى ضمير مستتر أو ظاهر متصل ، وفرارا من هذه المشكلات اضطر النحاة إلى القول بالحذف . وهذا عندهم حذف واجب بمعنى أنه لايجوز إظهار الفعل فى مثل هذا التركيب .

إذن فالقضية هنا ليست قضية لغوية ، فاللغة براء منها ، وإنما هى لرأب الصدع الذى أحدثته قواعد البصريين ، فقد رأينا فى موضع سابق كيف أن الكوفيين أعربوا الاسم فاعلا للفعل الذى جاء بعده ، وهذا إجراء تؤيده اللغة نفسها ؛ والأداة داخلة على الجملة الفعلية وليس على الفعل وحده ، فإذا تقدم الاسم فى هذا الموضع فإنَّ الجملة الفعلية لاتفقد مقوماتها وخصائصها خاصة أن احتمال إعراب الاسم مبتدأ فى هذا الموضع غير وارد ، لأن الابتداء يكسب الجملة استقلالا داخليا عما قبلها .

وعدّ ابن الشجرى من حذف الفعل الحذف فى قولهم : « والناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيْرًا فخيْرٌ وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ » ، وسبب عدّه من حذف الفعل أنه قدر « كان » وكان والاسم بعدها لايكونان جملة ، أما على تقدير ابن جنى وهو « فعلَ المرء » فالحذف حذف جملة وعلى هذا يختلف إعراب « خيْراً » : فعند ابن الشجرى تعرب خبَرًا ، وعند ابن جنى تعرب « مفعولا به » والملاحظ فى مثل هذا الحذف أنه يحدث فى حالة مجىء جملتين شرطيتين تفسران كلاما سابقا ، فمحتواهما ليس جديداً كل الجدة ، وأهم عناصرهما هو ما أُبقى عليه وحذفت عناصر أخرى من أجل إبراز هذه العناصر الباقية وكأنها هى لب

الموضوع ، ويرتبط هذا النوع من الحذف بالنصوص وبمستوى اللغة الأدبى . وليس هذا الحذف إلزاميا كحذف الفعل قبل الاسم المقدم على فعله فى العبارة الشرطية ، فالأجزاء المحذوفة هنا يمكن إعادتها . أما بيت ليلى الأخيلية وبيت النعمان فهما على شىء من الاختلاف عن المثال من حيث أن الحذف فى المثال جاء فى العبارة الشرطية من الجملة الشرطية المكونة من عبارتين (شرطية وجزائية) ، أما فى البيتين فالحذف جاء فى عبارة شرطية جاءت مقيِّدة لكلام سابق .

ومن حذف جملة الشرط المحذوف الذى يأتى بعد « إلَّا » كما مثل ابن الشجرى لذلك بقوله « افْعَلْ هذا وإلَّا هَجَرْتُك » . والحقيقة أننا نتردد فى قبول القول بوجود حذف هنا فلسنا نحس بوجود مثل هذا الحذف رغم أن النحاة استطاعوا تقدير المحذوف ولكن هذا التقدير يغير قليلا أو كثيراً من المعنى الذى يعبر عنه التركيب ، ونحس أن ثمة أداة مركبة هى « وإلَّا » ولهذه الأداة معناها الخاص الذى تنهض به ، وهذا المعنى هو (التهديدُ) تقول : أَقِمْ وَإلَّا عاقَبتُك .

فالصدوع بالأمر « أَقِمْ » يحتاج إلى ضمان وهو تهديد المأمور بالعقاب ، وشبيه بهذا الاستخدام استخدام « أو » فى قولك : أَقِمْ أو أعاقِبُك . فهذا تهديد أيضا .

ولكن أيكون التركيب : « إفْعَلْ هَذا وإنْ لاهَجَرْتُك » مردودا ؟ والجواب بالنفى فهذا التركيب ليس مردودا ، ولكنه يختلف عن التركيب الأول : وأول هذه الاختلافات هو فكُّ الإدغام بين « إنْ » و« لا » والثانى هو التوقف الذى يحصل بعد النطق بـ « لا » ، والاختلاف الثالث فى تنغيم

كل من التركيبين فثمة اختلاف لاينكر بينهما . ولا يزال استخدام «وَإلا» مستمرا فى اللهجات العربية الحديثة فى مجال التهديد .

أما حذف العبارة الشرطية فى بعض التراكيب ، كالأمر والاستفهام والتمنى والعرض وما ذكرناه غيرها فإنا نُرجىء التعليق عليه إلى موضعه فى دراستها إنْ شاء الله .

نأتى بعد هذا إلى ما قاله النحاس من حذف المصدر المؤوّل من جملة الشرط فى الآية (إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكم) [فاطر ١٦] فهو يقدر أن ثمة مصدرا محذوفا هو «أنْ يُذْهِبَكُم» وقال بأن هذا كثير الاستخدام عند العرب . ونحن نلاحظ أن الحذف له علاقة شديدة بنوع الفعل المستخدم وهو « يشاء » فهذا الفعل وأفعال أخرى يكون لها استخدامان أحدهما استخدامها لازمة ، والآخر استخدامها متعدية ، وتستخدم لازمة حينما لايراد تحديد المفعول به ومثل ذلك أن تقول : « إنْ يأْكُلْ زَيْد نَأْكُلْ » فليس مُهِمًّا ما يأْكله زيد ، وإنّما المهم شروعه فى الأكل ، ولكن فى حالة التعدية مثل : « إنْ يَأْكلْ زَيْد خُبزاً نَأْكُلْ » لايلزمنا أن نأكل تفاحاً أو لحماً إذا ماعمد زيد إلى ذلك .

ننتهى من هذا إلى أن الفعل « يشاءُ » فى الآية جاء لازما وليس محذوف المفعول به ، والمراد مطلق المشيئة دون ارتباط بشيء محدد [1]

---

(١) يفهم من هذا الكلام أن اللزوم هو عدم وجود مفعول للفعل فى الجملة والتعدى وجود مفعول سواء وقع عليه الفعل مباشرة أووقع عليه بوساطة حرف جر ، وهذا مخالف للمفهوم السائد وهو أن اللزوم هو عدم وقوع الفعل مباشرة على المفعول وإنما بوساطة حرف جر ، وأن التعدى وقوعه مباشرة عليه .

نأتى بعد هذا إلى الحذف الذى يجرى فى العبارة الجوابية . وقد رأينا أنهم أرجعوه إلى حالتين رئيسيتين : الأُولى كون (الجواب) معروفا ، والثانية وجود كلام يتضمن معنى الجواب وهو ما يسد مسده أو ما يدل عليه . وقد مثلوا للحالة الأُولى بحذف جواب « إنْ » أو جواب «لو» ، وفى مثل هذه الحالة يمكن أن يُؤتى بالجواب ولكنه حُذف عمدًا لغرض بلاغى يفهم من السياق ، أما الحالة الثانية وهى حينما يكون ثمة دليل أومايسد مسد الجواب ، فإنها تشمل حالات مختلفة والحذف إلزامى فيها ، فلا يمكن أن يؤتى به مع وجود ما يسد مسد الجواب . وكان يمكن الاستغناء عن القول بالحذف لولا اعتقاد النحاة أن الأداة لا تأتى إلّا فى الجملة الشرطية الجزائية ، بمعنى أنهم لايستسيغون ورود عبارة شرطية بدون عبارة جوابية . وقالوا بالحذف من أجل المحافظة على الرتبة فى الجملة الشرطية . وإذا نظرنا إلى الحالات التى يقال بأنها محذوفة لدليل أو لوجود ما يسد مسد الجواب نجد أنها تبرير للقواعد النحوية وليس حذفا لغويا حقيقيا ، فالأداة – إذا توسطت – يكون لدينا عبارة شرطية لاتتبعها عبارة جوابية فلابد من اعتبار ما قبلها جوابا وهذا غير وارد لديهم لأن (الجواب) لايقدم على (الشرط) لأنه تابع له ومسبب عنه ، ولأنه لو كان جوابا لصلح دخول الفاء عليه ، هذه هى حججهم ، وهناك اعتبار آخر وهو أن العبارة الشرطية ترد أحيانا بدون عبارة جوابية وهذا أمر لم يعرفوه ، فليس فى عرفهم إلا (شرط) له (جواب) وإذن فلا مفر من اعتبار الجواب محذوفا وبهذا يسلم للجملة الشرطية لديهم تركيبها النظرى .

ولكن كيف نستغنى عن القول بالحذف ؟ وقبل الإجابة على ذلك نريد أن نقول إن المهم هو معرفة التركيب ومعرفة أهناك حذف أم لا ،

ثم الغرض من ذلك . وبعد فإنا إذا نظرنا إلى مثل هذا التركيب نجد العبارة الشرطية جاءت مقيدة لجملة قبلها ، ولم تأتِ لتكون لها (جزاءً) ، ومعنى هذا أننا لسنا أمام جملة شرطية جزائية وإنما أمام جملة مقيدة بشرط . ويُشبه هذا التركيب تركيب الجملة الشرطية المقدمة(الجزاء) ولكن الاختلاف فى التنغيم الذى يجرى فى التركيبين وفى كلا الحالين لا يكون ثمة حذف .

وحالة توسط الأداة لمجيء العبارة الشرطية مقيدة لكلام سابق هو مايحدث فى الحوار أو فى جواب السؤال فى مثال المبرد (ويقول القائل: أتعطينى درهما ؟ فأقول : إنْ جاءَ زيد)[١] ، فالمحذوف هنا ليس العبارة الجوابية على نحو مايقول المبرد ومن تابعه وإنما المحذوف الكلام السابق على العبارة الشرطية ، وهذا الكلام لاحاجة إلى قوله لأنه مفهوم من السؤال ، بمعنى أن الجواب والسؤال ، صارا فى لغة الحديث سلسلة متصلة من الكلام ولو أُعيد إلى مكانه من الجملة لكان كالآتى :

— أتعطينى درهما ؟

— نعم ، أعطيك درهما إن جاءَ زيد .

ويمكن عدّ العبارة الشرطية مقيدة فى حالات أخرى مثل : حالة توالى الشرطين ، وتوالى القسم و (الشرط) وحالة دخول أداة استفهام على أداة الشرط ، وكذلك إذا وقعت العبارة الشرطية فى وسط الجملة كأن تقع بين المبتدأ والخبر ، فهى معترضة بين جزئى الجملة ،والجملة

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٨ .

موسعة بهذه العبارة الشرطية ولسنا أمام جملة شرطية ، فالعبارة الشرطية جاءت لأداء وظيفة محددة جعلت العلاقة بين جزءى الجملة مقيدة بشرط .

وتأتى العبارة الشرطية بعد« أما » لتكون صفة للمتحدث عنه فى الآية : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ) [الواقعة ٨٩] فإن السياق يتحدث عن مصادر الناس يوم القيامة ، وهذه صفة المقرَّب الذى يدخل الجنة ، فالإنسان المقرب يُنَعَّم بالجنة وروحها وريحانها ، ومعنى ذلك أن القرابة صفة مشروطة لمن أُريد له أن ينعم بذلك .

ونأتى بعد هذا إلى تركيب آخر ذكره الرضى ، ثم الزركشى من مجيء الجملة الشرطية بعد الواو الحالية عند الزمخشرى والعاطفة عند الجنْزِى والاعتراضية عنده ، ويزعم أن الجملة الشرطية لاجواب لها ، ولا يصح أن يؤتى بالجواب ، ونحن نتفق معهم فى أنه لايصح أنْ يؤتى بالجواب ، ولكننا نخالف فى أمرين : الأول هو اعتبار ما بعد الواو جملة شرطية ، والثانى اعتبار الواو حالية أو عاطفة أو اعتراضية . فالعبارة هنا عبارة شرطية قيدية ، أما الواو فجاءت للربط بين العبارة الشرطية والكلام السابق لها لأنه لا انسجام مباشر بين الدلالات ، ومن أجل إيضاح هذا التركيب نضرب مثالين أحدهما خال من الواو ، والآخر فيه الواو :

— أَعْطِ الفَقِيرَ دِرْهَماً إِنْ سَأَلَكَ .

— أَعْطِ الفَقِيرَ دِرْهَماً وَإِنْ شَتَمَكَ .

ما الفرق بين التعبيرين ؟ الفرق هو أن الإعطاءَ الأول مقيد بالسؤال أى أن الإعطاء يجرى بوجود الشرط ، أما الثانى فإنه يجرى

رغم وجود الشرط . والشرط الأول إيجابى أى دافع على الفعل أما الشرط الثانى فهو سلبى دافع عن الفعل ، ومن هنا جاءت « الواو » لتدفع على الفعل رغم وجود هذا القيد أو الشرط ، ونستطيع أن نعبر عن معنى التركيب بالآتى : أعْطِ الفَقِيرَ دِرْهَماً رَغْمَ شَتيمتهِ لَكَ ، أما اعتبارهم الواو حالية وجعل المعنى : أعْطِ الفَقِيرَ دِرْهَماً شاتِماً لك فهو اعتبار وفهم بعيد عن روح التركيب . ونستطيع أن نطلق على هذه الواو « واو الرغم » « أو » الواو الرغمية . أما وصفها بالاعتراضية فلا يبين معناها .

وآخر الحالات التى يقال إنها حالة حذف للعبارة الجوابية هى التى قال بها ابن هشام وذلك حينما لايكون (الجواب) مسببا عن (الشرط) . والسبب الذى جعله يقدر جوابا آخر غير (الجواب) المذكور هو أنه عامل القرآن معاملة الكلام العادى ، والقرآن نص على درجة رفيعة من الفنية ، و(الجواب) المذكور ليس هو (الجواب) المباشر على العبارة الشرطية ، وهو يمثل انصرافا عن (الجواب) المباشر إلى (الجواب) غير المباشر ولا يرجع هذا إلى الحذف وإنما إلى غرض فنى ودلالى يفهم من السياق أما الجمل الشرطية فهى كاملة ففيها العبارتان : الشرطية ، و(الجوابية) ومن أجل إيضاح الأمر نقول إنَّ (الشرط) قد يجاب بأكثر من (جواب) : (الجواب) المباشر و(الجواب) غير المباشر ، وهو (الجواب) الذى يكون له علاقة شديدة بالجواب المباشر : فقد يكون متضمنا له ، أو يكون مقتضيا له ، أو لازما له . مثال ذلك : (وإنْ تَجْهَرْ بالْقَوْلِ فَإنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى) [طه ٧] يقدر ابن هشام (الجواب) بقوله (أى فاعلم أنه غنى عن جهرك)[1] ثم يتبع ذلك

(١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٧٢٢ .

بالجواب المذكور (فإنه يعلم السر) ، أما نحن فنفهم أنه لم يأت بالجواب المباشر ، وإنما بجواب آخر يفهم منه ذلك (الجواب) المباشر ، و(الجواب) غير المباشر ليس المراد منه بيان غنى الله عن الجهر فقط وإنما بيان قدرته وعظمته .

وننتهى إلى أنه لايبقى لنا من صور حذف العبارة الجوابية غير صورة واحدة ، وهى الصورة التى ذكرها الفراء ، وهى حينما يحذف (الجواب) لأنه معروف ، ونحن لانقف عند القول بأنه معروف وإنما حذف لأغراض بلاغية متعددة لايمكن معرفتها إلا فى سياقات مختلفة ، المهم فى الأمر أن (الجواب) حذف لا لوجود ما يدل عليه أو ما ينوب عنه وإنما حذف لأن حذفه أمر اقتضاه المعنى المراد بيانه وإيصاله .

ونصل بعد هذا إلى ما قد يتعرض أجزاء العبارة الجوابية من حذف ، فقد تحذف الفاء وقد سبق أن درست[1] . وقد يحذف المبتدأ من الجملة الاسمية إذا جاءت فى العبارة الجوابية ، وهذا أمر لا غبار عليه ، أما الحذف الطويل الذى ذكره ابن الشجرى فى بيت أبى دؤاد الإيادى ، فهو يشير إلى أن هذا المستوى من الاستخدام الشعرى له خصائصه كما أن لكل شاعر لغته الخاصة ، ومهما يكن من أمر فإن الحذف فى الشعر كثير ، وربما يعطى الحذف الشعر قيما تصويرية لا يعطيها الذكر ، ولكن ينبغى أن تبقى ملاحظاتنا على الشعر مقصورة على لغة الشعر . دون أن نجعل من مادة الأشعار ميدانا لاستقراء القواعد اللغوية التى نطبقها على لغة الكلام أو لغة الكتابة . ولا شك أن بين اللغة الفنية

(١) انظر ص ٢٩٤ .

المتمثلة فى الشعر وفى النصوص الفنية النثرية كالقرآن وغير القرآن وبين اللغة العلمية من الفروق ما توجبه وظيفة كل منهما .

وآخر أحوال الحذف هو ما يقال من حذف جملتى الشرط والجواب ، ويتضح من الأمثلة التى ضربها النحاة أننا أساسا لسنا أمام جملة شرطية فالمثال « زره وإن » يمثل ما عبر عنه الزركشى بالجملة الشرطية التى تأتى بعد «واو الحال» وقد سبق أن درست فى الصفحات السابقة ، ومعنى هذا أننا أمام عبارة شرطية فالتركيب مكون من (جملة + و+ عبارة شرطية) ولكن هذه العبارة الشرطية ليست كاملة فقد حذف منها جملة الشرط ، وفى بقاء الأداة ما يكفى للحصول على الدلالة المطلوبة ، والمعنى (زره رغم ذلك) ، وتأتى هذه الحالة من الحذف فى حالة « الحوار » على نحو ما مثل الأنبارى نثراً أو على نحو ما جاء شعرا فى قول رؤبة ابن العجاج :

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنّ
يَغْسِلُ جِلْدِي وَيُنْسِينِي الحَزَنْ
وَحَاجَةً ما إنْ لَهـا عِنْدِي ثَمَن
مَيْسُورَةً قَضَاؤُها مِنْـهُ وَمِن
قالت بنـات العم : ياسلمى وإنْ
كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وإنْ[1]

نحن أمام حوار بين سليمى وبنات عمها ، ولم يأت الحذف فى البيت الأخير إلا لتقدم ما يسوغه فى الأبيات قبله فالمحذوف أمر معلوم ، وحذفه إنما يعبر عن صدق فنى فى نقل الحوار الدائر ، ولو

(١) انظر خزانة الأدب للبغدادى ٣ / ٦٣٠ .

حاولنا أن نعيد هذا المحذوف لكان الآتى :

قالت بنات العم : أتتزوجينه وإنْ كان فقيراً مُعْدِما ؟!
قالت : نعم . أتزوجه وإنْ كان فقيرا مُعْدما .

إذن فقد حذفت من جملة بنات العم الجملة كلها وأبقى على العبارة الشرطية مسبوقة بـ « الواو الرغمية » ، وحذف من جملة سليمى الجملة كلها وجملة الشرط ولم يبق سوى « واو الرغم » والأداة الشرطية «إنْ» ، ولا نريد الخوض فى تفصيلات فنية هى من اختصاص دارسى الأسلوب والنقد الأدبى ، ولكن نلاحظ أن الإتيان بباقى مكونات الجملة لا يعطى جديداً فكلها معروف ، أمَّا الإبقاء على « وإن» فهو يعطينا الهيكل العام للجملة فنعرف أن ثمة كلاما قبلها وكلاما بعدها ، ومن الناحية الفنية فإن الاقتصار على « وإن » فيه تركيز للرغبة . فكأن الحالة النفسية التى وصلت إليها سليمى فى هذا الحوار الممتد متمثلة فى هذه الكلمة «وإن» فهى قد وصلت إلى حالة من التعب ورفض التفصيلات فقد أفضت بكل شىء ، فتظهر هذه الـ «وإن» كالتنهيدة التى لا تعبر عن تجاهل الفقر وحدة وإنما تجاهل كل العقبات ، فـ(وإن) لكل شىء ورغما عن كل الظروف . فالحذف هناك وظيفة ؛ وليس ضرورة كما يقول ابن مالك[1] .

ويمكن لنا أن نلخص ما وصلنا إليه ، وهو أن الأداة لا تحذف ، وكذلك لا تحذف العبارة الشرطية ولا جملة الشرط ولا فعل الشرط ، وذلك فى الجملة الشرطية الجزائية أما فى غيرها من التراكيب فقد

(١) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٩ :

تحذف جملة الشرط. أما حذف العبارة الجوابية فيقع إذا كان مضمونها معروفا أودعا السياق إلى حذفه ، ولا يكون وجود ما يسد مسده أوما يكون دليلا عليه سببا فى حذفه ، وقد يحذف بعض أجزائها كالفاء والمبتدأ ، أما حذف العبارتين الشرطية والجزائية فلا وجود لمثل هذا التركيب.

* * *

الفصل الرابع

أجوبة التراكيب الإنشائية

تعرض النحاة لدراسة تركيب يتألف من عبارتين متكاملتين تؤلفان جملة تامة ، أما العبارة الأُولى فهى جملة طلبية أما الثانية فهى جملة خبرية فعلية أو جملة مربوطة بالفاء . وأطلق النحاة على العبارة الثانية « جوابا » ، ويكون الفعل المضارع فى هذه الجملة مجزوما ، ومن أجل هذا الجزم درس النحاة هذا التركيب ، ولكنهم ألحقوا دراسته بدراسة الجملة الشرطية وجعلوه فرعا عليها .

عقد سيبويه لذلك باباً سماه (هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض)[1] . ويبين العنوان لنا الدافع إلى الدراسة وهو انجزام الفعل ، وأنواع الجمل الطلبية التى يكون لها جواب ، وأن هذه الدراسة إنما هى (باب من الجزاء) فهى ملحقة بدراسة الجملة الشرطية .

ويضرب سيبويه للجزم بالأمر المثال : (ائْتِنِى آتك)[2] ، وللنهى المثال : (لاتَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لك)[3] ، وللاستفهام المثالين : (أَلاَتَأْتينى أُحدثْك[4] ؟ وأين تَكُونُ أَزرْك)[5] ، وللتمنى بالمثالين : (ألا ماء

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٩٣ .
(٢) م. ن، ص . ن .
(٣) م . ن ، ص . ن .
(٤) هذا المثال يصلح للعرض وليس للاستفهام .
(٥) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٩٣ .

أَشْرَبْه ، ولَيْتَه عِنْدَنا يُحَدِّثْنا) [1] وللعرض المثال : (أَلاَ تَنْزِلْ تُصِبْ خَيْراً) [2] .

وتابع النحاة سيبويه فى رصد أنواع الجمل الطلبية التى يكون لها جواب كالجواب فى الجملة الشرطية . ومنهم من أشار إلى بعضها . أشار الفراءُ إلى الأَمر [3] والاستفهام [4] . وأَشار الأَخفش إلى الأَمر [5] . وذكر المبرد الأَمر ، والنهى ، والاستفهام [6] . وذكر ابن السراج الأَمر ، والنهى ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض [7] . وذكر النحاس الأَمر [8] وذكرها كلها الفارسى [9] والزُبيدى [10] . وذكر القيسى الأَمر [11] . وذكرها ابن بابشاذ وزاد عليها التحضيض والدعاء [12] . وذكر الجرجانى الخمسة فقط [13] .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٣ .
(٢) م. ن، ص. ن .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ١ /١٥٧ ، ١ /١٥٩ ، ١ /٤٤١ ، ٢ /٣٦ ، ٢ /١٦٢ ، ٢ /١٨٧ ، ٢ /٣٠٦ ، ٣ /٤٥ .
(٤) الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٦ ، ١ /٢٠٢ ، ٣ /١٣٢ .
(٥) الأخفش ، معانى القرآن ٥٦ ، ١٨١ .
(٦) المبرد ، المقتضب ٢ /٨٢ .
(٧) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٨ .
(٨) النحاس ، إعراب القرآن ٤٢ ، ٥٢ ، ٤٢٠ ، ٦٢٥ ، ١٠٠٧ .
(٩) الفارسى ، الإيضاح ٣٢٢ .
(١٠) الزبيدى ، الواضح ٩٨ .
(١١) القيسى ، المشكل ٢ /١٣ .
(١٢) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ /٢٤٩ .
(١٣) الجرجانى ، المقتصد ٦٨ ١٠ — ١٠٦٩ .

ومثله فعل الزمخشرى [1] . وذكر ابن الشجرى الأمر ، والنهى ، والاستفهام [2] . واكتفى الأَنبارى [3] والعُكْبَرى [4] بذكر الأَمر . وذكر ابن يعيش الخمسة [5] . وفعل مثله ابن الحاجب [6] . وتابع ابن عصفور ابن بابشاذ فى ذكر التحضيض ، والدعاء [7] .

يذهب سيبويه إلى أن الذى أحدث الجزم فى الجواب هو هذه الجمل السابقة عليه ، ويقيس هذه الحالة على حالة أُخرى وهى حالة الجملة الشرطية . حيث ينجزم الجواب بالعبارة الشرطية ، يقول سيبويه :

(وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تَأْتِنِى ، بإنْ تَأْتِنِى ، لأَنهم جعلوه معلقا بالأَول غير مستغن عنه إذا أَرادوا الجزاء ، كما أَنَّ إنْ تأْتنى غير مستغنية عن آتك) [8] .

ماذا يعنى هذا النص ؟ ! يمكن لنا أن نفهم مايلى :

(١) أن لتركيب (الجزاء) أكثر من نمط فهناك تركيب الجملة الشرطية نحو : إنْ تَأْتِنِى آتِكَ . وهناك التراكيب الطلبية أى :

(١) الزمخشرى ، المفصل ٢٥٢ .
(٢) ابن الشجرى ، الأمالى ١ /٣٧٣ .
(٣) الأنبارى ، البيان ٢ /١٢٠ ، ٢ /٢٣٣ .
(٤) العكبرى ، التبيان ١ /٦٥ .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٧ .
(٦) انظر شرح الكافية للرضى ٢ /٢٦٥ .
(٧) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٢ .
(٨) سيبويه ، الكتاب ٢ /٩٣ — ٩٤ .

(جملة أمرية + جواب) ، (جملة استفهام + جواب)
وهكذا إلى آخر الجمل التى ذكرت آنفا .

(٢) تشابه هذه التراكيب الجملة الشرطية من حيث إنها مكونة من عبارتين .

(٣) أن جزم الجواب فى الجملة الشرطية يقع بالعبارة الشرطية ، وفى التراكيب الطلبية المجابة يقع بالجمل الطلبية التى تشكل عبارة أولى فى التركيب .

ويظهر أن هذا الذى يذهب إليه من تعليل جزم الجواب مخالف لمذهب أُستاذه الخليل وهو المذهب الذى اشتهر عند النحاة فيما بعد . ولكن سيبويه لم يعمق رأيه تعميقا كافيا ، إذ نجده ينقل لنا رأى الخليل ثم يتخذ منه أداة لتحليل الشواهد والأمثلة بعد ذلك .

فما هو مذهب الخليل ؟ !

ينقل سيبويه لنا ذلك فى قوله :

(وزعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ ، فلذلك انجزم الجواب ، لأنه إذا قال ائتِنِى آتِك فإنَّ معنى كلامه إنْ يَكُنْ منك إتيانٌ آتِك ، وإذا قال : أين بيتُك أزرْك ، فكأنه قال إنْ أعلم مكانَ بيتِك أزرْك ، لأن قوله أين بيتُك يريد به : أعلمنى . وإذا قال ليته عندنا يحدثْنا ، فإنَّ معنى هذا الكلام إنْ يَكُنْ عندنا يُحدثْنا ، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد فى الأمر . وإذا قال لو نزلت فكأنه قال انزلْ)[١] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٩٤ .

إذن فالخليل يُرجع الجزم إلى ما ضمن فى هذه (الأوائل) من معنى « إنْ » ، أى (معنى الشرط) . ويبدو أننا أمام فكرتين مختلفتين رغم أن هذا الاختلاف قد يبدو خفيا بعض الشىء ، فثمة فرق بين اعتبار الجواب مجزوما بهذه الأوائل على نحو انجزامه بالعبارة الشرطية - وهذا قول سيبويه - وبين انجزامه بتضمين معنى الشرط فيها ، وهذا رأى الخليل .

فهل نستطيع القول بأنه ينبنى على قول سيبويه كون هذه التراكيب تراكيب موازية لتركيب الجملة الشرطية ، وينبنى على قول الخليل كونها تراكيب منحرفة عن تركيب الجملة الشرطية وترد إليها بالتخريج ؟

كلا ، فرغم ما يبدو من اختلاف الفكرتين ظاهريا فهما متكاملتان ، إحداهما تتناول المبنى والأُخرى المعنى . ويمكن القول بأن قول سيبويه يمثل الجانب الوصفى للظاهرة بينما يمثل قول الخليل الجانب التفسيرى للظاهرة . فإذا كان سيبويه يقول بأنَّ الجواب مجزوم بهذه الأوائل فإنَّ أُستاذه يبين لماذا استطاعت هذه الأوائل الجزم . ولذلك لم يحس سيبويه باختلاف النظرتين .

وقد تابع بعض النحويين الخليل ، منهم النحاس[١] ، والزبيدى[٢] وابن عصفور الذى يقول : (وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب ، إذا ضمنت معنى الشرط ، فإنَّها تحتاج إذ ذاك جوابا فتجزمه)[٣] .

---

(١) النحاس ، إعراب القرآن ٦٢٥ .
(٢) الزبيدى ، الواضح ٩٨ .
(٣) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٢ .

أما سيبويه فقد تابعه الأخفش الذى يقول : (فإنما جزم الآخر لأنه جواب الأمر وجواب الأمر مجزوم ، مثل جواب ما بعد حروف المجازاة)[١] وتابعه أيضا ابن الشجرى حيث يذهب إلى أن الجزم إنما كان لأن (الأمر فى « زُرْنى أُكْرِمْك » باب من الشرط من حيث كان الثانى مستحقا بالأول ومسببا عنه كما يكون الجزاء مستحقا بالشرط)[٢] وفى المثال جزمت (أُكرمْك لأن قولك زُرْنى قام مقام قولك إن تَزُرْنى)[٣] .

ولكنا نجد إلى تفسيرى الخليل وسيبويه لظاهرة الجزم تفسيراً آخر وهو ما عليه أكثر النحاة ، ويعمد هذا التفسير لاعتبار الجواب ليس جوابا للأمر وإنما (لشرط) يقدر بعد الجملة الطلبية .

نجد هذا المذهب عند المبرد فهو يقول : (وإنما انجزمت بمعنى الجزاء ، لأنك إذا قلت : ائتنى أكرمك ، فإنما المعنى : ائتنى فإن تأتِنى أكرمك ، لأن الإكرام إنما يجبُ بالإتيان)[٤] .

ويقتضى هذا الفهم للتركيب أن يكون ثمة جزء محذوف ، وهذا ما يصرح به ابن السراج بعد ذلك وهو يتحدث عن أحوال (حرف الجزاء) حيث يقول : (وأما الثالث : الذى يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه وفيما بقى من الكلام دليل عليه وذلك إذا كان الفعل جوابا للأمر والنهى أو الاستفهام أو التمنى أو العرض ، تقول : ائتنى

(١) الأخفش ، معانى القرآن ٥٦ .
(٢) ابن الشجرى ، الأمالى ١ /٣٧٣ .
(٣) م. ن، ص. ن .
(٤) المبرد ، المقتضب ٢ /٨٢ .

آتك ، فالتأويل : ائتنى فإنَّك إنْ تأتنى آتك)[١] ، ونهج الفارسى نهجه بالتصريح بحذف العبارة الشرطية[٢] . وكذلك فعل العُكبَرى[٣] .

إذن فالتركيب عندهم ليس كاملا ، وإنما يحتاج لفهمه إلى تقدير المحذوف ، والجزم إنما جاء نتيجة لهذه العبارة الشرطية المقدرة . وهذا هو ما يفهم من قول السيرافى الذى يتضمن رداً لقول كل من سيبويه والخليل ، يقول السيرافى : (جزم جواب الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض بإضمار شرط فى ذلك كله : والدليل على ذلك أن الأفعال التى تظهر بعد هذه الأشياء إنما هى ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهى ، وليست بضمانات مطلقة ، ولا عدات واجبة على كل حال ، وإنما هى معلقة بمعنى إن كان و وجد وجب الضمان والعدة ، وإن لم يوجد لم يجب . ألا ترى أنه إذا قال : « ائتنى آتك » لم يلزم الأمر أن يأتى المأمورَ إلا بعد أن يأتيه المأمورُ . . . ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى والذى يكشفه الشرط ، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء)[٤] .

ويذهب الجرجانى إلى أنه لابد من التفسير على الإضمار ، وأن حمل الكلام على ظاهرة مفض إلى الإحالة ، أى : يكون المعنى مستحيلا، يقول : (ولو حملت بالكلام على ظاهرة أحلت ، لأجل أن الأمر بالإتيان

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٨ .
(٢) الفارسى ، الإيضاح ٣٢٢ .
(٣) العكبرى ، التبيان ١ /٦٥ .
(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٤ هامش (١) ، وانظر السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤٨ .

لايكون موجبا الإكرام . وإنّما يوجب ذلك الإتيان ، ولو كان جزم أكرمك بنفس ائتنى على مايظنه من لاخبرة له بهذا العلم ، لوجب أن يقال : إنَّ المعنى فى قولك : ائتنى أُكرمْك : إن آمرْك بالإتيان أكرمْك)[1] .

ويقرر ابن يعيش أن جواب الأمر وماشابهه هو جواب الشرط المحذوف فى الحقيقة لأن الجمل الطلبية (غير مفتقرة إلى الجواب والكلام بها تام ، فأنت إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلا وكذلك النهى وهذا لايقتضى جوابا لأنك لانريد وقوف وجود غيره على وجوده ، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق فإذا قلت فى الأمر ائتنى أكرمْك ، وأحسن إلىّ أشكرْك فتقديره بعد قولك ائتنى إن تأتِنى أُكرمْك كأنك ضمنت الإكرام عند وجود الإتيان و وعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان وليس ذلك ضمانا مطلقا ولا وعداً واجباً إنما معناه إنْ لم يوجد لم يجب وهذه طريقة الشرط والجزاء)[2] .

وعرض الرضى لهذا الخلاف الذى تكلمنا عليه سابقا بين أقوال النحاة ، فذكر قول الخليل وقول النحاة ، مرجحا قول الخليل ومدللا على ذلك بدليل منطقى لا لغوى ، يقول الرضى : (وانجزام الجزاء بهذه الأشياء لابإنْ مقدرة ظاهر مذهب الخليل لأنه قال إنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ فلذلك انجزم الجواب . ومذهب غيره أنَّ إنْ مع الشرط مقدرة بعدها وهى دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد،

---

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٨ — ١٠٥٩ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٧ .

لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى إنْ فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا)[1] .

ولا شك أنَّ حجة الرضى قوية من حيث الناحية المنطقية ؛ ولكنها مبنية أساسا على مقدمة غير جيدة ، ونقصد بها التعليل الذى يقدمه الرضى تفسيراً لإجماع النحاة على تقدير (شرط) بين الجمل الطلبية و (الجواب) . وليس الأمر كذلك فقد تبين من العرض السابق وجهات نظرهم ، فقد نقلنا بعض النصوص التى تبين ذلك . ويمكن أن نلخص هنا الأسباب التى ذكرت :

(١) يتحقق فعل الجواب بعد تحقق فعل آخر ، وليس هذا فى الأمر والاستفهام ، وإنما يبينه (الشرط) .

(٢) القول بتضمن الطلب (للشرط) يقتضى التقدير : إن أطلب كذا (ائتنى إن آمرك بالإتيان) .

(٣) الجمل الطلبية غير مفتقرة للجواب والكلام تام .

وسنناقش فيما يلى هذه الأفكار :

تمثل النقطة الأولى سوء فهم لرأى الخليل . فهم لم يدركوا تماما ما يقصده بتضمن معنى « إنْ » ، فهو لايزعم أنها تتضمن هذا المعنى أصالة وفى حالة انفرادها ، وإنما تضمنت ذلك فى التركيب ، وحينما ينظر إليها مع الجواب ، وليس بمعزل عنه . ثم إنَّ التركيب يفيد أنَّ تحقق مضمون الطلب هو المشروط ، أى أن تحقق مضمون الجواب مرتبط بتحقق مضمون الطلب .

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦ — ٢٦٦ .

وتمثل النقطة الثانية سوء فهم للطلب ، وذلك حينما يفهم أن «ائتنى» تساوى آمرك بالإتيان ، وليس الأمر كذلك فـ « ائتنى »لا تعنى غير « ائتنى » ، أما آمرُك بالإتيان فهى جملة خبرية تؤدى المعنى بطريقة بنائية أُخرى ، وإذا جاز لنا أن نترجم «ائتنى» إلى معناها أوإلى بنيتها العميقة نقول : « افْعَلْ الإتيان » ، فإذا تضمنت الشرط فإنها ستكون « إن تفعل ، الإتيان » ، فـ (افْعَلْ) هى الصيغة ، والإتيان هو (الحدث) .

أما النقطة الثالثة فلعلها تجلو الغموض عن سر الاختلاف ، ذلك أنه يبدو أن النحاة يتكلمون عن فهم آخر للتركيب ، ويحدث هذا الفهم حينما يكون الانطلاق من نص مكتوب لامن لغة مسموعة ، فالخليل يبدو أنه كان يتحدث وذهنه قريب جداً من اللغة المسوعة فأحس وهو يسمع التركيب ـ بما يصاحبه من تنغيم وترابط ـ أنه أمام تركيب شرطى جزائى ، أما النحاة فيما بعد فهم نظروا إلى الجمل الطلبية كما ينظرون إليها فى غير هذا التركيب أعنى أنهم يعمدون لشىء من التوقف بعد نطق الجملة وإن يكن توقفا بسيطا ،ولكن من شأنه أن يجعل مابعده من قبيل الكلام الجديد الذى لا يكون من وظيفته إلا تأكيد الجملة السابقة . مثال ذلك :

ائتنى ، آتك .

ولا شك أن تنغيم هذا الكلام سيختلف عن تنغيم جملة الخليل « ائتنى آتِك » .

المهم أن النحاة يتحدثون عن جملتين بينما يتحدث الخليل عن جملة واحدة .

وهذا هو السر فى وجود الفاء فى تقديرهم ، فأصل الجملتين : أئتنى ، فإنْ تأْتِنِى آتِك .

ولولا هذا الفهم الجديد لما جاز أن يقول ابن يعيش بأن الجمل الطلبية تامة لا تحتاج إلى جواب ، فهذا القول لاينطبق على التركيب الذى درسه الخليل ، فتلك الجمل الطلبية تفقد فى التركيب استقلالها كما تفقده جملة الجواب .

فإذا كان الأمر على مابينا ، فكيف غاب عن أذهانهم ما جاء به سيبويه ، ولماذا دفعوه ؟!

ولسنا نجد سببا وراء ذلك غير ماانطبع فى أذهان النحاة من صورة الجملة الشرطية ، فهم لايعرفون جملة ذات دلالة شرطية غير ما جاء مماثلا لصورة الجملة الشرطية الأساسية ، فإذا اختلّت الصورة أُعيد لها التوازن . فإذا جاءت العبارة الشرطية قدرت العبارة الجوابية تقديرا واعتبرت محذوفة وإذا جاءت العبارة الجوابية قدرت العبارة الشرطية. ولسنا نزعم هنا أن النحاة مخطئون فى اعتبارهم العبارة الشرطية محذوفة فى هذه التراكيب ، وإنما الخطأ فى دفع الفهم الآخر .

والغريب أن النحاة فاتهم أن يتحدثوا عن « الفاء » التى يجلبونها مع العبارة الشرطية كما فاتهم استثمارها لتأييد آرائهم .

وينشأ عن فهم النحاة للتركيب ذلك الفهم الذى ذكرناه سؤال، وهو لماذا حذفت العبارة الشرطية ؟ والإجابة على ذلك قد تقدمت فى النص المنقول عن ابن السراج [1] . وهى : وجود ما يدل عليه فى الكلام .

---

(١) انظر ص ٣٦٨ .

وتقتضى الدلالة عندهم أن يكون ثمة تطابق بين الدال والمدلول ، أى بين الظاهر والمضمر ، وهذه قضية خلافية ، منشؤها هو هذا النزوع المنطقى .

والحقيقة أن اشتراط التطابق بين الظاهر والمضمر ينطوى على بعض التحكم ، وسنبين فيما بعد كيف دفعهم ذلك إلى رد بعض الاستخدامات التى يمكن قبولها .

من النحاة الذين صرحوا بذكر هذا القيد الجرجانى حيث قال (والمضمر يجب أن يكون من جنس المظهر)[١] والزمخشرى فى قوله (وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر)[٢] ، وقد تولى ابن يعيش تفصيل ما أجمل فى القولين المذكورين فقال : (اعلم أن المعنى إذا كان مرادا لم يجز حذف اللفظ الدال عليه لأنه يكون اخلالا بالمقصود اللهم إلا أن يكون ثَمَّ ما يدل على المعنى أوعلى اللفظ الموضوع بإزاء ذلك المعنى فيحصل العلم بالمعنى ضرورة العلم بلفظه وههنا إنما ساغ حذف الشرط وأداته لتقدم ما يدل عليه من الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض فيلزم أن يكون المضمر من جنس الظاهر ، إذ لو خالفه لما دل عليه فإذا كان الظاهر موجبا كان المضمر موجبا وإذا كان نفيا كان المضمر مثله والأمر كالموجب من حيث كان طلب إيجاب والنهى كالنفى من حيث كان طلب نفى فلذلك كان حكم الأمر كحكم الموجب فكما يكون الموجب بأداة وبغير أداة نحو إنَّ زيدا قائمٌ وزيدٌ قائمٌ كذلك يكون الأمر بأداة وبغير أداة نحو ليقُمْ زيدٌ وقُمْ يازيدُ وكما لايكون النفى إلا بأداة كان النهى كذلك نحو لاتقُمْ فإذا كان

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٩ .
(٢) الزمخشرى ، المفصل ٢٥٣ .

الظاهر أمرا كان المضمر فعلا موجبا وذلك إذا قلت أكرمْنى كان التقدير إنْ تُكْرِمْنى أكرمْك وإذا قلت لاتعص الله يُدخلْك الجنَّةُ كان المعنى إنْ لَاتعْصِه يُدْخِلْك الجنة)[١] .

ونجد فى مقابل مذهب النحاة هذا مذهبا آخر هو مذهب الكسائى الذى لا يرى بأسا فى أن يكون المضمر على خلاف الظاهر وذلك إذا قامت قرينة تسوغ ذلك[٢] . وقال الرضى بأن مايذهب إليه الكسائى ليس ببعيد لو ساعده نقل[٣] .

ونجد أن هناك من الناحية التطبيقية بعض الأمثلة التى يَرُدّها سيبويه كما يردها النحاة ، وذلك لما تتصف به من الاستحالة ، وأشهر الأمثلة التى ترددت فى كتب النحو قولهم : « لاتَدْنُ مِنْ الأَسدِ يَأْكُلْك» .

أول من ذكر هذا المثال و رده سيبويه ، قال :

(فإنْ قلت : لاتَدْنُ مِنْ الأَسدِ يَأْكُلْك فهو قبيح إنْ جزمت ، وليس وجه كلام الناس لأنك لاتريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله)[٤] .

فالتقدير الذى يقدره سيبويه هو : إن لاتَدْنُ مِنْ الأَسدِ يَأْكُلْك وهذا مخالف لطبيعة الكلام .

و ورد المثال عند المبرد ولم يجزه لأنه محال[٥] . وعند ابن السراج[٦] ،

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٩ — ٥٠ .
(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦٧ .
(٣) م. ن ، ص. ن .
(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٧ .
(٥) المبرد ، المقتضب ٢ /٨٢ .
(٦) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٨٧ .

والجرجانى[١] ، والزمخشرى[٢] ، وابن يعيش [٣] ، وابن عصفور[٤] .
وتقدير المثال على مذهب هؤلاء هو :

لا تدن من الأَسد فإن لا تدنُ منه يأْكلْك ، وهذا مخالف لطبيعة الكلام .

ولكن فهماً مرناً كفهم الكسائى لن يرد هذا المثال ، على اعتبار أن القرينة قائمة على مايراد من المثال ، بمعنى أن الجواب جاء محذرا من مغبة الاقتراب .

ورغم أن المثال المرفوض من قبل سيبويه والنحاة هو مثال واحد فإن سبب الرفض مختلف .

يرجع رفض سيبويه كما تبين إلى أن الجواب لايناسب الشرط .

أما رفض النحاة فليس راجعاً إلى التركيب نفسه ولكن يرجع فى حقيقته إلى ما فى قاعدتهم من تحكم وهى قاعدة التطابق بين الظاهر والمضمر فهم حينما جاءوا بالمضمر تبين الخلل فى المعنى ، وإذا كان سيبويه محقاً فى رده للمثال فإنهم ليسوا محقين ، ذلك أن الحذف فى الحقيقة لم ينشأ بسبب وجود دليل عليه ، وإنما لأن المحذوف يمكن فهمه من جملة التركيب ومن الملابسات المحيطة بالمثال ، فالكلام لايقال إلى ذهن خال وإنما إلى ذهن زاخر بالتجربة التى يعول عليها فى توجيه فهم الكلام ، ولذا كان الكسائى محقا فى مذهبه .

---

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٩ .
(٢) الزمخشرى ، المفصل ٢٥٣ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٤٧ .
(٤) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٢ .

وإذا تذكرنا أننا أمام جملة جديدة تأتى فى خدمة الجملة الطلبية السابقة وليست جوابا لها فإننا ندرك تماما أن الكلام المحذوف لابد أن أن يكون بحيث يخدم هذه الوظيفة .

ولمزيد من إيضاح هذه الفكرة يمكن لنا القول إن هذه التراكيب ذات العبارة المحذوفة هى من قبيل اللغة الانفعالية وتعتمد اللغة الانفعالية كثيراً على القرائن ، وتعول كثيراً لفهم مضامينها على إدراك المتلقى ، وتقتضى الحالة النفسية أنْ يأتى التركيب على صورة معينة ، يختلف بها عن الحال فى حالات نفسية لايواكبها انفعال. مثال ما يكون من اللغة الانفعالية مايصدر عن الصياد لزميله إذا لمح غزالا حيث يصيح : « الغزال .. الغزال » لايسهل التكهين بمراده من هذا الترديد على وجه الدقة فالمضمون محكوم باتفاقات وأعراف سابقة تجعل من هذه الأَصوات أكثر فعالية ، ولكنا لانستطيع أن نحول هذه الأَصوات إلى جمل نكملها نحن كأَن نقول : انظر الغزال ، أو طارد الغزال ، ولسنا ندرك من تكرار اللفظ أنه يريد التوكيد اللفظى كلا ، كل مايريده هو تنبيه زميله وإشراكه فى التجربة الحيوية التى يعيشها ، فهو بهذه الكلمات السريعة المتلاحقة ينقل زميله من حالة الانتظار والترقب إلى حالة جديدة وهى ممارسة الفعل ابتداءً من التنبه لميدان الفعل وهو « الغزال » .

ومثل هذا الموقف من يحذر الطفل فى المثال الذى رده النحاة وهو « لاتَدْنُ من الأَسدِ يَأْكُلْك » .

فالنحاة يرون أن « لاتدنُ» تعنى تماما : ابتعدْ [١] ، وليس الأَمر

---

(١) يقول المبرد : (وكذلك لاتدن من الأسد يأكلك لا يجوز ، لأنك=

كذلك ، فليس المقصود مزاولة الابتعاد ، وإنما المطلوب « عدم الدنو » ، والاحتفاظ بالمكان ، فإذا كان الطفل يقع على مسافة مئة متر وسمع مثل هذا الكلام فهو سيفهم أن المقصود هو أن تظل المسافة كافية لحمايته وليس يفهم أنعليه أن يبتعد أكثر فأكثر .

والسؤال الآن كيف تأتى « يأكلْك » بعد قوله « لا تدنُ من الأسد » ؟ فالقول إنَّ الجواب يأتى معضدا لمضمون السابق ، فالمطلوب أساسا هو التحذير من الأسد ، فعبر عن ذلك بالنهى ثم أُلحق بجواب يؤكد الفكرة ويبين مغبة مخالفتها ، فهو يقول :

« لا تدنُ من الأسد » ثم يحذر بـ « يأكلْك» كأنه يقول : « إن تدنُ من الأسد يأكلْك» ، ولو وجدت الجملة على هذا الشكل الآتى لما اعترض معترض : « لاتدنُ من الأسد فإنك إن تدنُ منه يأكلْك» .

ولا يعنى هذا أننا ننفى وجود جمل محالة ، فهناك جمل تقضى القرينة باستحالتها مثال ذلك أن نقول : « لاتدرسْ تنجحْ» .

فهذا المثال لايمكن أن يقول به عاقل وهو يريد القول بأن عدم الدراسة مفض إلى النجاح .

وهم يقبلون الجملة : (لاتعص الله يُدخلْك الجنة)[1] ، ويرفضون (لا تعص الله يُدخلْك النار)[2] ، وذلك لأنهم يقدرون الأولى بـ : « لاتعص الله فإنْ لاتعصِه يدخلْك الجنة » ، والثانية بـ : « لا تعصِ الله فإن لاتعصِه

= إذا قلت : « لاتدن » فإنما تريد . تباعد ، ولو قلت : تباعد من الأسد يأكك — كان محالا) المقتضب ٢ /٨٢ .

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٨٣ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٥٠ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ /٨٣ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٥٠ .

يدخلْك النار » ، أما نحن فعلى فهم الكسائى نقبلهما على اعتبار أن الجواب فى الأُولى للترغيب والجواب فى الثانية للترهيب .

ويبقى لنا أن نقول إن السامع وهو يتلقى اللغة لا يحللها ويخرجها تخريج النحاة .

وإذا أنكر سيبويه « لا تدنُ من الأسد يَأكُلْك » (بالجزم) فإنه يعطى بديلا عنها وذلك جعل (يأكلْك) مرفوعة (يأكُلُك) فيصير الكلام : لاتدنُ من الأسد يأكُلُك يقول سيبويه : (فإن رفعت فالكلام حسن كأنك قلت : لا تدن منه فإنه يأكُلُك)[1] ، فهل الفرق بين الحالتين إنما هو فرق ظاهرى متمثل فى الحركة الإعرابية للفعل ؟ . كلا فهو يقول فى موضع آخر :

(وتقول : ائتنى آتِك ، فتجزم على ما وصفنا ، وإن شئت رفعت على أنْ لا تجعله معلقا بالأول ، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه ، كأنه يقول : ائتنى أنا آتيك)[2] .

يفهم من هذا النص أننا أمام تركيب مختلف ، ففى حالة (لا تدن من الأسد يأكلُك) نحن أمام جملتين لاعبارتين : إحداهما جملة طلبية « لاتدن من الأسد » والأخرى جملة خبرية مستأنفة « يأكُلُك » ، ونستطيع فى هذه الحالة أن نضع علامة ترقيم تفصل الجملتين إحداهما عن الأخرى على هذا النحو : (لاتدن من الأسد ، يأكلك) .

ولا شك أننا سنجد هذا الكلام منغما تنغيما خاصا فى اللغة المنطوقة ،

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٥ — ٩٦ .

تنغيما يكفل له أن يفترق عن غيره من التراكيب ، ولكن الترقيم فى الكتابة ، والتنغيم فى النطق أمر لم يجد التفاتا من لدن سيبويه ولا غيره من بعده .

استشهد سيبويه على حالة الرفع هذه بثلاثة أبيات شعرية ، أحدها قول الأخطل :

وَ قالَ رائِدُهُم أَرْسُوا نُزَاوِلهَا ‏ ‏ ‏ فَكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يَمْضى لِمِقْدار [(١)]

فسيبويه يرى أنَّ الرفع على الاستئناف ، وهو بهذا يحدد للبيت معنى خاصا ، ولكن هذا المعنى منطلق من القاعدة أكثر من انطلاقه من ملابسات السياق ، والبيت يعطى فى هذه الحالة من البعد عن سياقه أكثر من معنى ، فيمكن أن يكون المعنى : (أرسوا لنزاولها) .

ويمكن أن تكون الجملة (أرسوا نزاولها) شرطية جزائية لكنه لم يجزم الفعل مخالفا بذلك القاعدة ، فهذه وجوه محتملة ، ولكن الذى يحدد أحدها هو المعنى الذى يريده الشاعر فعلا وهذا غائب لغياب القرائن والملابسات المحددة للمعنى .

أما البيت الثانى فهو قول عمرو بن الإطْنابَة الأنصارى :

يَا مال والحقُ عِنْدَه فَقِفُــوا ‏ ‏ ‏ تُؤْتَوْنَ فِيه الوفاء مُعْتَرفَا [(٢)]

وقال معلقا : (كأنه قال : إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفا) [(٣)] .

ونحن لانعرف السياق العام للقصيدة التى اشتملت على هذا البيت ولا المناسبة التى قيلت فيه ، ولا شك أنه لاينبغى له أن يدل على أكثر

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٦ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

من معنى ، ولكنه حينما انتزع من مكانه صار يفهم منه غير معنى ، فأحد هذه المعانى أن تكون « تؤتون » بداية جملة جديدة ، والبيت يعطى هذا المعنى ، فنحن نستطيع الوقوف عند الشطر الأول من البيت فثمة جملة تامة . ولكن البيت أيضا يمكن أن يعطى معنى آخر وهو : فقفوا لتؤتوا فيه الوفاء ، ولكنه حذف اللام .

والبيت الثالث لمعروف الدبيرى :

كُونوا كَمَنْ واسَى أخَاهُ بِنَفْسِهِ ‏ ‏ ‏ نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانا [(١)]

وقدم سيبويه فهمين أحدهما فهمه الذى عليه الاستشهاد ، وهو: (كونوا هكذا إنا نعيش جميعا أو نموت كلانا إنْ كان هذا أمرنا) [(٢)] .

ولا نفهم العلاقة بين شطرى البيت على هذا الفهم .

ويقدم فهما آخر هو للخليل : (وزعم الخليل : أنه يجوز أن يكون نعيش محمولا على كونوا ، كأنه قال : كونوا نعيش جميعا أو نموت كلانا) [(٣)] وهذا الفهم واضح إذا اعتبرت (كمن واسى أخاه بنفسه) معترضة .

ولكن البيت لا يزال غنيا بالمعنى فنحن يمكن أن نفهم منه غير معنى : أحدها اعتبار « نعيش جميعا أو نموت كلانا » تفسيرا للمثل المضروب قبلها . الثانى : اعتبار حذف «لام التعليل» : « لنعيش جميعا أولنموت كلانا » . والثالث : جعل « نعيش » وما بعدها حكاية

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٧ .

(٢) م ن ، ص . ن .

(٣) م. ن. ص. ن .

القول أي : كونوا كمن واسى أخاه بنفسه قائلا لنعش جميعا أو نمت كلانا .

والاحتمال الرابع جعل « نعيش » جوابا ولكنه لم يجزم مراعاة للوزن.

ونلاحظ فى هذه الشواهد كلها أن الأفعال موضع الاستشهاد غير متجانسة من حيث المادة الاشتقاقية على عكس المثال : « ائتنى آتيك » ، ثم إن هذه الأفعال لم تأت وحدها كما فى المثال بل جاءت فى سياق يجعل تجاورها أمرا مستساغا .

وعلى أية حال فإن لغة الشعر لاتصلح أساسا لاستنباط قواعد تنطبق على الكلام وذلك لأمرين أحدهما ما للغة الشعر من مستوى استخدامى خاص يجعلها تختلف عن لغة النثر وعن لغة الكلام أيضا ، والأمر الثانى هو ماتتسم به من فردية وذلك أن لكل شاعر لغته الخاصة التى قد يخالف فيها قواعد اللغة لأسباب فنية تقتضيها التجربة التى يحاول التعبير عنها أو خلقها .

وإذا تخالفت الأفعال مادة فإن تجاورها قد يكون منسجما مثال ذلك مايذكره سيبويه (وتقول ائتنى تمشى ، أى ائتنى ماشيا) [١] ويقول إنه يمكن الجزم على الجواب [٢] .

وكذلك (قم يدعوك) لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه ويكون القيام سببا له ، ولكنك أردت : قم إنه يدعوك . وإن أردت ذلك المعنى جزمت) [٣] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٩٨ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

ولاغبار على مايقوله سيبويه غير أنه لابد من الانتباه إلى ماتتصف به كل حالة من تنغيم فى الصوت نطقا وعلامة ترقيم كتابة .

ولابد من التنبه إلى شىء آخر وهو أن الجمل لاتكون فى اللغة معلقة فى الهواء وإنما تأتى فى سياق يحدد لها معناها فيحدد المعنى البنيةَ التى تأتى فيها . ويجدر بنا دراسة المعانى فالتراكيب ، وليس الوقوف عند الشكل واستنطاق إمكاناته الدلالية .

* * *

وعقد سيبويه بابا آخر سماه (هذا باب الحروف التى تنزل بمنزلة الأمر والنهى لأن فيها معنى الأمر والنهى) [١] ، وهى تضم بعض التركيبات التى فرغت للدلالة الطلبية ، وبعض الجمل الخبرية التى انتقلت دلاليا من الخبرية إلى الطلبية ، أمَّا التركيبات المفرغة للطلبية فهى ما اصطلح عليه بعد ذلك (بأسماء الأفعال) [٢] مثل : (حسبك ، وكفيك ، وشرعك) [٣] ، ومثال ذلك : (حسْبُك يَنَمْ الناس) [٤] وضرب مثالا لهذه الجملة الخبرية : « اتقى اللهَ امرؤٌ وفعلَ خيراً يثبْ عليه» [٥] يقول عنها سيبويه : (لأن فيه معنى ليتقِ اللهَ امرؤٌ وليفعلْ « خيراً ») [٦] .

وذكر هذا المثال ابن يعيش فى شرح المفصل [٧] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/١٠٠ .

(٢) أطلق عليها ابن السراج « الأسماء التى سمى بها الأمر » أصول النحو ٢/١٩٤ .

(٣) سيبويه . الكتاب ٣/١٠٠ .

(٤) م . ن، ص. ن

(٥) م . ن، ص. ن .

(٦) م . ن ، ص . ن .

(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/٤٩ .

وعرض ابن عصفور للقضية فقال : (والأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر ، تجرى مجراه فى جزم الجواب ، إذا ضمنت معنى الشرط ، نحو قولك نزالِ أكرمْك . وحسبُك ينم الناس ومن ذلك قوله :

وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وجَاشَتْ   مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى

وكذلك الفعل الذى لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الأمر ، يجزم الجواب إذا ضمن معنى الشرط . ومن كلامهم : اتقى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يثبْ عليه)[١] .

* * *

عند تتبع الأمثلة التى يضربها سيبويه على تلك التراكيب موضوع القضية نجد أن الدلالة الشرطية واضحة جداً فى حالة (الأمر) نحو: (ائتنى آتِك) ، فدلالتها واضحة جدا إذا رُوعى التنغيم المعين المشعر بتلازم حدى الجملة ، فنحن ندرك تماما أن (ائتنى آتِك) تعنى (إن تأتنى آتك) ، ومثله فى ذلك (النهى) وليس ذلك بمستغرب فما (النهى) إلا أمر سلبى ، فمثال ذلك (لاتغادرْ بيتك آتك) فمعناها الواضح (إن لاتغادرْ بيتك آتك) أى إنْ تلزمْ بيتك آتك ، أما الاستفهام فهو أقل وضوحا فى الدلالة الشرطية ، وهذه الدلالة لم تأته إلا بسبب انتقاله من وظيفة الاستفهام إلى وظيفة الأمر ، مثال ذلك : (أين بيتُك أزرْك) ، فأين بيتك ليس استفهاما وإنما أمر معناه أخبرنى بمكان بيتك ، وبدون هذا الفهم لاتكون هناك دلالة شرطية ، وتكون الجملة على هذا الفهم : أعلمنى بمكان بيتك أزرْك . وقد أدرك الخليل ذلك فهو يقول : (لأن قوله أين بيتك يريد به : أعلمنى)[٢] .

---

(١) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٤ .

أما (العرض) و(التمنى) فعلاقته بالدلالة الشرطية رثيثة جداً بل لعلها تكاد تكون مقطوعة ، وذلك أنه لايسهل فهم الدلالة الأمرية فيهمـــا .

وإذا جئنا إلى فهم النحاة الآخرين غير سيبويه ومن تابعه فإننا نجد أن (العرض) و(التمنى) أكثر مايلائم ذلك الفهم ، ففى حالة العرض كقوله (ألا تنزل تصبْ خيرا) تكون (تصبْ خيرا) غير لازمة عن (ألا تنزل) وإنما هى ترغيب فى النزول وعلى هذا يكون التقدير جيدا على النحو التالى :

(ألا تنزل فإن تنزلْ تصبْ خيرا) .

ومثله (العرض) مثل : (ليته عندنا يحدثْنا) فليس هنا دلالة شرطية ، فقوله (ليته عندنا) لا أمر فيها وإنما هى تعبير عن رغبة تقوم فى النفس أما (يحدثْنا) فهى تبين المثير لتلك الرغبة ، وعلى هذا يكون التقدير الجيد لمعنى التركيب هو :

ليته عندنا فإنه إن يكن عندنا يحدثْنا .

أما (الاستفهام) فإن دل على (الأمرية) فهو ذو دلالة شرطية . وإن بقى استفهاما فهو على فهم النحاة ، والذى يفصل بين الحالتين تنغيم الكلام .

أما (الأمر) و(النهى) فهما أقرب إلى الدلالة الشرطية ولكنهما مع ذلك يأتيان على المعنى الذى يفهمه النحاة ، بل إنَّ النهى أحيانا لايصلح إلا على فهمهم مثل المثال المشهور (لا تدنُ من الأسد يأكلْك) ، و(لا تعص الله يدخلْك النار) ، أما فى مثل (لا تعص الله يدخلْك الجنة) فهو صالح للشرطية ، ولغيرها .ويفرق بين الدلالتين بتنغيم الكلام -

إذن فى الأمر والنهى والاستفهام يكون السياق هو المحدد لطبيعة التركيب ، أما فى العرض والتمنى فليس فيهما غير الفهم الذى قدمه النحاة غير سيبويه .

وفى حالة الدلالة الشرطية للأمر والنهى والاستفهام لايكون ثمة (محذوف) أما فى حالة فهم النحاة ، فإن الجملة الشرطية التى تأتى بعد الجمل موضوع البحث لاتكون تامة وإنما محذوفة منها (العبارة الشرطية) .

* * *

البابُ الرابع

الجملة الشرطيّة والقضايا السياقيّة

الباب الرابع

الجملة الشرطية والقضايا السياقية

إن تكن الأبواب السابقة قد اهتمت بتفصيل قضايا الجملة الشرطية الخاصة بها ، بصرف النظر عن وجودها فى سياق محدد ، فإن هذا الباب يكاد يتناول قضاياها التى يثيرها وجودها فى السياق ؛ وذلك فى فصلين :

يهتم الفصل الأول بدراسة القضايا السياقية الداخلية وهى ما تتعرض له الجملة الشرطية فى السياق من ألوان التوسيع حيث ينضاف إلى عناصرها الأساسية عناصر أخرى يتطلبها السياق .

ويهتم الفصل الثانى بالقضايا السياقية الخارجية وهى علاقات الجملة الشرطية بالتراكيب والادوات التى تكون فى سياقها .

ومباحث هذا الباب مفرقة فى الكتب النحوية حاولنا جمعها وتنظيمها .

الفصل الأول
توسيع الجملة الشرطيّة

إن تكن الجملة الشرطية تتعرض لحذف بعض عناصرها فإنها أيضا تتعرض للتوسيع بإضافة عناصر جديدة ، ويتم ذلك بوسائل مختلفة مثل : إدخال جملة فعلية بعد جملة الشرط ، وإضافة عبارة شرطية بعد العبارة الشرطية ، وإقحام بعض الجمل المعترضة بين ركنيها ، ويتم أيضا بالعطف على الجملة الشرطية ، أو على بعض عناصرها .

ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

أولا : التوسيع بالحال والبدل .

ثانيا : التوسيع بالعطف .

ثالثا : التوسيع بالعبارة الشرطية .

رابعا : التوسيع بالمعترضات .

* * *

أولا : التوسيع بالحال والبدل :

لاحظ سيبويه أنه قد يقع بعد فعل الشرط فعل آخر ، ولأنه يتعرض للتغير الإعرابي من حيث حركة آخره ، فقد حرص على دراسته . فأفرد لهذا الفعل فصلا تناول فيه حالة الفعل إذا كان مرفوعا ، وحالته إذا كان مجزوما ، وسماه (هذا باب مايرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما)[١] ، ويمثل سيبويه للفعل المرفوع بالأمثلة الآتية :

– إن تـأتِنِى تسأَلُنِى أُعْطِك .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٨٥ .

– إن تـأتِنِى تمْشِى أمْشِ مَعَك [١] .

ويعلل لورود الفعل مرفوعا بقوله :

(وذلك لأنك أردت أن تقول إن تـأتِنِى سائلا يَكن ذلك ، وإن تَـأتِنِى ماشيا فَعَلْتُ) [٢] .

إذن فالفعل يكون مرفوعا إذا كان (حالا) [٣] .

ويستشهد سيبويه بقول زهير :

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ ... وَلَا يُغْنِهَا يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ يُسْأَمِ

ويقول : (إنما أراد : مَنْ لايَزَلْ مُسْتَحْمِلًا يَكُنْ من أمره ذلك)[٤] .

والظاهر أن سيبويه ينظر إلى البيت نظرته إلى الأمثلة التى أوردها ونقلناها آنفا ، ولكن الأمر غير ذلك إذ نجد أن الفعل المرفوع فى الأمثلة هو فعل أُدخل إلى الجملة من قبيل التوسيع وذلك لإعطاء معنى جديد هو الحالية ويمكن بحذفه الإبقاء على جملة تامة . بينما الفعل المرفوع فى البيت عمدة لايمكن الاستغناء عنه ، وبدونه تختل الجملة معنى ومبنى ، وفيما يلى تحليل الجملتين :

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٨٥ .

(٢) م . ن . ، ص . ن .

(٣) الحال مصطلح من مصطلحات سيبويه . انظر سيبويه ، الكتاب ١/٤٤ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣/٨٥ .

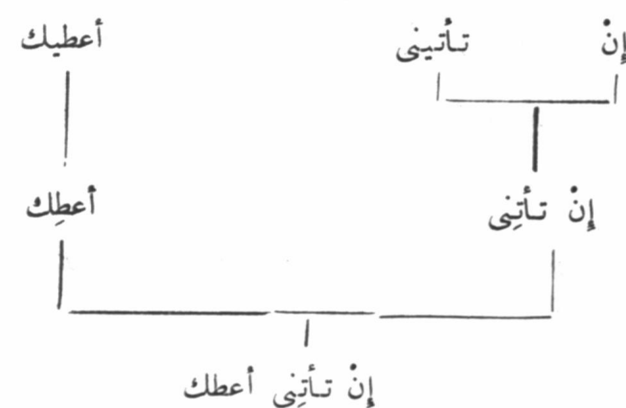
(١) إن تأتنى تسألنى أعطك

- إن تأتنى تسألنى (العبارة الشرطية)
  - إنْ (أداة شرط)
  - تأتنى (جملة شرط)
  - تسألنى (جملة حالية)
- أعطك (العبارة الجوابية)
  - أعطك (جملة الجواب)

(٢) مَن لايزلْ يستحملُ الناس نفسَه يسأم

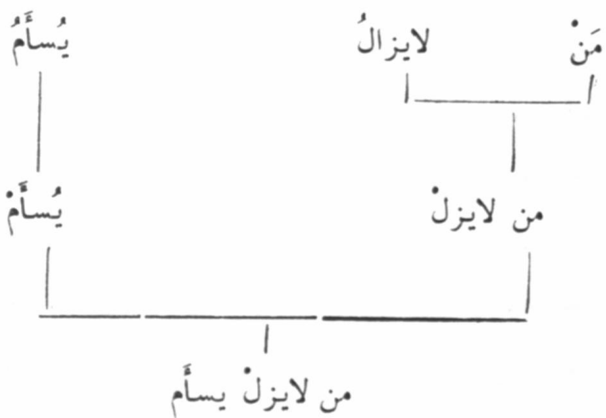
- مَن لايزلْ يستحملُ الناس نفسَه (عبارة شرطية)
  - مَنْ (أداة الشرط)
  - لا يزالُ يستحملُ الناس نفسه (جملة الشرط)
- يسأم (عبارة جوابية)
  - يسأم (جملة الجواب)

وبإعادة تركيب المثال الأول مع الاستغناء عن الفعل المرفوع يكون الآتى :



أما المثال الثانى :

وبإعادة تركيب المثال الثانى مع الاستغناء عن الفعل المرفوع يكون الآتى :



وهكذا يتبين أن الحالتين مختلفتان ، وهكذا يكون سبب رفع الفعل ليس الحالية وإنما لأن الفعل المساعد (لايزال) قد ولى الأداة فجزم ، أما الفعل الأساسى فهو لم ينجزم لأنه يشكل مع الفعل المساعد الذى جاء قبله وحدة معنوية متكاملة لها وظيفة واحدة ، وجزم (لايزل) لايعنى أنه هو وحده فعل الشرط فليس ذلك بدليل لأنه يمكن الاستغناءُ عنه ، بينما لايمكن الاستغناءُ عن الفعل الأساسى (يستحمل) .

واستشهد سيبويه أيضا ببيت الحطيئه :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَـاره   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِد [1]

ونلاحظ أن هذا البيت ينسجم مع الأمثلة المتقدمة من حيث رفع الفعل فى الجملة الحالية .

ولكن ليس كل فعل يقع بين فعلى الشرط والجواب يكون مرفوعا ، وهذا ما لاحظه سيبويه فسأل الخليل عنه قال : (وسألت الخليل عن قوله :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا فى دِيارِنـا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلًا وَنارًا تَأَجَّجا

قال : تُلْمِمْ بدل من الفعل الأول. ونظيره فى الأسماء : مررت برجل عبد الله ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر) [2] .

ولا نحسب هذا التنظير قد وفق كثيراً ، فمن الصعب القول إن الشاعر أراد أن يفسر الإتيان وهو أمر معروف بالإلمام ، ونحن نحس الاختلاف بين مجرد الإتيان وبين الإلمام ، ويمكن أن نفهم – رغم وجود الجزم – أن جملة (تلمم بنا فى ديارنا) جملة حالية . أما الجزم فقد يكون الشاعر اضطر إليه بحكم البناء الموسيقى للبيت . ورغم هذا كله يمكن أن يكون الشاعر قد استخدم الفعلين المتقاربين معنى ليكون آخرهما « بدلا » من أولهما ولكن ليس للتفسير وإنما للتعبير عن حالة وجدانية معينة يمكن إدراكها إذا انتقلنا من فعل « تأتنا » – وهو يعبر عن مجرد الوصول والانتهاء إلى غاية – إلى فعل « تلمم » والإلمام

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٦ .

(٢) م. ن، ص. ن.

هو : (الزيارة غِبّا) [1] ، إذن فالشاعر ينتقل فى تعبيره من معنى عام وهو الإتيان إلى معنى خاص من الإتيان وهو الزيارة .

على أنه وفق فى الشاهد الآخر وهو الآتى :

إنْ يَبْخَلوا أو يَجْبُنـوا   أَوْ يَغْدروا لايَحْفِلـوا

يَغْدوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيـ   نَ كَأنَّهُم لَمْ يَفْعَلوا [2]

جاء الفعل فى الشاهد (يغدوا) بدلا من الفعل السابق له (يحفلوا) ومهمته مع جملته تصوير سلوك القوم الذى أشار إليه الفعل (لا يحفلوا) فإتيانهم على هذه الصورة دليل على ذلك .

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الشاهد مسوق للدلالة على أن الاشتراك فى الجزم للبدلية ، وقد أورد هذا الشاهد رغم أنه يتحدث عن الفعل الذى يقع بين فعلى الشرط والجزاء ، أى أثناء الحديث عن توسيع الجملة الشرطية بإدخال « جملة أخرى » فى العبارة الشرطية ، ومعنى هذا أن الشاهد يزودنا بلون آخر من ألوان التوسيع وهو إدخال « جملة تفسيرية » فى العبارة الشرطية ويمكن القول بإدخال فعل يكون (بدلا) من فعل الجواب .

نخلص من هذا إلى أننا أمام وسيلتين لتوسيع الجملة الشرطية : إحداهما إدخال « جملة حالية » فى العبارة الشرطية ، والأخرى إدخال جملة تفسيرية فى العبارة الشرطية أو الجوابية .

ويسأل سيبويه الخليل عن قضية أخرى يبدو أنها مشكلة وهى إمكان ورود ما حقه الرفع مجزوما ، يقول : (وسألته : هل يكون

(١) الأزهرى ، تهذيب اللغة ١٥ /٣٤٩ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٧ .

إنْ تَأتنا تَسْألْنا نُعْطِك ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل الأخير تفسير له ، وهو هو ، والسؤال لايكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه)[١] .

وقد عرفت هذه الظاهرة فيما بعد ببدل الغلط ، والحقيقة أن بحثها يجب أن يكون فى دائرة ما يقع فيه الإنسان من الغلط أثناء الممارسة النطقية للغة ، ولا يمكن اعتبار مثل هذا التركيب صحيحا على هذا النحو والجواز فيه إنما يكون لإمكانية الحدوث وليس لصحة الاستخدام فقد يقع الإنسان فى مثل هذا الخطأ كما يقع فى خطأ مثل :

شَرِبْتُ المِلْعَقَةَ بِالْحِسَاءِ*

فهى جملة لاغبار عليها من حيث التركيب ولكنها مع ذلك خطأ .

إذنْ فالمثال الذى افترضه سيبويه هو مثال منطوق قد يقع ، ولكن تركيب الجملة يسقط من حسابه الكلمة غير المرغوبة . وعلى هذا لايجوز أن توجد هذه الظاهرة فى نص مكتوب . وهى فى النطق خطأ كأى خطأ آخر يقع الناطق به .

ودراسة اللغة من أجل التقعيد يعتمد الصورة الأخيرة للتركيب.

وقد تعرض الفراء لهذه القضية فبينها بجلاء ولكنه لا يستخدم ما وجدناه عند سيبويه من مصطلحات . وخلاصة الفكرة عنده « أن كل مجزوم فسرته ولم يكن فعلا لما قبله فالوجه فيه الجزم ، وما كان فعلا لما قبله رفعته)[٢] . ويمثل لكل من الحالتين : للمجزوم بالمثال :

(إنْ تُكَلِّمْنى تُوصِنى بِالْخَيْرِ والبرِّ أَقْبَلْ مِنْك)[٣]

---

(١) سيبويه الكتاب ٣/ ٨٧ .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٢٧٣ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

ثم يقول : (ألا ترى أنك فسرت الكلام بالبر ولم يكن فعلا له ، ولذلك جزمت ، ولو كان الثانى فعلا للأول لرفعته)[١] . ومثل للمرفوع بالمثال :

(إنْ تَأْتِنا تَطْلُبُ الخيرَ تَجِدْه)[٢]

ثم يقول : (ألا ترى أنك تجد « تطلب » فعلا للإتيان كقيلك إنْ تَأْتِنَا طالباً للخير تجدْه)[٣] واستشهد ببيت الحطيئة وهو من شواهد سيبويه أوردناه آنفا[٤] .

ويستخدم الفراء – كما تبين – التعبير (لم يكن فعلا لما قبله)[٥] للدلالة على مايطلق عليه سيبويه « حالا » ، وتعبير « المفسر للمجزوم»[٦] يدل عنده على مايطلق عليه سيبويه « بدلا» .

ولم يزد المبرد من حيث الأفكار فى هذه القضية على سيبويه ، بل أخذ عنه وتناول القضية فى باب سماه (مايرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك)[٧] ، والشبه واضح بين عنوانى البابين . واستشهد المبرد بشواهد سيبويه[٨] . غير أن بعض الأمثلة التى يوردها المبرد اتسمت بالصبغة التعليمية . ويظهر ذلك مافيها من افتعال وتعقيد ،

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٢٧٣ .

(٢) م . ن ، ص. ن .

(٣) م. ن، ص. ن .

(٤) انظر ص ٣٨٦ .

(٥) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٢٧٣ .

(٦) م. ن، ص. ن .

(٧) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٥ .

(٨) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ .

والغرض من ذلك التعليم ، وتدريب الذهن على الإعراب بغض النظر عن إمكان ورود مثل تلك التركيبات – على ذلك النحو من التعقيد – فى الممارسة العملية للغة . من ذلك المثال التالى :

(وتقول : مَنْ إنْ يَأْتِهِ زَيْدٌ يكرمْه يُعْطِهِ فى الدار . فـ « مَنْ » فى موضع الذى ، و« إنْ » للجزاء و« يكرمْه »حال معناها مكرما له . و « يُعْطِهِ » جواب الجزاء ، و « فى الدار » خبر « مَنْ »)[١] .

ولكن المبرد قد مثل لنوع من توسيع الجملة الشرطية يقع فى العبارة الجوابية وذلك بإلحاق جملة حالية بها ، مثال ذلك : (ولو قلت : مَنْ يَأْتِنِى آتِهِ أُحْسِنُ إليه كان جيدا . يكون « أُحسنُ إليه » حالا)[٢] .

ولا نجد اختلافا جوهريا فى النظر إلى هذه القضية عند النحاة بعد ذلك . وربما عرض لها بعضهم وأعرض بعض . فمن الذين عرضوا لها ابن السراج ، ذكرها دون أن يعنى بنقل شواهدها ، ولا باستقراء إمكانياتها التركيبية[٣] .

واكتفى الزبيدى من القضية بالإشارة إلى حالة رفع الفعل (حالا)[٤] .

وأشار الزمخشرى إلى القضية باختصار [٥] بسطه ابن يعيش بعد ذلك وزاد فى إيضاحها ، حيث بين أن الفعل المضارع إذا جاء بين فعل الشرط وفعل جواب الشرط يكون على ضربين : الأول مرفوع على الحالية ، وذلك إذا كان مخالفا فعل الشرط فى المعنى . والثانى يكون مرفوعا أو مجزوما ،

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٦ .
(٢) م. ن ، ص. ن .
(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٦٦ ، ١٩٧ .
(٤) الزبيدى ، الواضح ٩٦ — ٩٧ .
(٥) الزمخشرى ، المفصل ٢٥٤ .

وذلك إذا كان فى معنى الفعل فالرفع على الحالية ، والجزم على البدلية ، ولا يجوز ورود الضرب الأول مجزوما إلا على (بدل الغلط) [١].

ولم يشر ابن يعيش إلى الفعل المضارع إذا ولى العبارة الجوابية.

ولعل ابن مالك قد استفاد من إشارة ابن يعيش إلى المعنى حيث قال : (وإنْ توسط بين الشرط والجزاء مضارع جائز الحذف غير صفة أبدل من الشرط إنْ وافقه معنى ، وإلا رفع وكان فى موضع الحال)[٢] .

نحن إذن أمام شروط معينة يوردها ابن مالك ، فإذا توفرت فالفعل (بدل) وإلا رفع على الحاليّة ، أما الشروط فهى :

(١) أن يجوز حذفه .

(٢) أن لا يكون صفة .

(٣) أن يوافق فعل الشرط معنى .

ويستفيد الرضى مما ذكر عند ابن مالك من الشروط ، ويزيد فى التفصيل ، وقد ظهر جليا أثر المنطق فى محاولة استقصاء الاحتمالات النظرية التى يرد عليها فعل الشرط والفعل بعده – موضوع البحث – دلاليا . نجد الفعل الذى يتوسط فعل الجملة الشرطية على ضربين على ما بيّن الرضى : أحدهما مايكون من ذيول فعل الشرط ، والآخر ما ليس من ذيوله[٣] . أما الذيول فهى الآتية :

(١) أن يكون مفعولا ثانيا لفعل الشرط نحو : إنْ تَحْسَبْنى

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ /٥٣ .
(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ٢٣٩ .
(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦١ .

أعْصيك[1] . ومعنى ذلك أن يكون جزءً من جملة الشرط لا يجوز حذفه ، وهذا داخل فى شرط ابن مالك المذكور آنفا .

(٢) أن يكون صلة نحو : إنْ تَضْربْ الذى أضربه أضربْك[2] . وهذا داخل فى شرط ابن مالك كالحالة السابقة ، فالفعل (الصلة) لا يمكن حذفه من جملة الشرط ، لأن الصفة الموصولة لايتم بها معنى بدون صلتها .

(٣) أن يكون صفة ، نحو : إنْ تَضْرِبْ رَجُلًا أضربْه يضربْك . وهذا مستفاد من الشرط الثانى عند ابن مالك ولعله يمثل له ويشرحه .

ثم يأتى الرضى إلى الفعل موضوع البحث ، فينظر إلى العلاقة بين الفعل وفعل الشرط معتمدا على محورين : محور الاتفاق والاختلاف ، ومحور اللفظ والمعنى ، ويحصى التباديل الرياضية الممكنة لهذه الحدود . وهذه الإمكانات هى :

(١) (أنْ يتفقا لفظا ومعنى نحو : إنْ تَزُرْنى تَزُرْنى أُحْسِنْ إليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا)[3] .

(٢) (أن يختلفا لفظا ومعنى ، نحو : إنْ تَأْتِنِى تَسْأَلُ أُحْسِنْ إليك ، فيجب رفعه حالا . وإنْ جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير أنْ نحو : إنْ تأمرْنى أذهبَ أطعْك ، أى إنْ تأمرْنى بأن أذهبَ ، فهو منصوب المحل على أنه مفعول)[4] .

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦١ :
(٢) م . ن ، ص . ن .
(٣) م . ن ، ص . ن .
(٤) م . ن ، ص ن .

(٣) (أن يتفقا معنى لا لفظا نحو « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ » [الفرقان ٦٨] فهو بدل من الأول)[1] .

(٤) أن يتفقا لفظا لا معنى نحو : إنْ تَضْرِبْ تَضْرِبُ أى تسير ، وحكمه حكم المخالف للأول لفظا ومعنى[2] .

ويطبق بعد ذلك هذه الأحكام على الفعل الذى يلى فعل الجواب يقول : (وكذلك الحكم إنْ جاء الفعل بعد الجواب ، فالمتفقان لفظا ومعنى نحو : إنْ تأتِنى أحسنْ إليك أحسنْ إليك ، والمختلفان لفظا ومعنى نحو إنْ تزرْنى أكرمْك أسرعُ والمختلفان لفظا لامعنى نحو إن تبعث إلى آتك أجئ والمختلفان معنى لالفظا نحو : إن تأتِنى أضربْ أضربُ أى أسير)[3] .

ويمكن أن نلاحظ أن الرضى قد تنكب الطريق من أجل أن تتم له القسمة المنطقية دون أن يجعل اللغة مصدر أحكامه ، فهو قد افترض تراكيب معينة ثم خلق من أجلها كلاما ظهرت الركاكة فيه ، وليست كل الإمكانيات التى ذكرها مفتعلة ، وإنما نقصد بكلامنا هذا الإمكان الأول وهو الاتفاق لفظا ومعنى حيث يكون الفعل توكيدا لفظيا ، ومثله الاتفاق لفظا لامعنى .

ولسنا ننكر ظاهرة التوكيد اللفظى ذاتها ، وإنما الذى ننكره هو استخدامها استخداما ساذجا يهمل الوظيفة الحقيقية التى يؤديها اللفظ المكرر ، فلابد لنا من معرفة السياقات المعينة التى يجرى بها التوكيد ،

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢/٢٦١ .
(٢) م . ن، ص. ن .
(٣) م . ن، ص. ن .

فلا أحسب أن العملية عشوائية . ومهما يكن من أمر فلابد أن يكون مصدر استقرائنا ومنشأ أحكامنا اللغة نفسها ، فاللغة جملة من العادات المنظمة . ورغم أن النظام اللغوى قادر على تزويدنا بأعداد لاحصر لها من التراكيب ، فإن ما يمكن اعتباره صحيحا لغويا هو ما يستخدم من تلك التراكيب ، وما يعتبره المتكلمون باللغة صحيحا .

وهذا لايعنى أن الإنسان غير قادر على خلق جمل جديدة وإبداع علاقات معنوية جديدة ، بل إنَّه على ذلك لقادر ، ولكن بالأنظمة ، والأُطُر اللغوية لا المفترضة ، فليس يمكن قبول جملة كالجملة التى افترضها الرضى مستخدما فيها توكيدا لفظيا ؛ لأن هذه الجملة لا يضمها سياق ، واللغة ليست جملا منفصلة وإنما هى سيل من الجمل المتتابعة ولكن الدارس اللغوى قد يعمد إلى اقتطاع جملة عن سياقها ليجرى عليها درسه لأسباب عملية ، ولكنه لايغفل عن ملابسات السياق وأهمية ذلك فى استصدار الأحكام ، ومن هنا تظهر خطورة ابتكار جمل ليست ذوات أسس لغوية .

ولا نجد عند أبى حيان جديدا بعد ذلك ، بل إنَّه لم يفصل القضية تفصيل الرضى من قبله[1] .

ونقل السيوطى ما عند أبى حيان مع تعديل فى العبارات وبعض كلمات الأمثلة على أنه أشار لأول مرة إلى أن الماضى كالمضارع فى الأحكام (وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل لأنه منه يظهر الأثر)[2] .

---

(١) أبو حيان ، الارتشاف ٨١٥ .

(٢) السيوطى ، الهمع ٢/٦٣ .

ويتبين من نص السيوطى أن الوازع على دراسة هذه القضية هو هذا الأثر الذى يظهر على الفعل المضارع .

ثانيا : التوسيع بالعطف

نقصد بالتوسيع بالعطف مايجرى فى الجملة الشرطية من زيادة فى تركيبها نتيجة للعطف على بعض أجزاء ذلك التركيب . ويجرى العطف على الآتى :

(١) فعل الشرط .

(٢) فعل جواب الشرط .

(٣) جواب الشرط المربوط بالفاء .

١ — العطف على فعل الشرط :

الفعل المعطوف على فعل الشرط هو (ماينجزم بين المجزومين)[1] عند سيبويه ومثال ذلك عنده[2] :

إنْ تأتِنِى ثم تسألْنى أعطك .

إنْ تَأتِنِى فَتَسْأَلْنِى أعطِك .

إنْ تَأْتِنِى وَتَسْأَلْنِى أعطِك .

(وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول وكذلك « أو » وما أشبههن)[3] .

فالشرط إذن ليس مكونا من فعل واحد وإنما من فعلين اشتركا فى ذلك ، وقامت أداة العطف بإعطائهما هذه الوظيفة المشتركة ، ولذلك اشتركا فى القرينة الإعرابية وهى الجزم .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٨٨ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

ويتفق النحاة مع سيبويه على وجوب الجزم فى حالة العطف هذه[١] . ولا يجوز أن يكون الفعل مرفوعا[٢] . وعلة ذلك عند سيبويه أن هذا الفعل لا يمكن أن يكون (حالا) على نحو ما كان الفعل الذى يلى فعل الشرط مرفوعا فى مثل (متى تأته تعشو) ، فالفعل (تعشو) مرفوع على الحالية ، أى (متى تأته عاشيا) ، ومحال أن يكون على هذا النحو : متى تأته وعاشيا[٣] .

ويظهر هنا أن القياس هو الذى دفع سيبويه إلى هذه المقولة . فإذا كان الفعل المرفوع فى (مَتى تَعْشُو) رفع على الحالية فليس كل فعل مرفوع يكون على الحالية ومعنى ذلك أنه إذا جاء بعد « واو العطف » فعل مرفوع فليس لأنه (حال) على نحو ما كانت (تعشو) حالا .

وقد تنبه المبرد إلى ذلك ، فقال بعد أن أورد علة سيبويه . (ولكن إنْ أضمرت جاز فقلت : إنْ تأتِنا وتسألُنا نعطِك . تريد : إن تأتِنا وهذه حالك نُعطِك)[٤] . وهذا خاص بالواو وحدها[٥] .

ولاحظ سيبويه أن الفعل قد يأتى منصوبا بعد الفاء والواو ، يقول : (وسألت الخليل عن قوله إنْ تَأتِنِى فتحدثَنى أحدثْك ، وإنْ تأتِنى وتحدثَنى أحدثْك ، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه)[٦] .

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٦ ، النحاس ، إعراب القرآن ١٤١ ، الأنبارى ، البيان ٢ /٣٧٦ ، ابن مالك ، الألفية (شرح ابن عقيل بعناية محمد النجار) ٢ /١١٩ ، الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٦١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٨ ، المبرد ، المقتضب ٢ /٦٥ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٨ ، المبرد ، المقتضب ٢ /٦٥ — ٦٦ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٦ .

(٥) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٧ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٨ .

وعلة النصب ترجع إلى أنه ليس المراد من الفعل (تأتنى) الفعل نفسه وإنما المصدر وهو الإتيان ، وعلى هذا لا يمكن عطف الفعل بعده وهو (تحدثنى) عليه لأنه لايعطف الفعل على الاسم ، ولذلك كان لابد من تحويل هذا الفعل إلى مصدر أيضا وذلك بتقدير « أنْ » فيصير لدينا (أنْ تُحدثَنى) . ولأن « أنْ » لا تظهر فى الجملة قدرت تقديرا وبهذه الأداة المقدرة انتصب الفعل ، وتأويل الجملة عند سيبويه هى : إنْ يَكُنْ إتيانٌ فَحديثٌ آتِك[١] .

وقد قال الخليل بأن الجزم الوجه هنا ، لأن النصب الذى يحدث بوجود الفاء أو الواو لايقدم فى الجمل التى ذكرها سيبويه شيئا جديدا من حيث المعنى ، وهذا واضح من تأمل التركيبين :

(١) إنْ تَأتِنِى وتُحَدِّثْنى آتِك .

(٢) إن تأتِنِى وتُحَدِّثَنى آتِك .

ففى (١) يكون الإتيان الأخير جزاء الفعلين : الإتيان والحديث .

وفى (٢) الجزاء يكون للجمع بين فعلين : الإتيان والحديث .

وهكذا لانجد فرقا فى المعنى ، وكذلك فى الفاء التى يكون معها الإتيان سببا فى الحديث ، والمحصلة واحدة ، وهذا مافهمنا من نص الكتاب : (وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذى عمل فيما يليه أولى ، وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئا واحدا)[٢] ، ولعل تفضيل الجزم على النصب مع الواو

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٨ .

(٢) م. ن، ص. ن .

والفاء راجع إلى أن النصب معهما إنما يحسن فى سياق النفى [1] . ولذلك حسن النصب فى بيت كعب بن زهير ، يقول سيبويه : (وسألته عن قول ابن زهير :

وَمَنْ لايُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً   فَيُثْبِتَها فِى مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ

فقال : النصب فى هذا جيد ، لأنه أراد ها هنا من المعنى ماأراد فى قوله : لاتأتينا إلا لم تحدثنا ، فكأنه قال : من لايقدم إلا لم يثبت زلق) [2] .

يفهم من النص السابق أن المعنى هو : إنَّ الذى كلَّما قدم رجله لايثبتها يزلق وعلى هذا لا يكون لكلمة (مطمئنة) دور كبير فى المعنى، ونحن نفهم البيت فهما لعله على شيء من الاختلاف قليل ، وهو يعتمد على اعتبار كلمة (مطمئنة) ذات دور فعال ، أما العبارة (فيثبتها فى مستوى الأرض) فما هى إلا تفسير للكلمة (مطمئنة) ، وعلى هذا يكون معنى البيت من لايقدم رجله مطمئنة بحيث يثبتُها فى مستوى الأرض يزلق ولو حذفت هذه العبارة لظل الكلام محتفظا بالمعنى الأساسى .

ونصب الفعل بالواو والفاء عند سيبويه على إضمار « أنْ » [3] ومن تابعه الأخفش [4] ، والمبرد [5] . أما عند الفراء فعلى (الصرف) يقول الفراء : (وإنْ شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٣٨ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٨ — ٨٩ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٢٨ ، ٤١ .
(٤) الأخفش ، معانى القرآن ٤٤ .
(٥) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٧ .

ما يقول النحويون من الصرف ، فإنْ قلت : وما الصرف ؟ قلت : أنْ تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف) [1] .

وقد نسب ابن السراج مصطلح (الصرف) إلى الكوفيين ، وتابعهم فيه [2] .

ونبه سيبويه إلى أن أداة العطف « ثم » لايأتى الفعل بعدها منصوبا على نحو ماجاء بعد « الواو » و« الفاء » ، فهى لاتضمر بعدها « أن » ، وليس فيها من معانى « الفاء » أو « الواو » [3] .

ولابد أن يكون الفعل بعدها مجزوما ، لأنه لاينتصب بعدها على إضمار « أن » ، ولأنه لايرتفع ، على الابتداء ، لأن الكلام لمّا ينقطع بعد [4] ، ولا على (الحال) على نحو ارتفاعه مع « الواو » عند المبرد [5] .

واستكمالا للموضوع يتحدث سيبويه عن الفعل المضارع بعد « فاء » الربط الجزائى ، فيقول إنَّ هذا الفعل لايكون إلا مرفوعا لأنه لم يعطف على فعل الشرط فليس شريكا له وإنما هو ضمن جملة داخلية مستقلة [6] .

ولابد من القول هنا إن ثمة اختلافا فى النبر بين مايحدث حالة العطف وبين مايحدث حالة الربط الجزائى . ويلاحظ ذلك فى صورة اللغة المنطوقة ، أما فى الصورة المكتوبة فليس ذلك مبينا .

(١) الفراء ، معانى القرآن ١ /٣٣ — ٣٤ .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٧ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٩ .
(٤) م . ن ، ص . ن .
(٥) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٧ .
(٦) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٩ .

نخلص من ذلك كله إلى أن العبارة الشرطية يتم توسيعها باستخدام أدوات العطف ويكون للفعل المضارع المعطوف بعدها ثلاث حالات : حالة الجزم ، حالة النصب ، حالة الرفع . والجزم مع أدوات لعطف كلها ، حيث يعطف الفعل عطف نسق ، والنصب مع «الفاء» و«الواو» و«أو» [1] ، على إضمار «أن» عند سيبويه ، وعلى الصرف عند الفراء والكوفيين . والرفع مع الواو على (الحالية) ، وذلك بإضمار مبتدأ بين «الواو» والفعل عند المبرد .

٢ — **العطف على فعل جواب الشرط :**

يأتى الفعل بعد أدوات العطف على ثلاث أحوال :

الأولى : حالة الجزم وذلك إذا عطفت تلك الأدوات الفعل على فعل جواب الشرط [2] . وتتحقق هذه الحالة باستخدام أى أداة من أدوات العطف.

والثانية : حالة النصب ، وتتحقق باستخدام «الفاء» أو «الواو» [3] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٩ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٩ ، ، الفراء ، معانى القرآن ١/ ٢٠٦ ، الأخفش ، معانى القرآن ٤٤ ، المبرد ، المقتضب ٢/ ٦٦ ، الزمخشرى ، المفصل ٢٥٥ ، الأنبارى ، البيان ٢/ ٣٧٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/ ٥٥ ، ابن مالك ، الألفية (شرح ابن عقيل طبعة النجار) ٢/ ٣١٨ ، الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٢٦١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٩ ، الفراء ، معانى القرآن ١/ ٢٠٦ ، الأخفش ، معانى القرآن ٤٤ ، المبرد ، المقتضب ٢/ ٦٧ ، ابن السراج ، أصول النحو ٢/ ١٩٧ ، الزمخشرى ، المفصل ٢٥٥ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/ ٥٥ ، ابن مالك ، الألفية =

«الواو» . ويكون النصب بالفاء والواو على تقدير «أن» عند سيبويه [1] ، والأخفش [2] ، والمبرد [3] . وعلى الصرف عند الفراء [4] وابن السراج [5] والرضى [6] . ويذهب سيبويه إلى أن نصب الفعل المعطوف على فعل جواب الشرط ضعيف ، لأنه ليس فى سياق نفى أو طلب ، ولكن سوغ ذلك مشابهة الشرط الاستفهام [7] .

ويذكر الفراء أنه إذا عطفت فنصبت ثم عطفت جاز فى المعطوف الثانى الجزم ، وقد استشهد على ذلك ، وقال إنه كثير فى الشعر والكلام [8] .

والثالثة : حالة الرفع وتتحقق بـ «الواو» و«الفاء» و«ثم» [9] . والرفع مع

= (شرح ابن عقيل طبعة النجار) ٢/ ٣١٨ ، الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٢٦١ .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٨ .

(٢) الأخفش ، معانى القرآن ٤٤ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٢/ ٦٧ .

(٤) الفراء ، معانى القرآن ١/ ٣٣ — ٣٤ .

(٥) ابن السراج ، أصول النحو ٢/ ١٩٧ .

(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٢٦١ .

(٧) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٩٢ .

(٨) الفراء ، معانى القرآن ١/ ٨٧ ، ١/ ٤٢٦ ، ٣/ ١٦٠ .

(٩) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٩ ، الفراء ، معانى القرآن ١/ ٢٠٦ ، الأخفش ، معانى القرآن ٤٤ ، المبرد ، المقتضب ٢/ ٦٦ ، الزمخشرى ، المفصل ٢٥٥ ، ابن يعيش . شرح المفصل ٧/ ٥٥ ، ابن مالك ، الألفية (شرح ابن عقيل . طبعة النجار) ٢/ ٣١٨ ، الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٢٦١ .

« الواو » على وجهين ، أحدهما على الحالية عند المبرد[1] ، والثانى على الاستئناف . ويقصد بالاستئناف إبتداء جملة ذات استقلال داخلى . وقد جاء الاستئناف لأن الكلام قد تم[2] .

٣ — العطف على جواب الشرط المربوط بالفاء :

يكون للفعل المعطوف على جواب الشرط المربوط بالفاء حالتان عند سيبويه إحداهما جيدة وهى الرفع ، والثانية جائزة وهى الجزم[3] . أما الفراء فالحالات عنده ثلاث : الرفع ،والجزم ، والنصب[4] . قال عن النصب : (ولو نصبت على ماتنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصبت)[5] .

ولكنه قال أيضا بأنّ أكثر مايكون النصب إذا لم يكن فى جواب الشرط فاء ، فإذا كانت الفاء فالرفع والجزم[6] .

مثال حالة الرفع قوله تعالى :

(وإنْ تُخْفُوها وتُؤْتُوها الفُقَراء فَهو خَيْرٌ لَكُم ويُكفرُ عَنْكُم مِنْ سَيِّئاتِكم) [البقرة ٢٧١]

يقول سيبويه مبينا تفضيله لحالة الرفع :

(والرفع ههنا وجه الكلام ، وهو الجيد ، لأن الكلام الذى بعد

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢ /٦٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩١ — ٩٢ . المبرد ، المقتضب ٢ /٦٧ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٠ .

(٤) الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٦ ، ٨٧ .

(٥) الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٧ .

(٦) م. ن، ص. ن .

الفاء جرى مجراه فى غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجرى فى غير الجزاء)[1] .

ومعنى ذلك أن المعطوف بـ« الواو » داخل فى الكلام المربوط بـ« الفاء » ، فهو من جملة الجواب ، والتوسيع حاصل ضمن الجملة الجوابية ، وليس بتعدد العبارة الجوابية كما فى حالة الجزم فى قوله تعالى :

(ومَنْ يُضْلِلْ اللهُ فَلا هادِىَ لَهُ ويَذَرْهم فى طُغْيانِهم يَعْمَهون) [الأعراف ١٨٦] .

ويفسر سيبويه الجزم بأنه (حمل الفعل على موضع الكلام ، لأن هذا الكلام فى موضع يكون جوابا ، لأن أصل الجزاء الفعل ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قد يضعون فى موضع الجزاء غيره)[2] .

ويتابع النحاة سيبويه فى تفضيل الرفع على الجزم فى مثل هذا الموضع[3] .

ويناقش سيبويه أمثلة قد تكون استثناءً على تفضيل الرفع :

(١) يقول : (وتقول : إنْ تأتِنِى فَلَنْ أوذِيكَ وأستقبلُك بالجميل ، فالرفع ههنا الوجه إذا لم يكن محمولا على لنْ ، كما كان الرفع الوجه فى قوله : فهو خيرٌ لك وأكرمُك)[4] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٠ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٠ — ٩١ .

(٣) انظر : الفراء ، معانى القرآن ١ /٨٦ ، الأخفش ، معانى القرآن ٤٦ ، النحاس ، إعراب القرآن ١٣٢ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩١ .

إذن فنحن أمام ثلاثة تراكيب : منها اثْنان متعادلان ، واثْنان متفاضلان ، أما التراكيب فهى :

(١) إنْ تَأتِنِى فَلَنْ أُوذيَك وأَستقبلَك بالجميل * .

(ب) إنْ تَأتِنِى فلَنْ أُوذيَك وأَستقبلُك بالجميل .

(ج) إنْ تَأتِنِى فلَنْ أُوذيَك وأَستقبلْك بالجميل .

التركيب (١) يعادل (ب) فليس أحدهما أفضل من الآخر .

التركيب (ب) أفضل من (ج) .

هذا من حيث الناحية النظرية البحته . ذلك أن الحالة (١) غير مقبولة لغويا لأن عطف (استقبلَك) على (أوذيَك) يفضى إلى شىء من التناقض ، فعدم الإيذاء مناقض لعدم الاستقبال الجميل . وهذا ما ينبه إليه السيرافى بحسه اللغوى الجيد[1] .

(٢) ويقول أيضاً :

(ومثل ذلك : إن أتيتنى لم آتك وأحسنُ إليك ، فالرفع الوجه إذا لم تحمله على لَمْ ، كما كان ذلك فى لن)[2] .

لدينا أيضا هنا ثلاثة تراكيب :

(١) إنْ أَتَيْتَنى لم آتِك وأُحسنْ إليك .

(ب) إنْ أَتَيْتَنى لم آتِك وأُحسنُ إليك .

(ج) إنْ أَتَيْتَنى لم آتِك وأُحسنْ إليك .

التركيبان (١) ، (ب) متعادلان لاتفاضل بينهما .

---

(١) انظر الهامش (٣) فى الكتاب لسيبويه ٣/٩١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٩١ .

أما (ب ، ج) فإن (ب) هو الأفضل لأنه هو الإمكانية الموجودة ، لأن(ج) تلتبس مع (١) .

ويجب القول أخيراً إنه من المهم جداً التوفر على دراسة العطف دراسة فاحصة وذلك من أجل أن نتبين الفرق فى الدلالات بين مختلف الصور الإعرابية التى ترد . والتحقق أيضا من ورودها حقا. وينبغى أن ننفصل بين مستويات الاستخدام فلا ندرس نصوص الشعر والقرآن والكلام على صعيد واحد . ولابد لإثبات قاعدة ما من توفر كمية كافية من الشواهد ، أما الشاهد أو الشاهدان فأحسب أنهما لا يستحقان بناء قاعدة عليهما .

ونضع هنا محاولة بسيطة لتحليل المثالين اللذين ذكرهما سيبويه ، وذلك بهدف التعرف على الفرق بين التراكيب المذكورة .

أولا : (إنْ تأتِنِى فلن أوذيَك واستقبلُك بالجميل) .

(١) [إن تأتنى] [فلن أوذيَك] و [أستقبلْك بالجميل]

عبارة شرطية — عبارة جوابية — عبارةجوابية

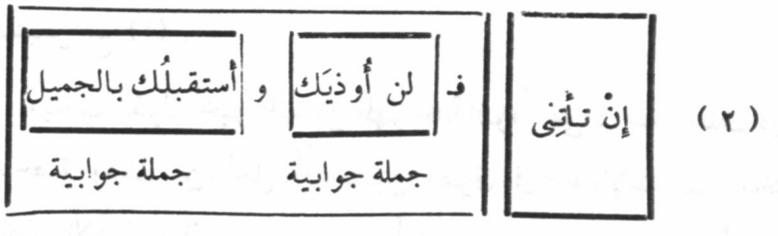
يكون الفعل مجزوما : (أستقبلْك)

ويمكن التحليل على هذا النحو :

إنْ تأتِنى ← فلن أُوذيَك (عبارة جوابية)
و
أستقبلْك (عبارة جوابية)

والتوسيع فى الجملة الشرطية تمّ بتعدد العبارة الجوابية .

(٢)



عبارة شرطية   عبارةجوابية

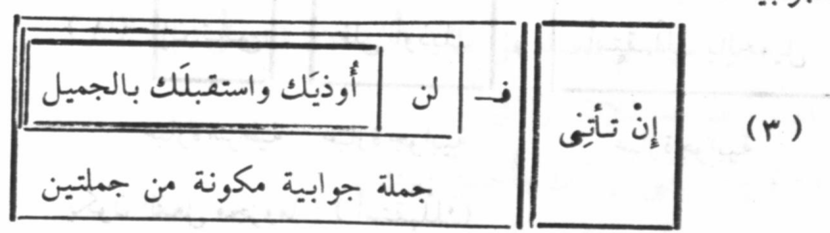
ويمكن التحليل على النحو التالى :

إنْ تأتنى ــــ فـ	لن أوذيَك	(جملة جوابية)
	و	
	أستقبلُك	(جملة جوابية)

(عبارة شرطية)   (عبارة جوابية)

يكون الفعل مرفوعا ، لأنه ضمن جملة مستقلة داخليا والتوسيع فى الجملة الشرطية تم بتوسيع العبارة الجوابية وذلك بتعدد الجملة الجوابية .

(٣)



عبارة شرطية   عبارةجوابية

ويمكن تحليله على هذا النحو :

إنْ تأتنى ــــ فـ + لن	أوذيَك
	و
	استقبلَك بالجميل

الفعل يكون منصوبا لأن لن داخلة عليه .

ويمكن وضع الحالات الثلاث فى الجدول الآتى :

إنْ تأتنى +	فلن أوذيَك و أستقبلْك بالجميل
إنْ تأتِنى + فـ	لن أوذيَك وأستقبلُك بالجميل
إنْ تأتِنى + فـ + لن	أوذيَك وأستقبلَك بالجميل

ثانيا : (إنْ أتيتنى لم آتك وأحسن إليك)

(١) إنْ أتيتنى لم آتك وأحسنْ إليك

لم أتِك وأحسن إليك

إنْ أتيتنى	لم آتيك	و	أحسنْ إليك
(عبارة شرطية)	(عبارة جوابية)		(عبارةجوابية)

(٢) إنْ أتيتنى لم آتِك وأحسنُ إليك

إنْ أتيتنى
(عبارة شرطية)

لم آتِك وأحسنُ إليك
(عبارة جوابية)

لم آتِك + و + أحسنُ إليك
(جملة جوابية) + (جملة جوابية)

(٣) إنْ أتيتنى لم آتِك وأحسنْ إليك

إنْ أتيتنى
(عبارة شرطية)

لم آتِك وأحسنْ إليك
(عبارة جوابية)

لم + آتك وأحسنْ إليك
(جملة جوابية مكونة من لم + جملة مركبة من جملتين)

ويمكن رسمه على النحو التالى :

إن أتيتنى ــــ لم

آتِك (جملة منفية بلم)
و (أداة عطف)
أحسنْ إليك (جملة منفية بلم)

(عبارة شرطية) (عبارة جوابية)

وقد اهتم ابن السراج بتوسيع الجملة الشرطية فى نمطها الذى تتوسط فيه الأداة ، فهو أول من وجدناه تعرض لذلك ، يقول ابن السراج : (وإذا قلت : أقوم إن تَقُم ، فنسقت بفعل عليها ، فإنْ كان من شكل الأول رفعته ، وإنْ كان من شكل الثانى ففيه ثلاثة أوجه : الجزم على النسق على « إنْ » والنصب على الصرف ، والرفع على الاستئناف ، فأما ما شاكل الأول فقولك : تُحْمَدُ إنْ تأمرْ بالمعروف وتُؤجَرُ ، لأنه من شكل تُحْمَدُ . فهذا الرفع فيه لاغير . وأما مايكون للثانى فقولك : تُحْمَدُ إنْ تأمرْ بالمعروف وتَنْه عن المنكر ، فيكون فيه ثلاثة أوجه . فإن نسقت بفعل يصلح للأول ففيه أربعة أوجه : الرفع من جهتين : نسقا على الأول وعلى الاستئناف ، والجزم والنصب على الصرف)[1] .

واهتم ابن السراج بالمصطلحات ، فهو يستخدم مصطلح « نسق» للدلالة على العطف بالأدوات التى توجب الاشتراك فى الحكم الإعرابى (الاشتراك فى حركة الآخر) ، ويستخدم مصطلح « صرف » للدلالة على الحالة التى يكون الفعل بعد هذه الأدوات منصوبا ، وهو ينسب هذا المصطلح إلى الكوفيين ، يقول : (وهذا النصب يسميه الكوفيون الصرف ، لأنهم صرفوه عن النسق إلى معنى غيره)[2] . ويستخدم مصطلح استئناف للدلالة على أن مابعد الأداة جملة جديدة والفعل ليس داخلا فيما قبل الأداة .

ونشير أخيراً إلى أن الفراء ذكر أن الفعل المعطوف يجوز أن يكون ماضيا ، لأن فعل جواب الشرط يجوز أن تقع صيغة الفعل المضارع

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٧ – ١٩٨ .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٧ .

مكان صيغة الماضى وصيغة الماضى مكان صيغة المضارع [١] .

ثالثا : التوسيع بالعبارة الشرطية :

يجرى توسيع الجملة الشرطية وذلك بتعدد العبارات الشرطية ، وهو على قسمين : أحدهما عطف عبارة شرطية على أخرى ، والثانى توالى عبارتين شرطيتين بدون عطف .

أ) عطف عبارة شرطية على أخرى :

حيث تعطف عبارة شرطية أو أكثر على العبارة الشرطية وتستخدم لذلك أدوات العطف ويختلف المعنى حسب اختلاف أداة العطف . وفيما يلى تفصيل ذلك :

١ – العطف بالواو :

تشترك الواو العبارتين الشرطيتين المتعاطفتين بالجواب ، يقول الفـــراء :

(« إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ . وأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ » [الانشقاق ١] ، وقوله : « وإذا الأَرضُ مُدَّتْ وأَلْقَتْ مَا فِيها وَتَخَلَّتْ » [الانشقاق ٣] فإنه كلام واحد جوابه فيما بعده . كأنه يقول : « فَيَوْمَئِذٍ يُلاقِى حِسَابَه ») [٢] .

ويقول أبو حيان : (إذا عطفت على فعل الشرط بالواو ، وتكررت أداة الشرط نحو : إنْ آتِك وإنْ أَدْخُلْ دارك فعبدى حر ، عتق بالفعلين كليهما) [٣] .

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ٢ /٢٧٦ وانظر ابن السراج فى الأصول ٢ /١٩٨ .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٢٣٨ .

(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٦ .

وذكر ذلك ابن القيم فى بدائع الفوائد [١] .

٢ – العطف بـ « ثم » :

ذكر ذلك أبو حيان ، وذلك نحو :

إنْ آتِك ثم إنْ أدخلْ دارك فعبدى حر .

ذكر أبو حيان أن العتق يقع بالفعلين إذا بدأ بالأول [٢] .

٣ – العطف بـ « أو » :

وذكر ذلك أيضا أبو حيان ، وذلك نحو :

إنْ آتِك أو إنْ أَدْخُلْ دارك فعبدى حر .

ذكر أن العتق يقع بالفعلين أو بـأحدهما [٣] .

٤ – العطف بـ « لا » :

ذكر ذلك ابن القيم وذلك نحو :

إنْ خَرَجْتِ لا إنْ لبسْتِ فأَنت طالق .

يقول : (فيحتمل هذا التعليق أمرين أحدهما جعل الخروج شرطا ونفى اللبس أنْ يكون شرطا . الثانى أنْ يجعل الشرط هو الخروج المجرد عن اللبس والمعنى إنْ خرجت لا لابسةً أى غير لابسة ويكون المعنى إنْ كان منك خروج لامع اللبس فعلى هذا التقدير الأول يحنث بالخروج وحده وعلى الثانى لا يحنث إلا بخروج لا لبس معه) [٤] .

---

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١ /٥٩ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٦ .

(٣) م. ن، ص. ن .

(٤) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١ /٥٨ .

٥ – **العطف بـ « بل »** :

وذكر ذلك أيضاً ابن القيم ، وذلك نحو :

إنْ خَرَجْتِ بَلْ إنْ لَبِسْتِ فأَنت طالق .

يقول ابن القيم : (ويحتمل هذا التعليق أمرين أحدهما أن يكون الشرط هو اللبس دون الخروج فيختص الحنث به لأجل الإضراب ، والثانى أن يكون كل منهما شرطا فيحنث بأيهما وجد ويكون الإضراب عن الاقتصار فيكون إضراب اقتصار لا إضراب إلغاء كما تقول أعْطِه دِرْهما بل درهما آخر)[1] .

٦ – **العطف بـ « لكن »** :

ذكره أيضا ابن القيم ، وذلك نحو : إنْ لَبِسْتِ لكنْ إنْ خَرَجْتِ فأَنت طالق . يقول (فالشرط الثانى وقع[2] لغا الأول لأجل الاستدراك بلكن)[3] .

ب) **دخول عبارة شرطية على أخرى** :

توسع الجملة الشرطية بأن تتوالى عبارتان شرطيتان فأكثر ، ونقصد به التوالى الذى يتم بدون أداة عطف .

وتتوالى العبارتان الشرطيتان وليس بعدهما غير جواب واحد . ولذا فقد اختلف النحاة فى اعتبار الجواب لأى منهما ، فذهبوا مذهبين :

أحدهما : المذهب الذى عليه ابن الشجرى . ومفاده أن الجواب للأسبق وهو يقيس هذه القضية على قضية توالى الشرط والقسم حيث

---

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١ /٥٩ .

(٢) هكذا فى النص ولعل (إن) قبل الفعل سقطت سهوا .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

يجعل الجواب للسابق منهما ، وفيما يلى ننقل نصا يبين ما يذهب إليه ابن الشجرى :

(إذا قال رجل لامرأته : إنْ أكلْتِ إنْ شربْتِ فأَنت طالق « الفُتْيا » أنَّها إنْ أكلَتْ ثم شربتْ لايحنث ، وإنْ شربَتْ ثم أكلَتْ حنث فيكون الشرط الثانى هو الأول فى المعنى هذا هو الحكم بإجماع الفقهـــاء .

وأما العلة عند أهل العربية فينبغى أن تعلم أولا أنه متى كان فى الكلام قسم وشرط فإنَّ الجواب يكون عن الأسبق منهما مثل أن تقول : والله إنْ قُمْتَ لأَقومنَّ ، لأقومن جواب القسم والشرط معترض وجوابه فى الكلام كما سنذكر . وإنْ تقدم الشرط كان القسم معترضا والجواب للشرط مثل إنْ قمْتَ والله قمْتُ ولا يجوز أن تقول : إنْ قمْتَ والله لأَقومَنَّ فتأتى بجواب القسم وقد تقدم الشرط . ولا والله إن قمْتَ قمْتُ فتأتى بجواب الشرط وقد تقدم القسم .

فإذا استقر هذا وعلم عدنا إلى المسئلة ، فقلنا : قوله ، إن أكلْتِ إنْ شربْتِ فأَنت طالق ، فأَنت طالق جزاء إنْ أكلْتِ ، وإنْ شربْتِ شرط آخر جوابه وإنْ أكلْتِ فأَنت طالق فقوله إنْ أكلْتِ فى نية التأخير وإنْ تقدم لفظا فإذا فعلتْ الشرب الذى هو المقدم فى المعنى وأكلَتْ بعده ، وقع الحنث ومثل هذا قولك ظننت فليس إلا إعمالها فإن توسطت جاز الإلغاء والإعمال تقول فى الإعمال قائماً ظننتُ زيداً ، فقائما فى نية التأخير . وإنْ تقدم فى اللفظ كذلك قوله : إنْ أكلْتِ إنْ شربْتِ فأَنت طالق لما كان الجزاء عن الأول وجب أن يكون الأول بعد الثانى يتلو الجزاء حكما وتقديراً فهذه علة المسئلة)[1] .

---

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٤٠ – ٢٤١ .

والمذهب الآخر هو ما عليه العكبرى ومفاده أن الجواب يكون للعبارة الشرطية الثانية وتكون مع جوابها جواباً للعبارة الشرطية الأُولى ، ويتضح هذا من إعرابه لقوله تعالى : (ولا يَنْفَعُكُم نُصْحِي إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُم إنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ وإليه تُرْجَعُون) [هود٣٤] قال : (قوله تعالى : (إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصحَ لَكُم إنْ كانَ اللهُ) : حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثانى والجواب جوابا للشرط الأول ، كقولك : إنْ أَتَيْتَنى إنْ كَلَّمْتَنِي أكرمْتُك ،فقولك : الأول فى الذكر مؤخراً فى المعنى حتى لو أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب إكرامه .

وعله ذلك أن الجواب صار معوقاً بالشرط الثانى ، وقد جاء فى القرآن منه قوله تعالى : (إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنبى إنْ أرادَ النبى) [الأحزاب ٥٠]) [1] .

أما الرضى فهو يتابع ابن الشجرى فى مذهبه ، ويجعل الفاء مميزاً بين المذهبين فإذا أُريد جعل العبارة الشرطية الثانية وجوابها جوابا للعبارة الشرطية الأُولى فلابد من ذكر الفاء تدخل على العبارة الشرطية الثانية . أما إذا جعل الجواب للأُولى على أن تكون والجواب جوابا للثانية فلا فاء [2] ، يقول الرضى : (وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثانى لتخللها بين أجزاء الكلام الذى هو جزاؤها معنى أعنى الشرط الأول مع الجواب فلا يكون فى أداة الشرط الثانى فاء كقوله :

فَإنْ عَثَرتْ بَعْدَها إنْ وَأَلَتْ   نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولا لَا لَعا

---

(١) العكبرى ، التبيان ٢ /٦٩٦ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٥ .

فهو بمنزلة : واللهِ إنْ أَتَيْتَنى لآتَيَنَّك .

فثانى الشرطين لفظا أولهما معنى . ومثله :

إنْ تُبْتَ إنْ تُذْنِبْ تُرْحَمْ

أى : إن تُذْنِبْ فَإنْ تُبْتَ تُرْحَمْ وكذا إنْ كان أكثر من شرطين نحو : إنْ سَأَلْتَ إنْ لَقيتَنى إنْ دَخَلت الدار أعطك ، أى : إن دَخَلْتَ الدار فَإنْ لَقيتَنى فَإنْ سَأَلْتَنِي أُعْطِك فقوله : فإنْ سأَلْتَنى مع الجزاء ، جواب : فإنْ لقيتَنى ، وقولك : فإنْ لقيتَنى مع جزائه جواب : إن دخلْتَ وعلى هذا فقس إن كان أكثر) [1] .

وتابع أبو حيان ابن الشجرى والرضى فى اعتبار الجواب للشرط الأول [2] ، والرضى وأبو حيان يخالفان ابن الشجرى فى أنهما يعتبران الكلام دالا على جواب الشرط الثانى وليس الجواب نفسه ، فالجواب عند أبى حيان محذوف ، ويشترط على ذلك بشرطين : أن يكون الفعل بصيغة الماضى ، وإنْ يكن قد جاء بالمضارع كما فى البيت الذى ذكره :

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تَذْعَرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا الكَـــرَمُ

والشرط الثانى ـ عند بعض النحويين كما يذكر ـ تقييده بالحال الواقعة موقعه فكأنه قال فى هذا البيت إنْ تستغيثوا بنا تجدوا منا معاقل أزر إن تَذْعَروا ، فأول الشرط يصير أخيراً سواء أكانت مترتبة فى الوجود أم غير مترتبة [3] .

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٥ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٤ .

(٣) م من ، ص . ن .

وذكر مثالا على المترتبة فقال :

(إنْ أَعْطَيْتُك إن وعدْتُك إنْ سَأَلْتَنِى فَعَبْدِى حر)[1] .

فهذه أمور مترتبة : السؤال ثم الوعد ثم الإعطاء ، أما مثال غير المترتبة فقوله :

(إنْ جَاءَ زَيدٌ إنْ أَكَلَ إنْ ضَحِكَ فعبدى حر)[2] .

فهذه ليست مترتبة فى الواقع ولكن ترتيبها يكون : الضحك ثم الأكل ثم المجىء . ثم يذكر اختلاف الفقهاء فى هذه المسألة فيذكر المذهبين الذين سبق لنا بيانهما ، وذكر قولا ثالثا وهو أن العتق يلزم بحصول هذه الأفعال كلها دون التفات إلى تقديم فعل منها وتأخيره[3] .

ولخص لنا ابن القيم اختلاف الفقهاء ولم يزد فى ذلك على أبى حيان، غير أنه ذهب إلى أن الأفعال فى العبارتين الشرطيتين لايخلوان من حيث التحقق فى الوجود من أن يكون الأول متقدماً والثانى متأخراً ، أو أن يكون الأول متأخراً والثانى متقدماً أو يكونان متعادلين فى ذلك .

فإن كان الأول متقدماً والثانى متأخراً ، كانت الفاء مقدرة فى الثانى وبهذا يكون الشرط الثانى والجواب المذكور جوابا للأول . مثال ذلك : إنْ دخلْتَ المسجدَ إنْ صليتَ فيه فلكَ أجر ، تقديره فإنْ صليتَ فيه وحذفت الفاء لدلالة الكلام عليها[4] .

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٤ .
(٢) م . ن ، ص . ن .
(٣) م . ن ، ص . ن .
(٤) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١ /٦٠ .

فإن كان الأول متأخراً والثانى متقدماً فى الوجود فإن الثانى يكون فى نية التقدم ، وما قبله جوابه والفاء مقدرة فيه ومثله : إن دخلْتَ المسجدَ إنْ توضأْتَ فَصلِّ ركعتين ، تقديره إنْ توضأْتَ فإنْ دخلْتَ المسجدَ فصلِّ ركعتين فالشرط الثانى هنا متقدم[1] .

وإنْ لم يكن أحدهما متقدما فى الوجود على الآخر بل كان محتملا للتقدم والتأخر لم يحكم على أحدهما بتقدم ولا بتأخر ، وإنما يرجع الحكم إلى المتكلم فأيهما قدره شرطا فالآخر جوابه وكان مقدراً بالفاء تقدم لفظه أو تأخر[2] .

وإن لم تظهر نية المتكلم احتمل الأمرين[3] .

على أن ابن القيم قال فى موضع آخر كلاما وفق به إلى أن يعرض فهما صحيحا للغة نابعا من داخل اللغة وليس معتمداً على مسلمات نظرية لاشأن للغة بها ، يقول ابن القيم :

(وأحسن من هذا أن يُقال ليس الكلام بشرطين يستدعيان جوابين بل هو شرط واحد وتعليق واحد اعتبر فى شرطه قيد خاص جعل شرطاً فيه وصار الجواب للشرط المقيد فهو جواب لهما معا بهذا الاعتبار وإيضاحه أنك إذا قلت : إن كلمْتِ زَيداً إنْ رأَيْتِه فأَنْتِ طالقٌ جعلت الطلاق جزاءً على كلام مقيد بالرؤية لا على كلام مطلق وكأنه قال إنْ كلَّمتِه ناظرةً إليه فأنْتِ طالق)[4] .

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١ / ٦٠ .
(٢) م . ن ، ص ن .
(٣) م . ن ، ص . ن ،
(٤) ابن القيم ، بدائع الفوائد ٣ /٢٤٧ — ٢٤٨ .

وقد استفاد الزركشى من فكرة الرضى عن الفاء ومن حديث ابن القيم عن الوجود تقدما وتأخراً وجعل هذا ضوابط للمسألة[1] وردد السيوطى ماعند أبى حيان[2] .

نستطيع أنْ نقول إنّ هذا الخلاف الذى نجده فى هذه القضية إنما هو امتداد للخلاف الأساسى حول جواب الجزاء من حيث التقديم والتأخير ، ورأينا أن الفريقين يتحدثان عن تركيبين مختلفين أحدهما تركيب الجملة الشرطية المكونة من عبارتين عبارة شرطية وعبارة جوابية ، والتركيب الآخر هو جملة خبرية ملحقة بها عبارة شرطية تقيد معناها . وفى هذه القضية نحن أمام رأيين – كما رأينا – أحدهما يجعل الجواب للشرط الثانى وهو وشرطه جواب للأول ، ورأينا الرضى يشترط الفاء للتعبير عن هذا المعنى وابن القيم يقدرها إذا لم تكن موجودة ، وهما بهذا يعيدان التركيب إلى حظيرة النمط الأساسى للجملة الشرطية ذات العبارتين (الشرطية والجوابية) ، أمّا الرأى الآخر فهو الذى يجعل الجواب للأول وهو وجوابه جواب للشرط الثانى . ولا بأس أن يكون الجواب متقدما ، أو الجواب محذوفاً عند البصريين ، وبهذا يحافظون أيضا على الرتبة فى الجملة الشرطية . ومهما يكن من أمر فإن الدرس يظل يقبع فى ميدان الشكل دون سبر الدلالة للخلوص منها إلى فهم أعمق للشكل ، وقد حاول ابن القيم شيئا من ذلك حينما ذكر مسألة الوجود والترتيب فيه ، وهذه قضية زمنية ولكنه صاغها بطريقة منطقية صارمة ، حيث وصل إلى قسمة

(١) الزركشى ، البرهان ٢ /٣١٣ .

(٢) السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٣ .

منطقية لايرتضيها الواقع اللغوى المتسم بالمرونة والحيوية ، فقد ذهب إلى ماهو سابق فى الوجود ومتأخر فى الوجود ، وماهو متعادل . ولكنه أصاب حينما ذكر فى موضع آخر أن الشرط الثانى قيد للأول والجواب لهما .

المهم أنّ المرجع فى هذه القضية لابد أن يكون إلى الدلالة ، وهى وحدها التى تحدد أركان جملة من الجمل ، فقد تتوالى العبارات الشرطية ويكون لها جواب واحد ، وسنمثل بمثال فرضى :

– إنْ تَلْعَبْ إنْ تَلْهُ إنْ تَغْفَلْ تَفْشَلْ فى امتحانك .

فكل هذه الشروط هى أمثلة لما يمكن أن يسبب فشلا .

– إنْ تَدْخُلْ إنْ تَخْرُجْ يُشَاهِدْك الحارس .

فهذه شروط يراد بها أن الحارس يقظ متنبه على أى حال .

– إنْ تزرْنى إنْ تَجِدْ وقتاً أزرْك .

فالزيارة المشروطة مقيدة وليست مطلقة ، مقيدة بوجود الوقت ، كأنك تقول : إنْ تَزُرْنى متى تَجِدْ وقتا أَزُرْك .

– إنْ دخلْتَ الغرفَةَ إنْ وَجَدْتَ الكتابَ فهو لك .

هذا التركيب خارج السياق يمكن أن يدل على أكثر من معنى ، فيمكن أن يكون المعنى إنْ استطعت الدخول ثم عثرت على الكتاب فهو من نصيبك ، والتركيب على هذا المعنى يكون جملة شرطية جزائية (إنْ دخلْتَ) شرطها والشرط الثانى وجوابه جوابها .

إنْ دخلْتَ الغرفة — إنْ وجدْتَ الكتابَ فهولك

عبارة شرطية — عبارة جوابية

إنْ وجدْتَ الكتاب — فهو لك

عبارة شرطية — عبارة جوابية

ويمكن فهم التركيب على معنى آخر وهو إنْ دخلْتَ الغرفة بعد وجودك الكتاب أصبح من نصيبك ، ففى التركيب تقديم وتأخير ، ولابد من ظهور هذا فى نبر أجزاء الجملة وفى تنغيمها . ومعناها : إن وجدك الكتاب فإن دخلت الغرفة فهو لك ، أما القضية الفقهية التى طُرحت فهى افتراضية وكان نقاشها على الورق ولم يستند درسها إلى اللغة فى شكلها المنطوق .

رابعا : التوسيع بالمعترضات

يجرى توسيع الجملة الشرطية بطائفة من الجمل والعبارات التى تعترض بين العبارتين الشرطية والجوابية ، وفيما يلى أمثلة لذلك :

١ ـ الاعترا ض بالنداء :

قال الأنبارى فى إعراب الآية :

(قُلْ ربّ إما تُرِيَنِّى مايُوعَدُونَ ـ ربّ ـ فَلَا تَجْعَلْنِى فى القَوْمِ الظالِمين) [المؤمنون ٩٣ ، ٩٤] .

(رب : أراد يارب ، وهو اعتراض بين الشرط وجوابه بالنداء)[١]

(١) الأنبارى ، البيان ٢ /١٨٨ .

ومثل لذلك الرضى بالآتى :

(إنْ تـأْتِنِى ـ يازيدُ ـ آتِك)[١] .

٢ ـ الاعتراض بالقسم :

ومثل له الرضى بالمثال :

(إنْ تـأْتِنِى ـ والله ـ آتِك)[٢] .

٣ ـ الاعتراض بالدعاء :

ومثل لذلك الرضى بالمثال :

(إنْ تـأْتِنى ـ غَفَرَ اللهُ لك ـ آتِك)[٣] .

٤ ـ الاعترا ض بالجملة الاسمية :

ومثل لذلك الرضى بالمثال :

(وإنْ تـأْتنى ـ ولا فخر ـ أُكرِمْك)[٤] .

* * *

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٥٦ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن . وقد كتبت (فخر) فى النسخة المطبوعة (فخذ) وهذا خطأ مطبعى .

الفصل الثانى

الجملة الشرطية فى سياق الجملة العربية

يتناول هذا الفصل قضايا الجملة الشرطية حينما لا تكون قائمة بذاتها وإنما فى سياق تراكيب وأدوات أخرى . فقد تكون الجملة الشرطية فى سياق استفهام أو قسم أو أدوات أخرى سواء كانت عاملة أو غير عاملة وهى مثل غيرها من الجمل قد تكون جزءً من جملة أخرى ، فتقع مواقع متعددة فتحتفظ بتركيبها الداخلى ، وتقوم بأداء الوظيفة المعينة التى جاءت من أجلها ولا تختلف من حيث القدرة على أداء تلك الوظيفة عن غيرها من الجمل أو العبارات أو الكلمات .

وفيما يلى نذكر بعض المواقع التى تقعها الجملة الشرطية :

١ ــ الخبر :

تقع الجملة الشرطية خبرا ، وقد عدها الفارسى من الجمل التى تقع خبرا[١] . قال : (والثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطا وجزاءً . وذلك نحو : زيدٌ إنْ تُكْرِمْه يُكْرِمْك ، وبشرٌ إنْ تعطِه يشكُرْ عَمرٌو . فزيدٌ ابتداء ، وقولك : إنْ تكرِمْه يُكرِمْك جملة فى موضع خبره ، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ)[٢] .

وأعرب القيسى الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ (اللائى) فى الآية :

(واللائِى يَئِسْنَ مِنَ الْمحِيضِ مِنْ نِسَائِكُم إنِ ارْتَبْتُم فَعِدَّتُهنَّ

(١) أبو على الفارسى ، الإيضاح ٤٣ .
(٢) أبو على الفارسى ، الإيضاح ٤٧ .

ثَلاَثَةُ أشهر) [الطلاق ٤] . قال : (والشرط وجوابه وما تعلق به خبر عن « اللائى »)[١] ونجد مثالا آخر عند الأنبارى أيضا[٢] .

٢ ــ صفة :

تقع الجملة الشرطية صفة من ذلك ما ذكره الأنبارى فى إعراب الآيـة :

(لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤْكُم) [المائدة ١٠١]

قال : (وإنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤْكم ، جملة مركبة من شرط وجزاء فى موضع جر لأنها صفة لأشياء)[٣] .

ونجد مثالا آخر عند العُكْبَرى فى التبيان[٤] .

٣ ــ صلة :

تقع الجملة الشرطية صلة للموصول ، مثال ذلك فى إعراب الأنبارى الآية :

(الَّذينَ إنْ مَكَّناهُم فِى الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاة) [الحج ٤١] .

قال : (وهو « الذين » موصول بالشرط والجزاء)[٥] .

ويقول العكبرى : (وكما يقع الشرط خبراً يقع صلة وصفة وحالا)[٦]

(١) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ /٣٨٥ .
(٢) الأنبارى ، البيان ١ /٤٠٢ .
(٣) الأنبارى ، البيان ١ /٣٠٧ .
(٤) العكبرى ، التبيان ١ /٢٧٢ .
(٥) الأنبارى ، البيان ٢ /١٧٧ .
(٦) العكبرى ، التبيان ١ /٢٧٢ .

على أنَّ أهم القضايا التى طرحت هى ما يتعلق بالاستفهام والقسم ، والأدوات الداخلة على الجملة الشرطية ، ولذلك سوف نفصل ذلك فى ثلاثة مباحث :

أولا : الجملة الشرطية والاستفهام .

ثانيا : الجملة الشرطية والقسم .

ثالثا : دخول الأدوات على الجملة الشرطية .

أولا : الجملة الشرطية والاستفهام :

تدخل همزة الاستفهام على الجملة الشرطية[1] . ورغم أن بعض أدوات الشرط يستخدم فى الاستفهام فإنه لايكتفى بهذه الأدوات لأنها جاءت لأداء وظيفة خاصة هى « الشرطية » ، فلابد من إدخال الهمز للاستفهام[2] .

يذهب سيبويه إلى أن الهمزة لاتحدث أى تغيير على الجملة الشرطية ، مثال ذلك : **أإن تأتنى آتك**[3] ، ومثال دخولها على أدوات شرطية تستخدم فى الاستفهام أيضا :

أمتى تشتمْنى أشتمْك . وأمن يفعلْ ذلك أزرْه[4] . ويعلل سيبويه لعدم تغير الجملة الشرطية بقوله : (وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه فى بعض فلم يغيره وإنما الألف بمنزلة الواو

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٢ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

والفاء ولا ونحو ذلك ، لاتغير الكلام عن حاله ، وليست كإذ وهل وأشباههما)[1] .

ويقول عن علاقة الهمزة بالجملة بعدها . (فإن قيل : فإن الألف لابد لها من أن تكون معتمدة على شىء فإن هذا الكلام معتمد لها ، وكما تكون صلة للذى إذا قلت : الذى إنْ تأته يأتِك زيدٌ . فهذا كله وصل)[2] .

ومعنى الاعتماد هنا هو مفهوم العلاقة بين الأداة الاستفهامية وما دخلت عليه ، فمادام هناك أداة استفهام فلابد من مستفهم عنه ، وهذا المستفهم عنه هو الشىء الذى عليه تعتمد الهمزة ، إذن فالمستفهم عنه هو الجملة الشرطية إذا دخلت عليها أداة الاستفهام ، وهذا قياسا على وقوع الجملة الشرطية صلة للموصول على نحو ما مثل آنفا .

وينقل لنا سيبويه قولا عن يونس أن همزة الاستفهام تغير من الجملة الشرطية بحيث يصبح الفعل الثانى - الذى يفترض أن يكون مجزوما على أنه فعل جواب الشرط - مرفوعا . يقول سيبويه : (أما يونس فيقول : أ إنْ تأتِنِى آتيك)[3] ويعلق سيبويه على ذلك بقوله : (وهذا قبيح يكره فى الجزاء وإن كان فى الاستفهام . وقال عزَّ وجل « أفإنْ مِتَّ فَهُم الخالِدُون » [الأنبياء ٣٤] . ولو كان ليس موضع جزاء قبح فيه إنْ ، كما يقبح أن تقول : أتذكر إذْ إنْ تأتنى آتيك . فلو قلت : إنْ أتَيْتَنى آتيك على القلب كان حسنا)[4] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٣ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

يرد سيبويه قول يونس معتمدا على أمرين : أحدهما قبح التركيب وهو مجىء « إنْ » جازمة ولا يكون لها جواب تجزمه لفظا ، والاضطرار إلى تخريج التركيب على التقديم والتأخير أو على (القلب) كما يطلق عليه . والأمر الثانى: هو الاستشهاد بالآية فقد جاءت بعد همزة الاستفهام جملة شرطية تامة ولولا أنه موضع يصلح ورود الجملة الشرطية فيه لكان استخدام « إنْ » فيه قبيحا ، وليس استخدامها فى الآية قبيحا .

ويذهب الفراء إلى أبعد مما يذهب إليه يونس ، وذلك أنه حتى وإنْ كان فعل جواب الشرط مجزوما فإنَّ ذلك لايجعله جوابا للشرط وإنما للاستفهام المقدمة أداته على أداة الشرط ، يقول الفراء : (كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون فى جوابه خبر يقوم بنفسه والجزاء شرط لذلك الخبر ، فهو على هذا ، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء)[1] .

وقد تابع كل من وجدناه قد عرض لهذه القضية سيبويه ، من أولئك : الأخفش[2] والأنبارى وقد رد قول يونس باستحالة تقدير الآية (أفإنْ مِتَّ فَهُم الخَالِدُون) [الأنبياء ٣٤] على : أفهم الخالدون فإن مِتَّ[3] .

ورجح العكبرى قول سيبويه موردا على ذلك حجتين : إحداهما

(١) الفراء ، معانى القرآن ١ /٢٣٦ .
(٢) الأخفش ، معانى القرآن ١٥٠ .
(٣) الأنبارى ، البيان ٢ /١٦١ .

الحجة التى ذكرها الأنبارى وقد مرت بنا آنفا ، والثانية صدارة الهمزة[1] .

وتابع الرضى سيبويه أيضا ورجح قوله على قول يونس . وبين أن يونس لايذهب إلى رفع الجزاء فى غير الهمزة ، يقول : (ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ، ولا يفعل ذلك فى غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول : مَن إنْ أَضْربْه يضربْنى ، بالجزم ، لاغير إتفاقا . لأن الهمزة هى الأصل فى باب الاستفهام ويقول فى الهمزة أإنْ أتيتَنى آتيك بتقدير أآتيك أنْ تأتنى[2] ، وكذا أَمَنْ تَزرْه يكرمْك بالرفع . والحق هو الأول أعنى مذهب سيبويه)[3] .

وتابع أبو حيان سيبويه أيضا ، وذكر قول يونس ولكن على نحو يختلف عن الذى ورد عند سيبويه ، يقول : (وذهب يونس إلى أنه يبنى على أداة الاستفهام وينوى به التقديم إذ ذاك ويلزم أن يكون فعل الشرط إذ ذاك ماضيا فيكون التركيب : إنْ تأتِنى آتيك ولايجوز عنده جزمهما ولا أنْ يجزم الأول ويرفع الثانى نحو : إنْ تأتِنى آتيك إلا فى الشعر)[4] .

والذى ذكره سيبويه[5] كما مر هو هذا التركيب الذى يقول أبو حيان إنَّ يونس لايجيزه وهو : إنْ تأتِنى آتيك .

أما أدوات الاستفهام الأخرى فإنها تغير من تركيب الجملة الشرطية ،

(١) العكبرى ، البيان ١ /٢٩٦ .
(٢) هكذا فى النص المطبوع ولعل صحتهما « أتيتنى » .
(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٤ .
(٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٩ .
(٥) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٣ .

فلا تعود محتفظة باستقلالها الداخلى بحيث تظل أداة الشرط داخلة على أفعال مضارعة مجزومة ، وقد مر بنا قول سيبويه عن الهمزة : (وليست كإذ وهل وأشباههما)[١] .

وينقل لنا أبو حيان بعضا من آراء النحاة حول أدوات الاستفهام ، يقـول :

(فلو كان الحرف هل فالقياس جريان الخلاف كالهمزة وأجاز الفراء فى الثانى الجزم والرفع نحو : هل إنْ تزرْنى أزورك وأزرْك . وأجاز الكسائى دخول الفاء فتقول : فأزْورُك فإن تقدم «ما» على «إنْ» فأجاز الفراء فيه الجزم والرفع نحو : ماإنْ تزرنى أزورُك وأزرْك، وأبطل الفراء دخول الفاء فى الفعل إذا تقدمت ما بخلاف هل وحكم لا النافية حكم ما فى هذه المسألة)[٢] .

وما دام الفراء يجيز الجزم كما مر بنا فإنه لاغرابة أن يذهب ابن عصفور إلى معاملة أدوات الاستفهام معاملة واحدة فى دخولها على الجملة الشرطية ، حيث يقول : (فإن اجتمع الاستفهام والشرط ، بنيت الجواب على الشرط ويكون الاستفهام داخلا على جملة الشرط والجواب بأسرها نحو قولك ، هل إنْ قام زيدٌ يقم عمرٌو)[٣] .

* * *

الملاحظ أن أقوال النحاة سواء مايذهب مذهب سيبويه أم مايذهب مذهب يونس أم مايجمع بينهما كل تلك الأقوال لاتتعدى الجانب

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٢ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٩ .

(٣) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٦ .

اللفظى من التركيب فالكلام يدور على حركة الفعل وعلى رتبته ، دون الالتفات إلى المعنى ، والدلالة التى يمكن لها أن تتغير وفق متغيرات تركيبية متعددة من ذلك : الموقعية ، والحركة الإعرابية ، والسياق ، والنبر « فى اللغة المنطوقة » .

وإذا حاولنا أن ننظر فى التركيبين اللذين يمثل أحدهما قول سيبويه ويمثل الثانى قول يونس ، فسنجد أن التركيب الممثل لقول سيبويه – وهو : (أإنْ تـأتِنِى آتِك)[١] – يعبر عن دخول همزة الاستفهام على جملة شرطية جزائية ، أى على جملة مركبة من عبارتين متكاملتين إحداهما شرطية والثانية جوابية . أما التركيب الممثل لقول يونس – وهو : (أإنْ تـأتِنِى آتيك)[٢] على اعتبار أنَّ أصل التركيب (أآتيك إنْ تـأتنى) – فيعبر عن دخول همزة الاستفهام على جملة خبرية مقيدة بشرط وهو (إنْ تـأتِنِى) ، والفرق بين التركيبين أن الشرط فى مثال سيبويه ركن فى الجملة بينما هو فى مثال يونس ليس بركن ، لأن مثال يونس ليس بجملة شرطية جزائية .

والذى أردنا الإشارة إليه هو إهمال الناحية الدلالية على أهميتها فى بحثهم لهذه القضية .

ولعلهم لو بحثوا القضية على النحو الدلالى الذى بيناه لتبين لهم أن الرجلين يتحدثان عن قضيتين مختلفتين ، ولكن ذلك أمر يرفضه البصريون ، لأنه ليس لديهم إلا نمط واحد يرد فيه الشرط وهو النمط

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٣ .

الشرطى الجزائى ، ففى الجمل التى تتوسط فيها أداة الشرط يقدرون أن الجواب محذوف .

والذى نخلص إليه أن الهمزة قد تدخل على جملة شرطية جزائية فلا تحدث فى حركة أفعالها شيئا ، وقد تدخل على جملة خبرية مقيدة ؛ كما تدخل على أنواع كثيرة من الجمل ، وليس لها أى أثر فى حركات وحدات تلك الجمل .

وعلى هذا لايمكن القول إنّ الهمزة تدخل على الجملة الشرطية فيكون فعل الجواب على حاله مجزوما ، على رأى ، ومرفوعا على رأى آخر ، هذا القول لايستقيم لأنه لايمكن التعبير بتركيبين مختلفين عن معنى واحد وذلك لأن المبنى والمعنى لاانفصام بينهما . واختلاف التركيب يقتضى اختلاف المعنى .

وبهذا لايكون فى الآية (أَفإنْ مِتَّ فَهُم الخَالِدُون) [الأنبياء ٣٤] حجة لأنه لاخلاف فى أن هذه الجملة التالية للهمزة جملة شرطية . ولكن هذا لايعنى أن الهمزة لا تدخل على جملة خبرية مقيدة بشرط . وقد توهم ابن الأنبارى أن الآية تقدر قياسا قول يونس على النحو التالى : أفهم الخالدون فإن مت . وقال إنّ ذلك مستحيل[1] . والمستحيل فى نظرنا هو أن يقدر يونس هذا التقدير ، ولو قدر ليونس أن يركب الجملة على التركيب الذى يمثله قوله لقال :

أفهم الخالدون إن مِتّ ؟

وإذا كان الأمر كذلك فما هو وجه القبح الذى ذكره سيبويه ؟

---

(١) الأنبارى ، البيان ٢ /١٦١ .

وللإجابة على ذلك نقول : إنّ وجه القبح هو وجود أداة الشرط وفعل الشرط المجزوم وهذا يقتضى وجود فعل جواب مجزوم ، ولكن الفعل الموجود مرفوع ولذلك يخرج على التقديم .

وأمر آخر يمكن ملاحظته على دراسة النحاة لهذه القضية وهو عدم الاحتكام إلى الاستخدام اللغوى ، فلم نجدهم استدلوا على أقوالهم بشواهد يمكن أن نفهم منها ما يذهبون إليه ، خاصة قول يونس ، فهل تستخدم اللغة ذلك التركيب الذى ذكره يونس وهو :

(همزة استفهام + أداة شرط+ جملة الشرط + جملة فعلها مضارع مرفوع) وذلك بغض النظر عن تقدير التقديم ؟ !

أحسب أن هذا التركيب إنما هو مثال نظرى ، ولو افترض وقوعه لكان على شىء من التكلف ، فهو يشبه تركيب الجملة الشرطية الجزائية إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ويأتى التكلف من تقدير التقديم ، ولابد فى حالة النطق من نبر الجملة على نحو يوحى بأن العبارة الشرطية متأخرة عن الفعل المرفوع لأنها قيد عليه . وكان يمكن الاكتفاء بالتركيب الأصلى الذى يرد فيه الفعل ثم العبارة الشرطية القيدية .

ونقول أخيراً إن الخلاف الذى وقع إنما يمثل جانبا من سيطرة المنطق على تفكير النحاة ، حيث نشعر أننا أمام عرض للإمكانات النظرية لورود تركيب معين ، ذلك أن الانطلاق فيما يبدو من مثال لاينتمى إلى سياق ما ، بل هو مثال معلق فى الهواء ، وهذا المثال يصبح مجالا للتجريب . فسيبويه مثلا يفترض مثالا كالآتى : إنْ تأتِنِى آتك ، ثم يدخل عليها الهمزة : أ (إنْ تأتِنِى آتِكَ) ، ونكون أمام احتمالين

الأول : أإنْ تأتِنِي آتِك ، احتمال الجزم . والثانى : أإنْ تأتِني آتيك ، احتمال الرفع ، ومن هنا تأتى القاعدة ويأتى الخلاف ، فيقال إذا دخلت الهمزة على الجملة الشرطية تركت فعل الجواب مجزوما على حاله أو مرفوعا على التقديم . وهنا المغالطة فكيف تدخل على جملة شرطية فتحدث هذا الأثر أعنى رفع الفعل ، وتقدير تقديمه ؟ واضح أنَّ أصل التفكير خاطىء ، ونقطة الانطلاق غير جيدة . ولو درست القضية على ضوء أمثلة لم تنتزع من سياقها لما وقع ما وقع من خلاف .

وتقدير تقديم الفعل المضارع المرفوع هو تخريج لبعض الجمل الشرطية التى جاء فيها أفعال الجواب مرفوعة على خلاف القاعدة ، ولئن جاز أن تخرج بعض الأبيات والأمثلة على هذا النحو فإنه لايصح اعتبار مثل هذه الظاهرة أمرا جائزا يقاس عليه ، بمعنى أنه إذا خرجت بعض الأبيات على التقديم فإنه لايجوز القول بأن الهمزة إذا دخلت على الجملة الشرطية ارتفع فعل الجواب على إرادة التقديم .لأن رفع الفعل فى تلك الأبيات قد لايكون راجعا إلى إرادة التقديم وإنما إلى أسباب أخرى . وقد فصلنا القول فى ذلك فى موضع سابق [1] .

كل هذا يدعونا إلى القول بأن المثال الذى يطرحه يونس ليس إلا مثالا نظريا يعكس تطبيقا لقاعدة نحوية ، وهى : إن فعل جواب الشرط يكون مرفوعاً إذا أُريد به التقديم . وهذا يعنى أن القول بإرادة التقديم انتقل من كونه تفسيرا للظاهرة إلى كونه تقعيدا لها .

---

(١) انظر ص ٢٤٤ وما بعدها .

ثانيا : الجملة الشرطية والقسم

القسم وسيلة من وسائل توكيد الجملة ، يقول سيبويه : (اعْلم أنَّ القسم توكيد لكلامك) [1] .

وقد ترافق العبارة القسمية بعض اللواصق وذلك حسب مايقتضيه السياق ، وذلك على النحو التالى :

(١) إذا أقسم على جملة فعلها مضارع مثبت ، دخلت عليه « لام » وختم بنون ، مثال ذلك : والله لأَفعلنَّ [2] .

(٢) إذا كان الفعل ماضيا مثبتا اكتفى باللام نحو : والله لفَعَلْتُ [3] .

(٣) إذا كان الفعل منفيا فإنه لايكون ثمة «لام» ولا «نون» وذلك نحو : والله لا أَفْعلُ [4] .

وإذا دخلت العبارة القسمية على أداة شرطية فإنه قد تدخل على هذه الأداة «لام» تسمى «لام القسم» [5] ، أو «اللام الموطئة للقسم» [6] وقد أطلق عليها أيضا « لام الشرط » [7] قال الزجاجى : (فهذه اللام يسميها بعضهم لام الشرط للزومها حرف الشرط واستقبالها بالجزاء مؤكداً ، وهى فى الحقيقة لام القسم . كأن قبلها قسما مقدراً هذا

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/١٠٤ .

(٢) م ن ، ص . ن .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/١٠٥ .

(٤) م. ن ، ص. ن .

(٥) استخدم هذا المصطلح عند سيبويه ، انظر الكتاب ٣/٨٤ .

(٦) استخدم هذا المصطلح عند الأنبارى فى البيان ٢/٨ .

(٧) استخدم هذا المصطلح عند الزجاجى ، انظر اللامات ١٦٠ .

جوابه)[1] . وهو يخالف بهذا مذهب شيخه الزجاج الذى يذهب إلى أنّ دخول لام القسم يكون على الجواب لأنك تقسم على كلامك ، أما الداخلة على الأداة فهى لبيان أن الجملة بكمالها معقودة للقسم[2] .

ويذكر سيبويه أداة أخرى تدخل على «لو» وهى « أنْ » ، يقول سيبويه : (ومثل هذه اللام الأُولى أنْ إذا قلت : والله أنْ لو فعلْتَ لَفَعَلْتُ)[3] .

وقد ترد اللام دون ذكر القسم . ويذهب سيبويه إلى أن القسم منوى فى ذلك يقول :

(ومثل ذلك « لمن تَبِعَكَ مِنْهُم لأَمْلَأَنَّ » [الأعراف ١٨] إذا دخلت اللام على نية اليمين)[4] .

ونحن لا نميل إلى اعتبار القسم منويا فى مثل هذه الحالة ، ذلك أننا نرى أن اللام تؤدى وظيفة التوكيد مثل القسم ، فقد يردان معا . وقد يرد أحدهما دون الآخر . وابن السراج يعتبر هذه اللام توكيدا[5] .

أما « أنْ » فلا نحسب أنها كاللام ، وإنما هى أداة وصل تصل العبارة القسمية بالمقسم عليه . ويذكر الرضى أنّها عند غير سيبويه تعد زائدة[6] .

(١) الزجاجى ، اللامات ١٦٠ .
(٢) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /١٦٤ ، ١ /٤٤٥ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /١٠٧ .
(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ /١٠٨ .
(٥) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٧٢ .
(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٢ .

وقد تكلم النحاة على (الشرط) والقسم حينما يكونان فى جملة واحدة . ومدار الكلام حول الجواب لأيهما (للشرط) أو للقسم . وقد فصل هذه القضية تفصيلا جيدا الرضى فى شرح الكافية ، وسوف نذكر فيما يلى ملخصا للقضية اعتمادا على ما جاء فى شرح الكافية مع توثيق ذلك فى أمهات الكتب النحوية .

تنحصر العبارة القسمية من حيث الموقعية فى ثلاثة احتمالات : أن تتقدم أول الكلام أو تتوسطه أو تتأخر عنه[1] .

أولا : التقدم

يكون القسم فى هذا الاحتمال متقدما على العبارة الشرطية ، فيعتبر الجواب للقسم .

يقول سيبويه فى فصل (هذا باب الجزاء إذا كان القسم فى أوله) ، (وذلك قولك : والله إنْ أَتَيْتَنى لا أَفْعَلُ ، لايكون إلا معتمدة عليه اليمين . ألا ترى أنك لو قلت : والله إنْ تَأْتِنِى آتِكَ لم يجز . ولو قلت والله مَنْ يَأْتِنِى آتِهِ كان محالا ، واليمين لا تكون لغوا كلا والألف[2] لأن اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين)[3] .

فما معنى اليمين لآخر الكلام ؟ معنى ذلك أن (آتِكَ) هى العبارة المكملة للعبارة القسمية . أو هو موضوع القسم الذى جاء من أجله .

ونخرج من هذا إلى أن القسم فى هذه الحالة ليس توكيدا للجملة

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٣ .
(٢) يقصد همزة الاستفهام .
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٤ .

الشرطية بركنيها . وإنما جاءت العبارة الشرطية فاصلة بين القسم والمقسم عليه .

وقد تابع النحاة سيبويه فى اعتبار الجواب للقسم [1] . على أن الفراء أجاز كون الجواب مجزوما إذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما ، يقول :

(وإن أظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمته ، فقلت : لئن تَقُمْ لايَقُمْ إليك)[2] .

وقال أيضاً : (وأنشدنى بعض بنى عقيل :

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُه اليَوْمَ صَادِقاً ... أَصُمْ فِى نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيا

وأَرْكَبْ حِماراً بَيْنَ سَرْجٍ وفَرْوَةٍ ... وأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغْرَى شِماليا

---

(١) منهم : الفراء ، معانى القرآن ١ /٦٦ ، ١ /٢٥٥ ، ٢ /١٣٠ ، الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ١ /١٦٤ ، ١ /٤٤٥ ، النحاس ، إعراب القرآن ٢٧٧ ، السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ /٢٤١ ، مكى ، مشكل إعراب القرآن ٢ /٣٦٧ ، الزمخشرى ، المفصل ٢٥٦ ، ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٤٠ ، ابن الأنبارى ، البيان ٢ /٨ ، العكبرى ، التبيان ٢ /٨٣١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /٢٢ ، ابن الحاجب ، شرح الرضى للكافية ٢ /٢٩١ ، ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٠٨ ، ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ ، الرضى ، شرح الكافية ٢ /٢٩٣ ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ ، السيوطى ، همع الهوامع ٢ /٦٢ .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٦٦ .

فألْقى جواب اليمين من الفعل ، وكان الوجه فى الكلام أن يقول : لئن كان كذا لآتيَنَّكَ . وتوهم الفاء اللام)[1] .

ويقول فى موضع آخر إن هذا الجزم إنَّما هو إجراء لفظى ، وليس الجواب على ذلك للشرط ، يقول :

(وإنَّما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء ، كقول الشاعر :

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لَا يَزَلْ ... أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِىَ سَائِرُ

فـ « لايزلْ » فى موضع رفع ، إلا أنه جزم لمجيئه بعد الجزاء وصار كالجواب)[2] .

ولكن ابن عصفور يخرج البيت على أن(حَلَفْتُ) لم تتضمن معنى القسم بل هى خبر محض [3] . ويفهم من موضع آخر فى كتاب الفراء أن هذه الظاهرة خاصة بالشعر [4] . وأجاز ابن مالك جعل الجواب (للشرط) المسبوق بقسم [5] ، وتابعه الرضى فى ذلك [6] .

ونجد قولا آخر يناقض قول الفراء الذى ذكرناه آنفا وهو مايذكره العُكْبَرى فى قوله : (وقيل هو جواب الشرط ، ولم يجزمه . لأن فعل الشرط ماض)[7] .

---

(١) الفراء ، معانى القرآن ١ /٦٧ ، وانظر أيضا ٢ /١٣٠ — ١٣١ .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٢٣٦ .

(٣) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٠٨ .

(٤) الفراء ، معانى القرآن ٢ /١٣٠ — ١٣١ .

(٥) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ ،ولم يخص ابن مالك الشعر بها لافى التسهيل ولا فى الألفية ، ابن عقيل ٢ /٣٢٣ .

(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٢ ، وقد خص الشعر بها كالفراء .

(٧) العكبرى ، التبيان ٢ /٨٣١ — ٨٣٢ .

ويفهم من المثال الذى ضربه سيبويه أن فعل الشرط يكون ماضيا إذا سبق أداة الشرط قسم أو «لام» [١] .

ويقول الفراء : (لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة فعل ولا يكادون يجعلونه على يفعل) [٢] .

وقال لايكادون لأنه قد يرد بعد أداة الشرط الفعل مضارعا كما يقول : (وإنْ أظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمته فقلت :

لَئِنْ تَقُمْ لايَقُمْ إلَيك . وقال الشاعر :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُم بُيُوتكُم
لَيَعْلَمُ رَبِّى أنَّ بَيْتِى وَاسِعُ) [٣]

وقال ابن الحاجب بلزوم المضى لفظا أو معنى [٤] . ويقول ابن عصفور : (ولا يكون فعل الشرط إذا تقدم القسم إلا ماضيا ، لأن جواب الشرط لايحذف ، إلا إذا كان فعله ماضيا) [٥] .

وتابعهم فى التنبيه على ذلك أبو حيان [٦] .

ولأن (الشرط) عند النحاة لابد أن يكون له جواب فقد حاولوا أن يفسروا مجىء (الشرط) بعد القسم بلا جواب ، وذهبوا فى ذلك مذهبين :

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٤ .
(٢) الفراء ، معانى القرآن ١ /٦٥ وانظر ٢ /١٣٠ .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ١ /٦٦ ، وانظر ٢ /١٣٠ وفيه نسب الشاهد إلى الكميت بن معروف .
(٤) انظر : شرح الكافية للرضى ٢ /٣٩١ .
(٥) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٠٨ .
(٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

أحدهما : مايذهب إليه ابن الشجرى ، وهو أن (الشرط) يكون معترضا بين القسم وجوابه ، ويكون جواب الشرط - على هذا - هو الكلام المكون من القسم وجوابه [١] .

الثانى : مايذهب إليه غيره وفحواه أن جواب الشرط أغنى منه جواب القسم ولذلك حذف من الكلام .

وممن يذهب إلى ذلك الأنبارى [٢] ، وابن عصفور [٣] وابن مالك [٤] والرضى [٥] ، وأبو حيان [٦] ، وابن هشام [٧] .

ويلاحظ أن قول ابن الشجرى ينسجم مع مذهب الكوفيين فى حالة توسط الأداة وهو اعتبار ما قبل الأداة جوابا .

أما المذهب الآخر فهو استمرار لمحافظة البصريين على شكل الجملة الشرطية الأساسى الذى تتوالى فيه عبارتا الشرط والجواب ، فإذا توسطت الأداة قالوا بحذف الجواب فرارا من القول بتقدم الجواب .

ثانيا : التوسط :

وقد تأتى العبارة القسمية متوسطة فى الكلام وينسحب هذا على عدد من الإمكانات التركيبية حسب التباديل التى يمكن أن تتحقق فى

---

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٤٠ .
(٢) الأنبارى ، البيان ٢ /٨ .
(٣) ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٠٨ .
(٤) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ .
(٥) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٢ .
(٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .
(٧) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ /٧٢١ .

الموقعية بين العبارة الشرطية والعبارة القسمية ، وفيما يلى ذكر هذه الإمكانات :

(١) إذا وقعتا فى جملة خبراً وتقدم القسم على (الشرط) فهنا ثلاثة احتمالات :

١ ـ أن يكون الجواب (للشرط) وجواب القسم محذوف ، نحو :

أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِى آتِك .

ذُكر مثال لهذا الاحتمال عند سيبويه حيث يقول :

(وتقول ، أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِى لا آتك ، لأن هذا الكلام مبنى على أنا . ألا ترى أنه حسن أن تقول أنا والله إنْ تأْتِنِى آتِك ، فالقسم هاهنا لغو)[1] .

مثل سيبويه بمثالين أحدهما فعل الجواب فيه منفى والآخر فعل الجواب فيه مثبت .

وقد استخدم المثال المنفى عند الزمخشرى حيث يقول :

(وتقول واللهِ إنْ أَتَيْتَنِى لا أَفْعَلُ كذا بالرفع ، وأَنَا واللهِ إنْ تَأْتِنِى لا آتِك بالجزم لأن الأول لليمين والثانى للشرط)[2] وورد المثال نفسه عند ابن يعيش فى الشرح[3] . وعند ابن الحاجب[4] فى الكافية

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٨٤ .

(٢) الزمخشرى ، المفصل ٢٥٦ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٣/٥٨ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضى ٢/٣٩١ .

وعند الرضى فى شرحها[1] . ومثل لهذا الاحتمال أبو حيان قال : (مثال ذلك : زَيْدٌ واللهِ إنْ يَزُرْنا نَزُرْه)[2] .

ب ـ أن يكون الجواب للقسم ويحذف جواب الشرط نحو :

أَنَا وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِى لآتِيَنَّك .

هذا مثال ابن الحاجب[3] وذكره الرضى[4] ، ونجد مثالا آخر عند أبى حيان : (زيدٌ والله إنْ قامَ ليقومنَّ عمروٌ)[5] .

على أنَّ ابن مالك يجعل الجواب للعبارة الشرطية فلا يجيز غير الاحتمال (أ) يقول : (وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعى ، استغنى بجواب الأداة مطلقا إنْ سبق ذو خبر)[6] .

ج ـ حذف جواب الشرط والقسم :

ذكر هذا الاحتمال أبو حيان : (وأجاز بعضهم أن يحذف جواب الشرط والقسم . ويكون ذلك الفعل خبرا عن المبتدأ فتقول : زَيْدٌ والله إنْ أَكْرَمْتَهُ يُكْرِمُك)[7] .

(٢) إذا وقعتا فى جملة خبراً والعبارة الشرطية متقدمة على العبارة القسمية فهناك ثلاثة احتمالات :

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢/٣٩٤ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٣٩٠ .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢/٣٩٤ .

(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

(٦) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ .

(٧) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

ا ـ الجواب للشرط ، وللقسم جواب أيضاً ، ويكون ذلك إذا جعل القسم وجوابه جواباً للشرط بربطه بالفاء نحو :

أنا إنْ تَأْتِنِى فوالله لآتينَّك .

أما المثال عند الرضى فهو (أنا إنْ أَتَيْتَنِى فَوَاللهِ لآتينَّك)[1] .

ب ـ الجواب للشرط وجواب القسم محذوف ، وذلك بجعل الفعل بعده مجزوما على أنَّه جواب الشرط ، نحو :

أنا إنْ تَأْتِنِى والله آتِك .

ومثل الرضى لهذا الاحتمال بقوله : (أنا إنْ أتيتنى والله آتك)[2]

ومثل له أبو حيان بقوله : (زيدٌ إنْ يَزُرْنا والله نَزُرْه)[3] .

جـ ـ حذف جواب الشرط والقسم :

ذكر ذلك أبو حيان ومثل له بقوله :

(وزيدٌ إنْ أكرمته والله يكرمُك)[4] .

(٣) إذا لم يقعا فى جملة خبراً وتقدم الشرط فهنا احتمالان :

ا ـ الجواب للشرط ، وجواب القسم محذوف نحو :

إنْ تَأْتِنِى والله آتِك .

وذكر هذا الاحتمال ابن الشجرى : قال : (وإنْ تقدم الشرط كان القسم معترضا والجواب للشرط مثل : إنْ قُمْتَ ـ واللهِ ـ قُمْتُ)[5] .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٣ .
(٢) م. ن، ص . ن. هكذا فى النص المطبوع ولعل صحتها (إن تأتنى) .
(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .
(٤) م . ن ، ص . ن .
(٥) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ /٢٤٠ .

وذكره ابن يعيش أيضاً قال : (مثال تَصدر الشرط قولك : إنْ تَقُمْ واللهِ أَقُمْ ، جزمت الجواب بحرف الجزاء لتصدره وألغيت القسم لأنه حشو)[1] .

أما الرضى فكان مثاله هو : (إنْ أَتَيْتَنِى واللهِ آتِك)[2] .

ب ـ الجواب للشرط وللقسم جواب ، نحو :

إنْ تَأْتِنِى فواللهِ لآتينَّك .

ذكر هذا الاحتمال ابن الحاجب ، ومثل له بالمثال :

(إنْ أَتَيْتَنَى فَوَاللهِ لآتينَّك)[3] .

وذكر الرضى المثال نفسه[4] .

وذكر أبو حيان هذا الاحتمال أيضا قال (ويجوز أن تقع الجملة القسمية جوابا للشرط نحو : إنْ تَزُرْنى فَوَاللهِ لأُكرمنَّك)[5] .

ثالثا : التأخر

قد تأْتى العبارة القسمية فى نهاية الجملة أى بعد تمام الكلام . يقول الرضى عن هذه الحالة : (وإنْ تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو :

أَنَا قائمٌ واللهِ ، وإنْ أَتَيْتَنِى آتِك واللهِ)[6]

* * *

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ /٢٢ .
(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٣ .
(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢ /٣٩٠ .
(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٣ .
(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ . —
(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢ /٣٩٤ .

يمكن لنا أنْ نلاحظ بسهولة أنَّ النحاة اهتموا بالناحية الشكلية من القضية فانصرفوا إلى الاهتمام بتحديد صاحب (الجواب) ، وحصر الإمكانات التى تحدث عند تقدم القسم على (الشرط) وتقدم (الشرط) على القسم ولم ينتبهوا إلى الناحية الدلالية لذلك كله ، فلم يبينوا لماذا يتقدم القسم على الشرط ؟ ومتى ؟ ، ولا بينوا متى يتقدم (الشرط) على القسم ولماذا ؟ ، وذلك لأنهم درسوا هذه القضية وأمثلتها خارج السياق، وهم قد أهملوا أيضا جانبا مهما من القضية وهو تنغيم الجملة فى حالة القسم وتنغيم أجزاءِ الجملة الشرطية ، فكل ذلك له أهمية خاصة من حيث الدلالة .

وقد وضعوا القضية وضعاً غير مقنع جدا ، فالقول مثلا بأنَّ الجواب يكون للسابق من القسم و (الشرط) ، لايكفى . فنحن بحاجة إلى معرفة كيفية تطبيق هذه القاعدة لا إلى معرفة كيف نعرب النصوص إذا وردت .

ماهو الفرق بين: واللهِ إنْ أتَيْتَنِى لآتينَك .

و : إنْ تَأْتِنى واللهِ آتِك ؟

سنحاول الآن حصر هذه التراكيب حسب ما وردت سابقا ثم نقوم بمحاولة لفهم الفروق بينها ، وهذه التراكيب هى :

(١) واللهِ إنْ أتَيْتَنِى لآتينَّك .

(٢) أنا وَاللهِ إنْ أتيْتنِى لآتينَّك .

(٣) واللهِ إنْ تأْتِنى آتِك .

(٤) أنا واللهِ إن تأْتِنى آتِك .

(٥) إن تَأْتِنى فوَاللهِ لآتينَّك .

(٦) أنا إن تأْتِنى فوَاللهِ لآتِينَّك .

(٧) إن تأْتِنى وَاللهِ آتِك .

(٨) أنا إن تَأْتِنى واللهِ آتِك .

(٩) أنا إنْ أتَيْتَنِى وَاللهِ آتِك .

(١٠) أنَا واللهِ إنْ أتَيْتَنِى آتِيك .

(١١) إن تَأْتِنِى آتِك واللهِ .

يمكن لنا بسهولة أنْ نلاحظ أنَّ التركيبين (١) ، (٢) يدخلان تحت حكم واحد فالجملة فى (١) انتقلت برمتها إلى التركيب فى (٢)واحتفظت باستقلالها الداخلى ، وتسرى هذه الملاحظة على (٣) ، (٤) ، وعلى (٥) ، (٦) ، وعلى (٧) ، (٨) ، لذا يمكن التكلم على التراكيب (١) ، (٣) ، (٥) ، (٧) وكذلك (٩) ، (١٠) ، (١١) .

يبدو أنَّ (١) ، (٣) كما ظهر فى دراسة القضية عند النحويين يشكلان نموذجين : أحدهما للقاعدة وهو (١) ، والآخر للشذوذ على القاعدة (٣) ، وليس هناك ما يبين بجلاء كثرة استخدام أحدهما وندرة الآخر فهذا أمر يحتاج إلى إحصاء لمَّا يقم به أحد . ولكننا لو نظرنا إلى التركيبين نظرة أُخرى ما احتجنا إلى القول بكون أحدهما قاعدة والآخر شذوذاً عليها . يمكن القول إنَّ التركيب الأول هو عبارة عن جملة خبرية مؤكدة بالقسم ومقيدة بـ(الشرط) ، والعبارة الشرطية إذا جاءت قيدا لاتحتاج إلى جواب ، لأنها تقوم بوظيفة تختلف عن الوظيفة التى تقوم بها فى (الجملة الشرطية الجزائية) . أما التركيب الثانى فهو جملة شرطية مؤكدة بالقسم الذى تقدم عليها ودخوله عليها كدخوله على أى جملة أُخرى كما تقول : واللهِ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أو والله

إنَّ زيداً منطلقٌ . وهو كما يتقدم عليها فلا يحدث فيها شيئا قد يتأخر أيضا كما فى التركيب(١١) ، ولافرق بين التركيبين (٣) و (١١) إلا من حيث العملية الذهنية التى جرت فى الذهن ففى (٣) التوكيد يكون مراعى منذ البداية ، أما فى (١١) فهو توكيد ملحق ، كالاستدراك على الكلام وذلك كأن يحس الإنسان بأن الكلام يفتقر إلى الإقناع، فيؤكده بالقسم .

أما التركيب (٥) فواضح تماما أنَّ التوكيد منصب على العبارة الجوابية من الجملة الشرطية وكأن الإتيان الثانى هو موضع الشك . أما التركيب (٧) فهو من حيث الشكل يقابل التركيب (١) ففى (١) نجد عبارة شرطية معترضة بين عبارة قسمية وجوابها أمّا فى (٧) فالعبارة القسمية هى المعترضة بين العبارة الشرطية وجوابها ، ويمكن لنا أن نقول أن التركيب (٧) هو جملة شرطية موسعة بإضافة قسم معترض للتأكيد ولاتختلف هذه الحالة عن الحالة فى التركيب (٣) ، والتركيب (١١) إلا فى الموقع فقط ، فالإحساس والحاجة إلى توكيد الكلام — وهذه عملية ذهنية — جاءت أثناء الكلام ، أى التنبه إلى الحاجة للإقناع أو زيادة الإقناع حصلت قبل النهاية على خلاف التركيب فى (١١) .

أما فى (٩) ، (١٠) فالعبارة الشرطية فيهما تؤدى الوظيفة التى تؤديها فى (١) فهى تقييد للكلام . والعبارة القسمية توكيد للجملة الخبرية وأما الموقع الذى يقع فيه فهو أيضا خاضع للحظة التنبه والإحساس بالحاجة إلى ذلك التوكيد ، فقد يسبق القيد وقد يتأخر عنه ، على أن العبارة الشرطية إذا جاءت متوسطة فلابد لها من طريقة للنبر تبين أنها مراد بها التأخير ، لأن القيد يأتى متأخرا .

ولسنا نزعم أننا وصلنا إلى كبد الحقيقة فى التفرقة بين هذه التراكيب فذلك أمرٌ صعبٌ جداً ، إذ — كما قلنا سابقا ، نحن بحاجة إلى دراسة التراكيب فى سياقاتها لتحديد معناها — ومن ثم تحليلها . وحسبنا هنا القول بأن هذه القضية تحتاج إلى دراسة تطبيقية جديدة ، وإلى منهج جديد يعتمد الدلالة أساسا لفهم التركيب .

ثالثا : دخول الأدوات على الجملة الشرطية :

١ — **الأدوات العاملة :** : إنَّ ، كان ، ليس .

يتحدث سيبويه عن أدوات الشرط المنقولة عن الأسماء الموصولة « الضمائر الموصولة » ، فيقول إنها إذا جاءت بعد هذه الأدوات العاملة فإنها تخلص للدلالة على الموصولية فلا تكون فى هذا الموضع أداة شرط ولا يكون الفعل بعدها مجزوما[١] .مثال ذلك :

(إنَّ مَنْ يأْتينى آتيه ، وكان مَنْ يأْتينى آتيه ، وليس مَنْ يأْتينى آتيه)[٢] .

فالتركيب بدون هذه الأدوات العوامل تركيب الجملة الشرطية ، ولكن بدخولها لم تعد أدوات الشرط دالة على (الشرط) ، وإنما على الموصولية ، ويرجع سيبويه ذلك إلى إعمال الأدوات الداخلة ، وأنه لم يسع ترك هذه الأدوات معلقة لاتعمل فى شىء ، فلما حدث الإعمال (ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه)[٣] . ودليل ذلك أن (إنْ ، ومتى)

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٧١ .
(٢) م. ن، ص ن.
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٧٢ .

يستحيل أن تحل محل « من » ، (فهذا دليل على أن الجزاء لاينبغى له أنّ يكون ها هنا بمَن ومَا وأى)[1] .

ولكن هذه الأدوات إذا شغلت أمكنت المجازاة (فمن ذلك قولك : إنّه مَن يأتِنا نأتِه . وقال جل وعز : « إنَّه مَنْ يأْتِ ربّه مُجْرِماً فَإنَّ لَه جَهَنَّمُ لايموتُ فيها ولا يحيا » [طه ٧٤] وكنتُ مَنْ يأْتِنِى آتِه)[2] .

ونحن نذهب إلى أن المسبب فى ذهاب (الجزاء) ليس كما يذهب إليه سيبويه وإنما راجع إلى طبيعة الأدوات الداخلة من جهة ، والجملة الشرطية من جهة ثانية . فالأدوات من خصائصها أنّها لاتدخل على جملة مركبة وإنما تدخل على جملة بسيطة . والجملة الشرطية جملة مركبة .

ومن أجل إدخالها ـ هذه الأدوات ـ هناك وسيلتان : إحداهما تحويل الجملة المركبة ـ فى بعض أحوالها ـ إلى جملة بسيطة فتتحول : مَنْ يَأْتِنا نَأْتِه > مَنْ يأتينا نأتيه وتخلص « من » ، للموصولية ، وقلنا فى بعض أحوالها لأن جملة مثل : (إنْ يَأْتِنا نَأْتِه) لايمكن تحويلها إلى جملة بسيطة ، ولكن يمكن إدخالها ضمن جملة بسيطة ، وهذه هى الوسيلة الثانية ، وهى التى تتم بشغل الأدوات مثل : (إنّه مَنْ يَأْتِنا نَأْتِيه) فالجملة الشرطية حافظت على استقلالها وتركيبها فى إطار الجملة البسيطة المكونة من الضمير والجملة الشرطية ، فالجملة قبل دخول « إنَّ » هى على النحو الآتى :

هُو إنْ يَأْتِنا نَأْتِه

فتصير الجملة بعد دخول « إنَّ » : إنّه إنْ يَأْتِنا نَأْتِه ، ويجوز

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٢ .
(٢) م . ن ، ص . ن .

دخول كان وليس على أن تسندهما إلى ضمير الغائب ، فتقول :

(كانَ مَنْ يَأْتِه يُعْطِه ، وليس منْ يَأْتِه يُحْبِبْه)[1]

وقد ورد فى الشعر إدخال « إنَّ » و« لكنَّ » دون ذكر الضميروبقيت الجملة الشرطية على حالها وقد خرج الخليل الأبيات على أنه أُريد إضمار (الهاء)[2] .

ولكن إذا كان يمكن إضمار ضمير الغائب فإنَّ ضمير المخاطب لا يمكن إضماره إذْ لابد من ذكره[3] : (لو قلت : ليس مَنْ يَأْتِك تُعْطِه ، تريد لست ، لم يجز ، ولو جاز ذلك لقلت كان مَن يأْتِك تُعْطِه ، تريد به كنت)[4] .

يرجع ابن السراج السبب فى عدم إدخال « إنَّ » (المشددة) على « مَنْ » إذا كانت أداة شرط ، إلى أنَّ « إنْ » الشرطية لاتقع موقعها (لأنَّ إنَّ المشددة توجب بها والمجازاة أمر مبهم ، يعنى أنه لاتقع «إنْ» التى للمجازاة بعد « أنَّ » الناصبة ، والمجازاة ليس بشىء مخصوص إنّما هو للعامة وأنَّ الناصبة للإيجاب ، وكذلك ليتَ مَنْ يزورُنا نَزُورُه ولعل وكان وليس لأنك إذا قلت : مَنْ يَزُورُنا نَزُورُه[5] ، وما تُعطى نَأْخذُ[6] ، فأنت تبهم ولا توضح وهكذا يجىءُ الجزاءُ بِمَن وأخواته ،

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٢ .
(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٢ — ٧٣ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٤ .
(٤) م . ن . ص . ن .
(٥) هكذا ورد فى النص المطبوع ولعل صحته : من يزرنا نزره .
(٦) هكذا ورد فى النص المطبوع ولعل صحته : وما تعط نأخذْ .

إنْ أوضحت منه شيئا بصلة ذهب منه هذا العمل وجرى مجرى « الذى »)[1] .

ويذهب ابن السراج إلى أنَّ إدخال « كان » بعد «مَن» يُذهِب (المجازاة) يقول : (وتقول : مَن كان يأتينا وأىٌّ كان يأتينا نأتيه ، أذهبت المجازاة ، لأنك قد شغلت « أياً ومَنْ » عن « يأتينا »)[2] .

ولسنا مع ابن السراج فى هذا السبب الذى يذكره ، ذلك أننا لا نصل بين «كان» والفعل الذى بعدها ، فهما معا يؤديان حدثاً واحداً ، ولهما فاعل واحد . ولكن السبب يكمن فى «مَنْ» نفسها ، ففى حالة الموصولية تكون مشيرة إلى شخص معين يتضح من القرينة وهى الصلة ، والصلة أمر معلوم سلفاً ، أما فى حالة الشرطية فإن « من » لاتشير إلى شخص ما ، والجملة بعدها ليست أمرا معلوما .

وفى المثال الذى طرحه ابن السرج : (مَنْ كان يأتينا نأتيه) يمكن صياغته على النحو التالى :

نَأتِى مَنْ كَانَ يَأتِينَا .

و « مَن » : هو شخص محدد كان منه إتيان متكرر .

والخلاصة إذن هى أنَّه إذا جعلت (كان يأْتينا) صلة لِ «مَنْ» ذهب (الجزاء) وإذا جعلت جملة للشرط لم يذهب (الجزاء) ، فقلنا : مَن كان يأتينا نأتِه .

٢ — **الأدوات غير العاملة** : إذْ ، ما ، أمّا ، إذا ، لكنْ ، لا .

وتأْتى أدوات الشرط الموصولية الأصل بعد أدوات غير عاملة فتخلص للموصولية وتفارق الشرطية .

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٧٢ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ /١٩٥ .

(فمن ذلك قولك : أتذكر إذ مَن يأتينا نأتيه ، وما مَنْ يأتينا نأْتيه ، وأما مَنْ يأْتينا فنحن نأتيه)[1] .

ويقول سيبويه إنهم كرهوا (الجزاء) هاهنا لأنه ليس من مواضعه ، لأنه لايحسن أنْ نأْتى بـ« إنْ » مكان « مَن » فنقول : أتذكُر إذْ إنْ يأتِنا نَأتِه ، كما أنه لم يجز : إنَّ إنْ تأتِنا نأتِك . ومن أجل هذا التماثل كره (الجزاءُ) بعد إذ[2] .

ولأن هذا الأمر مكروه كما يقول سيبويه فلا غرابة أنه قد يجوز فى الشعر ، لأن هذه الأدوات لا تغير الكلام[3] .

ويجوز فى ضرورة الشعر أن تلى « إذْ » « إنْ »[4] .

وإذا فصلت « إذ » عن « مَنْ » بضمير حافظت الجملة الشرطية على استقلالها وتركيبها نحو : أتذكر إذ نحن مَنْ يأتِنا نَأتِه[5] .

ومن تلك الأدوات أيضا « إذا » تقول : مررت به فإذا مَنْ يأتيه يعطيه . (وإنْ شئت جزمت لأن الإضمار يحسن ها هنا)[6] . (فكأنَّك قلت ، فإذا هو مَنْ يأتِه يُعْطِه)[7] ومعنى ذلك أنه يمكن الفصل بالضمير أو تقديره مضمرا .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٥ .

(٢) م. ن، ص. ن .

(٣) م. ن، ص. ن .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٦ .

(٥) م. ن ، ص. ن .

(٦) م . ن . ، ص . ن .

(٧) م. ن ، ص ن .

ومثل « إذا » « لكن » تقول (ما أنَا بِبَخِيل ولكنْ إنْ تأتِنِى أُعطِك ، جاز هذا وحسن لأنك قد تضمر هنا كما تضمر فى إذا)[1] ، (وإنْ لم تضمر تركت الجزاء كما فعلت ذلك فى إذا ، قال طرفة :

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مَخَافَةً   وَلٰكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمَ أَرْفِدِ

كأنه قال : أنا . ولايجوز فى متى أن يكون الفعل وصلا لها كما جاز فى مَن والذى)[2] . ومعنى ذلك أنه لا إمكانية هناك لرفع الفعل بعد « متى » فى هذا التركيب .

أما « لا » فإنها لاتأثير لها على الجملة الشرطية بمعنى أنه يجوز أن تليها أدوات الشرط . يقول سيبويه (وتقول : لامَنْ يأتِكَ تُعطِه ، ولا مَنْ يُعطِكَ تأتِه ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ «لا» ليست كإذْ وأشباهها ، وذلك لأنها لغو)[3] .

٣ — حروف الجر :

تقع بعض أدوات الشرط بعد حروف الجر ولكنها تظل مؤدية لوظيفتها .

وينسب سيبويه القول بهذا إلى يونس والخليل معا يقول : (وذلك قولك : على أىِّ دابة أُحْمَلْ أركبْه ، وبِمَنْ تُؤخَذْ أُوخَذْ به . هذا قول يونس والخليل جميعا)[4] ويقول (فحروف الجر لم تغيرها عن حال الجزاء ، كما لم تغيرها عن حال الاستفهام . ألا ترى أنك تقول :

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٧ — ٧٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٨ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٦ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٩ .

بِمَنْ تَمُرُّ . وعلى أيِّها أَرْكَبُ ؟ فلو غيرتها عن الجزاء غيرتها عن الاستفهام)[1] .

والعلة عند سيبويه أن حرف الجر يعتبر جزءً من الفعل اللازم لأنه يتعدى به كما يتعدى الفعل المتعدى ، والجر فى اللازم نظير النصب والرفع فى المتعدى[2] .

وهذا تفسير جيد فالحرف ليس دخيلا على الجملة بل هو جزء منها ، ولا يصلح هنا المعيار الذى كان يحتكم إليه سيبويه من قبل وهو إحلال « إنْ » محل الأداة الشرطية ، ولعل ذلك يرجع إلى أنَّ كل مايمتنع أن يكون أداة شرط لاينبغى إحلال «إنْ» محله ، ولكن ليس كل مايجوز أن يكون أداة شرط يجوز إحلال «إنْ» محله . كما هو الأمر فى حالة دخول حروف الجر على « مَنْ» وأشباهها فإنه لاتدخل تلك الحروف على (إنْ) .

ولا بد أن يكون حرف الجر جزءً من العبارة الشرطية ، أما إذا كان جزءً من العبارة الجوابية فإن التركيب لايظل تركيب جملة شرطية ، يقول سيبويه :

(فإن قلت : بِمَنْ تَمُرُّ به أَمُرُّ ، وعلى أيِّهم تَنْزِلُ عليه أَنْزِلُ ، وبما تأتِينِى به آتيك ، رفعت لأن الفعل إنَّما أوصلته إلى الهاء بالباء الثانية والباء الأُولى للفعل الآخر ، فتغير من حال الجزاء كما تغير عن حال الاستفهام ، فصارت بمنزلة الذى)[3] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٩ ، وانظر ابن السراج ٢ /١٦٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ /٧٩ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ /٨٠ وانظر ابن السراج ٢ /١٦٧ — ١٦٨ .

ونحن نحس أن فى مثل هذا المثال بعض التكلف وأن القضية منظور إليها من جانب ذهنى فحسب فهو يرى أنَّ الفعل (تَمُرّ) اكتفى بالهاء وشغل به عن « مَنْ » فصارت « مَنْ » معمولة للفعل (أَمُرُّ) ولكن هذا التركيب – على هذا النحو – لايكفى لاعتباره جملة غير شرطية ، ذلك أنه على اعتبار آخر يمكن أن نقول : (بِمَنْ تَمْرُرْ به أَمْرُرْ) وذلك على اعتبار (به) مقدمه على (أمرر) ، وعلى هذا فما السبيل إلى التفرقة بين الحالين . ويمكن أيضا القول إنَّ التركيب الذى ذكره سيبويه يصلح أنْ يكون جملة شرطية على اعتبار الباء المتصلة بـ« مَن » جزءً من العبارة الشرطية رغم وجود (به) بعد الفعل ما لم يكن الضمير عائداً على معين مفهوم من السياق ، وإلا فوجود (به) إنما هو إشارة إلى علاقة (بمن) بالعبارة الشرطية وأنه جزء منها .

وكل ماذكرناه لايلغى ما ذكره سيبويه تماما فالتركيب على الاعتبار الذى ذكره وارد ، وكذلك التراكيب التى ذكرناها ، ولكن ذلك كله من الناحية النظرية فقط ، ويمكن أن يكون أمامنا من الناحية النظرية التراكيب :

(ا) بمن تمرُّ به أمرُّ — (ذكره سيبويه)

(ب) بمن تَمُرُّ به أمرُّ — (على تقديم به على أمر)

(ج) بمن تمرُّ به أمرُّ — (على اعتبار مَنْ معمول تمر وبه دالة عليه)

(د) بمن تمرُرْ به أمرُرْ — (على تقديم به على أمرر)

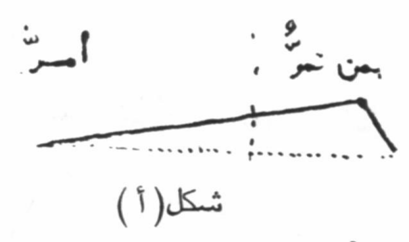
(هـ) بمن تمرُرْ به أمرُرْ — (على اعتبار مَنْ معمول تمرر وبه دالة عليه).

فما السبيل إلى التمييز بين هذه التراكيب على افتراض ورودها فى اللغـة .

نلاحظ أن (ا) يفترض تأخر الفعل (أَمرُّ) .

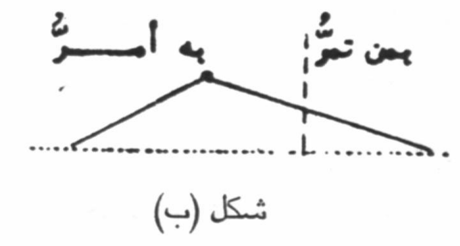
والأَصل هو : أَمرُّ بمن تمرُّ به .

ومن أَجل أَن نتبين ذلك لابد من نبر (بِمَنْ) وهذه قرينة مسموعة لاسبيل إلى كتابتها . ولو تخيلنا شكلاً بيانيا لإلقاء تلك الجملة ربما يكون على النحو التالى :



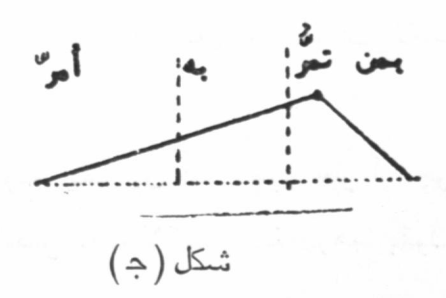
شكل(أ)

ويبين الخط الرأسى التجزئة الصوتية للجملة أى منطقة التوقف ونلاحظ أن (ب) يفترض تقديم (به) على أمر ، ولابد لذلك من وقوع النبر على (به) ، وشكله كالآتى :



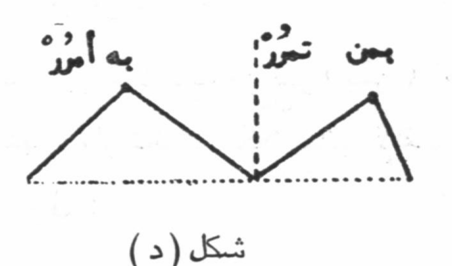
شكل (ب)

ويفترض (حـ) اعتبار (من) معمول (تمر) و(به) دال على(من) والنبر على الفعل :



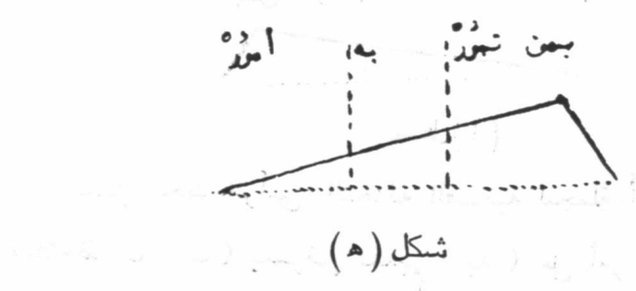
شكل (جـ)

ويفترض (د) مثل (ب) تقديم (به) على (أمرر)، ونحس هنا بقمتين للنبر إحداهما على (من) والأخرى على (به):



شكل (د)

ويفترض (هـ) اعتبار (من) معمول تمرر و(به) داله عليه والنبر على من:



شكل (هـ)

ولا نشك تماما بمدى ما فى هذا التحليل من التحكم، من جهة تحديد موضع النبر. ورغم أهمية النبر فى الجملة فإنّه لايفلح فى دراستنا للنحو العربى لأن الجمل موضع الدراسة مستقاه من واقع اللغة فى القرن الأول والثانى الهجريين، ولم يكن لنبر الجملة أهمية فى دراسة النحو فى تلك الفترة، فنحن لا ندرى على وجه الدقة كيف تنبر الجمل المختلفة، ولا نعلم علاقة النبر بمعنى الجملة أيضا وكل ما قدم فى الصفحات الماضية هو من قبيل بيان أن القاعدة التى بينها سيبويه مبنية على ناحية نظرية، ولا نعلم تماما موقف الاستخدام اللغوى من الناحية التطبيقية.

ويذهب سيبويه أيضا إلى أنه يجوز خلو (الجواب) من حرف الجر والضمير المتصل به والاكتفاء بتقديرهما يقول: (وقد يجوز

أن تقول: بمن تمرُرْ أمرُرْ، وعلى من تنزلْ أنزلْ، إذا أردت معنى عليه وبه، وليس بحد الكلام، وفيه ضعف) [1].

ونحن لا نحس ضعفا فى هذه الأمثلة، ولا نرى بأسا بكون «من» دالة على المفعول فى الفعلين، ومثلها: أينما تذهبْ أذهبْ.

فالمعنى: أذهب إلى كل مكان تذهب إليه.

وأمر بكل شخص تمر به.

ويذهب سيبويه أيضا إلى أن ما يضاف إلى «مَن» بمنزلتها، ومثل على ذلك بـ: غلامَ من تضربْ أضربه، بغلام مَنْ تُوخذْ أوخذ به [2].

ويضرب لنا ابن السراج مثالين متشابهين من حيث التركيب ولكن يختلف أحدهما عن الآخر فى حركة الأفعال الإعرابية، يقول:

(وتقول: جاريةَ مَنْ تضربْ نضربْ تنصبها بالفعل الثانى إذا جعلت «مَن» بمعنى الذى كأنك قلت: جارية الذى تضربُه نضربُ. فإنْ جعلت «مَنْ» للجزاء قلت: جارية من نضربْ يضربْ، تجزم الفعلين، وتنصب الجارية بالفعل الأول، لأن الثانى جواب) [3].

ونرى أن الفرق بين المثالين ليس فى اختلاف العامل فى (جارية) فقط، وإنما فى دلالتها ففى المثال الأول تكون (جارية) دالة على شخص واحد محدد، أما فى المثال الثانى فهى لاتدل على شخص محدد، وتأتى «مَنْ» بعدها للإطلاق بعكس مجئها فى المثال الأول وهو التحديد. وفى المثال الأول يقع الضرب عليها وعلى سيدها مع اختلاف مصدر

(1) سيبويه، الكتاب ٣/٨١، وانظر ابن السراج ٢/١٦٨:

(2) سيبويه، الكتاب ٣/٨٢، وانظر ابن السراج ٢/١٦٨.

(3) ابن السراج، أصول النحو ٢/٣٦٣.

الضرب ، أما المثال الثانى فالضرب واقع على الجارية من الفعلين وليس من الأول كما يقول ابن السراج .

ولا يفوتنا القول هنا إنَّ لكل من المثالين نبره الخاص الذى يميزه عن غيره .

* * *

وقد حاول أبو حيان أن يقدم عرضا شاملا لدخول الأدوات على أدوات الشرط وإنْ اتسم عرضه بالإيجاز الشديد وخلوه من الشواهد .

بدأ بتلخيص القضية عند من سبقه وهى على النحو التالى :

(١) (إذا أُضيفت إلى مَنْ وما وأى ظرف زمان صارت موصولات عند سيبويه والجرمى والمازنى إلا فى الشعر فيجوز أن يبقى اسم شرط وأجاز أبو اسحاق الزيادى ذلك فى الكلام)[1] .

(٢) يتعين كونها موصولة بعد « ما » النافية ، أما « لا » النافية فيجوز أن تكون شرطية بعدها[2] وبعد « هل » . أما بعد الهمزة فيجوز أن تكون شرطية خلافا ليونس[3] .

(٣) يجوز بعد « كان » وأخواتها الوصل ، ويجوز (الشرط) على إضمار مبتدأ وهو ضمير الأمر[4] .

(٤) تكون موصولة بعد « إنَّ » ، ولايجوز أن تكون شرطية إلا فى الشعر ويكون اسم « إنَّ » ضمير الشأن محذوفا[5] .

---

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

(٢) م. ن. ، ص. ن.

(٣) م. ن. ، ص. ن.

(٤) م . ن. ، ص . ن.

(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ — ٨١٢ .

(٥) يفضل أن تكون موصولة بعد « لكنْ » المخففة ، أو « إذا » الفجائية ويجوز (الشرط) على إضمار مبتدأ جملة الشرط خبره[1] .

ثم يمضى بعد ذلك فى الحديث عن دخوم العوامل وهى على نوعين :

(١) عامل معنوى ، فيجوز أن يكون الاسم — « مَن » ، أو « ما » ، أو « أى » — موصولا واسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط[2] .

(٢) عامل لفظى يعمل فى الجمل نحو : « كان » وأخواتها ، و « ما » الحجازية و« لا » العاملة فيتعين الوصل إلا فيما صح فيه إضمار الشأن فيجوز (الشرط)[3] .

ثم يفصل بعد ذلك فى العوامل التى لا تكون بعدها (الأسماء الموصولة) أدوات شرطية ، وهذه العوامل هى :

(١) أفعال المقاربة ، ولكنه يذكر أنه قيل بجواز ذلك فى « عسى » أو فيما يعاق كـ « ظننت » فإنْ أعملتها فى الأول جاز وإنْ لم تعملها فيه فيذكر أنَّ الظاهر من قول المبرد أنه لايجوز (الشرط) ، وعند غيره أنه يجوز ويعلق[4] .

(٢) العامل فى الجملة الاسمية وهو على ثلاثة أنواع :

ا — فعل فلا يجوز دخوله[5] .

---

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ .

(٢) م. ن، ص ن .

(٣) م. ن، ص ن .

(٤) م. ن ، ص . ى .

(٥) م . ن ، ص . ن .

ب ـ أن يكون (حرفا) عاملا فى الأفعال فلا يصح دخوله لاعلى (حرف الشرط) ولاعلى (اسمه) ولا إنْ كان موصولا[1] .

جـ ـ أن يكون (حرفا) عاملا فى الأسماء كحروف الجر . ومثله الاسم المضاف إلى (اسم الشرط[2]) . وقد فصل فى حروف الجر بعض التفصيل[3] .

ثم يتحدث بعد ذلك عن الأدوات غير العاملة وهى على النحو التالى:

(١) مشاركة (للشرط) فى معناه فلا تدخل على جملة الشرط كـ « إذْ » ، و«لمّا» ، و« لو » ، و« إنْ »[4] .

---

(١) أبو حيان . ارتشاف الضرب ٨٠٢ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) يقول : (فإن تعلقت بفعل أجنبي عن الشرط والجزاء رجعت إلى الوصل نحو : أتصدق على من يسأل ، وأدعو من يسمع فيجيب ، فإن كان المجرور فى موضع خبر محذوف فمن جعل العامل فعلا أو اسم فاعل منع الشرط ، ومن جعله نفس الخبر أجاز نحو : زيد فى أى مكان تكون يكون ، أو فى أى مكان تكن يكن ، وإن تعلق بالجزاء بطل الشرط نحو : بمن تمر أمر أو بفعل الشرط جاز بقاء الشرط فإن شغلت كلا من الفعلين بضمير نحو : بمن تمرر به أمرر به فالوصل والشرط ، لابد لحرف الجر الداخل على اسم الشرط إذ ذاك من إضمار فعل يتعلق به التقدير بمن تمرر به أمرر به وإن حذفت الضمير منها تعلق بأحدهما فإن كان الفعل الذى يليه فالجزم أو بالفعل المقدر جزاء فالوصل وحذفه من هذا ضعيف . ويضعف إن اختلف نحو : بمن تمر أترك . وكحروف الجر الاسم الذى يضاف إلى اسم الشرط فإن عمل فيه الجزاء رفعت أو الشرط جزمت) أبو حيان . ارتشاف الضرب ٨١٢ .

(٤) م . ن . ، ص . ن .

(٢) غير مشاركة وهى على نوعين :

ا ـ مايغير لفظ ما يدخل عليه إلى لفظ آخر كالنهى فإن اعتمد على صرف جواب الشرط إلى نفسه فلا (شرط) ، وإنْ اعتمد على غيره فـ (الشرط) على ما كان عليه .

ب ـ مالايغير لفظ مايدخل عليه وهو على قسمين :

(الأول)مختص . أى يدخل على جمل معينة وهو على نوعين :

(أ) مختص بالجمل الاسمية كـ « إنَّ »وأخواتها إذا كُفّت ، و«لام الابتداء» ، و«لكنْ»الخفيفة و«ما» التميمية . و«أمّا» و«لولا».والظروف المضافة إلى الجمل نحو : «إذْ» ، و «إذا» الفجائية «وحيث»[1] .

(بً) مختص بالجمل الفعلية : الظروف غير اللازمة للإضافة إذا أُضيفت نحو : « حين » ، و« يوم »[2] .

ويقول عن المختصة بالجمل الاسمية أن الوجه أن لاتدخل على الجملة الشرطية فإن دخلت فإنّ الأداة الشرطية تصير موصولة وفعل الشرط صلة[3] . ويذكر أن المبرد أجاز دخول ذلك كله على الجملة الشرطية[4] ، وذكر أن سيبويه أجازه على ضعف[5] . فإن كان فى تلك الأدوات الداخلة ما يجوز الإضمار بعده مبتدأ جاز (الشرط)[6] .

---

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ ـ ٨١٣ .

(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

(٤) م. ن ، ص. ن .

(٥) م. ن ، ص. ن .

(٦) م. ن ، ص. ن .

واعتبر ما قيل عن المختص بالجمل الاسمية ساريا على المختص بالجمل الفعلية[1] .

(الثانى) غير مختص ، وهى تدخل على الجملة الشرطية وهى :

(أ) أفعال نحو : قال وسمع ، وجميع أفعال الحكاية .

(بً) حروف كحروف العطف ، وكحروف الاستفهام (الهمزة وحدهما) ومثلها : « لا » غير العاملة .

(جً) « ما » التميمية وقد جوزها المبردوأبو على . و(ما) الحجازية إذا ألغيت بسبب « إنْ » .

* * *

يتبين لنا من دراسة أبى حيان للقضية ماهى عليه من كثرة فى التفريعات . ولاشك أن دارس اللغة خاصة دارس قواعد اللغة سيحار أمام هذا الحشد من الجزئيات .

ولكن التبصر فى القضية يقودنا إلى القول بأَنَّ كثيراًمن تلك الجزئيات كان يمكن تفاديها ، وذلك لو سلمت الدراسة فى أصولها من عيوبها الأساسية . ومن هذه العيوب الأساسية إقامة الدراسة على جملة مفترضة خارج السياق . فكل الكلام الذى يتناول تردد الأدوات « مَن ، ما ، أى » بين الشرطية والموصولية ، إنما جاء نتيجة لإدخال عدد من الأدوات على الجملة الشرطية وتجربتها نظريا ، ولم يقم استقراء لغوى يبين لنا متى تقع الجملة الشرطية بعد الأدوات . ولو كان الدرس اللغوى منطلقا من سياق معين ، لتبين لنا أن الجملة موضوع الدرس لايمكن

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

(٢) م. ن ، ص. ن .

(٣) م. ن ، ص. ن .

أن تحتمل غير احتمال واحد وهو أن تكون جملة شرطية أو جملة غير شرطية ، بغض النظر عن الأداة الداخلة على تلك الجملة .

والعيب الثانى الاكتفاء بإدارة الحديث حول الجملة الشرطية ذات الأفعال المضارعة ، ولم يرد حديث عن الجملة الشرطية ذات الأفعال الماضيـة .

والعيب الثالث : هو التصور أنَّ أداةً قد تدخل على جملة فتغير تركيبها نحو : مَنْ يَدْخلْ أدخلْ معه .

تدخل عليها « كان » فتصبح :

كان + (مَنْ يَدْخُلْ أدخلْ مَعه) > كان مَنْ يدخلُ أدخلُ معه.

وقد سوغ هذا التصور اعتبارهم « مَنْ » اسم شرط مبتدءً وما بعدها أى جملة الشرط أو جملتى الشرط والجواب معا خبراً لذلك المبتدأ ، و واضح تماما أن الجملة الشرطية من هذا النوع – أى التى أداتها : مَنْ ، ما ، أى – لايمكن اعتبارها جملاً خبرية مثل الجملة : (محمد فى الدار) ، فما يعتبر عند النحاة جملا اسمية إنما هى جمل بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر أما الجملة الشرطية فهى جملة مركبة مكونة منعبارتين شرطية وجوابية ، وليست الشرطية كالمبتدأ ولا الجوابية كالخبر ، اللهم إلا من حيث الشبه العام وهو التكامل بمعنى احتياج أحدهما للآخر . أى يحتاج المبتدأ للخبر ويحتاج (الشرط) للجواب .

ونحسب أن أكثر الطرق توفيقا فى دراسة هذه القضية هو استقراء اللغة لمعرفة مواقع الجملة الشرطية وتحديدها ، ثم التنبه إلى أنَّ الجملة الشرطية تظل على حالها مالم تفقد صفتها التركيبية ، ومعنى ذلك أن الأدوات التى تدخل على الجمل البسيطة لاتدخل عليها دخولها على

الجمل البسيطة . ثم التنبه إلى المستويات الاستخدامية فى اللغة ، ونعرف فى أى مستوى يظهر أن الأدوات الداخلة على الجمل البسيطة قد دخلت على الجملة الشرطية ، ففى الجملة الآتية مثلا : إنَّ مَنْ يدخلُ أدخلْ معه لا نحتاج إلى الاستثناء على القاعدة ، وإنما إلى تحديد المستوى اللغوى الذى ترد فيه والسياق المحدد والغرض من ذلك ، ولعل الدراسة التطبيقية على النصوص تبين لنا الفارق بين :

(إنه مَنْ يَدْخُلْ أدخلْ معه) .

و (إنَّ مَنْ يدخلْ أدخلْ معه) .

فيكون لاختفاء الضمير فى الثانية غرضٌ سياق معين ، وورود الضمير فى الأولى له غرض سياق معين أيضا .

* * *

خلاصة عامة للباب

أولا : توسع الجملة الشرطية بدخول الفعل المضارع . والعطف والعبارة الشرطية والمعترضات :

أ) التوسيع بالحال والبدل :

– يتم توسيع الجملة الشرطية بإدخال جملة فعلية بعد جملة الشرط وهى على نوعين (جملة حالية) تقيد معنى جملة الشرط ببيان الحال المصاحب للحدث ، و(جملة بدلية) تفسر جملة الشرط .

– يكون فعل الجملة الحالية مرفوعا ، أما فى الجملة البدلية فمجزوم .

– ليس كل فعل مرفوع حالا فبعض الأفعال فى جملة الشرط يكون من جزءين الأول فعل مساعد يقع عليه الجزم والثانى فعل أساسى مرفوع .

– إنَّ مايسمى بدل غلط يجب أن لاينمط له فى اللغة إذ هو ليس من اللغة ولكنه من الكلام والكلام معرض للأخطاء والأغلاط ، أما التركيب اللغوى فلا غلط فيه .

ب) التوسيع بالعطف :

– يتم توسيع الجملة الشرطية بالعطف على فعل الشرط ، وفعل جواب الشرط والعبارة الجوابية المربوطة بالفاء .

– للفعل المعطوف على فعل الشرط ثلاث حالات : الجزم ، والنصب ، والرفع . والجزم مع أدوات الشرط كلها حيث يعطف الفعل عطف نسق ، والنصب مع « الفاء» و« الواو» و« أو » على إضمار « أنْ » عند

سيبويه ، وعلى الصرف عند الفراء . والرفع مع (الواو) على (الحالية) وذلك بإضمار مبتدأ بين « الواو » والفعل عند المبرد .

— للفعل المعطوف على فعل جواب الشرط ثلاث أحوال الجزم مع جميع أدوات العطف ، والنصب مع « الفاء » أو « الواو » وذلك بتقدير « أنْ » عند سيبويه ومن تابعة ، والصرف عند الفراء ومن تابعه ، أما الرفع فمع « الواو » و « الفاء » و « ثم » وذلك على الاستئناف وقد يكون على الحالية مع « الواو » .

— للفعل المعطوف على العبارة الشرطية ذات الفاء حالتان (الرفع والجزم) عند سيبويه ، وثلاث عند الفراء والثالثة هى (النصب) ولكنها نادرة . أما الرفع وهو الجيد عند سيبويه لأن المعطوف عليه هو ما بعد « الفاء » وليس للأداة فيه عمل .

أما الجزم فعلى عطفه على محل جواب الشرط لأن الأصل أن يكون ثمة فعل مجزوم .

جـ) **التوسيع بالعبارة الشرطية :**

— توسع الجملة الشرطية بأن يلى العبارة الشرطية عبارة شرطية أخرى سواء أكانت معطوفة أم غير معطوفة .

— تحدد أداة العطف الغرض من عطف العبارة الثانية .

— اختلف فى جواب الجملة الشرطية فى حالة توالى العبارات الشرطية بلا عطف . وقلنا إنّ تنغيم الجملة هو الفيصل فى حالة اللغة المنطوقة . وانتهينا إلى أنّ الدلالة هى التى تحدد أركان الجملة ، فقد تتعدد العبارات الشرطية والجواب لها واحد . وقد تكون العبارة الثانية قيدا على العبارة الأولى .

د) **التوسيع بالمعترضات :**

— وتوسع الجملة الشرطية بإدخال بعض الجمل التى تعترض بين ركنى الجملة ، ولا أثر لها فى إعرابها ، وإنما تتدخل فى توجيه الدلالة .

— يوسع بالنداء والقسم ، والدعاء ، والجملة الاسمية .

ثانيا : تقع الجملة الشرطية خبرا ، وصفة ، وصلة .

ثالثا : اختلف فى دخول همزة الاستفهام على الجملة الشرطية فاعتبر سيبويه أنها داخلة على الجملة كلها وذهب يونس إلى أنها داخلة على الجواب ، وسبب الخلاف اختلاف القضية ، فسيبويه يتحدث عن الجملة الشرطية ، ويونس عن الجملة الاستفهامية المشروطة .

رابعا : جعل (الجواب) للقسم أو للعبارة الشرطية حسب تقدم أحدهما أمر غير مقنع .

ولابد من النظر إلى قضيتين مهمتين : أن الجملة الشرطية قد تؤكد بالقسم ، وأن الجملة الخبرية المؤكدة بالقسم قد تقيد بالعبارة الشرطية . فإذا كانت الجملة هى الجملة الشرطية فالجواب للعبارة الشرطية بصرف النظر عن موقع القسم . ويتحكم فى موقع القسم لحظة التنبه الذهنية للحاجة إلى التأكيد .

خامسا : ثمة أدوات تدخل على بعض صور الجملة الشرطية فتبقى على حالها ، وتدخل عليها حروف الجر لأنها جزء منها . وتدخل عليها بعض الأدوات العاملة وغير العاملة فتحولها إلى جملة بسيطة لأنها أدوات لاتدخل إلا على الجمل البسيطة .

* * *

الخاتمة

بعد هذا الاستعراض الطويل لدراسة الجملة الشرطية فى النحو العربى دراسة شملت طبيعتها ومصطلحاتها وعناصرها وقضاياها التركيبية والسياقية ، بعد هذا كله نـأتى إلى إجمال أهم النتائج .

(١) ظهر من التمهيد أن مصادر الجملة الشرطية ألفت حسب مناهج تنطلق من نظرية العامل فى النحو العربى ، فوجدنا أن بعضها ألحق دراسة الجملة الشرطية بدراسة الفعل المجزوم أو جوازم الفعل ، وبعضها ألف من أجل تطبيق نظرية العامل على النصوص وبعضها ألف لدراسة العوامل والأدوات .

(٢) درست فى الباب الأول قضيتان طبيعة الجملة الشرطية ، ومصطلحاتها . وانتهى البحث فى الأولى إلى أن هناك ازدواجية فى النظرة إلى طبيعة الجملة الشرطية ؛ حيث نظر إليها على أنها جملة مركبة ، واعتبرت مؤلفة من جملتين . وأرجعنا هذا إلى الضيق والسطحية فى مفهوم الجملة ؛ وتمثل الضيق فى وقوفهم فى تصنيفهم للجمل عند الجملة البسيطة ، والسطحية فى اعتمادهم تكون الجملة من مسند ومسند إليه من حيث المبنى ، مهملين ماينضم إليها من أدوات قد تفقدها استقلالها وتكون معها (عبارة) ذات معنى جزئى .

أما المصطلحات فإنه قد اتصف استخدامها بالاضطراب . وتمثل هذا فى تعدد المصطلحات المطلقة على مدلول واحد ، حتى تكون من ذلك مجموعات من المصطلحات ، دون أن يكون لهذا التعدد غرض واضح . ويقابله تعدد فى مدلولات المصطلح الواحد . وأرجعنا أسباب التعدد

إلى اعتماد المؤلف على فهم القارىء للسياق، وإلى اختلاف الاستخدام من نحوى إلى آخر ، وإلى أن النحاة يرث بعضهم من بعض الأفكار والمصطلحات فيستخدم الجديد مع القديم . وذكرنا الضوابط السياقية التى تحدد دلالةً ما للمصطلح ذى الدلالات المتعددة . وتمثل الاضطراب أيضا بتغير مدلول بعض المصطلحات مع الزمن، وفى غياب التناسق الداخلى فى المصطلحات ، وفى الاستخدام الملبس للمصطلحات .

(٣) ذكرنا فى بداية الباب الثانى أن دراسة قضايا الجملة الشرطية تنطلق من رد جميع صورها إلى صورة أساسية هى :

(إن + مضارع مجزم + فاعل + مضارع مجزوم + فاعل)

ودرس فى الفصل الأول أول عناصر الجملة الشرطية وهو الأداة فبينت ماهيتها وهى أنها لاتكون موصولة ، ودرست على المستوى الصرفى فانتهى إلى أنهم قسموها إلى حروف وأسماء وأن ذلك أدخلهم فى مناقشات ومقولات لا طائل تحتها ولكن التقسيم اقتضاها ، من ذلك الخلاف حول اسمية وحرفية بعض الأدوات ، ومحاولة تطبيق خصائص الاسم على الأدوات الاسمية ، وأكثر هذه القضايا خطرا هى إعراب الأدوات وقد بينا رأينا وهو أن الأداة يجب أن ينظر إليها من خلال وظيفتها التى تؤديها فى الجملة ، وأن لاتدخل تحت معايير الأسماء أو الحروف لأن الأدوات تختلف عن الأسماء .

أما عن دخول « ما » على بعض الأدوات فقد ذكرنا تفسيرات النحاة فى ذلك وقلنا إنها ليست مقنعة ، وذكرنا خلافهم فى تحديد ماتتصل به وما لاتتصل به ، وقلنا إنّ ذلك ليس محلا للخلاف لأنه قضية استخدام لايكشفها غير الاستقراء .

وفى قضية العمل النحوى رأينا أنهم قسموا الأدوات إلى جازم وغير جازم ، وذكرنا المراحل التى مر بها التقسيم .

وفى قضية الجانب الدلالى تناولنا خصائص الأداة الدلالية حيث رأينا أنها تمتاز بالدلالة على العموم وبأنها مبهمة ثم حاولنا التعرف على مفهوم (معنى الشرط) الذى توصف به بعض الأدوات وانتهينا إلى أنه التعليق الشرطى كما بينه الرضى . ثم درسنا بعد ذلك « أمَّا » التى وجدنا أن (معنى الشرط) لايكون فيها .

وفى الفصل الثانى درس العنصران الثانى والثالث وهما جملة الشرط وجملة جواب الشرط . ودرسنا قضيتين متكاملتين الأولى عن المكونات الشكلية أى صور الأفعال التى ترد فى الجملة الشرطية ، وبينا أنالقضية بدأت عند سيبويه بملاحظة التغير الإعرابى وكانت أحكام سيبويه تتصف بالمرونة ، ولكن القضية جمدت عند النحاة المتأخرين حيث اكتفوا برصد الصور دون مناقشة لأفكار سيبويه ، ويكاد لا يكون هناك خلاف فى القضايا المعيارية ولكن ثمة خلافاً فى القضايا التفسيرية ، ولكن القضية تحتاج إلى ربط للأشكال المختلفة بدلالتها المعنوية والزمنية . أما القضية الثانية فهى قضية الزمن ومهدنا لها بكلام عن الزمن فى العربية وظهر أن دراسته كانت بسيطة جداً وذكرنا المحاولات التى بذلت فى البحث عن نظرية للزمن ، ثم بحثنا قضية الزمن فى الجملة وقدمنا جهود ابن القيم فيها الذى انتهى فيها إلى تقسيم التعليق إلى نوعين : وعدىّ لابد لزمنه أنْ يكون مستقبلا ، وخبرى لايجب أن يكون مستقبلا ، بل ماضيا . ولا تزال قضية الزمن بحاجة إلى دراسة موسعة وعميقة .

(٤) وخصص الباب الثالث لدراسة القضايا التركيبية فدرست قضية الربط فبينا أشكاله وتبين لنا أن كثيراً من النقاش يدور حول معيارية الربط دون الالتفات إلى قضية الدلالة فى ذلك ، وذكرنا أن الخلاف بين سيبويه والمبرد حول حذف الفاء كان خلافا تفسيريا ولا خطر منه إلا حينما نقل إلى المعيارية ؛ فجعلت بعض الشواهد موضوع الخلاف أساسا للتقعيد . وانتهينا إلى أن الجمود عند الجانب الشكلى دون الدلالى خلق بعض الاضطراب فى فهم بعض التراكيب ومثلنا لذلك .

ومن قضايا التركيب الرتبة فبينا أن معظم قضايا التقديم والتأخير إنما هو ناجم عن مقولات مستنتجة من صورة الجملة الشرطية الأساسية ، وهذه المقولات هى : وجوب تصدر الأداة وولاية الفعل لها إلى جانب مقولات أخرى كوجوب تأخر الفاعل عن فعله ، وأن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ . وانتهينا فى مسألة وقوع الاسم بين الأداة والفعل إلى ترجيح قول الكوفيين بأنه الفاعل للفعل بعده ، محتجين بأن الأداة يليها الجملة الفعلية لا الفعل وأن الاسم فى هذا الموضع لا يمكن أن يكون مبتدأ ، وصححنا ما ينسب إلى الأخفش من القول بإعرابه مبتدأ وبيّنا أنه على رأى البصريين . وأما فى حالة توسط الأداة فبينا أن الخلاف بين البصريين والكوفيين نجم عن أن كلا منهما يتكلم عن تركيب مختلف ، فالبصريون يتكلمون عن تركيب الجملة الشرطية (الوعدية) ، والكوفيون يتكلمون عن الجملة الخبرية المشروطة أى المقيدة .

ومن القضايا أيضا الحذف بينا فيه ألوان الحذوف التى يذكرها النحاة ، وناقشناها ؛ فبينا أن حذف الأداة وحدها أمر لا ينسجم مع طبيعة اللغة ، أما حذف فعل الشرط فإنما قال به البصريون لرأب صدع مقولتهم إنه لا يلى الأداة الشرطية إلا فعل . أما القول بحذف جملة الشرط بعد

« وإلا » فإننا نتردد فى قبوله لأن التخريج لا يلائم المعنى وقلنا إنّ « وإلّا » أداة قائمة بذاتها وظيفتها التهديد لا (الشرط) . أما حذف العبارة الشرطية فبحث فى قضية أجوبة التراكيب الطلبية ، وأرجع الحذف فى العبارة الجوابية عندهم إلى حالتين كون (الجواب) معروفا ، ووجود كلام متضمن لمعناه وبينا أن الحالة الثانية لا ضرورة للقول بها ولا سند لها ، والذى دعاهم إلى القول بها تسويغ القواعد النحوية لا الوصف اللغوى ، فقد ترد العبارة الشرطية وليس بعدها (جواب) كما فى حالة توسط الأداة و ورودها بعد ما سميناه « واو الرغم » ، وورودها بعد « أمّا » ، فرغم أنه لا حاجة للعبارة الجوابية فى هذه المواضع يقولون بحذفها .

وآخر قضايا هذا الباب قضية أجوبة التراكيب الطلبية . بينا الخلاف بين سيبويه وغيره من النحاة وقلنا إنه لا خلاف هناك وإنما اختلاف ؛ فكل من الفريقين يتكلم عن تركيب يختلف عن التركيب الذى يتكلم عنه الآخر ، فسيبويه يتكلم عن تركيب شرطى مكون من عبارتين عبارة أمرية وعبارة جوابية ، والنحاة يتكلمون عن تركيب مكون من جملتين الأولى جملة أمرية والثانية جملة شرطية محذوف منها عبارتها الشرطية لأن تجاورها مع سابقتها جعلها معروفة فالجملة الشرطية جاءت لتقوم بدور الحث على تنفيذ الطلب سواء بالترهيب أو الترغيب ، وبينا كيف أن سيبويه موفق فى رد المثال (لا تدنُ من الأسد يأكلْك) والنحاة غير موفقين . وذكرنا أن التنغيم له دور فى إعطاء الجملة دلالاتها .

(٥) وفى الباب الرابع درسنا فى فصلين قضايا الجملة السياقية فدرسنا فى الفصل الأول بعض القضايا التى تناولها النحاة بشكل متفرق لا رابطة بينها وضعناها تحت عنوان توسيع الجملة لأنها كلها تمثل

نوعا من التوسيع للجملة ؛ حيث تدخل بعض العناصر الثانوية للجملة .

وذكرنا أنواع التوسيع وهى : التوسيع بالحال والبدل ، والتوسيع بالعطف ، التوسيع بالعبارة الشرطية ، التوسيع بالمعترضات .

أما الفصل الثانى فتناول قضايا الجملة الشرطية فى سياق الجملة العربية ، فدرسنا علاقة الجملة الشرطية بالاستفهام ، وعرضنا للخلاف الذى بين سيبويه ويونس وبينا أن ذلك اختلاف وليس خلافا ، لاختلاف موضوع القضية ؛ فسيبويه يتكلم على الجملة الشرطية ، ويونس يتكلم على الاستفهام المقيد بالعبارة الشرطية . ودرسنا علاقة الجملة الشرطية بالقسم وبينا أنه توكيد للجملة ، وبينا أن كثيراً من النقاش حوله غير مثمر ذلك أنهم أهملوا جانب التنغيم ، والقول بأن (الجواب) للسابق منهما غير مقنع ، وحاولنا تلمس الفروق بين التراكيب المختلفة وأحصينا الحالات التى ذكرها النحاة ، وناقشناها جميعا ، وبينا أننا أمام مجموعتين من الجمل ، جمل شرطية مؤكدة بالقسم ، وجمل خبرية مؤكدة بالقسم ومقيدة بالعبارة الشرطية . وقلنا إنَّ موقع القسم يختلف إذا أُكدت به الجملة الشرطية تبعا للحظة التنبه الذهنى إلى الحاجة للتأكيد ، فقد يسبق وقد يتوسط وقد يتأخر .

ثم إن الجملة الشرطية قد يدخل عليها جملة من الأدوات بعضها عامل وبعضها غير عامل ، وتختلف فى أثرها على بعض صور الجملة الشرطية حيث يذهب النحاة إلى أنَّ الجمل التى أدواتها « مَن ، ما ، أى » قد تتحول بعد بعض الأدوات من التركيب إلى البساطة وتصير هذه الأدوات أسماءً موصولة . وقد تعقد بحث هذه القضية وتشابك كما بينا ذلك عند أبى حيان وانتهينا إلى القول بأن كثيراً من جزئيات القضية كان يمكن تفاديه لو سلمت الدراسة من عيوبها الأساسية وهى :

* إقامة الدراسة على جملة مفترضة خارج السياق ، إذ لو كانت

منطلقة من السياق لتبين أن الجملة لا تحتمل غير تركيب واحد بغض النظر عن الأدوات الداخلة عليها .

* الاكتفاء بإدارة الكلام حول الجملة الشرطية ذات الفعل المضارع .
* التصور بأن أداةً قد تدخل على جملة مركبة فتغير تركيبها .

ثم قلنا إنه ينبغى معرفة مواقع الجملة الشرطية التى تقعها فى السياق اللغوى وتحديدها . وأن الأدوات التى تدخل على الجمل البسيطة لا تدخل على الجملة الشرطية دخولها على البسيطة ، وينبغى تحديد المستويات اللغوية التى تدخل فيها أدوات الجمل البسيطة على الجملة الشرطية وتحديد الأغراض التى تؤديها .

ولم يبق لنا الآن إلا القول إنّ رقعة دراسة التركيب الشرطى يجب أن تتسع ، وتشمل الآتى :

١ – بيان وسائل الاشتراط :

(ا) الاشتراط بالكلمات مثل : (على شرط أنْ) (بشرط أن) .

(ب) الاشتراط بأدوات : مثل (عَلَى) على نحو ما فى قوله تعالى (عَلَى أنْ تَأْجُرَنى ثَمانِيَ حِجَج) [القصص ٢٧] .

(ج) الاشتراط بالعبارة الشرطية على نحو ما فى الجملة الشرطية .

(د) الاشتراط بالتراكيب الإنشائية .

٢ – بيان الاستخدامات المختلفة للعبارة الشرطية :

(ا) يشترط بها فى الجملة الشرطية : إنْ يدخلْ عمروٌ يجدْ زيدًا .

(ب) تقيد بها الجملة الأساسية : سيسافر محمد إنْ أدركَ القطار .

(ج) تأتى بعد « واو الرغم » : أعطه درهما وإن أساءَ إليك .

* * *

ملحق

معجم مصطلحات الجملة الشرطية

يتضمن معجم المصطلحات كل المصطلحات الخاصة بالجملة الشرطية ومكوناتها فى التراث النحوى العربى ، وقد رتبت مواضع ورود كل مصطلح ترتيباً تاريخياً .

« ا »

أداة الشرط :

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن يعيش	شرح المفصل	٩/١٠ – ١١ .
الشلوبينى	التوطئة	١٤٨ .
ابن عصفور	المقرب	١/٢٧٢ .
ابن مالك	التسهيل	١٥٣ – ٢٣٨ .
الرضى	شرح الكافية	١/٩٧ – ١١٠ .
		٢/٩٩ – ٢٥٦ – ٢٥٧ – ٢٦٠ – ٢٦٢ –
		٢٦٣ – ٢٦٤ – ٢٩٢ – ٣٩٥ .
المالقى	رصف المبانى	٩٨ – ١٠٧ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٧٥٨ – ٧٦٠ – ٨٠٧ – ٨٠٩ – ٨١٠ –
		٨١١ – ٨١٦ – ٨١٨ – ١١٥٦ .
المرادى	الجنى الدانى	٦٧ – ٥٢٢ .
	شرح الألفية	٤/٢٥٥ – ٢٨٤ – ٢٨٥ .
ابن هشام	مغنى اللبيب	١/٦٣ – ٩٢ – ٣٠٩ – ٣٤٧ .
		٢/٤٣١ – ٤٥٠ .
	شرح قطر الندى	٩٢ .
	شرح شذور الذهب	٣٤٤ – ٣٥٠ .
	شرح الألفية	٤/٧٠ .
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٢/٣٣٠ .
الزركشى	البرهان	٢/٣٥٧ – ٣٦٥ – ٣٦٦ – ٣٦٧ – ٣٧٠ –
		٤/١٢٧ .
السيوطى	همع الهوامع	١/١٠٩ .
		٢/٦١ – ٦٤ – ٦٧ .

الأداة الشرطية :

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيوطى	همع الهوامع	٢/٦٤ .

أدوات الشرط :

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجرى	الأمالى الشجرية	١/١٤٢ .
العكبرى	التبيان	١١٤ – ٣٣٨ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٧/٤٢ – ٤٣ .
ابن عصفور	المقرب	١/٨٨ .
ابن مالك	التسهيل	٢٣٥ – ٢٣٦ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٩ – ٨١١ – ٨١٢ – ٧١٥ – ٨١٦ – ٨١٨ .
المرادى	شرح الألفية	٤/٢٤٩ .
ابن هشام	مغنى اللبيب	١/٣٧١ . ٢/٥١٩

أسماء الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجرى	الأمالى الشجرية	١/٢٩٥ . ٢/٢٣٦ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٩/٧ .
الرضى	شرح الكافية	١/١٢ – ١٠١ – ١٠٢ – ١١٥ . ٢/٩٣ – ١٠٩ – ٢٥٤ – ٣٩١ – ٣٩٢ .
ابن عصفور	المقرب	١/٢٧٧ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٤ – ٨٠٦ – ١١٠٩ .
الرادى	الجنى الدانى	٧٠ – ٦٠٩ .
ابن هشام	مغنى اللبيب	١/٣٣٢ . ٢/٥١٩ .
الرضى	شرح الكافية	٢/٢٥١ .
المالقى	رصف المبانى	١٠٤ – ٢٩٠ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٢ – ٨٠٥ – ٨٠٦ – ٨١٣ – ٨١٨ .
المرادى	الجنى الدانى	٢٠٨ – ٢٨٣ – ٣٦٧ .
	شرح الألفية	٤/٢٣٥ – ٢٣٩ – ٢٤٣ – ٢٥٤ – ٢٦٠
ابن هشام	مغنى اللبيب	١/٢٢٥ .
الزركشى	البرهان	٢/٣٥٧ – ٣٥٩ .
السيوطى	همع الهوامع	١/٩٥ . ٢/٥٧ – ٥٨ – ٥٩ .

اسم شرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معانى القرآن وإعرابه	١/٢٨٠ .
السيرافى	شرح الكتاب	٣/٢٤٩ .
العكبرى	التبيان	١/٥٩٠ .
الشلوبينى	التوطئة	١٤٩ .
ابن عصفور	المقرب	١/٨٥ – ٢٧٨ .
السيوطى	همع الهوامع	١/٩٦ – ١٠٩ – ١١٠ – ١١٣ . ٢/٦٤ .

أسماء الشرط الظرفية

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضى	شرح الكافية	٢/٩٩ .

الأسماء التى يجازى بها

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	٣/٦٩ – ٧١ – ٧٩ .
ابن السراج	أصول النحو	٢/١٧٢ – ١٦٧ .
الزجاجى	الإيضاح	١٤٠ .
الرمانى	شرح الكتاب	١٥٤ .

اسم المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	٣/٢٣٢ .

« ج »

الجزء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	١/٩٩–١٠٠–١٣٥–١٤٠ . ٣/٥٦ – ٥٩ – ٦٠ – ٦٨ – ٧٩ – ٨٢ – ٨٣ – ٨٤ – ٩٠ – ٩١ – ٩٢ – ٩٣ – ٩٤ – ٩٥ – ٩٧ – ١٠١ – ١٠٢ .
الفراء	معانى القرآن	١/٥٨ – ٦٥ – ٨٥ – ٨٦ – ٨٧ – ١٦٠ – ١٦١ – ١٦٢ – ١٧٨ – ١٧٩ – ١٨٠ – ١٨٤ – ٢٠٦ – ٢٢٥ – ٢٣٣ – ٢٣٦ – ٢٤٢ – ٢٧٤ – ٢٩٧ – ٣٠٠ – ٣٠٦ – ٤١١ – ٤١٤ – ٤٢٢ – ٤٧٥ . ٢/٦ – ٤١ – ٥٢ – ١٠٣ – ١٠٤ – ١٠٥ – ١٦٢ – ١٧٨ – ١٧٩ – ١٨٧ – ٢٠٢ – ٢١٨ – ٢٣٤ – ٢٤١ – ٢٥٨ – ٢٦٣ – ٢٧٣ – ٢٧٦ – ٣٤٥ – ٣٧٤ . ٣/٤٥ – ٦١ – ٧٩ – ١٣٠ – ١٨٩ – ١٩٠ – ١٩٥ – ٢١٤ – ٢١٩ .
المبرد	المقتضب	١/٤٨ – ٤٩ . ٢/٤٦ – ٤٧ – ٥٠ – ٥٣ – ٥٩ – ٦٠ – ٦١ – ٦٦ – ٦٧ – ٦٨ – ٧١ – ٧٤ – ٧٥ – ٧٩ – ٨٢ – ٢٩٦ – ٣٦٢ . ٣/٦٣ – ١٧٧ . ٤/١٧٣ – ١٧٤ – ١٧٧ – ٢١٨ .
	الكامل	١/٢٧٧ – ٢٨٩ . ٢/٢٦٥ .
الزجاج	معانى القرآن وإعرابه	١/٨٦ – ١٦٤ – ٢١٠ – ٣٥٥ – ٣٦٤ – ٣٩٣ – ٤٤٥ – ٤٨٧ – ٤٨٨ . ٢/٨٥ – ١٢٧ – ٢٧٨ – ٣٦٩ – ٣٩١ – ٤٠٨ – ٤٧٧ .
ابن السراج	أصول النحو	٢/١٦٤ – ١٦٥ – ١٦٦ – ١٦٧ – ١٦٨ – ١٧١ – ١٧٢ – ١٨٦ – ١٨٧ – ١٨٨ – ١٨٩ – ١٩٠ – ١٩١ – ١٩٢ – ١٩٥ –

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		١٩٦ – ١٩٧ – ١٩٨ – ١٩٩ – ٢٠٢ – ٢٠٣ – ٢٠٤ – ٢٠٥ – ٢٠٦ – ٢١٥ – ٢٢٠ – ٢٤٥ – ٢٦٣ – ٢٧٥ – ٢٨٣ – ٢٨٤ – ٣٤٠ – ٣٦٣ .
الزجاجى	الجمل	٢١٧ – ٢١٩ – ٢٢١ – ٢٢٢ – ٣١٠ – ٣١١ – ٣١٢ – ٣٣٢ – ٣٤٢ .
	اللامات	١١٧ – ١٦٠ .
	الإيضاح	١٤٠ .
النحاس	إعراب القرآن	١٣٢ – ١٣٧ – ٨٦١ – ١٠٨٦ .
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	١/٧٧ – ٧٨ – ٢٠٧ . ٣/١٩٢ – ٢٢٨ – ٢٢٩ . ٤/٤ .
الفارسى	الإيضاح العضدى	٤٧ – ٥٣ – ٥٥ – ٢٦٣ – ٣١٩ – ٣٢٠ – ٣٢١ .
	الحجة	٣١ – ٣٢ – ٣٣ – ٣٤ – ٣٥ – ٣٦ – ٢٠٣ – ٢٠٤ .
الزبيدى	الواضح فى علم العربية	١٣٣ – ٢٠٥ – ٣٠١ .
الرمانى	معانى الحروف	١٥٣ – ١٥٦ – ١٥٧ – ١٥٨ – ١٥٩ – ١٦٠ – ١٦٣ .
	شرح كتاب سيبويه	٣/٩٨ – ١٢٧ – ١٢٨ – ١٢٩ – ١٣٠ – ١٣٣ – ١٣٤ – ١٣٥ – ١٣٦ – ١٣٧ – ١٣٨ – ١٣٩ – ١٤٠ – ١٤١ – ١٤٢ – ١٤٣ – ١٤٤ – ١٤٥ – ١٤٨ – ١٥٠ – ١٥٣ – ١٥٤ – ١٥٩ – ١٦١ .
ابن جنى	سر صناعة الإعراب	١/٢٥٤ – ٢٦٥ .
ابن فارس	الصاحبى	١٧٤ – ١٨٣
الهروى	الأزهية	٣٢ – ٤٦ – ٤٨ – ٤٩ – ٥٠ – ٧١ – ١٠٠ – ١٠٤ – ١٠٥ – ١٠٦ – ١٠٨ – ١٥١ – ١٥٦ – ١٥٧ – ٢٠٩ – ٢١١ – ٢١٢ – ٢١٣ – ٢٥٠ – ٢٥٢ – ٢٥٦ – ٢٥٧ .
القيسى	مشكل إعراب القرآن	٢/١٦٧ – ٣٩٦ .
الجرجانى	المقتصد	٢٥٤ – ٢٥٨ – ٢٦٣ – ٢٦٥ – ٢٦٦

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		٢٦٧ – ٢٦٨ – ٨٠١ – ١٠٣٢ – ١٠٣٧ –
		١٠٣٨ – ١٠٤٠ – ١٠٤٥ – ١٠٤٦ –
		١٠٥٧ – ١٠٥٩ – ١٠٦٠ – ١٠٦٢ –
		١٠٦٣ – ١٠٦٤ – ١٠٧٣ – ١٠٧٤ –
		١٠٩٧ .
الزمخشري	المفصل	١٤٦ – ٣٢٠ – ٣٢١ – ٣٢٢ – ٣٢٣ .
ابن الشجري	الأمالي الشجرية	١/٢١ – ٢٢ – ٤٦ – ٧٧ – ٢٤١ –
		٢٤٦ – ٢٥٦ – ٢٧٨ – ٢٨٨ – ٢٨٩ –
		٣٧٣ .
		٢/٢٢٦ – ٢٦٥ – ٣١٠ .
ابن الخشاب	المرتجل	٢١٣ – ٢١٥ – ٢١٧ – ٢١٩ – ٢٢٠ –
		٢٢١ – ٢٢٢ .
الأنباري	البيان	١/١٨٣ – ١٨٦ – ٢٣٤ – ٣٠٧ .
		٢/٢٤ – ١٣١ – ١٧٧ – ٢٢٠ – ٢٧١
		٣٤٩ – ٤٤٠ .
	الإنصاف	٢/٦٢٣ – ٦٢٧ – ٦٤٤ – ٦٤٥ .
العكبري	التبيان	١/٢٤٨ – ٢٥٣ .
		٢/٧٠٤ – ٨١٧ .
ابن يعيش	شرح المفصل	١/٨٨
		٢/٣٨ – ١٣١ – ١٣٢ .
		٣/٥٢ – ١٤٥ .
		٤/١٠ – ٢١ – ٩٢ – ٩٦ – ٩٨ – ١٠٥ .
		٧/٤١ – ٤٢ – ٤٤ – ٤٥ – ٤٨ – ٥٠ –
		٥٣ – ٥٥ – ٥٨ – ٨٧ .
		٨/٩٦ – ١١٥ – ١٥٧ .
		٩/٢ – ٣ – ٧ – ١١ – ١٢ – ١٣ – ١٤ –
		٢٢ – ٩٣ – ٩٦ .
الشلوبيني	التوطئة	٢٣٦ .
ابن مالك	التسهيل	٢٣٦ – ٢٣٤ .
الرضي	شرح الكافية	١/١٢ – ٨٢ – ٩٠ – ١٠٢ – ١١٠ .
		٢/٩٩ – ١٠٦ – ١٠٨ – ١٠٩ – ١١٠
		١١٤ – ١١٦ – ١١٧ – ٢٤٥ – ٢٤٧ –
		٢٥٠ – ٢٥٢ – ٢٥٣ – ٢٥٤ – ٢٥٦ –

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		٢٥٧ – ٢٥٨ – ٢٦٠ – ٢٦١ – ٢٦٢ –
		٢٦٣ – ٢٦٤ – ٢٦٥ – ٢٦٦ – ٣٩٠ –
		٣٩١ – ٣٩٧ .
المالقي	رصف المباني	٥٩ – ٦٠ – ١٠٤ – ١٠٦ – ١٠٧ –
		٣٨٥ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٢ – ٨٠٥ – ٨١٢ – ٨١٥ .
المرادي	الجنى الداني	٧٣ – ٣٦١ – ٣٦٤ – ٣٦٩ – ٦١٢ .
	شرح الألفية	٤/٢٤٣ – ٢٤٤ – ٢٤٥ – ٢٤٨ – ٢٤٩ –
		٢٥٥ – ٢٥٩ .
ابن هشام	مغني اللبيب	١/١٠١ .
		٢/٧٢٤ .
	شرح قطر الندى	٧٩ – ٨٠ – ٨١ – ٨٢ .
	شرح شذور الذهب	٣٤٠ – ٣٤١ – ٣٥١ .
	أوضح المسالك	٤/٤٠ .
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٢/٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٩ .
الزركشي	البرهان	٢/٣٥٢ – ٣٥٤ – ٣٥٥ – ٣٥٦ –
		٣٥٩ – ٣٦٦ – ٣٦٨ – ٣٦٩ – ٣٧٠ –
		٣٧١ – ٣٧٣ .
السيوطي	همع الهوامع	١/١٠١ – ١٠٢ – ١٠٩ .
		٢/٥٨ – ٦٣ .

جزاء الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الجرجاني	المقتصد	١٠٤٠ .
الرضي	شرح الكافية	١/١٠٢ .
ابن هشام	شرح قطر الندى	٨٠ .
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٢/٣١٨ .
الزركشي	البرهان	٢/٣٦٥ .

جزاء وجواب

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الفراء	معاني القرآن	٢/ ٥٢ .
السيوطي	همع الهوامع	٢/ ٥٨ .

جملة الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٦– ٨١٢ .
ابن هشام	مغني اللبيب	٢/ ٤٧٥ .

جملة جواب

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافي	شرح كتاب سيبويه	٣/ ٢٤٤ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٧ .
ابن هشام	مغني اللبيب	١/ ٢٢٢ .
		٢/ ٤١٩ – ٤٥٣ – ٧٢٠ .

الجملة الشرطية

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحسبة	١/ ٢٥٢ .
الزمخشري	المفصل	٢٤ .
الأنباري	البيان	٢/ ٣٧٥ .
ابن يعيش	شرح المفصل	١/ ٨٨ – ٨٩ – ٩١ .
		٨/ ١٤٤ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضي	شرح الكافية	٢/ ٢٥٧ – ٣٩٢ – ٣٩٣ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٠ .
المرادي	الجنى الداني	١٨٧ .
ابن هشام	مغني اللبيب	١/ ٣٠٤ .
		٢/ ٤٢١ .
الزركشي	البرهان	٢/ ٣٦٨ .
السيوطي	همع الهوامع	٢/ ٦٢ .

جملة الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافي	شرح كتاب سيبويه	٣/ ٢٨٤ .
الرضي	شرح الكافية	٢/ ٢٥٥ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٧ – ٨١٢ .
المرادي	شرح الألفية	٤/ ٢٨٤ .
ابن هشام	مغني اللبيب	١/ ٢٢٢ – ٢٢٦ .
		٢/ ٤١٩ – ٤٥٣ – ٤٧٥ – ٦٣٥ –
		٧١٩ – ٧٢٠ – ٧٢١ .
	شرح شذور الذهب	٣٤٢ – ٣٤٤ .
السيوطي	همع الهوامع	٢/ ٦٨ .

جملة الشرط والجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجري	الأمالي الشجرية	١/ ٢٢ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٣٤٨ – ٨١٧ .

جملة الشرط والجواب

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
العكبرى	التبيان	١/٢٩٦ .
ابن عصفور	المقرب	١/٢٧٦ .
الزركشى	البرهان	٢/٣٦٦ .

جملة المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزركشى	البرهان	٢/٣٥٢ .

الجواب

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	١/٩٩-١٣٤ . ٣/٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٦ - ٦٨ - ٦٩ .
الفراء	معانى القرآن	١/٦٨ - ٦٩ - ٨٤ - ٨٦ - ٩٢ - ٩٧ - ١٠٧ - ١٤٣ - ١٦٠ - ١٧٩ - ١٨٤ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٣ - ٢٣٦ - ٢٣٨ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٤٤ - ٣٨٦ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٧٥ . ٢/٦ - ٧ - ٦٣ - ٧٧ - ١١٦ - ١١٧ - ١٣٠ - ١٤٥ - ٢٤١ - ٢٤٧ - ٢٦٢ - ٢٧٦ - ٣٠١ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٧٠ - ٤٢٢ . ٣/٩ - ٦١ - ٧٩ - ١٣٠ - ١٦٨ - ٢٤٤ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥٣ .
الأخفش	معانى القرآن	٢٠٦ .
المبرد	المقتضب	٢/٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٩ - ٨٢ - ٨٤ - ٨٦ . ٣/٧ - ١٧٧ - ١٧٨ .
	الكامل	١/٢٨٦ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معانى القرآن وإعرابه	١/٨٦ - ١١٤ - ١٦٤ - ١٧٥ - ٢٠٥ - ٢٠٨ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٨٠ - ٣٥٢ - ٣٦٤ - ٣٩٣ - ٤٥٨ - ٤٧٢ . ٢/٩٠ - ٢٧٨ - ٢٩٩ - ٣٩١ .
ابن السراج	أصول النحو	٢/١٦٤ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٨٣ - ١٨٧ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٧ - ٢٤٥ - ٣٦٣
الزجاجى	الجمل	٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ .
	اللامات	١٣٦ .
النحاس	إعراب القرآن	٢١ - ٢٩ - ٣٢ - ٣٧ - ٤١ - ٥٣ - ٥٦ - ٦٢ - ٦٤ - ٦٩ - ٧٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٤ - ٨٦ - ٨٧ - ٩٠ - ٩١ - ١١٠ - ١١٥ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٦ - ١٣٢ - ١٤١ - ١٥٠ - ١٥٢ - ١٦٥ - ١٦٩ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٩ - ١٨٦ - ١٩١ - ١٩٧ - ٢٠٧ - ٢١٤ - ٢٢٠ - ٢٢٧ - ٢٣٢ - ٢٤١ - ٢٤٤ - ٢٥١ - ٢٦٣ - ٢٦٩ - ٢٧٨ - ٢٨٦ - ٢٩٣ - ٣٠٣ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٤٤ - ٣٤٨ - ٣٥١ - ٣٥٨ - ٣٦٩ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٨٦ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٣ - ٤٠٨ - ٤١٤ - ٤٢٧ - ٤٥٨ - ٤٦٦ - ٤٧١ - ٤٨١ - ٥٢٣ - ٥٧٧ - ٥٧٩ - ٦٤٤ - ٦٨٠ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٧٢٠ - ٧٢٨ - ٧٤١ - ٧٥٢ - ٧٩٨ - ٧٦٩ - ٨٨٥ - ٩٧٥ - ٩٩٤ - ١٠١٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٧ - ١٠٣٩ - ١٠٤١ - ١٠٨٦ - ١١٢٥ - ١١٤٠ - ١١٩٤ - ١٢١٤ - ١٢١٩ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٨٨ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٣٥ - ١٣٣٨ - ١٣٥٧ - ١٣٩٦ - ١٤٠٣ - ١٤١٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٨ -

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		١٤٦١ - ١٥١٧ - ١٠٣٣ .
السيراف	شرح الكتاب	١/٧٥ - ٢٠٦ .
		٣/٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٣ -
		٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٤١ - ٢٤٣ - ٢٤٤
		٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٩ - ٢٥٠ -
		٢٥١ - ٢٥٣ .
		٤/٣ - ٥ - ١١ .
الزبيدى	الواضح فى علم العربية	٨٥ - ٩٦ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٣٣ -
		١٧٧ .
الرمانى	معانى الحروف	٤٦ - ٥٥ - ١٠١ - ١٥٤ - ١٥٦ -
		١٦٠ .
	شرح كتاب سيبويه	١٢٨ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٤ -
		١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٢ - ١٤٣ -
		١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ -
		١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ -
		١٥٤ - ١٥٥ .
ابن جنى	سر صناعة الإعراب	١/٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٦٠ - ٢٦٥ - ٢٧٦
	الخصائص	١/٢٨٣ - ٣١٢ .
		٢/٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ .
ابن فارس	الصاحبى	١٣٩ - ١٦٣ .
الهروى	الأزهية	٤٩ - ٥٠ - ١٠٠ - ١٥٣ - ٢١١ - ٢١٢ .
القيسى	مشكل إعراب القرآن	١/٢٩ - ٣٩ - ٥٣ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٦ -
		٧١ - ٧٨ - ٨٠ - ٨٤ - ١١٨ - ١٣٥ -
		١٥١ - ١٨٧ - ١٩٨ - ٢١٩ - ٢٣٧ -
		٢٤٩ - ٢٥٠ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٤٢٧ -
		٤٥١ .
		٢/١٤ - ١٥ - ٨٨ - ٩١ - ١٥٦ -
		٢٧٨ - ٢٨١ - ٣٥٤ - ٣٨٥ - ٣٩٦
		٤١٦ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٦٥ .
ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحسبة	١/٢٥٠ - ٢٥٢ .
الجرجانى	المقتصد	٢٦٦ - ٢٦٧ - ٨٠١ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ -
		١٠٤٤ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ .
الزمخشرى	المفصل	٢٥٢ - ٢٥٣ - ٣٢٢ - ٣٢٣ .
ابن الشجرى	الأمالى الشجرية	١/٢١ - ٢٢ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٤ -

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		٢٣٤ - ٢٤٠ - ٢٤٦ - ٢٨٨ - ٢٨٩ -
		٢٩٠ - ٣٣٢ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ -
		٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٧٣ .
ابن الخشاب	المرتجل	٢١٦ - ٢١٨ - ٢١٩ .
الأنبارى	البيان	١/٥٦ - ٦٢ - ٦٦ - ٨٨ - ١١٦ -
		١٣٤ - ١٣٦ - ١٨٣ - ٢١٠ - ٢٦٣ -
		٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٩٦ - ٣٠٢ - ٣٠٨ -
		٣١٨ - ٣٢٠ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٨٥ - ٤٠٢ .
		٢/٢٥ - ٩٥ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١٢٠ -
		١٦٦ - ١٦٨ - ١٨٨ - ٢٢٨ - ٢٣٣ -
		٢٥١ - ٢٦٨ - ٢٧٧ - ٣٣٨ - ٣٥٠ -
		٣٥٢ - ٣٧٦ - ٣٧٨ - ٣٩٤ - ٤١٩ -
		٤٣٦ - ٤٣٨ - ٤٥٢ - ٤٨٧ - ٥٠٣ -
		٥٠٨ - ٥٢٠ - ٥٣٠ .
	الإنصاف	٢/٦٠٩ - ٦٢١ - ٦٢٨ - ٦٣٠ - ٦٣٧ .
العكبرى	التبيان فى إعراب القرآن	١/٧٠ - ٧٦ - ٨٢ - ٩٣ - ٩٧ - ١١٤
		١٢٥ - ١٣٠ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٤٦ -
		١٥١ - ٢٢٩ - ٢٧٢ - ٢٨١ - ٢٩٦ -
		٣٠٧ - ٣٢١ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٣١ -
		٣٤٧ - ٣٤٩ - ٣٧٤ - ٣٩٩ - ٤١١ -
		٤٦٤ - ٤٩٤ - ٥٢٨ - ٥٤٦ .
		٢/٦٩٦ - ٦٩٧ - ٧٣٩ - ٧٤٤ -
		٧٥٤ - ٧٥٨ - ٨٠٧ - ٨١٦ - ٨٨٠ -
		٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٦٢ - ١٠٢٩ - ١٠٥٨
		١٠٥٩ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٧ -
		١١٧٣ - ١٢٠٦ - ١٢١٦ - ١٢٦٢ -
		١٢٧٨ - ١٢٨٦ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٤/٩٨ - ١٠٥ .
		٧/٤٢ - ٤٨ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣
		٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ .
		٨/٩٥ - ٩٦ - ١٥٧ - ١٥٨ .
		٩/٣ - ٧ - ٩ - ١١ - ١٢ - ١٣ -
		١٤ - ٢٢ - ٩٣ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الشلوبينى	التوطئة	١٤٦ – ١٤٧ .
ابن عصفور	المقرب	١/ ٢٧٦ .
ابن مالك	التسهيل	١٥٣ – ١٥٤ – ٢٤٦ – ٢٣٧ – ٢٤٠ – ٢٤١ .
الرضى	شرح الكافية	١/ ١٠٤ . ٢/ ١٠٨ – ١١٠ – ١١١ – ٢٥٣ – ٢٥٤ ، ٢٥٦ – ٢٥٧ – ٢٥٨ – ٢٦٠ – ٢٦١ – ٢٦٢ – ٢٦٥ – ٢٦٦ – ٣٩٠ – ٣٩١ – ٣٩٢ – ٣٩٣ – ٣٩٥ – ٣٩٦ – ٣٩٧ .
المالقى	رصف المبانى	٦٢ – ٦٣ – ١٠٤ – ١٠٥ – ١٠٦ – ٢٩٠ – ٢٩١ – ٣٨١ – ٣٨٥ – ٣٨٦ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٠ – ٨١١ – ٨١٤ – ٨١٨ – ٨٢٣ – ٨٢٤ .
المرادى	الجنى الدانى	٦٧ – ٧٠ – ٢٧٤ – ٢٧٦ – ٢٧٧ – ٢٨٤ – ٣٦٤ – ٣٦٩ – ٣٧٢ – ٣٧٣ – ٣٧٥ – ٣٧٦ – ٣٧٧ – ٥٢٥ .
	شرح الألفية	٤/ ٢٤٣ – ٢٤٨ – ٢٥١ – ٢٥٤ – ٢٥٥ – ٢٥٦ – ٢٥٧ – ٢٦٠ – ٢٦١ – ٢٦٢ – ٢٦٣ – ٢٦٤ – ٢٦٦ – ٢٦٧ – ٢٦٨ – ٢٧١ – ٢٧٢ – ٢٧٣ – ٢٨٤ .
ابن هشام	مغنى اللبيب	١/ ٣٥ – ٦١ – ١٠١ – ١٠٢ – ١٠٣ – ١٠٤ – ١٠٥ – ٢٢٢ – ٢٢٥ – ٢٨٣ – ٢٨٥ – ٢٨٦ – ٢٨٧ – ٣٥٢ . ٢/ ٤٣٤ – ٤٥٧ – ٤٧١ – ٤٧٢ – ٥٢٠ – ٦٣٤ – ٦٣٥ – ٧٢١ – ٧٢٢ – ٧٢٦ .
	شرح قطر الندى	٧٩ – ٨٢ – ٩٢ .
	شرح شذور الذهب	٣٣٤ – ٣٤٠ – ٣٤٢ – ٣٤٣ – ٣٤٧ – ٣٥٠ – ٣٥١ .
	أوضح المسالك	٢/ ٤٠ – ٤١ – ٤٢ – ٤٥ – ٥٢ – ٥٤ – ٥٦ – ٦٣ – ٦٨ .
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٢/ ٣١٣ – ٣١٦ – ٣١٧ – ٣٢١ – ٣٢٢ – ٣٢٤ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزركشى	البرهان	٢/ ٣٥٤ – ٣٥٥ – ٣٦٢ – ٣٦٥ – ٣٦٦ – ٣٦٧ – ٣٦٩ – ٣٧٠ – ٣٧١ – ٣٧٢ – ٣٧٣ – ٣٧٤ . ٣/ ١٨١ – ١٨٣ – ١٨٤ – ١٨٥ – ١٨٨ – ١٨٩ – ١٩٠ – ١٩١ – ١٩٢ . ٤/ ٢٤٤ .
السيوطى	همع الهوامع	١/ ٢٤٨ . ٢/ ٥٧ – ٥٨ – ٥٩ – ٦٠ – ٦١ – ٦٢ – ٦٣ – ٦٥ – ٦٦ – ٦٧ – ٦٨ .

جواب الأداة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن مالك	التسهيل	١٥٣ .

جواب الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	٣/ ٦٣ – ٨٩ – ٩١ .
الفراء	معانى القرآن	١/ ٦٦ – ١٦٠ – ٢٠٦ – ٢٢٥ . ٢/ ٥١ – ٢٠٢ – ٢٤١ – ٢٧٦ . ٣/ ٦١ – ٧٩ .
المبرد	المقتضب	٢/ ٦٦ – ٦٧ – ٦٨ .
الزجاج	معانى القرآن وإعرابه	١/ ١٩٣ – ٤٥٢ . ٢/ ٢٢٢ – ٢٣٠ – ٣٦٩ – ٤٧٧ .
ابن السراج	أصول النحو	٢/ ١٦٦ – ١٦٧ – ١٩١ .
الزجاجى	الجمل	٢١٧ – ٢١٩ – ٣٦٢ .
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	٣/ ٢٣٠ – ٢٣٣ . ٤/ ١١ .
الرمانى	شرح كتاب سيبويه	١٢٨ – ١٣٠ – ١٣١ – ١٣٩ – ١٤٣ – ١٤٤ – ١٤٥ – ١٤٧ – ١٥٦ – ١٥٨ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
بن جنى	سرصناعة الإعراب	٢٦٥ .
الهروى	الأزهية	٢١٣ – ٢٤٥ .
القيسى	مشكل إعراب القرآن	٦٨/١ – ٢٥١ . ٣٩٧/٢ .

جواب الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معانى القرآن وإعرابه	٨٦/١ .
النحاس	إعراب القرآن	٢٨ – ٢٩ – ٤١ – ٧١ – ٩٢ – ١٤١ – ١٥٣ – ٢٢٢ – ٢٤٧ – ٢٩٤ – ٣١٦ – ٦٨٥ – ٦٨٩ – ٨٢١ – ٩٠٩ – ١٠٣٧ – ١٠٦٠ – ١٢٧١ – ١٢٧٧ – ١٣٢٩ – ١٥٢٨ .
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	٢٢٧/٣ – ٢٣٠ – ٢٣٣ – ٢٤٣ – ٢٤٥ – ٢٤٦ – ٢٥٠ .
الزبيدى	الواضح فى علم العربية	٩٤ – ٩٥ – ٩٦ – ٩٧ – ١٣٢ – ١٣٣ .
الرمانى	شرح كتاب سيبويه	١٥١ .
ابن جنى	سر صناعة الإعراب	٢٥٤ – ٢٥٥ – ٢٥٦ – ٢٥٧ – ٢٦٠ – ٢٦٢ – ٢٦٥ – ٢٦٦ .
	الخصائص	٢٨٣/٢ – ٣١٢ . ١٩٦/٢ – ٣٨٧ – ٣٨٨ – ٣٨٩ .
الهروى	الأزهية	٢١٣ .
القيسى	مشكل إعراب القرآن	٥١/١ – ٧١ – ٧٦ – ٨٤ – ٩٤ – ١٢١ – ١٣١ – ١٣٥ – ١٥٥ – ١٥٦ – ٢١٨ – ٣٦٧ – ٣٩٠ – ٤٣٣ . ٨٤/٢ – ٩١ – ١٣٧ – ١٧٩ – ٢٧٧ – ٣٢١ – ٣٧٠ – ٣٨٠ – ٣٩٤ .
الجرجانى	المقتصد	١٠٤٠ .
ابن الشجرى	الأمالى الشجرية	٢١/١ – ١٤٣ – ٢٣٤ – ٢٤٠ – ٢٤٦ – ٢٩٠ – ٣٥٥ – ٣٥٦ – ٣٦٦ – ٣٧١ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		١٠٣/٢ – ٢٣٦ – ٢٦٣ .
ابن الخشاب	المرتجل	٢١٩ .
الأنبارى	البيان	٨٨/١ – ١٠٠ – ١١٦ – ١٣٠ – ١٤١ – ٢٠٠ – ٢١٠ – ٢١٧ – ٢٥٠ – ٢٦١ – ٣٠٨ – ٣٧١ – ٣٨٠ – ٣٨٥ . ٧/٢ – ٨ – ٩٨ – ١٢٠ – ١٦١ – ١٦٩ – ٢٠٢ – ٢٣١ – ٢٥١ – ٢٦٨ – ٣٤٩ – ٣٥٠ – ٣٧٦ – ٤٥٢ – ٤٥٣ – ٤٩٨ .
	الإنصاف	٦٠٢/٢ – ٦٠٧ – ٦٠٨ – ٦٠٩ – ٦٢١ – ٦٢٨ – ٦٣٠ – ٦٣١ – ٦٣٢ – ٦٣٥ .
العكبرى	التبيان فى إعراب القرآن	٣٩/١ – ٥٤ – ٥٥ – ٧٦ – ٧٢ – ١٠٢ – ١١٤ – ١٤٧ – ١٧٣ – ١٨٦ – ٢٢١ – ٢٢٩ – ٢٣٣ – ٢٥٢ – ٢٥٥ – ٢٦٨ – ٢٦٩ – ٢٨٥ – ٢٨٨ – ٢٩٦ – ٣٢١ – ٣٢٨ – ٣٣٣ – ٣٣٩ – ٣٦١ – ٤١١ – ٤١٣ – ٤٢٦ – ٤٥٣ – ٤٦٢ – ٤٦٧ – ٤٧٧ – ٤٩٢ – ٤٩٦ – ٤٩٧ – ٦٠٥ – ٦٤٧/٢ – ٦٤٩ – ٦٨٠ – ٦٩٠ – ٧٧٠ – ٧٧١ – ٧٩٨ – ٨٣١ – ٨٣٢ – ٩٠٥ – ٩٠٧ – ٩١٦ – ٩٦٠ – ٩٨١ – ٩٩٣ – ١٠٤١ – ١٠٤٢ – ١٠٥٨ – ١٠٧٠ – ١٠٨٠ – ١١٢٩ – ١١٣٢ – ١١٣٤ – ١١٥٥ – ١٢٢١ – ١٢٢٩ – ١٢٣٤ – ١٣٠٦ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٩٩/٤ . ٩٥/٨ . ٣/٩ – ٧ – ١٢ – ٩٧ .
الشلوبينى	التوطئة	١٤٧ .
ابن عصفور	المقرب	٢٠٨/١ .
ابن مالك	التسهيل	٢٣٧ – ٢٣٩ .
الرضى	شرح الكافية	١١١/١ . ٢٥٥/٢ – ٢٥٦ – ٢٥٧ – ٢٦٣ –

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		٢٦٧ – ٣٩٢ – ٣٩٣ – ٣٩٤ .
المالقى	رصف المبانى	٦٢ – ٦٦ – ٩٨ – ٣٧٩ – ٣٨٥ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٥٦٧ – ٧٥٩ – ٧٦٠ – ٨٠٤ – ٨٠٥ –
		٨٠٨ – ٨٠٩ – ٨١١ – ٨١٢ – ٨١٣
		٨١٤ – ٨١٥ – ٨١٦ – ٨١٧ – ٨١٩
المرادى	الجنى الدانى	٦٦ – ٧٠ – ٧١ – ٧٢ – ٣٧٥ – ٥٢٥ .
	شرح الألفية	٤/٢٤٩ – ٢٥٣ – ٢٥٥ – ٢٦٢ – ٢٦٥ .
ابن هشام	مغنى اللبيب	١/١٩ – ٢٩٥ .
		٢/٤٣١ – ٤٥٤ – ٤٧٥ – ٧٢١ – ٧٢٨ .
	شرح شذور الذهب	٣٤١ – ٣٤٤ – ٣٤٧ – ٣٥٠ .
	أوضح المسالك	٤/٥٣ .
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٢/٣٢٠ – ٣٢١ – ٣٢٢ – ٣٢٤ – ٣٣٠ .
الزركشى	البرهان	٢/٣٥٨ – ٣٥٩ – ٣٦٥ – ٣٧٤ .
		٣/١٨١ – ١٨٥ .
		٤/٢٤٤ .
السيوطى	همع الهوامع	١/٢٤٨ .
		٢/٥٨ – ٥٩ – ٦٢ – ٦٣ – ٦٦ .

جواب المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأخفش	معانى القرآن	٩٣ – ١٠٧ – ١٥٠ – ٢٢٢ .
النحاس	إعراب القرآن	١١١٩ .
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	٣/٢٤١ .
الزبيدى	الواضح فى علم العربية	٩٥ – ٩٦ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٧/٥٧ .

« ح »

حرف الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	٣/٧٠ – ٨٢ .
المبرد	المقتضب	٢/٦٠ – ٦٨ .
ابن السراج	أصول النحو	٢/١٦٣ – ١٦٤ – ١٦٨ – ١٧١ – ١٨٨ .
الزجاجى	اللامات	١٦٠ .
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	١/٢٠٦ .
		٣/٢٣١ – ٢٣٢ .
الفارسى	الإيضاح	٣٢٠ .
الرمانى	شرح كتاب سيبويه	١٢٨ – ١٣٣ – ١٣٧ – ١٣٨ – ١٣٩ –
		١٤٠ – ١٤١ – ١٤٣ – ١٤٥ – ١٤٨ –
		١٥٨ .
الجرجانى	المقتصد	١٠٦٣ .
الزمخشرى	المفصل	١٤٦ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٢/٣٨ – ٣٩ .
		٣/١٤٥ .
		٤/١١ – ١٠٥ .
		٧/٨٧ .
		٩/٢٢ .

حرف الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معانى القرآن وإعرابه	١/٤٨٧ .
الزجاجى	اللامات	١٥٩ – ١٦٠ .
	الجمل	٢١٧ .
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	٣/٢٤٩ .
الزبيدى	الواضح	٩٤ – ٩٦ .
الرمانى	شرح كتاب سيبويه	١٥٠ – ١٦٠ .
القيسى	مشكل إعراب القرآن	١/٣٩ – ٣١٤ .
		٢/٨٤ .
الجرجانى	المقتصد	١٠٥٢ – ١٠٥٣ – ١٠٥٥ – ١٠٦٤ –
		١٠٦٥ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزمخشرى	المفصل	٣٢٠ .
ابن الشجرى	الأمالى الشجرية	١/١٨٦ – ٣٣٢ – ٣٥٦.
		٢/٢٦٢ – ٣٤٥ – ٣٤٦ – ٣٤٧ .
الأنبارى	البيان	١/٥٦ – ٦٦ – ٧٦ – ١١٦ – ١٨٠ .
		٢/٩٥ – ١٦٠ – ٢٣٣ – ٣٣٨ – ٤١٩
		٤٢٨ – ٤٩٨ .
	الإنصاف	٢/٦٠٢ – ٦٠٧ – ٦٠٨ – ٦٠٩ — ٦٢٠–
		٦٢٣ – ٦٢٧ – ٦٣٥ .
العكبرى	التبيان	١/٤٣ – ٥٤ – ٣٩٥ .
ابن يعيش	شرح المفصل	١/٨٩ .
		٧/٤١ – ٤٢ – ٥٦ – ٥٨ .
		٨/١٤٤ – ١٥٥ .
		٩/٧ – ٩ – ٢٢ – ٩٦ .
ابن مالك	التسهيل	٢٣٩ –٢٤٠ .
الرضى	شرح الكافية	١/١٢ – ١٠٤ .
		٢/٩٣ – ١٠٠ – ٢٥٤ .
المالقى	رصف المبانى	١٠٤ – ٢٩١ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٢ .
المرادى	الجنى الدانى	١٩١ – ٢٧٥ – ٢٨٣ – ٥٠٨ .
ابن هشام	مغنى اللبيب	١/٥٧ – ١٠١ – ٢٨٨ .
	شرح قطر الندى	٨٤ .
الزركشى	البرهان	٢/٣٥٦ – ٣٥٧
السيوطى	همع الهوامع	١/٩٦ .

الحرف الشرطى

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجرى	الأمالى الشجرية	٢/٢٦١ .

حرف المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	٣/٢٣٤ – ٢٤١ .
الجرجانى	المقتصد	١٠٣٦ .

حروف الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	١/٩٩–١٣٣ .
		٣/٥٩ – ٦٠ – ٦٢ – ٦٣ – ٦٦ – ٩١
		١١٢ – ١١٣ .
الفراء	معانى القرآن	١/٤٢٢ .
المبرد	المقتضب	٢/٥٦ – ٦٨ – ٧٤ .
		٣/١٧٧ .
	الكامل	١/٢٧٧ – ٢٧٨ – ٢٨٩ .
الزجاج	معانى القرآن وإعرابه	٢/٤٠٨ .
ابن السراج	أصول النحو	٢/١٩٩ – ٢٠٠ – ٢٠٣ – ٢٠٤ – ٢٠٦ –
		٢٠٩ – ٢٤١ .
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	١/٢٠٧ .
		٣/٢٢٩ .
		٤/١٠ .
أبو الفارسى	الحجة	١/٢٠٣ .
الهروى	الأزهية	١٥٢ – ١٥٧ .
القيسى	مشكى إعراب القرآن	٥٦ .
الأنبارى	الإنصاف	٢/٦٤٣ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٢/٣٨ .
		٤/٨ – ٩٨ .

حروف الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
النحاس	إعراب القرآن	٦٩ – ٢٠٧ – ٤١٨ – ٩٧٥ – ١٢١٩
		١٣٣٩ – ١٣٥٧ .
الرماني	معاني الحروف	١٠٢ .
الهروي	الأزهية	٥٠ .
القيسي	مشكل إعراب القرآن	١/ ٣٩ – ٦٦ – ٤٢٧ .
		٢/ ٢١٩ – ٣١٦ – ٣٤٨ .
ابن الشجري	الأمالي الشجرية	١/ ٣٣٣ .
الأنباري	البيان	١/ ٣٩٤ .
الرضي	شرح الكافية	١/ ٩٣ – ١٠١ – ١٠٢ – ١٠٤ .
		٢/ ١٠٨ – ١١٠ – ٢٩٠ – ٣٨٩ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٣ .
المرادي	الجنى الداني	٢٨٣ .
الزركشي	البرهان	٣/ ١٩٩ .

حروف الشرط والجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معاني القرآن وإعرابه	١/ ٨٦ .
المالقي	رصف المباني	٦ .

حروف المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	١/ ١٠٧–١٣٦ .
الأخفش	معاني القرآن	٢٠٦ – ٢١٧ – ٢٥٤ .
المبرد	المقتضب	٢/ ٤٦ – ٤٨ – ٤٩ .
	الكامل	١/ ٢٧٧ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن السراج	أصول النحو	٢/ ١٩٥ .
الزجاجي	الجمل	٢١٥ .
النحاس	إعراب القرآن	٦٩ – ٢٦٤ – ٥٩٧ – ٩٠٢ – ١٢١٩ –
		١٢٣٦ – ١٣٠١ – ١٣٠٢ – ١٤١٢ –
		١٤٤٠ .
السيرافي	شرح كتاب سيبويه	١/ ٢٠٨ .
		٤/ ٤ – ٩ .
الفارسي	الحجة	١/ ٣٢ – ٢٠٣ .

« ش »

الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الفراء	معاني القرآن	١/ ٩٢ – ١١٣ – ١٥٧ – ١٥٩ – ١٩٣
		١٩٤ – ١٩٩ – ٤١٤ – ٤٢٢ – ٤٣٨ .
		٢/ ٧٠ – ١٦٢ – ٢٢٢ – ٢٢٩ – ٣٠٦ .
		٣/ ٤٥ .
الأخفش	معاني القرآن	٢٨٨ .
المبرد	المقتضب	٢/ ٤٦ – ٥٠ .
	الكامل	١/ ٢٧٨ – ٢٨٦ .
الزجاج	معاني القرآن وإعرابه	١/ ٨٦ – ١٦٤ – ١٩٣ – ٢٠٨ – ٢٨٠ –
		٢٨٢ – ٣٩٣ – ٤٤٥ – ٤٧٢ – ٤٨٧ –
		٤٨٨ .
		٢/ ٢٨٠ .
ابن السراج	أصول النحو	٢/ ١٦٤ – ١٦٧ – ١٧١ – ١٩٦ – ١٩٧
		٢٤٥ .
الزجاجي	اللامات	١٥٩ .
النحاس	إعراب القرآن	٢٨ – ٢٩ – ٣٧ – ٤١ – ٥٣ – ٥٦ –
		٦٢ – ٧٠ – ٧١ – ٧٢ – ٧٤ – ٨٤ –
		٩٠ – ٩١ – ٩٢ – ٩٣ – – ٩٤ – ٩٦ –

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		٩٩ - ١١٠ - ١١٥ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٦ - ١٣٢ - ١٤١ - ١٥٠ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٦٥ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٩ - ١٨١ - ١٨٤ ١٨٦ - ١٩١ - ١٩٧ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٧ - ٢١٠ - ٢١٤ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٧ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٥ - ٢٤١ - ٢٤٤ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٩ - ٢٥١ - ٢٦٣ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٨ - ٢٨٦ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٩ - ٣٠٣ - ٣٠٦ - ٣١١ - ٣١٣ - ٣٢٥ - ٣٣٦ - ٣٤٤ - ٣٤٨ - ٣٥١ - ٣٥٨ - ٣٦٩ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٩ - ٣٨٦ - ٣٨٨ - ٣٩٠ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٦ - ٤١٤ - ٤٢٧ - ٤٣١ - ٤٣٤ - ٤٣٧ - ٤٥٨ - ٤٦٣ - ٤٦٦ - ٤٧١ - ٤٨٧ - ٥٠٤ - ٥١٤ - ٥٣٧ - ٥٧٧ - ٥٧٩ - ٦٠٣ - ٦٠٧ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٤٤ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٧٢٠ - ٧٢٨ - ٧٣٤ - ٧٥٠ - ٧٥٢ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٨٠٣ - ٨٢٩ - ٨٦٩ - ٨٨٥ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٩٠٩ - ١٠١٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٧ - ١٠٣٥ - ١٠٣٧ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٦٠ - ١٠٦٩ - ١٠٨٦ .
السيراف	شرح الكتاب	١/٧٥ - ٢٠٧ . ٣/٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٧ - ٢٤١ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٨ .
الفارسى	الإيضاح	٤٧ - ٥٣ - ٥٥ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢
	الحجة	٣٤ - ٢٠٣ - ٢٠٤ .
الزبيدى	الواضح فى علم العربية	٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ١٣١ - ١٣٢ ١٣٣ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٧٨ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرمانى	معانى الحروف	٤٥ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٨٦ - ١٣١ - ١٧٥ .
	شرح الكتاب	١٣٤ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٢ - ١٤٥ ١٤٦ - ١٤٨ - ١٥١ - ١٥٤ .
ابن جنى	سر صناعة الإعراب	١/٢٥٤ - ٢٥٦ - ٢٦٠ - ٢٦٤ - ٢٦٨ - ٢٦٩ .
	الخصائص	١/٣١٢ . ٢/٣٨٨ .
ابن فارس	الصاحبى	١٣١ - ١٣٩ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٧٤ - ١٨٤ - ٢٥٩ - ٢٦٠ .
الهروى	الأزهية	١٠٠ - ١٤٩ .
القيسى	مشكل إعراب القرآن	١/٣٩ - ٥١ - ٥٧ - ٦٣ - ٦٥ - ٦٦ ٦٧ - ٧١ - ٧٦ - ٩٤ - ١١٣ - ١١٥ ١١٦ - ١١٨ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ ١٣٥ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥١ - ١٨٤ ١٨٥ - ١٨٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢١٩ ٢٤٩ - ٢٦٧ - ٣١٤ - ٣٤٣ - ٣٨٩ ٤٢٨ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ . ٢/٥٦ - ٩١ - ١٦٧ - ١٧٩ - ٢١٩ - ٢٦٤ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨١ - ٢٨٤ - ٣٠٨ - ٣١٦ - ٣٤٨ - ٣٥٤ - ٣٦٧ - ٣٧٠ - ٣٨٥ - ٣٩٦ - ٤١٦ - ٤٣٥ - ٤٦٥ - ٤٩١ .
ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحسبة	١/٢٤٣ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٥٠ - ٢٥٧ - ٢٥٩ - ٢٦٠ .
الجرجانى	المقتصد	٢٥٨ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٨٠١ - ١٠٣٧ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٥٥ - ١٠٥٨ - ١٠٦٠ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٩٧ .
الزمخشرى	المفصل	٢٥٦ - ٣٢٠ - ٣٢٢ - ٣٢٣ .
ابن الشجرى	الأمالى الشجرية	١/٢١ - ٢٢ - ٧٧ - ٢٣٤ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٦٣ - ٢٧٨ - ٢٨٨ - ٢٩٠ ٢٩٤ - ٣٠١ - ٣٣٠ - ٣٥٦ - ٣٧٣ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		١٤٤/٢ – ٢١٩ – ٢٢٧ – ٢٣٦ – ٢٤٦ – ٢٩٥ – ٣١٠ – ٣٤٨ .
ابن الخشاب	المرتجل	٢١٣ – ٢١٤ – ٢١٥ – ٢١٦ – ٢١٧ – ٢١٩ – ٢٢٠ – ٢٢١ – ٢٢٢ .
الأنبارى	البيان	٦٦/١ – ٨٨ – ١١٥ – ١١٦ – ١٢٩ – ١٦٥ – ١٨٣ – ١٨٦ – ٢٣٤ – ٢٤٦ – ٢٤٧ – ٢٦١ – ٣٠٧ – ٣٢٠ – ٣٢٢ – ٣٢٣ – ٣٧١ – ٤٠٢ . ٢٤/٢ – ٩٨ – ١٣٠ – ١٣٢ – ١٦٩ – ١٧٧ – ١٨٨ – ٢٥١ – ٢٦٨ – ٢٧١ – ٣٣٨ – ٣٤٩ – ٣٥٥ – ٤١٩ – ٤٣٨ – ٤٤٠ .
	الإنصاف	٥٥١/٢ – ٦٠٩ – ٦٢٠ – ٦٢٣ – ٦٢٧ – ٦٣٤ .
ـــكبرى	التبيان	٣٩/١ – ٦٥ – ٧٦ – ١٠١ – – ١٠٨ – ١١٤ – ١٢٥ – ١٢٧ – ١٣١ – ١٤١ – ١٤٦ – ١٤٧ – ١٥١ – ١٦٠ – ١٦١ – ١٦٢ – ١٧٣ – ١٨٦ – ١٩٦ – ٢٢٠ – ٢٢٠ – ٢٢٣ – ٢٢٩ – ٢٤٨ – ٢٥٣ – ٢٥٥ – ٢٧٢ – ٢٧٣ – ٢٧٦ – ٢٧٧ – ٢٨١ – ٢٩٣ – ٢٩٦ – ٣٠٧ – ٣٢١ – ٣٢٧ – ٣٤٧ – ٣٧٤ – ٣٧٥ – ٣٨٤ – ٣٨٥ – ٣٨٧ – ٤١١ – ٤١٧ – ٤١٩ – ٤٣٥ – ٤٦٤ – ٤٩٢ – ٤٩٨ – ٥٠٠ – ٥٢٨ – ٥٣٦ – ٥٤٦ . ٦٥٣/٢ – ٦٧٠ – ٦٩٦ – ٦٩٧ – ٧٤٤ – ٧٧٠ ٧٧١ – ٧٧٨ – ٨٠٧ – ٨١٦ – ٨٣٨ – ٨٧٩ – ٩٣٥ – ٩٥٣ – ١٠٢٩ – ١٠٦٠ – ١١٣٧ – ١١٦٢ – ١١٦٨ – ١٢١٦ – ١٢٢٢ – ١٢٣٤ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٨٨/١ – ٨٩ . ٣٨/٢ . ٩٦/٤ – ٩٧ – ٩٨ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		٤١/٧ – ٤٢ – ٤٤ – ٤٥ – ٤٧ – ٤٨ – ٥٠ – ٥٣ – ٥٥ – ٥٨ . ٩٥/٨ – ٩٦ – ١٥٥ – ١٥٦ – ١٥٧ . ٥/٩ – ٧ – ٩ – ١٣ – ٢٢ – ٩٣ .
الشلوبينى	التوطئة	١٤٨ – ١٦٥ – ١٦٦ – ٢٣٨ .
ابن عصفور	المقرب	٢٠٨/١ – ٢٧٦ .
ابن مالك	التسهيل	٣٧ – ٢٣٦ – ٢٣٧ – ٢٣٨ – ٢٣٩ .
الرضى	شرح الكافية	١٢/١ – ٨٢ – ٩٠ – ٩٧ – ١٠٢ – ١١٠ – ١١١ – ١١٥ – ١١٦ . ٩٣/٢ – ٩٩ – ١٠٨ – ١٠٩ – ١١٠ – ١١٤ – ١١٦ – ١١٧ – ١٢٧ – ٢٤٥ – ٢٤٧ – ٢٥٠ – ٢٥٢ – ٢٥٣ – ٢٥٤ – ٢٥٥ – ٢٥٦ – ٢٥٧ – ٢٥٨ – ٢٦٠ – ٢٦١ – ٢٦٢ – ٢٦٣ – ٢٦٤ – ٢٦٥ – ٢٦٧ – ٣٩٠ – ٣٩١ – ٣٩٢ – ٣٩٧ –
المالقى	رصف المبانى	٦٠ – ٦٦ – ٩٣ – ١٠٤ – ١٠٦ – ١٠٧ – ٢٩٠ – ٣٨٥ – ٣٨٦ – ٤٢٢ –
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٣٤٧ – ٣٤٨ – ٣٦٩ – ٣٧٠ – ٧٥٨ – ٧٥٩ – ٧٦٠ – ٨٠٢ – ٨٠٣ – ٨٠٤ – ٨٠٥ – ٨٠٧ – ٨٠٨ – ٨١٠ – ٨١١ – ٨١٢ – ٨١٣ – ٨١٤ – ٨١٥ – ٨١٧ – ٨١٩ – ٨٢١ .
المرادى	الجنى الدانى	٦٦ – ٦٧ – ٦٩ – ٢١٣ – ٢١٤ – ٢٧٤ – ٢٧٦ – ٢٧٧ – ٣٦١ – ٣٧٢ – ٣٧٦ – ٥٠٥ – ٥٢٥ – ٥٢٦ – ٦١٣ –
	شرح الألفية	٢٤٣/٤ – ٢٤٤ – ٢٤٥ – ٢٤٨ – ٢٤٩ – ٢٥١ – ٢٥٧ – ٢٥٨ – ٢٥٩ – ٢٦٠ – ٢٦١ – ٢٦٣ – ٢٦٥ – ٢٦٦ – ٢٦٨ – ٢٧١ – ٢٧٢ – ٢٧٣ – ٢٨٥ –
ابن هشام	مغنى اللبيب	١٩/١ – ٢٣ – ٣٥ – ٥٧ – ٦١ – ١٠٠ – ١٠١ – ١٠٤ – ١٠٥ – ٢٢٢ – ٢٢٥ – ٢٨٣ – ٢٨٤ – ٢٨٥ – ٢٨٧ – ٢٩٢ – ٢٩٣ – ٣١١ – ٣٣١ – ٣٦٧ – ٣٨٧ . ٤٣١/٢ – ٤٣٤ – ٤٤٤ – ٤٥٤ –

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		٤٥٧ – ٤٧١ – ٦٣٥ – ٧٢١ – ٧٢٢ – ٧٢٤ – ٧٢٦ .
	شرح قطر الندى	٧٩ – ٨٢ – ٩٢ .
	شرح شذور الذهب	٣٣٤ – ٣٣٨ – ٣٤٠ – ٣٤١ – ٣٤٢ – ٣٤٣ – ٣٤٤ – ٣٤٧ – ٣٥٠ – ٣٥١ .
	أوضح المسالك	٤/٤٠ – ٤٥ – ٥١ – ٥٤ – ٥٦ – ٦٣ .
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٢/٣١٣ – ٣١٥ – ٣١٦ — ٣٢٠ – ٣٢٢ – ٣٢٣ – ٣٢٤ .
الزركشى	البرهان	٢/٣٥١ – ٣٥٢ – ٣٥٣ – ٣٥٤ – ٣٥٥ – ٣٥٦ – ٣٥٧ – ٣٥٩ – ٣٦٠ – ٣٦١ – ٣٦٤ – ٣٦٥ – ٣٦٦ – ٣٦٧ – ٣٦٨ – ٣٦٩ – ٣٧٠ – ٣٧١ – ٣٧٢ – ٣٧٣ – ٣٧٤ . ٣/١٨١ – ١٨٥ – ١٨٩ – ١٩١ – ١٩٢ . ٤/٢٢١ – ٢٢٢ – ٢٤٤ .
السيوطى	همع الهوامع	١/٩٢ – ١٠٢ – ١٠٦ – ١٠٩ – ٢٤٨ – ٢/٥٨ – ٥٩ – ٦٠ – ٦١ – ٦٢ – ٦٣ – ٦٤ – ٦٥ – ٦٧ – ٦٩ .

شرط الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن السراج	أصول النحو	٢/١٦٤ .

الشرط والجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معانى القرآن وإعرابه	١/٧٢ – ٢١٨ – ٣٥٧ – ٤٤٥ – ٤٥٢

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	٢/٣٥٨ – ٤٠٨ – ٥٠١ . ٣/٢٣١ – ٢٣٢ – ٢٤٠ . ٤/٤ .
الفارسى	الإيضاح	٤٣ – ٤٧ – ٥٣ .
الجرجانى	المقتصد	١٦٤ .

الشرط والجواب (الشرط وجوابه)

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرمانى	شرح الكتاب	٩٩ – ١٣٠ – ١٤٧ – ١٥٤ – ١٥٩ .
العكبرى	التبيان	٤٩٦ .

شرطية (الشرطية)

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجرى	الأمالى الشجرية	١/٣٣ – ٧٧ – ٢٤٦ – ٢٩٥ – ٣٠١ – ٣٥٤ . ٢/٢٣٦ – ٢٤٦ – ٢٤٧ – ٢٩٥ – ٣٠٩ – ٣١٠ – ٣١٩ – ٣٤٥ – ٣٤٦ .
ابن الخشاب	المرتجل	٢١١ – ٢١٢ – ٢١٥ .
الأنبارى	البيان	١/٧٦ – ٨٨ – ١٠٠ – ١١١ – ١١٥ – ١١٦ – ١٢٩ – ١٣٠ – ١٦٢ – ١٧٨ ١٨٣ – ١٩٥ – ٢٠٠ – ٢١٠ – ٢١٣ – ٢٥٠ – ٢٦١ – ٢٨٣ – ٢٨٤ – ٣٠٢ ٣٢٢ – ٣٥٧ . ٢/٤٤ – ٤٥ – ٩٧ – ١٠٨ – ١٠٩ – ١٦٨ – ١٧٨ – ٢٠٢ – ٢٢٨ – ٢٥١ –

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
العكبرى	الإصاف	٢٧٧ – ٣٤٩ – ٣٥٢ – ٣٥٥ – ٤٩٨ – ٥٢٧ . ٢/٦١٥ – ٦٣٢ – ٦٣٤ – ٦٣٧ .
	التبيـان	١/٣٩ – ٧٠ – ٨٢ – ٩٧ – ١٠٢ – ١٠٥ – ١٠٨ – ١١٤ – ١٣٠ – ١٤٥ – ١٥٢ – ١٥٨ – ١٨٨ – ٢٦٧ – ٢٨١ – ٣٥٨ – ٣٧٤ – ٤٣٣ – ٤٦٧ – ٤٧٦ – ٥٩٠ . ٢/٦٢٨ – ٦٤٩ – ٧٣٩ – ٧٩٨ – ٨١٧ – ٨٣٣ – ٨٤٨ – ٨٧٣ – ٨٨٠ – ١٠١٩ – ١٠٥٩ – ١٠٧٠ – ١٠٧٢ – ١١٣٢ – ١١٣٥ – ١٢٧٤ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٧/٢٤ . ٨/١٥٧ . ٩/٥ – ٢٤ .
الشلوبينى	التوطئـة	١٦٧
ابن مالك	التسهيل	٥ – ٣٦ – ٣٧ – ٥١ .
الرضى	شرح الكافية	١/١٢ – ١٠٢ . ٢/٥٥ – ١٠٩ – ١١٦ – ٢٥٣ – ٢٥٨ – ٢٥٩ – ٢٦٠ – ٢٦١ – ٣٩٤ – ٣٩٧ –
المالقى	رصف المبانى	٦٠ – ٩٧ – ٣١٦ – ٣٨٦ .
أبو حيـان	ارتشاف الضرب	٣٦٩ – ٥٦٥ – ٥٦٧ – ٨٠٢ – ٨١٧ .
المـرادى	الجنى الدانى	١٩٠ – ١٩١ – ٢٠٧ – ٢٠٨ – ٢١٢ – ٢١٣ – ٢١٤ – ٢٢٣ – ٢٧٩ – ٢٨٣ – ٢٨٤ – ٣٦٧ – ٣٦٨ – ٣٦٩ – ٣٧٢ – ٣٧٣ – ٣٧٧ – ٥٠٨ – ٥٢٣ – ٦١٢ –
	شرح الألفية	٤/٢٦٩ – ٢٧١ .
ابن هشام	مغنى اللبيب	١/٦٣ – ٧٧ – ٩٢ . ٢/٧٢٤ – ٧٧٩ .
الزركشى	البرهـان	٢/٢٥٨ . ٤/٢٢٠ – ٢٢٧ – ٢٤١ – ٢٤٦ .
السيوطى	همع الهوامع	١/٩٢ . ٢/٥٧ – ٦٢ – ٦٦ .

« ف »

فعل الجزاء

المؤلف	الكتاب	مواضـع الاستخدام
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	٣/٢٤٣ .
الجرجـانى	المقتصـد	١٠٦٥ .
المـالقى	رصف المبانى	٣٧٩ .
أبو حيـان	ارتشاف الضرب	٨٠٩ – ٨١٠ – ٨١٣ – ٨١٧ .

فعل الجواب

المؤلف	الكتاب	مواضـع الاستخدام
أبو حيـان	ارتشاف الضرب	٨١٠ – ٨١١ .
ابن هشام	مغنى اللبيب	٢/٥١٩ .
السيوطى	همع الهوامع	٢/٦١ .

فعل جواب الشرط

المؤلف	الكتاب	مواضـع الاستخدام
ابن جـنى	سر صناعة الإعراب	٢٦٥ .

فعل الشرط

المؤلف	الكتاب	موضـع الاستخدام
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	١/٢٠٧ . ٣/٢٣٠ – ٢٣٢ – ٢٣٣ – ٢٣٤ – ٢٣٨ ٢٤٣ – ٢٤٥ . ٤/٥ ٩٦
الزبيـدى	الواضـح	

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرمانى	شرح الكتاب	١٤٢
ابن جنى	سر صناعة الإعراب	٢٦٥
ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحسبة	١/٢٥٢ .
الجرجانى	المقتصد	١٠٣٧ – ١٠٥٩ – ١٠٦٠ – ١٠٦٦ –
		١٠٦٣ – ١٠٦٤ – ١٠٦٥ – ١٠٦٧ –
		١٠٦٨ .
ابن الخشاب	المرتجل	٢١٥ .
الأنبارى	البيان	١/١١٥ .
	الإنصاف	٢/٦٠٢ – ٦٠٧ – ٦٠٨ – ٦٠٩ –
		٦١٦ – ٦٢١ – ٦٢٨ .
المكبرى	التبيان	١/٤٣ – ٥٤ – ٥٥ – ١٢٥ – ٢١٧ –
		٢٤٧ – ٤٦٢ .
		٢/٦٢٨ – ٧٩٨ – ٨١٧ – ٨٣٢ – ١١٥٥
الشلوبينى	التوطئة	١٤٧ .
ابن عصفور	المقرب	١/٢٠٨ – ٢٧٦ – ٢٧٧ .
ابن مالك	التسهيل	٢٣٧ – ٢٤٠ .
الرضى	شرح الكافية	١/١٠١ .
المالقى	رصف المبانى	٩٨ – ٣٧٩ – ٣٨٥ – ٣٨٦ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٧٥٩ – ٨٠٥ – ٨٠٨ – ٨٠٩ – ٨١٠ –
		٨١١ – ٨١٣ – ٨١٤ – ٨١٥ – ٨١٦ –
		٨١٧ – ٨١٨ – ٨١٩ .
المرادى	الجنى الدانى	٥٢٢ – ٥٢٣ – ٥٢٥ – ٥٢٧ .
	شرح الألفية	٤/٢٥٥ – ٢٥٨ – ٢٨٤ – ٢٨٥ .
ابن هشام	مغنى اللبيب	١/١٠٥ – ٢٨٣ – ٣٥٢ – ٣٦٧ –
		٣٦٨ .
		٢/٤٢٢ – ٤٧٢ – ٥١٩ .
	شرح قطر الندى	٨٠ .
	شرح شذور الذهب	٣٣٨ – ٣٤١ – ٣٤٣ – ٣٤٤ .
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٢/٣١٩ – ٣٣٠ .
الزركشى	البرهان	٢/٣٥٧ – ٣٥٨ – ٣٦٦ .
		٣/١٩٢ .
السيوطى	همع الهوامع	١/١٠٩ .
		٢/٦١ – ٦٢ – ٦٣ – ٦٤ – ٦٧ – ٦٨ –

الفعل الشرطى

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجرى	الأمالى الشجرية	١/٢٨٩ .

الفعل المشروط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
العكبرى	التبيان	١/٢٩٦ .
الزركشى	البرهان	٢/٣٦٦ .

« ك »

كلمة الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضى	شرح الكافية	١/٩٠ – ١٠٢ .
		٢/١٠٨ – ١١٠ – ١١٤ – ١٢٧ –
		٢٤٧ – ٢٥٤ – ٢٥٥ – ٢٥٦ – ٢٥٩ –
		٢٦٠ – ٢٦٢ – ٢٦٣ – ٣٩١ – ٣٩٤ –
		٣٩٦ .

كلم الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضى	شرح الكافية	٢/٢٦٠ .

كلم المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضى	شرح الكافية	٢/٢٥١ – ٢٥٢ .

كلمات الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأنبارى	الإنصاف	٢/ ٦٤٥ .

كلمات الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأنبارى	البيان	٢/ ٣٨٣ .
الرضى	شرح الكافية	٢/ ٩٣ — ٩٩ — ١١٤ — ١١٧ — ٢٥٣
		٢٠٤ — ٢٥٥ — ٢٥٦ — ٢٥٨ — ٢٥٩ —
		٢٦٠ — ٣٩٢ — ٣٩٤ .

الكلمات الشرطية

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضى	شرح الكافيه	٢/ ٢٥٣ .

كلمات المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأنبارى	الإنصاف	٢/ ٦٤٣ — ٦٤٤ — ٦٤٥ .

المجازاة

المؤلف	الكتاب	مواضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	٣/ ٣٥ — ٦٣ — ١٥٢ .
الفراء	معانى القرآن	١/ ١٥٧ — ٢٠٢ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأخفش	معانى القرآن	٩٣ — ١٠٤ — ١٠٥ — ١٣٣ — ١٥٣ —
		٣٢٣ — ٣٢٨ .
المبرد	المقتضب	١/ ٤١ — ٤٢ .
		٢/ ٤٦ — ٤٨ — ٥٩ .
		٤/ ١٢٦ — ٢١٧ .
	الكامل	١/ ١٣٤ .
		٢/ ٢٦٥ .
ابن السراج	أصول النحو	٢/ ١٧١ — ١٧٢ — ١٩٥ — ١٩٩ — ٢٠٦
النحاس	إعراب القرآن	٢٨ — ٧٦ — ١٣٧ — ١٨١ — ٢١٠ —
		٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٤٩ — ٣١٣ — ٣٣٦ —
		٣٩٠ — ٤٠٢ — ٤٠٦ — ٤٠٩ — ٤٢٧ —
		٤٣١ — ٤٦٤ — ٥١٤ — ٥٤٠ — ٥٧١ —
		٦٠٣ — ٦٤٨ — ٧٣٤ — ٧٥٠ — ٧٥٣ —
		٧٩٨ — ٨٠٣ — ٨٦٣ — ٨٩٣ — ٨٩٤ —
		٩٠٩ — ١٠٣٥ — ١٠٤٠ — ١١٢٣ — ١٢٥٣
		١٢٨٦ — ١٣١٢ — ١٣١٦ — ١٣١٨ —
		١٣٦٠ — ١٣٦٤ — ١٣٦٧ — ١٣٩٩ —
		١٤٠٦ .
السيرافى	شرح كتاب سيبويه	١/ ٧٣ — ٧٤ — ٧٥ — ٢٠٦ — ٢٠٧ — ٢٠٨ .
		٢/ ٢٣٢ — ٢٣٣ — ٢٣٤ — ٢٣٦ — ٢٤١ .
		٣/ ٢٢٧ — ٢٢٨ — ٢٣١ — ٢٣٥ — ٢٣٦ —
		٢٣٧ — ٢٣٨ — ٢٣٩ — ٢٤٠ — ٢٤١ —
		٢٨٨ — ٢٨٩ .
		٤/ ٤ — ٥ — ٩ — ١٠ .
الفارسى	الإيضاح	٢٦٣ — ٣٢٠ .
	الحجة	٣٣ — ٣٤ .
الزبيدى	الواضح	٩٤ — ١٣٣ — ٢٠٤ .
ابن جنى	سر صناعة الإعراب	١/ ٢٥٤ .
القيسى	مشكل إعراب القرآن	٢/ ١٨٠ — ٢٦١ .
ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحسبة	١/ ٢٤٢ — ٢٤٥ — ٢٤٦ .
الجرجانى	المقتصد	١٦٥ — ٢٦٥ — ٨٠١ — ١٠٣٧ — ١٠٤٥ —
		١٠٥٦ — ١٠٥٧ — ١٠٥٨ — ١٠٥٩ —
		١٠٦١ — ١٠٧٣ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الخشاب	المرتجل	٢١٧ .
الأنباري	الإنصاف	٢/٦٤٣ – ٦٤٤ – ٦٤٥ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٤/١١ – ٩٧ – ١٠٥ – ١٠٦ .
		٧/٤٦ – ٤٧ – ٤٨ – ٥٧ – ٥٨ .
		٨/٩٥ – ١٥٧ .
		٩/٣ – ٤ – ٧ .
ابن مالك	التسهيل	٥ – ٥١ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٥ .
المرادي	الجنى الداني	١٩١ – ٢٢٣ .
الزركشي	البرهان	٢/٣٥١ – ٣٥٥ .

* * *

المصادر والمراجع*

الأخفش ؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ)
معاني القرآن ، تحق . فائز فارس محمد الحمد (رسالة دكتوراه . آداب القاهرة ١٩٧٣ م) .

الأزهري ؛ زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي (٩٠٥ هـ)
– شرح الأزهرية في علم النحو (ط ٤ . المكتبة الأزهرية / القاهرة ١٣٤١ هـ) .
– شرح التصريح على التوضيح (إحياء الكتب المصرية / القاهرة د . ت) .

الأزهري ؛ أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠ هـ)
تهذيب اللغة ، تحق . عبد السلام هارون (الهيئة العامة للكتاب / القاهرة) .

الأشموني ؛ أبو الحسن على نور الدين بن محمد (٩٢٩ هـ)
شرح الأشموني ، تحق . محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٣ مطبعة النهضة المصرية / القاهرة ١٩٧٠ م) .

ابن الأنباري ؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧ هـ)
– الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحق . محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٤ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٦١ م) .
– البيان في غريب إعراب القرآن ، تحق . طه عبد الحميد طه (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٦٩ م) .

بركات ؛ إبراهيم
الجملة الشرطية عند الهذليين (رسالة ماجستير . آداب القاهرة ١٩٧٧ م) .

* يقتصر هذا المسرد على المصادر والمراجع التي ورد ذكرها في البحث فقط .

بشر ؛ كمال محمد
دراسات فى علم اللغة (دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٣ م) .
البغدادى ؛ عبد القادر بن عمر (١٠٩٣ هـ)
خزانة الأدب (ط ١ المطبعة الميرية ببولاق / القاهرة ١٢٩٩ هـ) .
البكوش ؛ الطيب
التصريف العربى (الشركة التونسية لفنون الرسم / تونس ١٩٧٣ م) .
ابن ابن بابشاذ ؛ أبو الحسن طاهر بن أحمد (٤٦٩ هـ)
شرح المقدمة المحسبة ، تحق . خالد عبد الكريم (ط ١ الكويت ١٩٧٦ م) .
الجرجانى ؛ عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ م)
— أسرار البلاغة ، تحق . هـ . ريتر (مطبعة وزارة المعارف / استانبول ١٩٥٤ م) .
— الجمل ، تحق . على حيدر (دمشق ١٩٧٢ م) .
— المقتصد ، تحق . كاظم بحرمرجان (رسالة دكتوراه . آداب القاهرة ١٩٧٥ م) .
ابن جنى ؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ)
— الخصائص ، تحق . محمد على النجار وآخرين (ط ١ دار الهدى / بيروت د . ت) .
— سر صناعة الإعراب ، تحق . مصطفى السقا وآخرين (مصطفى الحلبى / القاهرة ١٩٥٤ م) ج ١
— المحتسب ، تحق . على النجدى ناصف وآخرين (المجلس الأعلى الأعلى للشئون الإسلامية (/ القاهرة ١٣٨٦ هـ) .
حجازى ؛ محمود فهمى
مدخل إلى علم اللغة (ط ١ ، دار الثقافة للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٧٨ م) .
حسان ؛ تمام
اللغة العربية معناها ومبناها (الهيئة العامة للكتاب / القاهرة ١٨٧٣ م) ،

الحلوانى ؛ محمد خير
الخلاف النحوى (دار القلم العربى / حلب ١٩٧٤ م)
حمودة ؛ طاهر سليمان
ابن قيم الجوزية ، جهوده فى الدرس اللغوى (دار الجامعات المصرية / الاسكندرية ١٩٧٦ م) .
ابن الحاجب ؛ أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبى بكر (٦٤٦ هـ)
الكافية فى النحو ، مصورة عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ (دار الكتب العلمية العلمية / بيروت د . ت) .
أبو حيان ؛ أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥ هـ)
— ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحق . مصطفى النحاس (رسالة دكتوراه جامعة الأزهر د . ت) .
— البحر المحيط (مطبعة السعادة ١٣٢٩ هـ) .
ابن الخشاب ؛ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن أحمد (٥٦٧ هـ)
المرتجل ، تحق . على حيدر (دمشق ١٩٧٢ م) .
الخضرى ؛ شمس الدين محمد بن مصطفى (١٨٧٠ م)
حاشية الخضرى على ابن عقبل (المطبعة الكستلية بمصر المحروسة / القاهرة ١٢٨٢ هـ) .
الرضى ؛ محمد بن الحسن الاستراباذى (٦٨٨ هـ)
شرح الكافية ، مصور عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ (دار الكتب الثقافية / بيروت د . ت) .
الرمانى ؛ أبو الحسن على بن عيسى (٣٨٤ هـ)
— شرح كتاب سيبويه (نسخة مصورة . مكتبة مجمع اللغة العربية رقم : نحو ١٨٣) ج ٣ .
— معانى الحروف ، تحق . عبد الفتاح إسماعيل شلبى (دار نهضة مصر / القاهرة ١٩٧٣ م)

الزبيدى ؛ أبوبكر محمد بن الحسن (٣٧٩ هـ)
الواضح فى علم العربية ، تحق . أمين على السيد) ط ١ . دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥ م) .

الزجاج ؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل (٣١١ هـ)
معانى القرآن وإعرابه ، تحق . عبد الجليل عبده شلبى (المكتبة العصرية / بيروت ١٩٧٣ م)

الزجاجى ؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧ هـ)
— الإيضاح فى علل النحو ، تحق . مازن المبارك (ط ٢ دار النفائس / بيروت ١٨٧٣ م) .
— الجمل ، تحق . ابن أبى شنب (مط . كلينسيك / باريس ١٩٥٧ م) .
— كتاب اللامات ، تحق . مازن المبارك (ط ١ مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٦٩ م) .

الزركشى ؛ بدر الدين محمد بن عبدالله (٧٩٤ هـ)
البرهان فى علوم القرآن ، تحق . محمد أبو الفضل ابراهيم (دارإحياء الكتب العربية / القاهرة ١٩٥٨ م) .

الزمخشرى ؛ جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (٥٣٨ هـ)
— الأنموذج فى النحو (ط ١ . مطبعة الجوائب /قسطنطينية ١٢٩٩ هـ) .
— الكشاف (مصطفى الحلبى / القاهرة ١٩٦٦ م) .
— المفصل فى صنعة الإعراب (ط ٢ دار الجيل / بيروت ١٣٢٣ هـ) .

ابن السراج ؛ أبو بكر محمد بن السرى بن سهل (٣١٦ هـ)
— الأصول فى النحو ، تحق . عبد الحسين الفتلى (مط . الأعظمى / بغداد ١٩٧٣) .
— الموجز فى النحو ، تحق . مصطفى الشويمى وبن سالم دامرجى (ط ١ . مؤسسة أ. بدران / بيروت ١٩٦٥ م) .

سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر (١٨٠ هـ)
الكتاب ، تحق ، عبد السلام هارون (الهيئة العامة للكتاب / القاهرة)

السيد ؛ أمين على
فى علم النحو (ط ٣ ، دارالمعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥ م) .

السيرافى ؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)
— أخبار النحويين البصريين ، تحق . فريتس كرينكو (معهد المباحث الشرقية بالجزائر ، المطبعة الكاثوليكية / بيروت ١٩٣٦ م) .
— شرح السيرافى على كتاب سيبويه ، نسخة مصورة . مكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٦١٨٢) .

السيوطى ؛ جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبى بكر (٩١١ هـ)
— بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، تحق . محمد أبو الفضل إبراهيم (عيسى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٦٤ م) .
— همع الهوامع شرح جمع الجوامع (دار المعرفة / بيروت د . ت) .

ابن الشجرى ؛ الشريف أبو السعادة هبة الله بن على (٥٤٢ هـ)
الأمانى الشجرية (دار المعرفة / بيروت د.ت) .

الشلوبينى ؛ أبو على عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله (٦٤٥ هـ)
التوطئة ، تحق . يوسف المطوع (ط ١ دار التراث العربى / القاهرة ١٩٧٣ م) .

الشنوانى ؛ أبو بكر بن إسماعيل بن فخر الدين بن نور الدين على بن عبيد (١٠١٩ م) .
حاشية الشنوانى على شرح مقدمة الإعراب ، بعناية : محمد شمام (ط ٢ . دار الكتب الشرقية / تونس ١٩٧٣ م) .

شاهين ؛ عبد الصبور
المنهج الصوفى للبنية العربية (ط ١ ، مكتبة دار العلوم / القاهرة ١٩٧٧ م) .

الصبان ؛ محمد بن على (١٢٠٦)
حاشية الصبان على شرح الأشمونى (عيسى البابى الحلبى / القاهرة د . ت) .

صفوت ؛ أحمد زكى
الكامل فى قواعد العربية نحوها وصرفها (ط ٤ . مصطفى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٦٣ م) .

الطبرسى ؛ أبو على الفضل بن الحسن (٥٤٨ هـ)
مجمع البيان فى تفسير القرآن (ط ١ . دار مكتبة الحياة / بيروت ١٩٦١ م) .

الطنطاوى ؛ محمد
نشأة النحو (دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٣ م) .

أبو الطب اللغوى ؛ عبد الواحد بن على) ٣٥١ هـ) .
مراتب النحويين ، تحق . محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ٢ ، دار نهضة مصر / القاهرة ١٩٧٤ م) .

عبد التواب ؛ رمضان
« التطور اللغوى وقوانينه » مقال فى (مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض ع ٥ ، ١٩٧٥ م) .

ابن عصفور ؛ أبو الحسن على بن مؤمن (٦٦٩ هـ)
المقرب ، تحق . أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى (مط . العانى / بغداد ١٩٧١ م) .

العطار ؛ حسن بن محمد بن محمود (١٢٥٠ هـ)
حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية (ط ٤ . المكتبة الأزهرية / القاهرة ١٣٤١ هـ) .

العقاد ؛ عباس محمود (١٩٦٤ م)
« الزمن فى اللغة العربية » مقال فى (مجلة مجمع اللغةالعربية / القاهرة) ١٤ / ٣٧ .

ابن عقيل ؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩ هـ)
شرح ابن عقيل بعناية محمد عبد العزيز النجار القاهرة ١٩٦٧ م) .

العكبرى ؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين الضرير (٦١٦ هـ)
التبيان فى إعراب القرآن ، تحق . محمد البجاوى (ط ١ . عيسى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٧٦ م) .
مسائل خلافية فى النحو ، تحق . محمد خير الحلوانى (لا . نا ، د . ت) .

العالم : محمود (١٣١١ هـ)
الأصول الوافية (مط . بولاق / القاهرة ١٣٠٢ هـ) .

عيد ؛ محمد
النحو المصفى (مكتبة الشباب / القاهرة ١٩٧٣ م) .

فرحات ، جرمانوس (١١٤٥ هـ)
بحث المطالب فى علم العربية (ط المرسلين اليسوعيين / بيروت ١٨٩٥ م) .

الفراء ؛ أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ)
معانى القرآن ، تحق . محمد على النجار وآخرين (الدار المصرية للتأليف والترجمة / القاهرة) .

فلش ؛ هنرى
العربية الفصحى ، تر . عبد الصبور شاهين (مط . الكاثوليكية / بيروت ١٩٦٥ م) .

ابن فارس ؛ أحمد (٣٩٥ هـ)
الصاحبي فى فقه اللغة ، تحق . مصطفى الشويمى (مؤسسة أ . بدران / بيروت ١٩٦٣ م) .

الفارسى ؛ أبو على الحسن بن أحمد (٣٧٧ هـ)
أقسام الأخبار ، تحق . على جابر المنصورى (مجلة المورد العراقية م ٧ ، ع ٢ ، ١٩٧٨ م) .
— الإيضاح العضدى ، تحق . حسن شاذلى فرهود (ط ١ . مط . دار التأليف / القاهرة ١٩٦٩ م) .
— الحجة فى علل القراءات السبع ، تحق . على النجدى ناصفوآخرين (الهيئة العامة للكتاب / القاهرة ١٩٦٥ م) .

القزاز ؛ أبو عبد الله محمد بن جعفر (٤١٢ هـ)
ضرائر الشعر ، تحق . محمد مصطفى هدارة وزغلول سلام (منشأة المعارف / الاسكندرية ١٩٧٣ م) .

القيسى ؛ مكى ابن أبى طالب (٤٣٧ هـ)
مشكل إعراب للقرآن ، تحق . ياسين محمد السواس (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧٤ م)

ابن قيم الجوزية ؛ أبو عبد الله محمد بن أبى بكر الدمشقى (٧٥١ هـ)
بدائع الفوائد . مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية (دار الكتاب العربى / بيروت د . ت) .

ابن كيسان ؛ أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (٣٢٠ هـ)
الموفق فى النحو ، تحق عبد الحسين الفتلى وهاشم شلاش (مجلة المورد العراقية ، ع ٢ ، ١٩٧٥ م) .

اللهيب ؛ أحمد
أساليب الشرط والاستفهام فى القرآن الكريم (رسالة دكتوراه . جامعة الأزهر ١٩٧٦ م) .

المبرد ؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ)
— الكامل ، تحق . محمد أبو الفضل إبراهيم (دار نهضة مصر / القاهرة د . ت) .
— المقتضب ، تحق . عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة) .

المخزومى ؛ مهدى
— فى النحو العربى (المكتبة العصرية / بيروت ١٩٦٤ م) .
— مدرسة الكوفة (ط ٢ مصطفى الحلبى / القاهرة ١٩٥٨ م) .

ابن المرزبان السيرافى ؛ أبو محمد يوسف بن أبى سعيد الحسن بن عبد الله (٣٨٠ هـ)
شرح أبيات سيبويه ، تحق . محمد الريح هاشم (مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ١٩٧٤ م) .

المرادى ؛ بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على (٧٤٩ هـ)
— توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحق . عبد الرحمن على سليمان (١ . مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ١٩٧٦ م) .
— الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحق . فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل . المكتبة العربية / حلب ١٩٧٣ م) .

المطرزى ؛ أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن على (٦١٠ هـ)
المصباح فى علم النحو ، تحق . عبد الحميد السيد طلب (ط ١ . مكتبة الشباب بالمنيرة / القاهرة د . ت) .

ابن معطى ؛ أبو الحسن زين الدين يحيى (٦٢٨ هـ)
الفصول الخمسون ، تحق . محمود محمد الطناحى (ط ١ عيسى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٧٦ م) .

المعيد ؛ عبد العزيز على الصالح
الشرط فى القرآن الكريم (رسالة ماجستير . دار العلوم بجامعة القاهرة ١٩٧٦ م) .

أبو المكارم ؛ على
— أصول التفكير النحوى (ط ١ . الجامعة الليبية ١٩٧٣ م) .
— تقويم الفكر النحوى (دار الثقافة / بيروت د . ت) .

المهيرى ؛ عبد القادر
« مساهمة فى تحديد الجلة الاسمية » (حوليات الجامعة التونسية ع ٥ ، ١٩٦٨ م) .

المالقى ، أحمد بن عبد النور (٧٠٢ هـ)
رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، تحق . أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧٥) .

ابن مالك ؛ أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢ هـ)
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحق . محمد كامل بركات (دار الكتاب العربى / القاهرة ١٩٦٧ م) .

النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨ هـ)
– إعراب القرآن . تحق . زهير غازى زاهد (رسالة دكتوراه . آداب القاهرة ١٩٧٦ م) .
– شرح أبيات سيبويه ، تحق . زهير غازى زاهد (ط ١ مطالعزى الحديثة / النجف ١٩٧٤ م) .

الهروى ؛ أبو الحسن على بن محمد (٤١٥ هـ)
الأزهية فى علم الحروف ، تحق . عبد المعين الملوحى (المجمع العلمى بدمشق / دمشق ١٩٧١) » .

ابن هشام ؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله (٧٦١ هـ)
– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بعناية : عبد العزيز محمد النجار (ط ٤ مط . السعادة / القاهرة ١٩٧٣) .
– شرح شذور الذهب ، تحق . محمد محيى الدين عبد الحميد (ط ٦ : المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٥٣ م) .
– شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحق . محمد محيى الدين عبد الحميد (ط ١ مكتبة جرير / القاهرة ١٩٦٣ م) .
– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحق . مازن المبارك وآخر (ط ١ . دار الفكر / دمشق ١٩٦٤ م) .

ابن ولاد ؛ العباس أحمد بن محمد (٣٣٢ هـ)
الانتصار ، تحق . عبد الحميد السيورى (رسالة ماجستير . آداب القاهرة ١٩٦٩ م) .

ابن يعيش ؛ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على (٦٤٣ هـ)
شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية / القاهرة د . ت) .

* * *

الفهارس

(١) مسرد تفصيلى لمحتويات الكتاب

الباب الثانى

(عناصر الجملة الشرطية)

الفصل الأول : الأداة

الفصل الثانى

الباب الثالث

تركيب الجملة الشرطية

الباب الرابع

الجملة الشرطية والقضايا السياقية

الفصل الأول

توسيع الجملة الشرطية

الخاتمـــة

(٢) فهرس المصطلحات*

(*) يضم هذا الفهرس مصطلحات الجملة الشرطية التى ذكرت فى هذا الكتاب أوجرى استخدامها ومصطلحات أخرى رأينا من المهم فهرستها .

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

* * *

(٣) فهرس الكتب

(٤) فهرس الأعلام

* * *

(٥) فهرس الأبيات الشعرية

(٦) فهرس أنصاف الأبيات الشعرية

(٧) فهرس الآيات القرآنية

* * *

(٨) فهرس الاحاديث النبوية

* * *

قائمة الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٢٣	٣	ألفت	أُلفت	بضمة واحدة
٣١	١	الاحادية	الأُحادية	بهمزة مضمومة
٣٣	٧	للأُحادى	للأُحادى	بضمة واحدة
٤٤	٥هـ	ابن ولّاد	ابن ولّاد	
٥٦	٩	يقول «	يقول : (	
»	١٣	ويقابل	يقابل	
»	١٨	الداول	المدلول	
٥٧	٤	بالاسنفهام	بالاستفهام	
»	٧	انَّما	إنَّما	بالهمز
٥٨	١٤	عامه	عليه	
٦٥	٦	أدوات	أداة	
٦٩	٣	(المقتضب	(المقتضب)	
٧٠	٣هـ	ص ٦٦	ص ٦٩	
٧٢	٦	الى	التى	
٧٩	٥	العنوى	المعنوى	
»	٩	اسخدام	استخدام	
٨٠	٥هـ	ص ٦٦	ص ٦٨	
٨١	٤	إدا	إذا	بالذال المعجمة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٩٩	٩	لدلاته	لدلالته	
١٠٣	٥	الجازاة	المجازاة	
١٠٤	هـ ٧	الامالى	الأَمالى	بالهمز
١٠٧	١١	ن	من	
١١٢	٣	الجرابى	الجوابى	
١١٤	٤	أولاهما	أُولاهما	بضم الهمزة
»	هـ٩	اتظر	انظر	بالنون
١١٦	١٢	فهى .	فهى :	
١١٨	٣	أُطلق	أَطلق	بفتح الهمزة
»	٥	الاول	الأَول	بالهمز
١٢٠	١٠	كان	فكان	
١٢٣	٣	وا (	و (	
»	١٠	أُطلق	أَطلق	بفتح الهمزة
١٢٧	٣	الإستعراض	الاستعراض	بهمزة وصل
١٣٠	٦	يَخُرُجْ	يَخْرُجْ	بسكون الخاء
»	٧	عَمْرٌ	عَمْرٌو	
١٣١	١٦	جزاءُ	جزاء	
١٣٣	١٠	يأَخد	يأخذ	بسكون الهمزة
»	١١	»	»	» »

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
١٣٤	١٦	نحوى واحد	نحوى	تحذف واحد
»	١٧	رأَسيا	رأسيا	بسكون الهمزة
»	»	تاريخها	تاريخياً	
١٣٥	٢٢	يأَتى	يأتى	بسكون الهمزة
١٣٧	٤	التاَليف	التأليف	» »
»	٥	الجاَ	ألجأَ	بهمزة قطع
١٣٨	٢	الشرط	الشرط) .	بإقفال القوس
»	٦	الأَحادية	الأُحادية	بضم الهمزة
١٤٤	١٧	أَم	أُم	» »
١٤٦	٣	الأَسماءَ	الأَسماء	بدون فتح الهمزة الثانية
١٤٧	٧	أَصول	أُصول	بضم الهمزة
١٥٠	٥	لما قبله	لما	
١٥١	١٥	بوصلها	بوصلهما	
١٥٨	١	تمة	ثمة	
»	هـ ٢	(٢)		يحذف رقم الهامش
»	هـ ٣	(٣)	(٢)	يعدل من الثالث إلى الثانى
»	هـ ٤	(٤)	(٣)	يعدل من الرابع إلى الثالث
»	هـ ٥	(٥)	(٤)	» » الخامس إلى الرابع

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
١٥٨	هـ ٦	(٦)	(٥)	يعدل من السادس إلى الخامس
١٦٦	١٢	كالنحاس [٧]	كالنحاس [٣]	يعدل رقم الإحالة من سبعة إلى ثلاثة
١٧٨	٨	تأنيني	تأتيني	بالتاء المثناة الفوقية
١٨٢	٢٣	(ويرادفه	ويرادفه	الموضع فى هـ ٣
١٨٣	«	أيا	أيّ	
١٨٥	«	البيان	البيان	بالياء المثناة التحتية
١٨٨	١٣	قباله	قبالة	
١٨٩	٢٣	الاستفهم	الاستفهام	بألف بعد الهاء
١٩٢	٤	شان	شأن	بالهمز
«	٨	الإسم	الاسم	همزة وصل
١٩٣	٣	قال	قيل	بالياء المثناة التحتية
٢٠٥	١٣	فى فى	فى	يحذف المكرر
٢٠٧	١	وصنفها	صنفها	
«	١٣	يسق	يساق	بألف بعد السين
«	«	مأخوذ	مأخوذ	بسكون الهمزة
«	٢٢	ايلاؤها	إيلاؤها	بهمزة قطع
٢١٧	١٠	يأنيني	يأتيني	بالتاء المثناة الفوقية
«	١٢	«	«	«

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٢٢٠	٧	أته	آته	بالمد
٢٢٢	١٢	فالأكرام	فالإكرام	بكسر الهمزة
٢٢٤	١٦	بالاتيان	بالإتيان	بهمزة قطع
٢٢٥	١١	أجيئُكَ	أجِيئُكَ	بفتحة واحدة على الهمزة الأولى
٢٣١	٢	هو	هى	
٢٣٢	١٤	فزيدٌ	فزَيدٌ	بفتح الزاى
٢٤٣	٩	حنى	حتى	بالتاء المثناة الفوقية
«	١٧	آنيك	آتيك	« « «
٢٤٧	٩	أنَيْتَنى	أتَيْتَنى	« « «
٢٥٧	٤	الصيغة	صيغة	
«	٥	اخرج)	(اخرج)	
٢٦٣	١	نلحية	ناحية	بالألف
«	«	— فى	—	
٢٦٦	٤	احسبه	أحسبه	بهمزة القطع
٢٧٠	١٧	فيتمول	فتقول	بالتاء المثناة الفوقية
٢٧٧	٤	أحدهما	إحداهما	
«	«	الأخرى	الأُخرى	بضم الهمزة
«	١٢	أنَّ	إنَّ	بكسر الهمزة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٢٨١	٣	استغنت الفاء	استغنتالفاء	بحذف الكسرة
٢٨٥	١٣	باخره	باخره	بالمد
٢٨٦	—	—	—	سقط من رقم الصفحة الرقم ٦
٢٨٩	١٤	ابن عصفور	ابن عصفور (١)	
«	٢١	)(١)	)(٢)	
«	هـ ١	—	—	تنقل إحالته إلى هامش جديد (هـ ٢) . يكتب أمام (هـ ١) الإحالة الآتية : ابن عصفور ، المقرب ١ /٢٧٥ .
٢٩٣	٨	الآنى	الآتى	بالتاء المثناة الفوقية
«	١٧	للالاقيسة	للأقيسة	
٢٩٥	٣	تاتنى	تأتنى	بالهمز
٢٩٨	٩	«	«	«
٣٠٨	١	جوايه	جوابه	بالباء المفردة التحتية
٣١٠	٧	مضاوع	مضارع	بالراء المهملة
«	١٦	شركين	المشركين	
٣٣٦	٤	فأُكثر	فأَكثر	بفتح الهمزة
٣٤٠	٩	يشا	يشأ	بالهمز

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٣٤٥	١٥	دخل على	دخلت على أداة الشرط	
«	هـ ٢	ص ٤٢١	ص ٤٢٠	
«	هـ ٣	ص ٤٤٢	ص ٤٤١	
«	هـ ٥	ص ٤٣٣	ص ٤٣٢	
٣٥٣	١٦	أعاقبك	أُعاقبك	بضم الهمزة
٣٥٦	٥	كلا	كلتا	
٣٥٧	«	مصادر	مصائر	جمع مصير
٣٥٨	٧	«أو»الواوالرغمية	أو«الواو الرغمية»	
٣٥٩	١١	يتعرض أجزاء	يعرض لأجزاء	
٣٧٠	—	—	—	سقط الرقم ٣ من رقم الصفحة
٣٧١	١٩	أن	إنَّ	بكسر الهمزة
٣٧٧	١٠	التكهين	التكهن	
٣٨٠	١	الترقيم	أهمية الترقيم	
٣٨١	٤	آخي	آخر	بالراء المهملة
٣٩٥	٥	كانهم	كأنهم	بالهمز
٣٩٨	٤	يكرمْه	يكرمُه	بضم الميم
٣٩٩	٦	أَبدل	أُبدل	بضم الهمزة
٤٠٠	٣	أضربْه	أَضربُه	بضم الباء
«	٧	«	«	« «
٤٠٧	٥	تاب هم	تأبعهم	
٤٠٨	٣	لعطف	العطف	

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٤٠٨	١٩	الكافبة	الكافية	الياء المثناة التحتية
٤١٣	١٢	استقبلُك	أستقبلك	
٤١٥	٩	لم آتيك	لم آتِك	
٤١٧	٨	بالعروف	المعروف	
»	١٢	للالالة	للدلالة	بالدال المهملة
٤١٨	١٠	١ —	— ١	
»	١١	تشترك	تشرك	
٤٢٢	٤	يغويكم	يغويكم هو ربكم	
٤٢٩	١١	أكرمُك	أكرمْك	
٤٥٦	١	أنَّ	أنْ	
٤٥٨	»	عن	فإن	
»	٧	نصل	نفصل	
٤٦٣	٦	أمرّ	به أمرّ	
٤٧٠	٦	العاملة	العاملة (٢)	
»	٨	«إنْ».	«إنْ» (٣).	
»	١٣	أُصولها	أُصولها	بضمة واحدة
٤٧٧	٤	ألفت	أُلفت	بضم الهمزة
»	٨	أُلف	أُلف	بضمة واحدة
٤٨٣	٣	الاكتفاءِ	الاكتفاء	بدون كسرة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٤٨٦	٥	رثيت	رتبت	بالتاء المثناة الفوقية
٤٩٢	١٣	المراتجل	المرتجل	
٥١٢	١٨	كبرى	العكبرى	
٥١٧	٤	مواضع	موضع	
»	١١	»	»	
»	١٩	»	»	
٥٢٤	٧	ابن ابن	ابن	يحذف المكرر
»	٢١	المجلس الأعلى	المجلس	» »
٥٢٦	١٤	ابراهيم	إبراهيم	
٥٢٧	١٣	الامالى	الأمالى	
»	٢٢	الصوفى	الصوتى	
٥٩٢	١	الاحاديث	الأحاديث	

* * *

ملخص باللغة الانجليزية

The fourth part deals with "The conditional sentence and contextual questions". It is divided into two chapters. The first is on the ways fo extension the sentence by adding extra components to it. The second deals with the question of the conditional sentence in the context of the arabic sentence, covering its syntactical functional positions,, and its assosiation with question structure, oath structure (Qasam) and another articles that could come before the conditional senetence.

The epilogue contains all the conctusion of the thesis. And hereby are the headlines of the main results :

— The conditional sentence is a complex sentence consisting of two phrases (conditional and conclusion).

— The usage of technical term by grammarians was imprecise, because they use several words for one meaning, while using one word for several meaning.

— The morphological classification of the conditional articles is irrelevant. Classification must depend on the functional position of the article within the sentence.

— There are two styles of conditional structures. One the structure of the conditional sentence that consists of two phrases (conditional and conclusion), The other structure is a conditioned sentence that consists of a main clause followed by conditional phrase.

The Thesis contains also a glossary contains all the technical terms of the conditional sentence and their position in the grammarian texts.

* * *

رقم الإيداع ٨١/٣٩٩٤

The Conditional Sentence in the Arabic Grammar

This thesis aims to study the views of the Arab grammarians on the conditional sentence. It is just an attempt to investigate, to arrange, and to evaluate their efforts.

It contains an Introduction, perface, four parts, Epilegue and Index of sources and references.

The first part is titled : "The conditional sentence its mode and technical terms". It is divided into three chapters. First is for studing the sentence in the creative period that extends from SĪBAWAIHI (180 A.H.) until AL-ZAǦǦĀǦ (311 A.H). Second ehapter covers the maturity period that extends from IBN AL-SARRĀǦ (316 A.H.) until IBN ǦINNI (395 A.H.). Third covers the period of explanation and imitation (copying) that extends from AL-HARAWI (415 A.H,) until AL-SUYŪTI (911 A.H.).

The second Part is on : "The Conditional sentence components". It is divided into two chapters. First deals with the conditional article covering four questions, the article nature, morphogical classification, syntactical action, and semantic aspect. The second deals with the two internal sentences that connected by the article, covering two questions, their formal elements and their tense semantic.

The third part is on : "The construction of the conditional sentence". It is divided into four chapters. The first deals with the ways of the connecting the sentence phrases. Second covers the question of the sentence components arrangement. Third covers the question of its shortening by dropping some of its components. Forth studys the conclusion clauses of request main clauses.

THE CONDITIONAL SENTENCE IN THE ARABIC GRAMMAR

By

IBRAHIM S. R. SHAMSAN

First Edition

Cairo 1981

IBRAHIM S.R. SHAMSAN

THE CONDITIONAL SENTENCE

IN THE ARABIC GRAMMAR

FIRST EDITION
CAIRO 1981